

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باتنة 1

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

تجارب التنمية في الدول المغاربية والاستراتيجيات البديلة دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، شعبة: اقتصاد التنمية

تحت إشراف:

أ.د. علي همال

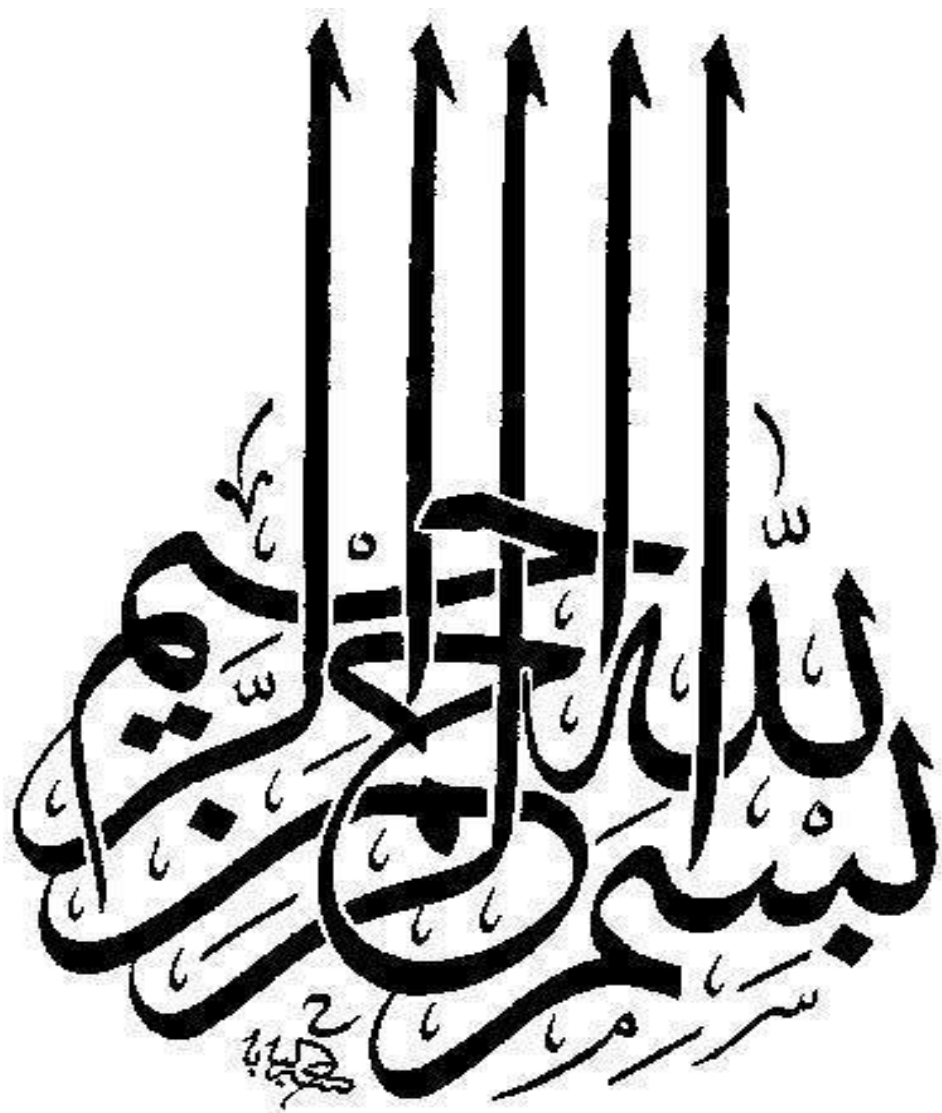
من إعداد:

جميلة معلم

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
كمال عايشي	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	رئيسا
علي همال	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 2	مقرر
محمد الطاهر سعودي	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	عضوا
حسين بن الطاهر	أستاذ التعليم العالي	جامعة خنشلة	عضوا
حسين عثمانى	أستاذ محاضر - أ -	جامعة أم البواقي	عضوا
عز الدين بن تركي	أستاذ التعليم العالي	جامعة قسنطينة 2	عضوا

السنة الجامعية: 2016 / 2017 م



شكر وتقدير

اشكر الله العليّ القدير الذي وفقني لانجاز هذا البحث المتواضع وأسأله أن يجعله في ميزان حسناتي، كما اشكر أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور "علي همال" على نصائحه وتوجيهاته السديدة ومعلوماته القيمة التي أفادني بها طيلة فترة انجاز هذا البحث.

وفي الأخير أتوجه بشكري وعرفاني لكل من ساعدني ماديا ومعنويا في إتمام هذا البحث ولم يخلوا عليّ بالدعم المعنوي والدعاء الصادق، جازاهم الله عني خيرا الجزاء.

الإهداء

إلى والدي الغاليين أطال الله في عمرهما وأمدهما بالصحة والعافية.

إلى رفيق الدرب زوجي .

إلى هبة الرحمان وزينة الحياة بناتي مريم وأمينة وهداية.

إلى روح الدكتور إبراهيم الفقي .

فهرس المحتويات

أ-د	فهرس المحتويات.....
هـ-ط	قائمة الجداول.....
ي	قائمة الأشكال.....
1	المقدمة.....
الفصل الأول مدخل نظري لدراسة التنمية الاقتصادية	
8	تمهيد.....
9	المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية وأهدافها ومؤشرات قياسها
9	المطلب الأول: تطور مفهوم التنمية الاقتصادية.....
16	المطلب الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية
17	المطلب الثالث: مؤشرات قياس التنمية.....
24	المبحث الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية.....
24	المطلب الأول: نظريات التنمية قبل الخمسينات.....
32	المطلب الثاني: نظريات التنمية بعد الخمسينات
44	المبحث الثالث: دور الدولة في التنمية الاقتصادية.....
44	المطلب الأول: التيار الرفض للتدخل الحكومي
47	المطلب الثاني: التيار الفكري المؤيد لتدخل الدولة.....
52	المطلب الثالث: التيار الفكري الداعي إلى التكامل بين آليات التدخل الحكومي وآليات السوق.....
56	المبحث الرابع: عوائق التنمية.....
56	المطلب الأول: عدم تنويع مصادر الدخل ونقص رؤوس الأموال.....
61	المطلب الثاني: الانفجار السكاني والعوائق الحكومية للتنمية.....

64	المطلب الثالث: المديونية الخارجية و ضعف مستوى التطور التكنولوجي.....
69	خاتمة الفصل الأول
الفصل الثاني	
إستراتيجيات التنمية الاقتصادية وبعض التجارب التنموية الناجحة	
70	تمهيد.....
71	المبحث الأول: استراتيجيات التنمية الاقتصادية.....
71	المطلب الأول: إستراتيجية التنمية الزراعية.....
75	المطلب الثاني: الإستراتيجية المعتمدة على التنمية الصناعية.....
88	المطلب الثالث: الإستراتيجية المعتمدة على تطوير العنصر البشري.....
83	المبحث الثاني: تجارب تنمية ناجحة.....
89	المطلب الأول: تجربة التنمية الاقتصادية في ماليزيا.....
102	المطلب الثاني: تجربة التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية.....
113	المطلب الثالث: تجربة التنمية الاقتصادية في الصين.....
130	خاتمة الفصل الثاني.....
الفصل الثالث	
تقييم تجربة التنمية في الجزائر	
131	تمهيد.....
132	المبحث الأول: سياسة التنمية الاقتصادية في الجزائر قبل الإصلاحات.....
132	المطلب الأول: سياسة التنمية الاقتصادية في الفترة 1962-1979.....
136	المطلب الثاني: سياسة التنمية الاقتصادية في الفترة 1980-1989.....
138	المبحث الثاني : سياسة التنمية الاقتصادية أثناء الإصلاحات.....
138	المطلب الأول : الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي.....
139	المطلب الثاني : الآثار المترتبة عن برنامج الإصلاح الهيكلي.....

148	المبحث الثالث: سياسة التنمية الاقتصادية بعد الإصلاحات.....
148	المطلب الأول: مضمون برامج الإنعاش الاقتصادي.....
153	المطلب الثاني: تقييم مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر بعد الإصلاحات..
168	خاتمة الفصل الثالث.....
الفصل الرابع	
تقييم تجربة التنمية في المغرب	
169	تمهيد.....
170	المبحث الأول: سياسة التنمية الاقتصادية في المغرب.....
170	المطلب الأول: السياسة التنموية للمغرب من الاستقلال إلى 1982.....
176	المطلب الثاني: المغرب وبرنامج التكيف الهيكلي.....
184	المطلب الثالث: مرحلة التحرير والانفتاح الاقتصادي.....
187	المبحث الثاني: تقييم مؤشرات التنمية الاقتصادية في المغرب.....
187	المطلب الأول: معدل النمو وبنية الإنتاج.....
190	المطلب الثاني: تحليل رصيد الميزان التجاري.....
194	المطلب الثالث: المديونية الخارجية والادخار وتحويلات المهاجرين.....
197	المطلب الرابع: معدلات التضخم.....
198	المطلب الخامس: معدلات البطالة.....
203	خاتمة الفصل الرابع.....
الفصل الخامس	
الاستراتيجيات البديلة للتنمية في الجزائر والمغرب	
204	تمهيد.....
205	المبحث الأول: الزراعة كبديل استراتيجي لكل من الجزائر والمغرب.....
205	المطلب الأول: مراحل تطور القطاع الزراعي في الجزائر وتقييم أدائه.....
210	المطلب الثاني: مراحل تطور القطاع الفلاحي في المغرب وتقييم أدائه.....

216	المطلب الثالث: معوقات القطاع الفلاحي في البلدين والحلول المقترحة للنهوض به.....
224	المبحث الثاني: الصناعة كبديل استراتيجي لكل من الجزائر والمغرب.....
224	المطلب الأول: مراحل تطور القطاع الصناعي في الجزائر وتقييم أدائه.....
229	المطلب الثاني: مراحل تطور القطاع الصناعي في المغرب و تقييم أدائه.....
232	المطلب الثالث: معوقات التنمية الصناعية في الجزائر والمغرب والحلول المقترحة للنهوض بها..
246	المبحث الثالث: التنمية البشرية كعنصر أساسي للتنمية الاقتصادية.....
247	المطلب الأول: تقييم التنمية البشرية في الجزائر.....
250	المطلب الثاني: تقييم التنمية البشرية في المغرب.....
253	المطلب الثالث: الحلول المقترحة لتنمية العنصر البشري.....
262	خاتمة الفصل الخامس.....
263	الخاتمة.....
267	قائمة المراجع.....

قائمة الجداول

10	تطور مفهوم التنمية وأدوات قياسها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية	1
57	الصادرات العالمية للسلع حسب مجموعة المنتجات وحسب المنطقة في 2014	2
58	دليل الفقر متعدد الأبعاد في بعض الدول	3
59	نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي في عينة من الدول النامية والمتقدمة في 2013	4
62	اتجاهات السكان في بعض مناطق العالم	5
65	تطور الديون الخارجية القائمة في ذمة الدول النامية واقتصاديات الأسواق الناشئة خلال الفترة 2009-2013	6
67	الإففاق على البحوث والتطوير في دول مختارة	7
94	التدفقات الاستثمارية الواردة إلى ماليزيا خلال الفترة 1990 - 2013	8
98	تطور الناتج المحلي الإجمالي وبنية الإنتاج في ماليزيا خلال الفترة 1995-2104	9
99	بعض مؤشرات العلم والتكنولوجيا لسنوات مختارة في ماليزيا	10
106	تطور الهيكل الاقتصادي الكوري خلال الفترة 1970 - 2000	11
106	الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كوريا الجنوبية خلال الفترة 1995-2014	12
109	تطور الناتج المحلي الإجمالي وبنية الإنتاج في كوريا خلال الفترة 1995-2014	13
110	تطور معدل الوفيات لكل 1000 مولود حي	14
111	صادرات كوريا ذات التكنولوجيا العالية خلال الفترة 1996-2014	15
118	الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصين خلال الفترة 1999-2014	16
118	الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الصين حسب النوع خلال الفترة 2005-2014	17
122	تطور البنية المؤسسية للقطاع الصحي في الصين بين عامي 1978 و 2008	18
123	بنية الإنتاج في الصين خلال الفترة 1980-2014	19
124	اتجاهات دليل التنمية البشرية في الصين خلال الفترة 1980-2013	20
124	بعض مؤشرات دليل التنمية البشرية في الصين لسنتي 2004 و 2013	21
125	تطور معدل الوفيات لكل 1000 مولود حي	22

126	بعض مؤشرات العلم والتكنولوجيا في الصين لسنوات مختارة	23
126	إجمالي الادخار كنسبة من إجمالي الناتج المحلي في الصين خلال الفترة 1990-2014	24
127	إجمالي الاستثمار المحلي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 1990-2014	25
127	الأجر الساعي في الصناعة في دول مختارة في الفترة 2000 – 2008	26
128	مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي وفي التكوين الخام لرأس المال خلال الفترة 1999-1983	27
129	تطور التجارة السلعية للصين خلال الفترة 1986-2014	28
135	إجمالي الاستثمارات خلال الفترة 1967-1977	29
140	تطور معدل النمو في الجزائر خلال الفترة 1994-1999	30
141	معدل التضخم في الفترة 1989-1998	31
142	وضعية ميزان المدفوعات خلال الفترة 1994 -1999	32
143	مؤشرات الدين الخارجي خلال الفترة 1994-1999	33
144	حصيلة حل المؤسسات حسب قطاعات نشاطها وإطارها القانوني إلى غاية 30 جوان 1998	34
145	تطور الأرقام الاستدلالية للقدرة الشرائية للأجراء	35
146	تطور الحصص المتصلة بالقطاعات الاجتماعية في نفقات الدولة للتسيير خلال الفترة 1993-1997	36
147	تطور تسريح العمال خلال الفترة 1994-1997	37
147	تطور ظاهرة البطالة في الفترة 1989-1997	38
151	التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي	39
152	التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي 2010 – 2014	40
153	تطور معدل النمو في الجزائر في الفترة 2000 -2014	41
154	التقسيم القطاعي لنمو إجمالي الناتج الداخلي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014	42
156	نسبة مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة 2000-2014	43
157	تطور رصيد الميزان التجاري للجزائر في الفترة 2000-2014	44
159	تركيبة الصادرات حسب فوج المنتجات لسنتي 2000 و 2014	45

160	تركيبة الواردات حسب فوج المنتجات لسنتي 2000 و 2014	46
161	تطور الأجور في الفترة 2002-2011	47
161	رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر في الفترة 2000-2014	48
164	المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة 2000-2014	49
165	إجمالي الادخار والاستثمار المحليين نسبة من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 2010-2014	50
174	تطور عجز الميزانية المغربية خلال الفترة 1973-1982	51
180	عائدات الخوصصة في دول عربية مختارة	52
181	تطور سعر صرف الدرهم خلال الفترة 1980 - 1990	53
183	تطور البطالة في المغرب بحسب المستوى التعليمي بين سنتي 1985 و 1993	54
185	اتفاقيات التجارة الحرة الموقعة من طرف المغرب	55
186	تطور العجز التجاري بين المغرب وشركائها التجاريين في إطار اتفاقيات التبادل الحر	56
187	معدل النمو في المغرب خلال الفترة 2000-2014	57
188	بنية الإنتاج في المغرب من 1965 إلى 2014	58
189	النمو السنوي للقيم المضافة حسب قطاع النشاط في المغرب خلال الفترة 2000-2013	59
190	رصيد الميزان التجاري للسلع والخدمات في المغرب خلال الفترة 2000-2014	60
192	بنية الصادرات المغربية حسب المنتوجات الرئيسية لسنوات مختارة	61
193	هيكل الواردات المغربية خلال الفترة 2000-2014	62
194	المديونية الخارجية للمغرب خلال الفترة 2000-2014	63
194	رصيد الميزانية للمغرب خلال الفترة 2000-2014	64
195	إجمالي الادخار والاستثمار للمغرب كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2014	65
196	تطور تحويلات العمال المهاجرين والمغاربة خلال الفترة 2000-2014	66
197	تطور تحويلات العمال المهاجرين الجزائريين خلال الفترة 2000-2014	67
198	نسبة التضخم في المغرب خلال الفترة 2000-2014	68
200	نسبة العمالة حسب المستوى التعليمي في المغرب بين سنتي 2000 و 2014	69

208	نسبة الاكتفاء الذاتي من المنتجات الفلاحية بالجزائر لسنة 2013	70
209	مساهمة القطاع الفلاحي في القيمة المضافة في الجزائر في الفترة 2000-2011	71
209	مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2006-2014	72
214	نسبة تحقيق أهداف مخطط المغرب الأخضر	73
215	نسبة الاكتفاء الذاتي من المنتجات الفلاحية في المغرب لسنة 2013	74
215	مساهمة القطاع الفلاحي في القيمة المضافة في المغرب خلال الفترة 2000-2013	75
216	تطور نسبة اليد العاملة في القطاع الفلاحي إلى إجمالي السكان النشطين في المغرب خلال الفترة 2005-2012	76
217	المساحة المزروعة ونصيب الفرد منها في الجزائر والمغرب	77
217	استخدام الأراضي في الجزائر والمغرب عام 2013	78
218	تطور عدد الجرارات والحاصدات الزراعية في الجزائر والمغرب خلال الفترة 2006-2013	79
219	حجم القروض الممنوحة للقطاع الفلاحي في الجزائر والمغرب بين سنتي 2012 و 2013	80
228	مساهمة الصناعة خارج المحروقات في إجمالي القيمة المضافة في الجزائر خلال الفترة 2000-2011	81
229	مساهمة القطاع الصناعي في التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2006-2014	82
232	نمو القيم المضافة حسب الفروع الصناعية في المغرب للفترة 2007-2013	83
235	نسبة الصادرات عالية التقنية من إجمالي الصادرات المصنعة في الجزائر والمغرب خلال الفترة 2003-2012	84
235	هيكل الصادرات المغربية حسب الوجهة	85
236	الزبائن العشرة الأوائل للجزائر في 2014	86
239	الآثار الإيجابية لتطبيق التجمعات الصناعية	87
241	الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2000-2014	88
242	تقسيم المشاريع الاستثمارية الأجنبية المنجزة في الجزائر بحسب قطاع النشاط خلال الفترة 2002-2012	89
243	الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى المغرب خلال الفترة 2000-2014	90
243	قيمة المشاريع الأجنبية المنفذة في المغرب في إطار برنامج الخصخصة	91

245	التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المغرب خلال الفترة 2000 - 2014	92
248	معدل الأمية في الجزائر لسنتي 1990 و 2012	93
251	معدل الأمية في المغرب لسنتي 1990 - 2012	94

قائمة الأشكال

45	مجالات تدخل الدولة عند الليبراليين	1
60	الحلقة المفرغة لتكوين رأس المال (جانب العرض)	2
60	الحلقة المفرغة لتكوين رأس المال (جانب الطلب)	3
120	المجمعات الصناعية الصينية	4
222	الأهداف الأربعة لسياسات برنامج الزراعة من أجل التنمية	5
255	رباعية تطوير التعليم	6

المقدمة

تعتبر التنمية أحد التحديات الأساسية التي تسعى كل دول العالم لمواجهتها، بل وتجعلها في مقدمة أولوياتها. وقد اهتم المفكرون الاقتصاديون قبل الحرب العالمية الثانية بموضوع النمو الاقتصادي، حيث كان هدفهم الأول هو إيضاح كيفية زيادة الدخل وتجنب حالة الركود، وقدمت أفكار عديدة شكلت الأساس النظري لحملة النظريات التي جاءت فيما بعد لشرح ظاهرة التنمية الاقتصادية، حيث بعد خمسينات القرن العشرين وضعت عدة نظريات ونماذج واستراتيجيات لشرح ظاهرة التنمية الاقتصادية التي أصبحت أكثر تعقيدا لأنها تشمل عدة جوانب اقتصادية واجتماعية وبيئية، ويتطلب تقييمها الاعتماد على العديد من المؤشرات والأدلة المركبة.

وظهر اقتصاد التنمية كأحد الفروع الاقتصادية التي اهتمت بدراسة مشكلات التخلف، ومع ظهوره توالى الإصدارات للعديد من الدراسات التي تناولت الكثير من القضايا الهامة المرتبطة بعملية التنمية مثل أسباب انخفاض مستويات الدخل، ودور الدولة في تحقيق التنمية، والاهتمام بكيفية تنمية الموارد البشرية وكذلك السياسات الاقتصادية الكلية الواجب إتباعها لتحقيق التنمية.

كما جاءت العديد من الدراسات المفسرة لعدم تحول الدول النامية إلى متقدمة، حيث أرجع بعضها أسباب التخلف إلى فشل السياسات الاقتصادية المطبقة في الدول النامية والأخطاء التي ارتكبتها في مسيرتها التنموية، مثل إتباعها لأسلوب التحرير قبل وصولها إلى تكوين قطاع زراعي وصناعي قادر على إنتاج سلع منافسة في الأسواق العالمية. كما أرجع البعض الآخر سبب التخلف إلى غياب دولة تنموية قوية قادرة على معالجة فشل السوق ومحاربة الفساد وضمان التوزيع العادل للدخل.

ولمواجهة ظاهرة التخلف اقترحت عدة استراتيجيات توضح كيفية تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال الاعتماد على القطاع الزراعي أو القطاع الصناعي أو القطاعين معا. كما أيدت العديد من الأبحاث الاستثمار في العنصر البشري من خلال وضع سياسات تهتم بتحسين الخدمات الصحية والتعليمية لأفراد المجتمع، واعتبرته العامل الأكثر أهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية، وتعتبر دول جنوب شرق آسيا من أحسن النماذج التنموية الناجحة التي يمكن السير على نهجها، حيث استطاعت بفضل إستراتيجية واضحة المعالم والأبعاد تحسين أوضاعها ومواجهة مشكلاتها المتعددة وتأسيس نهضة تنموية عمادها الإنسان.

وإذا كانت دول جنوب شرق آسيا قد اهدت إلى الطريق الذي يوصلها إلى مصاف الدول المتقدمة، فإن العديد من الدول النامية لازالت لم تصل بعد إلى تحقيق أهدافها التنموية. فبعد فشل أسلوب التخطيط الذي اتبعته

معظم تلك الدول لجأت إلى المنظمات الدولية لتطبيق برامج الإصلاحات الهيكلية ثم اتبعت أسلوب التحرير الاقتصادي والاعتماد على نظام السوق، ولم تشفع للدول النامية لا ثرواتها ولا موقعها الجغرافي في تحقيق التنمية والخروج من التخلف، حيث ظلت تعاني من هشاشة اقتصادياتها وتبعيتها المزمنة للخارج، والأسوأ من ذلك أن الدول المتقدمة استفادت من ثروات الدول النامية وحولتها إلى أبرز مقومات نجاحها.

مشكلة البحث

تعتبر كل من الجزائر والمغرب عينة من الدول النامية التي تسعى إلى تصحيح أوضاعها الاقتصادية وتوفير المستوى المعيشي اللائق لأفرادها، حيث اعتمد البلدان منذ حصولهما على الاستقلال على عدة استراتيجيات وسياسات بهدف تحسين مؤشراهما الاقتصادية والاهتمام بجانب التنمية البشرية. ولكن قياسا إلى دول نامية أخرى في آسيا وأمريكا اللاتينية فإن مسيرة التنمية بالبلدين لم تنجح في نقلهما من وضع التخلف إلى وضع التقدم والتنمية ولم تمكنهما من تكوين اقتصاد قوي قادر على مواجهة الصدمات الخارجية ولم تصل بعد إلى القضاء على مظاهر التخلف. لذلك سيحاول هذا البحث التعرف على المستويات التي بلغتها التنمية بالبلدين واقتراح الحلول المناسبة لمعالجة أوضاعهما الحالية وهذا من خلال طرح الإشكالية التالية:

ما هي المستويات التي بلغتها مسيرة التنمية في كل من الجزائر والمغرب؟ وما هي الاستراتيجيات البديلة الممكنة اقتراحها لتحقيق التنمية الاقتصادية بالبلدين؟

فرضيات البحث

انطلاقا من الإشكالية المطروحة يمكن وضع الفرضيات التالية كإجابات محتملة عليها:

- ساهم القطاع الزراعي في البلدين في تحقيق الاكتفاء الذاتي وتوفير مناصب الشغل وتنمية المناطق الريفية.
- ساهم القطاع الصناعي ولا سيما الصناعات التحويلية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي للبلدين وتقليل اعتمادهما على مصدر واحد للدخل.
- ساعد الاهتمام بالعنصر البشري من خلال تحسين الخدمات الصحية والتعليمية في تكوين أفراد يساعدون بشكل فعال في العملية التنموية بالبلدين.

أهمية البحث

يشكل تحقيق التنمية الاقتصادية الشغل الشاغل لجميع الدول دون استثناء، حيث تسعى الدول المتقدمة إلى المحافظة على الانجازات التي حققتها، وبالمقابل تبحث الدول النامية على الإستراتيجية المناسبة التي تمكنها من تحسين

أوضاعها الاقتصادية. وتكمن أهمية هذا الموضوع في كونه يقدم تقييما لتجربة التنمية في كل من الجزائر والمغرب مع إعطاء تصور لإستراتيجية تنمية بديلة من شأنها مساعدة البلدين على التخلص من العديد من العوائق التنموية وتوفير شروط الإقلاع الاقتصادي.

أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحليل التطورات الحاصلة في أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الدالة على وضعية التنمية في كل من الجزائر والمغرب.
- مقارنة أسلوب التنمية المتبع في البلدين والإنجازات المحققة في كل منهما.
- اقتراح السياسات والاستراتيجيات التي يجب إتباعها لتحسين الأوضاع الاقتصادية في البلدين ومن ثم تحقيق التنمية.

المنهج والأدوات المستعملة

استخدم هذا البحث المنهج الوصفي بهدف دراسة الظاهرة من جميع أبعادها وخصائصها والذي يصفها من الناحية الكيفية (من خلال وصف ظاهرة التنمية وأهدافها ومؤشرات قياسها والاستراتيجيات والسياسات المتبعة لتحقيقها) والكمية (من خلال الوصف الرقمي لظاهرة التنمية باستخدام ابرز المؤشرات الموضحة لها)، كما استخدم البحث المنهج التحليلي لتحليل الظاهرة ومحاولة الوصول إلى أسبابها والعوامل التي تتحكم فيها بغرض الوصول إلى نتائج قابلة للتعميم.

وللتأكد من مدى مصداقية البيانات التي تم توظيفها في هذه الدراسة قامت الباحثة بمقارنتها في أكثر من مرجع معتمدة على المصادر الأولية أكثر من الثانوية سيما تلك التي صدرت عن هيئات رسمية وطنية كانت أم إقليمية ودولية.

هيكل البحث

للإحاطة بكافة جوانب الموضوع ثم تقسيمه إلى خمسة فصول جاءت على النحو التالي:

- تناول الفصل الأول مدخلا نظريا لموضوع التنمية الاقتصادية من خلال التطرق إلى تطور مفهوم التنمية وأهدافها ومؤشرات قياسها واستعراض ابرز النظريات المفسرة لظاهرة التنمية قبل خمسينات القرن

- العشرين وبعدها، ثم تم بعد ذلك توضيح دور الدولة في التنمية من خلال إبراز الآراء التي قدمتها مختلف التيارات الفكرية، ليتم في نهاية الفصل تقديم أهم الأسباب التي حالت دون تحقيق التنمية في الدول النامية.
- تم التعرض في الفصل الثاني إلى مختلف الاستراتيجيات التي يمكن إتباعها للوصول إلى تحقيق التنمية الاقتصادية وتوضيح مضمون كل منها، ليتم بعدها التطرق إلى تجربة التنمية في كل من ماليزيا وكوريا الجنوبية والصين واستخلاص أهم العوامل التي أدت إلى نجاح تجربتها التنموية.
- حاول الفصل الثالث تقييم التجربة التنموية في الجزائر من خلال استعراض سياسة التنمية المتبعة قبل الإصلاحات وبعدها، ليتم بعد ذلك تحليل التطور الذي طرأ على أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية بعد تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي.
- تناول الفصل الرابع محاولة لتقييم التجربة التنموية في المغرب ومقارنتها بنظيرتها في الجزائر، حيث تم بداية تناول أهم المراحل التي مرت بها سياسة التنمية الاقتصادية في المغرب، ليتم بعدها تحليل التطور الحاصل على أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية بعد تطبيق استراتيجيات التنمية القطاعية.
- خصص الفصل الخامس لإعطاء تصور لإستراتيجية تنموية بديلة معتمدة على الزراعة والصناعة والاهتمام بالعنصر البشري، حيث تم استعراض واقع القطاع الزراعي في البلدين والمشاكل التي يعانيها والسياسات الواجب إتباعها لتطوير القطاع. كما تم أيضا تقديم تقييم لواقع القطاع الصناعي في الجزائر والمغرب والعوائق التي حالت دون تطوره، وتقديم الحلول الكفيلة للنهوض به، بعدها تم تناول واقع التنمية البشرية في البلدين محل الدراسة وأهم السياسات التي من شأنها تعزيز الدور التنموي للعنصر البشري في كل منهما.

الدراسات السابقة

سيتم استعراض بعض الدراسات التي تناولت بالتحليل تجربة التنمية بالجزائر والمغرب والنتائج التي توصلت

إليها على النحو التالي:

1. دراسة (عموري، 2015): عشرية الفرصة الأخيرة: الاقتصاد الجزائري الازدهار أو الانهيار.¹

حاولت هذه الدراسة تحليل التاريخ الاقتصادي للجزائر من أجل فهم الوضعية الحالية للاقتصاد الجزائري وتقديم توصيات لبناء اقتصاد تنافسي خارج قطاع المحروقات والتوجه نحو التنمية، مع الإشارة إلى ثلاث سناريوهات ممكنة ومتاحة والأكثر احتمالاً أمام الجزائر وهي: سيناريو الاستمرارية (استمرار ضخ الموارد في ظل ملائمة سوق الطاقة العالمي)، سيناريو الانحطاط (تتابع مخططات الإنعاش مع وضعية طاقوية غير ملائمة تؤدي إلى تآكل الاحتياطات وبروز المشاكل الاجتماعية) وسيناريو الصعود وهو السيناريو الذي يراهن عليه الباحث من أجل تحويل الاقتصاد الجزائري من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد منتج للثروات يؤدي إلى التحكم في عملية التنمية وتحسين مستويات المعيشة.

ويؤكد الباحث في الأخير على دور رجال السياسة في تحديد المحاور والخيارات الكبرى للاقتصاد الجزائري ومراقبة تنفيذها مع ترك الحرية للنخب العلمية للمساهمة الفعلية في تجسيد أهداف السياسة الاقتصادية.

2. دراسة (بن سانية، 2013): "الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل الخبرة الصينية".²

بحثت هذه الدراسة إشكالية الانطلاق الاقتصادي في الدول النامية انطلاقاً من الخبرة الصينية، وتبدأ من فكرة أن الانطلاق الاقتصادي عملية تفاعلية متكاملة تتحقق باجتماع مجموعة من العوامل بعضها داخلي: توفر الاستقرار السياسي والاقتصادي، الدور المحوري للدولة، تنويع الصادرات، الادخار المحلي، النظام المالي الكفاء، تحسين مؤشرات التنمية البشرية، والبعض الآخر خارجي: الاستثمار الأجنبي المباشر، المساعدات التنموية، الانفتاح التجاري. وفي الأخير تعتبر الدراسة أن الانطلاق الاقتصادي لا يمكن أن يشكل هدفاً نهائياً في حد ذاته، بل يحتاج إلى إستراتيجية طويلة المدى لضمان استمرارية عملية التنمية في مرحلة ما بعد الانطلاق.

3. دراسة (الكواز، 2011): "لماذا لم تتحول أغلب البلدان النامية إلى بلدان متقدمة تنموياً؟".³

أشارت هذه الدراسة إلى أهم الأسباب التي تفسر فشل أغلب الدول النامية في مجال التحول منذ الحرب العالمية الثانية باستثناء الدول المصنعة حديثاً والتي هي في مرحلة الانتقال إلى مصاف الدول المتقدمة. وقد ارجع الباحث ذلك إلى عوامل ومؤثرات متعددة داخلية وأخرى خارجية لتفسير بقاء الدول النامية دولا غير متطورة.

¹ عبد الحق عموري، عشرية الفرصة الأخيرة: الاقتصاد الجزائري الازدهار أو الانهيار، منشورات الشهاب، باتنة، 2015.

² عبد الرحمان بن سانية، "الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2012/2013.

³ احمد الكواز، "لماذا لم تتحول أغلب البلدان النامية إلى بلدان متقدمة تنموياً؟"، سلسلة الخبراء، العدد 44، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2011.

ولتصحيح أوضاعها يرى الباحث أنه يجب على الدول النامية توفير مجموعة شروط أهمها: رأس مال بشري متطور، تدخل رشيد للدولة، تطبيق سياسات اقتصادية تراعي خصوصيات كل بلد والابتعاد عن الوصفات الجاهزة، ضرورة التكتل إقليميا مع التركيز على التنمية بدل النمو وهذا لأن الدول النامية والعربية خصوصا وخلال عدة عقود ركزت على النمو إلا أنها انتهت بتعميق سوء توزيع الدخل وانتشار ظاهرة الفقر. ويخلص الباحث في النهاية إلى أن حل معضلة الدول النامية ليس حلا اقتصاديا بالمقام الأول بل إن الحل الاقتصادي هو حل تابع لمتغيرات أخرى منها الثقافي والاجتماعي والسياسي والتي تعتبر شروطا مسبقة للنمو والتنمية والتي في حال استمرار غيابها قد يصعب الحديث عن مراحل التحول وإن حصلت فهي غير مستدامة.

4. دراسة (Bouzidi، 2011) :¹ "Economie Algerienne: Eclairages"

قام الباحث بدراسة السياسات الاقتصادية التي طبقتها الجزائر خلال الفترة 1966-2010، وحاول استخلاص أهم الدروس المستفادة من التجربة التنموية للجزائر خلال هذه الفترة وعلى ضوءها حدد التحديات والرهانات التي ستواجه الجزائر والتي أوجزها في: مواجهة ظاهرة البطالة، ضمان التموين بالحاجات الغذائية التي لم يستطع الإنتاج المحلي تغطيتها، إيجاد الموارد المالية الضرورية لتشغيل الاقتصاد والانخراط في الاقتصاد العالمي ومواجهة المنافسة الأجنبية. ولمواجهة هذه التحديات ومعالجتها يرى الباحث أن تقوم الجزائر بما يلي: التقليل من حساسية الاقتصاد الجزائري للمؤثرات الخارجية من خلال تحسين أداء الجهاز الإنتاجي المحلي وزيادة قدراته التنافسية، تحقيق نمو مستديم غير تضخمي وبدون عجز في الميزانية العامة للدولة، تبني إستراتيجية فعالة لترقية الصادرات خارج المحروقات وتقليل الاعتماد على الطاقة غير المتجددة (النفط) وذلك بالتركيز على قطاعي الزراعة والصناعة وزيادة مساهمة القطاع الخاص في عملية التنمية، والتأكيد على إصلاح النظام التربوي والتكويني والبحثي من أجل تحسين كفاءة الموارد البشرية وزيادة مساهمتها في عملية التنمية.

5. دراسة (La fondation Abderrahim bouabid، 2010)

"Le Maroc a-t-il une stratégie de développement économique?"²

أجريت هذه الدراسة لمعرفة هل للمغرب إستراتيجية ورؤية اقتصادية واضحة المعالم ومحددة الأهداف أم لا وتظهر الدراسة أن النمو الاقتصادي المحقق في المغرب دون المستويات المطلوبة لتحقيق الإقلاع الاقتصادي

¹. Abdelmadjid Bouzidi, Economie Algérienne: Eclairages, ENAG Editions, Alger, 2011.

². La Fondation Abderrahim Bouabid, Le Cercle d'Analyse Economique, "Le Maroc a-t-il une stratégie de développement économique?", salé, Juin 2010.

والانتقال إلى مصاف الدول ذات الدخل المتوسط، ويرجع هذا إلى أن السياسات المطبقة كانت في أغلبها متناقضة وغير منسجمة، كما أن النظام الاقتصادي يتصف بالجمود والبدائية. لذلك تدعوا الدراسة إلى الشروع في إصلاح الأوضاع من خلال تخلي أصحاب القرار الاقتصادي عن الحلول الظرفية وتبني استراتيجيات طويلة المدى. وهنا تشير الدراسة إلى أنه لا يمكن للمغرب رسم إستراتيجية للنمو الاقتصادي تبني فقط على قطاعات السياحة والعقار والبنى التحتية، بل يجب أن تتعداها إلى تطوير قطاعات أخرى كالزراعة والصناعة.

6. دراسة (Achy et Sekkat، 2007)

L'économie Marocaine en questions (1956-2006).¹

من خلال هذه الدراسة استعرض الباحثان مراحل تطور الاقتصاد المغربي منذ الاستقلال إلى سنة 2006 وحاوولا معرفة أهم النتائج التي حققها وقدرته على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية. وفي هذا الصدد توصل الباحثان إلى أنه رغم بعض النتائج الإيجابية المحققة (التحكم في معدلات التضخم، التقليل من معدلات البطالة، تنويع جزئي للصادرات)، إلا أن معدلات النمو الاقتصادي تبقى ضعيفة وغير قادرة على معالجة المشاكل الهيكلية التي يعانها الاقتصاد المغربي، وفي الأخير يدعو الباحثين إلى اتخاذ مجموعة إجراءات لتصحيح مسار الاقتصاد المغربي ومنها: زيادة إنتاجية القطاع الزراعي من خلال إدخال التقنيات الحديثة، تطوير الفروع الصناعية ذات الميزة النسبية، زيادة مساهمة عوامل الإنتاج في النمو. وتنفذ هذه الإجراءات وغيرها إدارة فعالة تطبق مبادئ الحكم الراشد.

من خلال استعراض الدراسات السابقة تتضح الإضافة التي جاء بها هذا البحث في إجراء دراسة مقارنة لتجربة التنمية في الجزائر والمغرب وإعطاء تصور لإستراتيجية بديلة تضم قطاعي الزراعة والصناعة إضافة إلى الاهتمام بالعنصر البشري.

¹. Lahcen Achy et Khaled Sekkat, L'Economie Marocaine en Questions (1956-2006), L'harmattan, Paris, 2007.

الفصل الأول

مدخل نظري لدراسة التنمية الاقتصادية

تمهيد:

تعد التنمية الشغل الشاغل لجميع الدول سواء كانت نامية أو متقدمة، فالأولى تسعى لتحقيق التنمية أما الثانية فتحرص على المحافظة عليها، وقد عرف مفهوم التنمية الاقتصادية تطورا عبر مختلف المدارس الفكرية تزامن معه تغير في مؤشرات قياسها، حيث ظهرت العديد من المؤشرات المساعدة على تقييم ظاهرة التنمية الاقتصادية لعل آخرها هي مؤشرات التنمية المستدامة.

وتعددت النظريات المفسرة للتنمية الاقتصادية بدءا بالأفكار العامة حول التطور الاقتصادي التي جاء بها التجارون والفيزيوقراط والكلاسيك وصولا إلى نظريات التنمية الحديثة التي اختلف فيها المفكرون حول العوامل المؤثرة والأسباب المؤدية لتحقيق التنمية.

ولاشك أنه لا يمكن دراسة موضوع التنمية دون إبراز وظائف الدولة ونطاق تدخلها في الحياة الاقتصادية إلى جانب إيضاح المجالات التي ينبغي فتحها أمام القطاع الخاص والكيفية التي يحدث بها التكامل بين القطاعين العام والخاص. كما تتطلب دراسة موضوع التنمية الوقوف عن أهم الأسباب التي حالت دون تحقيقها والتي تمثل عقبات في طريق التنمية. وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث:

المبحث الأول: مفهوم التنمية وأهدافها ومؤشرات قياسها.

المبحث الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية.

المبحث الثالث: دور الدولة في تحقيق التنمية.

المبحث الرابع: عوائق التنمية.

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية وأهدافها ومؤشرات قياسها

برز مفهوم التنمية وعرف عدة تحولات منذ الحرب العالمية الثانية، واختلفت التعاريف التي قدمت للتنمية الاقتصادية باختلاف الفترات الزمنية حيث تم إدخال أبعاد جديدة لمفهوم التنمية ومن ثم تم التوسع أكثر في الأهداف التنموية.

المطلب الأول: تطور مفهوم التنمية الاقتصادية

استخدم الاقتصادي البريطاني " آدم سميث " في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية كل من مصطلح التقدم المادي والتقدم الاقتصادي للدلالة على حدوث تطور في المجتمع، أما مصطلح التنمية فقد برز بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية.

وقبل الخوض في مختلف التعاريف التي قدمت للتنمية الاقتصادية لا بد من التفريق بين النمو والتنمية، فالنمو يتضمن نمو الناتج الوطني دون حصول تغيرات ملموسة من الجوانب الأخرى، بينما تعني التنمية إضافة إلى نمو الناتج الوطني حدوث تغيرات واسعة ومهمة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وفي الأنظمة والتشريعات التي تحكم هذه المجالات.¹

ويشير النمو الاقتصادي إلى مجرد الزيادة الكمية في متوسط نصيب الفرد من الدخل أو من الإنتاج، فالدول التي تحقق زيادة في إنتاج السلع والخدمات مع تحقيق ارتفاع في متوسط الدخل تكون بذلك حققت نموا اقتصاديا.² أما التنمية فهي تتضمن مفهوم أوسع، فهي تضم بشكل خاص التحسن في الصحة والتعليم ومؤشرات عديدة لرفاهية الإنسان، فحسب مفهوم التنمية فإن الدول التي تحقق دخلا مرتفعا دون أن ترفع معدل الأمل في الحياة وتخفض الوفيات عند الأطفال ومعدلات الأمية، تعتبر دولاً أحفقت في تحقيق التنمية الاقتصادية.³

وسيتضح الفرق أكثر بين النمو والتنمية الاقتصادية من خلال توضيح تطور مفهوم التنمية والذي يلخصه

الجدول التالي:

¹. فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط لاقتصادي، عالم الكتاب الحديث، عمان، 2006، ص.178.

². Dwight H. Perkins, Steven Radelet et David I. Lindauer, Economie du Développement, 3^e Edition, de Boeck, Bruxelles, 2008, pp.28-29.

³. Ibid, p.29.

الجدول رقم (1): تطور مفهوم التنمية وأدوات قياسها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية

المرحلة	مفهوم التنمية	أدوات قياس التنمية		
		مؤشرات اقتصادية	مؤشرات اجتماعية	مؤشرات بيئية
1	التنمية = النمو الاقتصادي (نهاية الحرب العالمية الثانية - منتصف ستينات القرن العشرين)	مؤشر النمو الاقتصادي فقط (متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي)	لا يوجد	لا يوجد
2	التنمية = النمو الاقتصادي + التوزيع العادل (منتصف الستينات - منتصف سبعينات القرن 20)	* مؤشر النمو الاقتصادي * مؤشرات توزيع النمو الاقتصادي	* بعض مؤشرات التوزيع الاقتصادية - الاجتماعية وبدرجة أقل من المؤشرات الاقتصادية وبصورة غير شاملة لجميع الجوانب الاجتماعية	لا يوجد
3	التنمية الشاملة المتكاملة = الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بنفس المستوى (منتصف السبعينات - منتصف ثمانينات القرن 20)	* مؤشر النمو الاقتصادي * مؤشرات توزيع النمو الاقتصادي * مؤشرات التبعية الاقتصادية ودرجة الاعتماد على الذات	* بعض مؤشرات توزيع النمو الاقتصادية والاجتماعية * مؤشرات اجتماعية لجميع القطاعات الاجتماعية مثل: (التعليم، الصحة، الإسكان)	* معامل نوعية الحياة (3 مؤشرات اجتماعية)
4	التنمية البشرية = تحقيق مستوى حياة كريمة وصحية للسكان (منذ عام 1990 وحتى وقتنا الحاضر)	* مؤشر النمو الاقتصادي * مؤشرات توزيع النمو الاقتصادي * مؤشرات التبعية الاقتصادية ودرجة الاعتماد على الذات	* بعض مؤشرات توزيع النمو الاقتصادية - الاجتماعية * مؤشرات اجتماعية لجميع القطاعات الاجتماعية مثل: (التعليم والصحة والإسكان)	* معامل التنمية البشرية (3 مؤشرات اجتماعية واقتصادية)
5	التنمية المستدامة = النمو الاقتصادي + التوزيع العادل للنمو الاقتصادي + الاهتمام بجميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بنفس المستوى (منذ قمة الأرض في ريو دي جانيرو في 1992)	* مؤشرات النمو الاقتصادي * مؤشرات توزيع النمو الاقتصادي * مؤشرات التبعية الاقتصادية ودرجة الاعتماد على الذات * مؤشرات اقتصادية أخرى	* بعض مؤشرات توزيع النمو الاقتصادية والاجتماعية * مؤشرات اجتماعية لجميع القطاعات الاجتماعية مثل: (التعليم والصحة والإسكان) * مؤشرات اجتماعية أخرى	معامل الرفاه الاقتصادي المستلم (مؤشرات اقتصادية واجتماعية وبيئية)

المصدر: عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبوزنط، التنمية المستدامة، فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،

2007، ص ص. 286-287.

فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى منتصف الستينات كان مفهوم التنمية الاقتصادية مرادفا لمفهوم النمو الاقتصادي، حيث عرف "جيرالد ماير" التنمية الاقتصادية بأنها " العملية التي يرتفع بموجبها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة من الزمن".¹

أما "ميشيل تودارو" يقول أن التنمية "تعني قدرة الاقتصاد القومي -والتي ظلت ظروفه الاقتصادية الأولية ساكنة نوعا ما لفترة طويلة- على توليد زيادة سنوية في الناتج القومي الإجمالي لهذا الاقتصاد بمعدلات تتراوح ما بين 5% و7% أو أكثر من ذلك".²

وقد أشارت تجربة الخمسينات والستينات أن العديد من الدول النامية حققت نموا اقتصاديا غير أن مستوى المعيشة لم يتحسن لدى الأغلبية من سكانها، واتضح بذلك الخطأ الجسيم لهذا التعريف الضيق للتنمية.³ وبداية من منتصف الستينات إلى منتصف سبعينات القرن العشرين تطور مفهوم التنمية، حيث أصبح يعني تحقيق نمو اقتصادي مع التوزيع العادل لهذا النمو وهو ما ينطبق على التعريف الثاني الذي قدمه ماير للتنمية حيث يقول أن "التنمية تعني ارتفاع الدخل الفردي لفترة زمنية طويلة، مصحوبة بانخفاض مستوى الفقر وعدم المساواة".⁴

ومنذ منتصف السبعينات إلى منتصف ثمانينات القرن العشرين ظهر مفهوم التنمية الشاملة المتكاملة، حيث أصبحت التنمية تعني الاهتمام بمختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وهكذا تحول مفهوم التنمية من مجرد تحقيق للنمو الاقتصادي إلى تحقيق العدالة في توزيع الدخل والاهتمام بتوسيع فرص العمل وإشباع الحاجات الأساسية.⁵ وتمثل الحاجات الأساسية لكل مواطن في الآتي:⁶

- حاجات مادية تشمل الغذاء واللباس والسكن؛
- خدمات أساسية تشمل التعليم والصحة والنقل والاتصال؛

1. إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية - نظريات التنمية والنمو - استراتيجيات التنمية، ط2، دار هومة، الجزائر، 1997، ص. 50.

2. ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2006، ص. 50-51.

3. نفس المرجع، ص. 52.

4. إسماعيل شعباني، مرجع سابق، ص. 51.

5. مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، عمان، 2007، ص. 126.

6. محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2008، ص. 247-

- حقوق عامة مثل العدالة وحرية الاختيار (سواء للعمل أو لطريقة الحياة) ، والحقوق الديمقراطية مثل الحق في المشاركة السياسية وإبداء الرأي في مختلف أمور المجتمع.

ويعتبر مدخل الحاجات الأساسية للتنمية مفهوماً يهدف إلى تحقيق نوعية حياة أفضل، وهذا المدخل هو عملية مشاركة حركية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المتكاملة المتأسسة على الاعتماد الذاتي من قبل مجتمعات مدعومة بالنشاط المنسق بين القطاعات.¹

ثم ظهر في 1990 مفهوم التنمية البشرية، ويعتبر أمارتياسن أن التنمية هي عملية لتوسيع الحريات الحقيقية للبشر،² وإن هذا المفهوم الجديد الذي يركز على حريات الإنسان يتجاوز تلك المقاربات الضيقة للتنمية والتي تعتبر أن التنمية هي مجرد نمو للناتج المحلي الإجمالي، أو أنها زيادة في متوسط دخل الفرد أو أنها تطوير التصنيع أو التقدم التقني أو التحديث الاجتماعي. ورغم أن بعض تلك المقاربات تمثل وسائل لتوسيع حريات البشر، إلا أن الحريات تعتمد على جوانب أخرى، كالترتيبات الاجتماعية لتوفير خدمات الصحة والتعليم والحقوق المدنية والسياسية.³

وأكد البنك الدولي في تقريره الصادر عام 1991 أن التحدي في التنمية هو تحسين جودة الحياة، خاصة في دول العالم الفقيرة، ويتطلب تطوير التعليم والاهتمام بالصحة والتغذية والبيئة النظيفة، إضافة إلى تحقيق توازن أكثر ومساواة في الفرص.⁴

ومنذ قمة الأرض في ريودي جانيرو في 1992 ظهر مفهوم التنمية المستدامة التي يعرفها كل من Peter Hewitt و Philippe Aghion أنها التنمية التي تهتم بتحقيق رفاهية الأجيال الحالية دون إغفال رفاهية أجيال المستقبل، وتأخذ في الحسبان كافة إمكانيات الإحلال التكنولوجي بين السلع الرأسمالية، وكافة المعوقات المتمثلة عن محدودية الموارد والتكاليف البيئية للإنتاج والاستهلاك.⁵

أي أن التنمية المستدامة تعني استخدام المخزون في المستقبل بشكل لا يؤدي إلى التأثير على احتياجات الأجيال القادمة. ويجب الحفاظ على مصادر إنتاج الموارد المتجددة، وتقليل استخدام الموارد غير المتجددة ، وذلك

¹ . محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص.194.

² . س. عساف وآخرين، قضايا عربية معاصرة، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، 2001، ص.102.

³ . المعهد العربي للتخطيط، "التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي التنموي"، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية، الكويت، العدد76، أكتوبر 2008، ص ص. 13-14.

⁴ . ميشيل تودارو، مرجع سابق، ص.54.

⁵ . Peter Hewitt et Philippe Aghion, Endogenous Growth Theory, Massachusetts, Institute of Technology, Third Printing ,1999, p.156.

عن طريق تكثيف البحث العلمي والتكنولوجي لإنتاج بدائل للموارد الاقتصادية غير المتجددة واكتشاف طرق لتقليل مدخلات الإنتاج مقابل الحصول على مخرجات أكبر، وكذلك استخدام أسلوب التدوير أو إعادة الإنتاج.¹ وقد حدد المجتمع الدولي مكونات التنمية المستدامة على أنها:²

1. نمو اقتصادي؛

2. تنمية اجتماعية؛

3. حماية البيئة ومصادر الثروة الطبيعية بها.

وهذا يعني مراعاة هذه الأبعاد الثلاثة عند إعداد إستراتيجية التنمية المستدامة.

بالإضافة إلى المفاهيم السابقة للتنمية يمكن الإشارة إلى اتجاهين آخرين يمثلان تطورا مهما في مفهوم التنمية هما: التنمية المستقلة والإطار الشامل للتنمية.

ظهر مفهوم التنمية المستقلة نتيجة للتفكير في إيجاد إستراتيجية بديلة للتنمية تنطلق من الاعتماد على الذات وذلك كرد فعل على محاولات البلدان الرأسمالية المتقدمة فرض سيطرتها على البلدان النامية.

ويعتبر Paul Baran رائدا في الدعوة لتحقيق التنمية المستقلة في كتابه الشهير "الاقتصاد السياسي للتنمية"، وقد ربط باران بين التنمية والسيطرة على الفائض الاقتصادي واستغلاله أفضل استغلال ممكن. واتفق معظم الاقتصاديين أن التنمية المستقلة تتمثل في اعتماد المجتمع على نفسه وتطوير قدرات أفرادها مع منح الأولوية لتعبئة الموارد المحلية وتصنيع المعدات الإنتاجية وبناء قاعدة علمية وتكنولوجية محلية.³

وهناك عدة شروط لنجاح تطبيق نموذج التنمية المستقلة وتتمثل في:⁴

1. حشد الطاقة المعنوية للمواطنين، وذلك عن طريق زعامة وطنية قوية وأحزاب أو منظمات سياسية ذات

طابع شعبي تستطيع تعبئة جهود المواطنين وتبث فيهم وعيا حقيقيا بطبيعة التحديات التي يتعين مواجهتها

¹. الموارد والنمو والتنمية المستدامة، ص. 232-233.

[www.olec.bu.edu.eg/olec/images/7th-3%20\(3\).pdf](http://www.olec.bu.edu.eg/olec/images/7th-3%20(3).pdf)

². جمهورية مصر العربية، وزارة الدولة لشؤون البيئة، اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، "نحو إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة"، وثيقة إطار الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ومنهجية إعداد المؤشرات لها، ص. 4.

www.eaaa.gov.eg/profils/o/eeaaReports/NSDSF.pdf

³. مدحت القريشي، مرجع سابق، ص. 129.

⁴. إبراهيم العيسوي، "نموذج التنمية المستقلة، البديل لتوافق واشنطن وإمكانية تطبيقه في زمن العولمة"، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي الذي عقده المعهد العربي للتخطيط حول "مقاربات جديدة لصياغة السياسات التنموية"، بيروت، يومي 20 و 21 مارس 2006، ص. 47-49.

وتمنحهم إحساس بالثقة في قدرتهم على مواجهة هذه التحديات وتضع لهم خططا نحو تحقيق الأهداف الكبرى للتنمية؛

2. لا بد من الوعي بالتضحيات المترتبة عن تطبيق نموذج التنمية المستقلة والتي يمكن أن تأخذ عدة أشكال مثل تقليل الاستهلاك أو الاستيراد لبعض المنتجات وتطبيق حالة التقشف لرفع معدلات الادخار والاستثمار. كما قد تتعرض الدولة لبعض العقوبات من جانب الدول التي قد تتضرر من السياسات التجارية والصناعية المرتبطة بهذا النموذج (مثلا الحصار الذي تعرضت له كوبا خلال 40 عاما)؛

3. إحداث تغيير في السلطة الحاكمة بنقل مسؤولية اتخاذ القرارات من النخبة الحاكمة التي تسير الغرب وتطبق النموذج الليبرالي إلى نخبة حاكمة جديدة تؤيد نموذج التنمية المستقلة وتحث تغييرا جذريا في التوجهات والسياسات يسمح بتحقيق النموذج البديل للتنمية؛

4. لا بد من إعطاء الأولوية لرفع نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الأساسية وتنويع مصادر استيرادها، ويجب على الدولة النامية التي تسعى لتحقيق نموذج التنمية المستقلة أن تعمل على بناء قاعدتها العلمية والتكنولوجية عن طريق فتح المجال أمام المبادرات الوطنية لتطوير التكنولوجيات المحلية التقليدية، والتعاون في ذلك مع دول الجنوب.

5. يجب تشجيع التعاون بين دول الجنوب وخاصة في مجال الإنتاج المشترك.

ويتضمن مفهوم التنمية المستقلة الجانب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي مع اهتمام خاص بالقرار المستقل المتعلق بكيفية استخدام الموارد المحلية وأسلوب التعامل مع العالم الخارجي، والاهتمام بالمشاركة الديمقراطية في اتخاذ القرارات والحفاظ على المبادرات الفردية.¹ بمعنى أن التنمية المستقلة يقصد بها تحقيق التطور في كافة المجالات مع الابتعاد قدر الإمكان عن أية تأثيرات خارجية.

وفي عام 1996 أعلن البنك الدولي عن مبادرة سميت "الإطار الشامل للتنمية" والتي مثلت طرحا جديدا لمفهوم التنمية ومؤشراتها، ويقوم هذا الإطار الجديد للتنمية على إحداث التكامل بين الجانب الاقتصادي والمالي والهيكل الاجتماعي والبشري وتحويل المجتمع من الطرق التقليدية في التعامل مع قضايا الصحة والتعليم والإنتاج إلى طرق أكثر حداثة.² ويمكن تعريف التنمية الشاملة على أنها: "عملية تحول تاريخي متعدد الأبعاد، يمس الهياكل

¹. عبد الهادي عبد القادر سويقي، أساسيات التنمية والتخطيط الاقتصادي، جامعة أسبوط، بدون دار نشر، 2009، ص ص. 79- 80.

². نفس المرجع، ص. 83.

الاقتصادية والسياسية والاجتماعية كما يتناول الثقافة الوطنية، وهو مدفوع بقوى داخلية، وليس مجرد استجابة لقوى خارجية، ويجري في إطار مؤسسات سياسية تحظى بالقبول العام وتسمح باستمرار التنمية، ويرى معظم أفراد المجتمع في هذه العملية إحياء وتجديدا وتوصلا مع القيم الأساسية للثقافة الوطنية"¹. وبالتالي فان التنمية الشاملة تسعى لتحقيق الأهداف التالية:²

أ. الأهداف الاقتصادية: وتمثل في:

- زيادة إنتاجية العمل؛
- زيادة الأهمية النسبية لقطاعي الصناعة والخدمات على حساب قطاع الإنتاج الأولي؛
- الاعتماد أكثر على المدخرات المحلية كمصدر للاستثمار؛
- تنمية القدرة المحلية على تنمية التكنولوجيا وتوطينها واستخدامها؛
- محاربة الفقر عن طريق تقليص التفاوت في توزيع الدخل.

ب. الأهداف الاجتماعية: وتمثل في:

- تحسين مستوى الصحة والتعليم والرفاهية لجميع المواطنين؛
- الاهتمام أكثر بالطبقة العاملة والطبقة المتوسطة؛
- العمل على رفع نسبة الخبراء والفنيين في القوى العاملة؛
- زيادة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي وفي مجالات الحياة العامة؛
- تنمية الثقافة والوطنية وتعميم قيم حب المعرفة وإتقان العمل.

ج. الأهداف السياسية: وتمثل في تكوين دولة قوية تتمتع بالاستقلال في صنع وتنفيذ السياسات في كافة المجالات، وقادرة على مواجهة القوى الاجتماعية الداخلية والقوى الخارجية، وتحظى بالقبول من جانب أغلبية المواطنين. كما تتضمن الأهداف السياسية تكوين مجتمع قوى يتمتع بقدر كبير من الحرية في القيام بنشاطاته في إطار قواعد عامة عقلانية ومقبولة.

وباختصار فان مفهوم التنمية تطور من مجرد تحقيق الزيادة في نصيب الفرد من الدخل المحلي الإجمالي - أي أنه كان مرادفا للنمو الاقتصادي - لينتقل بعدها إلى إضافة شرط التوزيع العادل للدخل. ثم ظهر مفهوم التنمية

¹ مصطفى العبد الله الكفري، "التنمية الشاملة والتنمية البشرية"، الحوار المتمدن، العدد 816، 2004، ص.1.

² نفس المرجع، ص.1-2.

الشاملة المتكاملة التي تتطلب الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بنفس المستوى، بعدها ظهر مفهوم التنمية البشرية والذي يتضمن تحقيق حياة كريمة وصحية للسكان، وأخيرا ظهر مفهوم التنمية المستدامة الذي يحتوي على ثلاثة أبعاد أساسية وهي البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي، إذ تتطلب التنمية المستدامة إضافة إلى رفع الدخل المحلي الإجمالي تحقيق توزيع عادل للدخل وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية واحترام معايير الحفاظ على البيئة.

المطلب الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية

للتنمية الاقتصادية ثلاث أهداف جوهرية يمكن تلخيصها كما يلي:¹

أ. توفير الحاجات الأساسية: يحتاج الأفراد لاستمرار الحياة إلى حاجات أساسية تتمثل في الغذاء والمسكن والصحة والحماية من مختلف الأخطار، وان التنمية الاقتصادية شرط ضروري لتحسين جودة الحياة.

ب. رفع مستوى معيشة الأفراد: ويتحقق ذلك بزيادة مداخيل الأفراد، وتوفير فرص العمل، ورفع مستوى التعليم والصحة والارتقاء بالقيم الإنسانية والثقافية في المجتمع.

ج. توفير عنصر الحرية: ويقصد بالحرية تمكين الأفراد من تقرير مصيرهم بأنفسهم وتخليصهم من العبودية والاعتمادية وتحقيق التنمية الاقتصادية تزداد حرية الأفراد وتزيد قدرة الدولة على تقرير مصيرها.

ويرتبط تطور أهداف التنمية بتطور مفهوم التنمية لذلك لا بد من إضافة هدف آخر وهو الحفاظ على البيئة، حيث أن تحقيق رفاهية الأجيال الحالية يجب أن لا تكون على حساب استنزاف الموارد الطبيعية لأن في ذلك إجحاف بحق الأجيال المستقبلية.

وقد اتفقت الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة في سنة 2000 على تحقيق ما يسمى بالأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015 وتتمثل في ثماني أهداف وهي:²

¹ أنظر في ذلك: - رمزي علي إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1991، ص.113.

- وميشيل تودارو، مرجع سابق، ص.55-58.

² الأمم المتحدة، تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2015، نيويورك، 2015، ص.4-8.

1. **القضاء على الفقر المدقع والجوع:** ويتضمن تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف وكذلك توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع. وتخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف في الفترة 1990 و2015.
2. **تحقيق تعميم التعليم الابتدائي:** ويتضمن كفالة تمكن الأطفال في كل مكان سواء كانوا ذكورا أو إناثا من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي بحلول عام 2015.
3. تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
4. **تقليل وفيات الأطفال:** ويتضمن تعميم إتاحة خدمات الصحة الإنجابية بحلول عام 2015.
5. تحسين صحة الأمهات.
6. مكافحة الإيدز والملاريا والأمراض الأخرى.
7. ضمان الاستدامة البيئية.
8. **إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية:** ويشمل إقامة نظام تجاري ومالي يتصف بالانفتاح والتقييد بالقواعد والقابلية للتنبؤ به وعدم التمييز. ومساعدة الدول الأقل نماء بإعفاء صادراتها من التعريفات الجمركية ووضع برنامج لتخفيف عبء الديون على تلك الدول وزيادة المساعدة الإنمائية للدول التي أعلنت التزامها الحد من الفقر.

وكما ورد في تقرير التنمية البشرية لسنة 2014 فإن هناك هدفا آخر لا بد من السعي لتحقيقه لأجل ضمان استمرارية التنمية الاقتصادية وهو بناء المنعة ومواجهة المخاطر التي من شأنها تهديد مكاسب التنمية. حيث لا بد من اتخاذ الإجراءات الوقائية التي من شأنها حماية الدول من الكوارث الطبيعية والأزمات الاقتصادية والسياسية بما يتضمن استمرار رفاهية الشعوب والذي يعد الهدف الأسمى للتنمية الاقتصادية.

المطلب الثالث: مؤشرات قياس التنمية

تزامن تطور مؤشرات التنمية الاقتصادية مع تطور مفهومها، وأدى هذا التغير في المفهوم إلى ظهور العديد من المؤشرات التي لا يمكن حصرها جميعا، لذلك سيتم التطرق إلى أهمها.

أولا: المؤشرات الاقتصادية الإجمالية والنسبية وحركة المؤشرات الاجتماعية

تصف المؤشرات الاقتصادية خصائص الجهاز الاقتصادي والاجتماعي للبلد (الناتج الوطني الخام، الناتج المحلي الخام، الديون، الصادرات، الواردات،...) ويمكن أن تقدم على شكل متوسط بنسب من الكتلة الإجمالية (الدخل

السنوي للفرد) أو يتم تقديمها على شكل نسب مختلفة من الناتج الوطني الإجمالي (معدل التصدير أو الاستيراد أو التجارة الخارجية أو الاستدانة) أو كنسب فيما بينها (خدمة الدين بالقياس إلى قيمة الصادرات...).¹ وأهم هذه المؤشرات:

1. الناتج الوطني الخام PNB (GNP) أو الناتج المحلي الخام PIB (GDP)

الناتج الوطني الخام PNB هو إجمالي قيم السلع التامة الصنع biens finis والخدمات المنتجة من مجتمع معين خلال سنة معينة، حيث يتم استثناء السلع الوسيطة. ويضم الناتج الوطني الخام إنتاج المواطنين المقيمين في البلد وكذلك إنتاج المواطنين المقيمين خارج ذلك البلد. أما الناتج المحلي الخام PIB فهو يشبه الناتج الوطني الخام حيث يضم كل الإنتاج المحقق على مستوى بلد معين بما فيه إنتاج الأجانب المقيمين في هذا البلد، لكن مع استثناء إنتاج المواطنين المقيمين في الخارج.²

2. الدخل الفردي

إن مقارنة الدخل أو الناتج الوطني بين البلدان لا يوضح مستوى النشاط الاقتصادي أو التنمية أو النمو لأن اختلاف عدد السكان يشوه هذه المقارنة، لذلك يتم حساب الدخل الفردي بقسمة دخل البلد على عدد السكان مما يشكل مؤشرا عن مستوى حياتهم، ويسمح هذا المقياس بالمقارنة بين الدول ذات الخصائص الاقتصادية والاجتماعية المتنوعة كما يسمح بمقارنة دخل البلد الواحد عبر الزمن (النمو).

إلا أن الدخل الفردي لا يكشف توزيع ذلك الدخل الفعلي (كأي متوسط آخر)، ومن ثم يفقد هذا المقياس أهميته كلما كبرت نسبة السكان اللذين يتعد دخلهم الفعلي كثيرا عنه. وعندما يتعد دخل غالبية السكان عن الدخل المتوسط المحسوب فهذا يعني أن جزءا صغيرا من المخطوظين سيقع دخلهم أعلى بكثير من هذا المتوسط نفسه وهذا ما ينطبق على العديد من الدول النامية، لذلك فإن هذا المقياس يقصر عن الدلالة على التنمية الاجتماعية.³

3. حركة المؤشرات الاجتماعية

ظهرت حركة المؤشرات الاجتماعية في أواخر الستينات لمعالجة نقائص المؤشرات المتعارف عليها للتعبير عن الوقائع والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية من خلال توسيع التحليلات الإحصائية الاقتصادية لتشمل مجموعة

¹. محمد عدنان وديع، مسح التطورات في مؤشرات التنمية ونظرياتها من GNP إلى HDI، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1997، ص.35.

². Dwight H. Perkins et d'autre , Op.Cit., p.53.

³. محمد عدنان وديع، مرجع سابق، ص.36.

واسعة من القضايا الاجتماعية ومنها تخطيط التنمية وتقييم التقدم نحو تحقيق أهدافها ودراسة بدائل للسياسات المتبعة لأجل اختيار أكثرها ملائمة. وتوجهت هذه الحركة إلى مناطق الاهتمام الاجتماعي العميق للأفراد والأسر مثل تلبية الحاجات الأساسية وتوفير النمو والرفاهية.¹

وتمتاز تلك المؤشرات ببعض المزايا مقارنة بنصيب الفرد من الدخل الوطني ومنها:²

- أولاً: أنها تهتم بالغايات والوسائل معا.
- ثانياً: تظهر العديد من المؤشرات الاجتماعية جانب التوزيع إضافة إلى المتوسط.
- ثالثاً: أنها تشير إلى فجوة التأخر، فبينما يرتب الدخل الفردي البلدان ترتيباً تصاعدياً من البلدان الأفقر إلى البلدان الأغنى، فبعض المؤشرات الاجتماعية يمكن من حيث المبدأ أن لا ترتبط بفقير البلد، وهكذا يختلف عن معنى فجوة التأخر، وسد الفجوة في جوانب معينة كعرفة القراءة والكتابة ووفيات الأطفال يمكن تحقيقه عند مستوى منخفض لمعدل الدخل الفردي.

لكن استخدام المؤشرات الاجتماعية لا بد أن يكون بحذر، فإذا كانت الجوانب الاقتصادية في التنمية تمتاز بقابلية نسبية للقياس المباشر، فإن معظم الجوانب الاجتماعية في التنمية وأهدافها ليست قابلة للقياس مباشرة أو ليست معرفة بوضوح، لذا فإن هذه المؤشرات تستعمل غالباً لتقريب وقياس جزئي لأمر كالعادلة والأمن والتعليم وعناصر أخرى في السياسة الاجتماعية، فمثلاً يعتبر التسجيل المدرسي مؤشر فقير عن التعليم لأنه لا يقيس الحضور الفعلي في المدرسة ولا نوعية التدريس، كما أن عدد الأطباء أو عدد الأسرة لا يعبر فعلاً عن مستوى الصحة.³

ثانياً: مؤشرات الحاجات الأساسية

نتيجة القصور في أداء GNP لدوره في التنمية جرت محاولات عديدة لتلافي ذلك القصور تنوعت اتجاهاتها من تصحيح الـ GNP إلى المؤشرات الاجتماعية ومنظومة الحسابات الاجتماعية والأدلة المركبة للتنمية. وقد بين هايكس وستريت (Hicks & Streeten 1979) أن منظومات الحسابات الاجتماعية التي أدمجت المؤشرات الاجتماعية عبر مفهوم موحد، لم تكن قادرة على تجاوز نجاح للمشكلات الصعبة التي واجهتها. كما أن محاولة تحسين الـ GNP كمقياس للرفاه الاقتصادي تفتقد الأساس المنطقي وتنتج خلطاً في المفاهيم وقد

¹ نفس المرجع، ص. 41.

² أحمد عارف عساف ومحمود حسين الوادي، التخطيط والتنمية الاقتصادية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2011، ص. 54.

³ نفس المرجع، ص. 55.

استخلص هايكس وستريتين أن استعمال المؤشرات الاجتماعية والبشرية هو أكثر المكملات لـ GNP وخصوصا إذا كان العمل على المؤشرات قد حصل في المناطق المركزية لمقاربة الحاجات الأساسية.

وقد قام العديد من المؤلفين بتعريف الحاجات البشرية الأساسية واقترحوا صيغ تصنيف لها وحاولوا تحديد

المقدار الضروري والكافي من الحاجات المستقلة، ويمكن تصنيف الحاجات وفق مدخل الإشباع إلى:¹

■ الحاجات الممكن إشباعها بالتصرف الفردي مثل الحب والصدقة وتقرير الذات؛

■ الحاجات الواجب إشباعها بالتصرف العمومي ومنظوماته مثل الأمن والرعاية الصحية والتزويد

بالمياه؛

■ الحاجات الممكن إشباعها من المدخلين معا.

وتستعمل مؤشرات الحاجات الأساسية في عدة استعمالات:

1. تستخدم كمركز إشارة عن حالة التنمية على المستوى الوطني؛

2. تستعمل كأداة لقياس الاستهلاك أو بنود من الاستهلاك اللازم لتحسين الرفاه؛

3. معلمات للتخطيط (مؤشرات ومعدلات النمو المستهدفة، قياس التغيرات في مستويات دخل

الفرد...)

4. قياس جهود منظومة الخدمات المقدمة عموميا؛

5. تقييم آثار السياسات الاقتصادية وبدائلها على مدى إشباع مختلف الحاجات الأساسية؛

6. على المستوى الدولي تحديد فجوة إشباع الحاجات الأساسية.

ثالثا: قياس التنمية البشرية

في 1990 ظهر أول دليل للتنمية البشرية HDI^{*}، وأدخلت عدة تعديلات عليه. ومنذ عام 2010 تحسب

من تقرير التنمية البشرية أربعة أدلة مركبة هي دليل التنمية البشرية، ودليل التنمية البشرية معدلا بعامل عدم

المساواة ودليل الفوارق بين الجنسين، ودليل الفقر المتعدد الأبعاد. واستحدث في تقرير عام 2014 دليل التنمية

حسب الجنس الذي يقارن قيمة الدليل محسوبة للنساء وللرجال على حدى:²

¹ محمد عدنان وديع، مرجع سابق، ص.ص. 47-48.

^{*} الفرق بين المؤشر والدليل هو أن المؤشر أداة تصف بشكل موجب وضع أو حالة معينة أما الدليل فهو مقياس يجمع عددا من المؤشرات بطريقة إحصائية معينة بوصف وضع أو حالة معينة بطريقة أكثر شمولية وواقعية. انظر: نفس المرجع، ص. 251.

² برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، "المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر"، 2014، ص. 161. و ص. 155.

1. **دليل التنمية البشرية:** دليل مركب يقيس متوسط الانجازات في ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية هي: الحياة المديدة والصحية والمعرفة، والمستوى المعيشي اللائق ويتكون هذا الدليل من أربعة مؤشرات أساسية تتمثل في:
- العمر المتوقع عند الولادة: ويتمثل في عدد السنوات التي يتوقع أن يعيشها مولود جديد إذا بقيت أنماط معدلات الوفاة المسجلة حسب الفئات العمرية عند ولادته على حالها طيلة فترة حياته؛
 - متوسط سنوات الدراسة: ويوضح متوسط عدد سنوات التعليم التي أتمها الأشخاص من الفئة العمرية 25 سنة فما فوق، استناد إلى مستوى التحصيل العلمي للسكان محسوبا بسنوات الدراسة التي يفترض أن يمضيها الطالب في كل مرحلة من مراحل التعليم؛
 - العدد المتوقع لسنوات الدراسة: وهو عدد سنوات الدراسة التي يتوقع أن يتمها طفل في سن الدخول إلى المدرسة مع افتراض بقاء أنماط معدلات الالتحاق حسب الفئات العمرية كما هي طيلة حياة الطفل؛
 - نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي: ويتمثل في مجموع الدخل في اقتصاد معين (بقيمة الدولار المعتمدة دوليا) مقسوما على مجموع السكان المسجل في منتصف السنة.

2. **دليل التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة:** لا يقتصر هذا الدليل على قياس متوسط الانجازات المحققة في كل بلد في الصحة والتعليم والدخل، بل يبين كيفية توزع هذه الانجازات على السكان. ويبين هذا الدليل المستوى الفعلي للتنمية البشرية بعد حساب عدم المساواة. والفارق بين دليل التنمية البشرية ودليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة يعطينا مقدار "الخسارة" في المستوى المحتمل لدليل التنمية البشرية نتيجة لعدم المساواة في توزع قيمة الدليل داخل البلد.

3. **دليل الفوارق بين الجنسين:** يتضمن مقياسا مركبا للفوارق بين الجنسين في أبعاد الصحة الإنجابية والتمكين والمشاركة في سوق العمل. وتقاس الصحة الإنجابية بمؤشرين هما نسبة وفيات الأمهات ومعدل الولادات في سن المراهقة، ويقاس التمكين بعدد المقاعد التي تشغلها النساء في المجالس النيابية، ونسبة الحاصلات على جزء من التعليم الثانوي. وتقاس المشاركة في سوق العمل بالمشاركة في القوى العاملة. ويشير انخفاض قيمة دليل الفوارق بين الجنسين إلى أن الفرق بين الجنسين منخفض والعكس صحيح.

4. دليل الفقر متعدد الأبعاد: يلخص أوجه الحرمان المختلفة التي يعاني منها الأشخاص في التعليم والصحة والمعيشة. ويصنف هذا الدليل السكان إلى فئة السكان الذين يعيشون في الفقر متعدد الأبعاد والسكان المعرضون للفقر المتعدد الأبعاد والسكان الذين يعيشون في الفقر المدقع.*

5. دليل التنمية حسب الجنس: يتضمن قيمة دليل التنمية البشرية محسوبة لكل من النساء والرجال على حدى، وتشكل النسبة بين القيمتين دليل التنمية حسب الجنس. وكلما قاربت النسبة 1 تقلص الفارق بين النساء والرجال.

رابعاً: مؤشرات قياس التنمية المستدامة

باعتبار التنمية المستدامة تشمل ثلاثة أبعاد وهي البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي فان قياسها يتطلب استخدام مؤشرات اقتصادية واجتماعية وبيئية بالإضافة إلى المؤشرات المؤسسية وتمثل هذه المؤشرات فيما يلي:¹

1. المؤشرات الاقتصادية:

- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛
- نسبة إجمالي الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي؛
- مجموع الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي؛
- صافي المساعدة الائتمانية الرسمية المستلمة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

2. المؤشرات الاجتماعية:

- مؤشر الفقر البشري؛
- معدل البطالة؛
- نوعية الحياة؛
- التعليم؛

* - السكان الذين يعيشون في الفقر متعدد الأبعاد: نسبة السكان الذين يعانون من حرمان ترجح حدته بنسبة 33% على الأقل.
- السكان المعرضون للفقر متعدد الأبعاد: نسبة السكان المعرضين لأكثر من وجه من أوجه الحرمان بنسبة ترجح حدتها بين 20 و33%.
- السكان الذين يعيشون في الفقر المدقع: نسبة السكان الذي يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد المدقع، أي من حرمان ترجح حدته بنسبة 50% أو أكثر. انظر: نفس المرجع، ص.179.

¹. شريف بقة وعبد الرحمن العايب، "العمل والبطالة كمؤشرين لقياس التنمية المستدامة - حالة الجزائر -"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الرابع، جامعة محمد خيضر بسكرة، ديسمبر 2008، ص.103-104.

- معدل النمو السكاني؛
- النسبة المئوية لسكان المناطق الحضرية.

3. المؤشرات البيئية:

- متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية؛
- متوسط نصيب الفرد من إجمالي الأراضي المزروعة؛
- كمية الأسمدة المستخدمة سنويا؛
- الأراضي المصابة بالتصحر؛
- التغير في مساحة الغابات.

4. المؤشرات المؤسسية:

- خطوط الهاتف الرئيسية لكل 100 نسمة؛
- المشتركون في الهاتف النقال لكل 100 نسمة؛
- الحواسيب الشخصية لكل 100 نسمة؛
- مستخدمو الانترنت لكل 100 نسمة.

ولضمان ربط أبعاد التنمية المستدامة مع بعضها ومن ثم قياسها بشكل صحيح لجأت بعض الدول إلى أدلة خاصة لقياس التنمية المستدامة كان أشهرها دليل الرفاه الاقتصادي المستديم (الذي تمت مناقشته في مؤتمر البيئة في فانكوفر بكندا عام 1990). وتقوم فكرة هذا الدليل على خصم الاستهلاك في رأس المال المادي والاستهلاك في رأس المال الطبيعي من الناتج المحلي الإجمالي للحصول على الناتج المحلي الصافي.¹

وقد قدم عام 1998 مؤشر للدلالة على ما إذا كانت دولة ما تسير على طريق التنمية المستدامة وهو "مؤشر الادخار الأصيل" *Genuine saving indicator* وهو مقياس شامل لمعدل الادخار في أي دولة ويأخذ في الحسبان العوامل التالية:

- الاستثمار في رأس المال البشري؛
- إهلاك الأصول المنتجة والمصنوعة؛
- تدهور البيئة واستنزاف الموارد الطبيعية.

¹. ماجدة ابوزنط، "قياس التنمية المستدامة ومعاييرها"، الزيتونة للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 3، العدد 1، 2005،

ويتم حساب معدل الادخار الأصيل بإتباع الخطوات التالية:

1. الاستثمار المحلي الإجمالي + الإنفاق الجاري على التعليم (تعبيراً عن الاستثمار في تكوين رأس المال البشري) = الاستثمار المحلي الموسع.

2. الاستثمار المحلي الموسع - الاقتراض الصافي من الخارج + التحويلات الرسمية من الخارج - قيمة إهلاك الأصول المنتجة أو المصنوعة = الادخار الصافي الموسع.

3. الادخار الصافي الموسع - استنفاد الموارد (كالموارد المعدنية وموارد الطاقة) = الادخار الأصيل

4. الادخار الأصيل - قيمة مقابلة للأضرار الناتجة على التلوث = مؤشر الادخار الأصيل.

ويعتبر مؤشر الادخار الأصيل أكثر المؤشرات استيعاباً للأبعاد البيئية.¹

المبحث الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية

حاول المفكرون عبر مختلف مدارس الفكر الاقتصادي تفسير ظاهرة التنمية الاقتصادية، وسار على نهجهم العديد من المفكرين الذين قدموا بدورهم أفكاراً مختلفة لتوضيح الكيفية التي يمكن من خلالها الخروج من حالة التخلف. ويمكن تقسيم نظريات التنمية الاقتصادية إلى نظريات التنمية قبل الخمسينات - والتي كانت فيها التنمية الاقتصادية مرادفة للنمو الاقتصادي - ونظريات التنمية بعد الخمسينات.

المطلب الأول: نظريات التنمية قبل الخمسينات

1. التجاريون والتنمية

يعتبر التجاريون من الأوائل الذي وضعوا نظرية اقتصادية حول التنمية الاقتصادية بشكل واضح، على الرغم من اهتمامهم بالجانب السياسي للدولة أكثر من اهتمامهم بالجانب الاقتصادي، ويلاحظ توسع الفكر التجاري في الحديث عن التنمية ورخاء الدولة. ويرى بعض المفكرين أن أفكار التجاريين في المجال الاقتصادي غير متكاملة فهي لا ترقى إلى مستوى النظريات وأهم أفكارهم هو أن تزيد الثروة في البلد دون أن يهتموا بكيفية توزيعها أو ما يصيب الفرد منها.²

ورأى التجاريون أن التدخل السياسي والاقتصادي للدولة لا بد منه، لأجل إتمام عملية التنمية، فحثوا على تقوية أجهزة الدولة في المجالين السياسي والاقتصادي.

¹. عبد الهادي عبد القادر سويقي، مرجع سابق، ص ص. 115-116.

². إسماعيل شعباني، مرجع سابق، ص. 55.

واعتقد التجاريون أن رخاء الأفراد يأتي من رخاء الدولة، فالفرد يكون قويا إذا كانت الدولة قوية في المجالين الداخلي والخارجي، وتكون الدولة قوية بما تملكه من ثروة لذلك لا بد من تدخلها في المجال الاقتصادي. ورأى التجاريون أن الأفراد إذا تركت لهم الحرية الكاملة فإنهم يهدفون إلى تلبية رغباتهم دون تلبية رغبات الدولة، لكن خضوعهم لتوجيهات الحكومة يجعلهم يحققون أهدافهم الشخصية وأهداف الدولة ومنفعتهم.¹ وتتلخص أهم الأفكار الاقتصادية للمدرسة التجارية في النقاط التالية:²

- لا بد أن تكون الدولة قوية، وتمثل القوة في الثروة التي تمثل مقدار المعادن الثمينة الموجودة في البلد؛
- يجب أن يسعى كل بلد إلى الحصول على الذهب والفضة من البلدان الأخرى سواء بامتلاك المستعمرات أو عن طريق التجارة الخارجية وتحقيق الفائض في الميزان التجاري؛
- اعتبر التجاريون أن الثروة في العالم ثابتة الحجم، وان ما تكسبه دولة ما يكون على حساب ما تفقده دولة أخرى؛

- يرجع ارتفاع الأسعار إلى زيادة كمية النقود؛
- تعتبر الصناعة والتجارة أساس التنمية الاقتصادية عند التجاريين أما الزراعة فتعد قطاع ثانوي، ولا بد من الاهتمام بالتجارة الخارجية لأن الفائض الناتج عنها يزيد ثروة الدولة. واعتقد التجاريون أن الزراعة قطاع ثانوي يعتمد في تطوره على تطور الصناعة والتجارة، ومع ذلك حثوا على الاهتمام بقطاع الفلاحة وعدم إهماله، خاصة في المجال الذي يخدم قطاع الصناعة، مثل إنتاج المواد الأولية المستخدمة في الصناعة الغذائية.

2. التنمية عند الطبيعيين

تبلورت أفكار المدرسة الطبيعية عند المفكر الفرنسي المعروف "فرنسوا كينييه" *F. Quesnay* فقامت هذه المدرسة بنشر أفكار اقتصادية تتعلق بالتنمية وقد كانت أفكارا عامة وغير متخصصة. وتعتمد أفكار الفيزيوقراط على القوانين الطبيعية، فحسب اعتقادهم توجد قوانين طبيعية تحكم البشر ولا دخل للإنسان فيها، ولا يمكن تغييرها، لذلك لا بد على العلماء وضع قوانين تحكم المجتمع تكون متوافقة مع تلك القوانين الطبيعية والتي تتمثل فيما يلي:³

¹ نفس المرجع، ص 55-56.

² مدحت القرشي، تطور الفكر الاقتصادي، ط2، دار وائل، عمان، 2011، ص. 84.

³ إسماعيل شعباني، مرجع سابق، ص. 58.

أ. **المنفعة الشخصية:** تحفز المنفعة الشخصية الأفراد على النشاط الاقتصادي، لأن الإنسان بطبعه ميال لتحقيق مصالحه قبل مصالح الآخرين، ويرى الفيزيوقراط أن هذا الأمر إيجابي، لأنه يشجع الأفراد على تحقيق مصالحهم وبالتالي يزدهر المجتمع عندما تتحقق منافع الأفراد.

ب. **قانون المنافسة:** عندما يريد الأفراد تحقيق منافعهم الشخصية فإنهم يتنافسون للحصول على أكبر نفع ممكن، وهذا ما يؤدي إلى ازدياد النشاط ويعم التطور الاقتصادي للمجتمع.

ج. **الدولة والنشاط الاقتصادي:** نادى الفيزيوقراط بسياسة الحرية الاقتصادية، أي ترك النشاط الاقتصادي حراً دون تدخل الدولة وذلك على عكس ما نادى إليه التجاريون.

ويعد القطاع الفلاحي حسبهم هو النشاط الأساسي الذي يدفع التطور الاقتصادي إلى الأمام، وهو المحرك للقطاعات الأخرى غير الزراعية، حيث يتوقف نمو هذه الأخيرة على نمو القطاع الفلاحي. وقسم "كينيه" المجتمع إلى ثلاث طبقات هي: طبقة الملاك (ملاك الأراضي) وطبقة المنتجين والتي تتمثل في المزارعين، والطبقة العقيمة وهي طبقة الصناع، لأن الزراعة هي الوحيدة التي تؤدي إلى زيادة الثروة، أما القطاع الصناعي فيعمل على تحويل المواد الأولية إلى مواد مصنعة أو نهائية.

وتعتمد التنمية الاقتصادية على القطاع الفلاحي لأحداث التطور، أما القطاعات الأخرى فأثراً ثانوية ولذلك نادى الطبيعيون بما يلي:

- زيادة رأس المال الفلاحي؛
- إيجاد سوق تكفي لتصريف المنتجات الزراعية؛
- إدخال التقدم العلمي والتكنولوجي في القطاع الفلاحي وذلك بزيادة رأس المال.

3. التنمية عند المفكرين الكلاسيك

اهتم "آدم سميث" في كتابه "دراسة في طبيعة ومسببات ثروات الأمم" - الذي صدر في 1776 - بمشكلة التنمية الاقتصادية حيث كان يهدف إلى التعرف على كيفية حدوث النمو الاقتصادي والعوامل التي تعوق تحقيقه، وطبقاً لآدم سميث فإن تقسيم العمل هو الأساس لرفع الإنتاجية، وذلك مع توفر المعدات والآلات المتخصصة. لذلك يؤكد سميث حاجة الاقتصاد القومي إلى التراكم الرأسمالي من أجل التوسع في تقسيم العمل، وبالتالي زيادة نصيب الفرد من الدخل، ويعتمد التراكم الرأسمالي بدوره على رغبة الأفراد في الادخار بدلاً من

استهلاك كل دخولهم، أي تخصيص جزء من الموارد الإنتاجية التي يمتلكونها من أجل إنتاج السلع الإنتاجية بدلا من إنتاج السلع الاستهلاكية.

وحسب آدم سميث فإنه يوجد قيد آخر على تقسيم العمل وهو **حجم السوق**، فعندما يكون السوق ضيقا فإن الطلب يكون غير كاف لشراء السلع المنتجة في ظل أسلوب الإنتاج الكبير، وينجم على تزايد الدخل توسيع حجم الأسواق بالنسبة لمعظم السلع، كما يتسع حجم السوق في حالة إيجاد عملاء في دول أخرى. ويرى سميث أنه حين تبدأ عملية التنمية فإنها تصبح **متجددة ذاتيا**. فوجود بعض التراكم الرأسمالي وتوفر السوق الكافي يسمح بحدوث تقسيم العمل والتخصص وبالتالي يتحقق زيادة في الدخل، وهو ما يؤدي إلى توسيع حجم السوق، إضافة إلى زيادة الادخار والاستثمار، ويسمح ذلك بتقسيم العمل بشكل أكبر و حصول نمو في الدخل.¹ واعتقد سميث أن هناك ثلاثة قيود للتنمية:²

- العرض غير الكافي للعمل ويرى سميث أن نمو قوة العمل يكون داخليا (يتأثر بعوامل داخلية) ويتحدد بمعدل تراكم رأس المال؛
- ندرة الموارد الطبيعية والذي يقيد حسب سميث نمو الاقتصاد الوطني؛
- تناقص حوافز التراكم.

لكن سميث يرى أن هناك حدودا للعملية التراكمية للتنمية، وذلك عندما يصل الاقتصاد إلى الحدود التي يسمح بها الاستخدام الكامل للأرض المتوفرة، إضافة إلى مناخ الدولة وموقعها بالنسبة للدول الأخرى. غير أن سميث لم يشرح بدقة كيفية الوصول إلى حالة الركود ما عدا أنه يعتقد أن العامل الذي يوقف عملية النمو في النهاية هو **ندرة الموارد الطبيعية** حيث أن تزايد التراكم الرأسمالي ونمو السكان يؤدي إلى تزايد صعوبة التغلب على قيد الموارد الطبيعية، ومن ثم تناقص معدلات الدخل التي يحصل عليها أصحاب رأس المال حتى تتلاشى المحفزات التي تدفع لتراكم رأس مال جديد.³

وتوجد في نموذج "ريكاردو" عن التنمية ثلاث مجموعات اقتصادية رئيسية، وهي الرأسماليون والعمال وملاك الأراضي. يوجه الرأسماليون عمليات التنمية عن طريق توفير رأس المال اللازم للعمليات الإنتاجية بهدف

¹ محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، مفهومها، نظرياتها، سياساتها، دار الجامعة، الإسكندرية، 2003، ص ص. 69-70.

² محمد صالح تركي الفريشي، مرجع سابق، ص ص. 78-79.

³ نفس المرجع، ص. 71.

تحقيق الربح وفي سعيهم لتحقيق الربح يعملون على تراكم رأس المال وهو ما يؤدي إلى تحقيق النمو. أما العمال فيمثلون المجموعة الأكبر في المجتمع ولا يمتلكون وسائل الإنتاج ويعتمدون في عيشتهم على الأجور التي يدفعها لهم الرأسماليون، أما ملاك الأراضي يمتلكون كمية من الأراضي الثابتة المتاحة ويتقاضون الربح في مقابل استخدامها.¹

ويعتبر ريكاردو - مثل آدم سميث - أن عملية التنمية متجددة ذاتيا، وحتى تبدأ عملية التنمية يجب أن يكون معدل الربح موجبا، وبالتالي يكون ذلك حافزا ليدخر الرأسماليون جزء من دخولهم - فحسب ريكاردو يستهلك العمال وملاك الأراضي كل دخولهم - ، ويحاول الرأسماليون توسيع الإنتاج عن طريق تشغيل عدد أكبر من العمال وشراء معدات إضافية، وهو ما يؤدي إلى رفع الأجور الحقيقية عن المستوى الطبيعي - يوجد حسب ريكاردو مستوى طبيعي للأجور الحقيقية، فارتفاع الأجر عن ذلك المستوى يؤدي إلى زيادة السكان وانخفاضه يؤدي إلى تناقص السكان - في المدى القصير، وبالتالي انخفاض معدلات الوفيات وتزايد حجم قوة العمل - بعد مرور فترة من الزمن - . لكن تزايد حجم قوة العمل يؤدي إلى انخفاض مستويات الأجور من جديد. ومع تزايد السكان يزيد استنزاع الأراضي الأقل جودة لتغطية الطلب المتزايد من الطعام، وبالتالي ارتفاع الربح حتى الوصول إلى مرحلة تنعدم فيها الأرباح أو تقترب من الصفر وهنا تسود حالة الركود.²

اقترح الكلاسيك وسائل هامة لتأخير الوصول إلى حالة الركود، ولم يعتمدوا على تدخل الدولة لتأخير حالة الركود، إلا في الحدود الدنيا لهذا التدخل، وذلك بفرض الضرائب مثلا على الأرباح لخفض معدل التنمية الاقتصادية، إضافة إلى ذلك رأى ريكاردو أن اليد الخفية لجهاز الثمن - في ظل غياب أي أوضاع احتكارية - كفيلة بتوزيع الموارد المتاحة بكفاءة وبالتالي تؤخر الوصول إلى حالة الركود.

لكن الكلاسيك فشلوا في التنبؤ بالثورة التكنولوجية التي عمت الدول المتقدمة في العالم في أواخر القرن الثامن عشر وفي القرن التاسع عشر، والتي سمحت بالتغلب على آثار تناقص الغلة التي شغلت تفكير الاقتصاديين الكلاسيك. ولم تنطبق النظرية المالتسية عن السكان على الدول المتقدمة، حيث تناقصت معدلات المواليد بارتفاع مستويات الدخل وارتفع نصيب الفرد من الدخل في الدول المتقدمة ابتداء من الربع الثالث من القرن 19

¹. فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص ص. 111-113.

². محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، مرجع سابق، ص ص. 73-74.

مستوى أعلى بكثير من مستوى الكفاف - أو المستوى الطبيعي للأجر - وبالتالي أصبحت النظرية الكلاسيكية في التنمية الاقتصادية غير منطبقة على تحليل النمو في الدول المتقدمة.¹

4. التحليل النيو كلاسيكي

تخلى معظم الاقتصاديين النيو كلاسيك على المنهج المبسط الذي اتبعه الكلاسيك واهم ما جاءت به المدرسة الكلاسيكية الجديدة يتمثل في العلاقة بين تكوين رأس المال والنمو الاقتصادي حيث اقروا بإمكانية تكوين رأس المال دون ضرورة زيادة عنصر العمل، وتحررت بذلك نظرية رأس المال من نظرية السكان، حيث أن الزيادة في رأس المال بالنسبة لعدد معين من السكان تؤدي إلى زيادة في الدخل الوطني والفردى، أما الإنتاجية الحدية فتتخفض بتكوين رأس المال عند وجود مستوى معين من الفن الإنتاجي.²

ويرى النيو كلاسيك أن معدل الادخار يتحدد بسعر الفائدة ومستوى الدخل، فكلما زاد مستوى دخل الفرد يزيد ادخاره بوجود سعر فائدة معين. كما أن سعر الفائدة يحدد أيضا معدل الاستثمار، ولزيادة هذا الأخير لا بد من خفض سعر الفائدة لان العائد على أي نوع من رأس المال ينخفض كلما زاد عرضه وارتفاع معدلات الاستثمار ترفع نسبة السلع الرأسمالية.³

وقد رفض معظم الكتاب النيو كلاسيك قبول فكرة سيادة حالة الركود، فقد وافقوا على تأكيد ألفريد مارشال أنه لا يوجد سبب جوهري يؤدي إلى الاعتقاد باقتراب حالة الركود.⁴ وأسس النيو كلاسيك تفاؤلهم هذا على عاملين هامين، يتعلق الأول بـ التقدم التكنولوجي ويتعلق الثاني بـ مرونة الطلب على الأرصد الاستثمارية. فقد أكد النيو كلاسيك حدوث التقدم التكنولوجي باستمرار بطريقة يتمخض عنها بروز مشروعات استثمارية ذات عوائد مرتفعة. وبالمقابل اعتقد النيو كلاسيك أن أي انخفاض ضئيل في معدل الفائدة يتمخض عنه جعل عدد كبير جدا من الفرص الاستثمارية مربحة، بمعنى أن مرونة الطلب على الأرصد الاستثمارية كبيرة. وتفترض وجهة النظر المتفائلة هذه توافر الرغبة على الادخار من جانب السكان، ومن هذا الصدد يرى النيو كلاسيك أن الادخار عادة راسخة جدا في الدول المتقدمة وتزايد قوتها على مر الزمن في هذه الدول.

¹ نفس المرجع ، ص ص. 75 - 77.

² فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص ص. 128-129.

³ نفس المرجع، ص. 129.

⁴ نفس المرجع، ص. 80. نقلا عن:

وتوجد ثلاث أفكار رئيسية تتعلق بالنمو الاقتصادي في النظرية النيوكلاسيكية وهي:¹

1. يتحدد معدل نمو الإنتاج في الأمد الطويل بمعدل نمو قوة العمل ومعدل نمو إنتاجية العمل، وهو مستقل عن معدل الادخار ومعدل الاستثمار وذلك لان المعدل المرتفع للادخار أو الاستثمار يتم تعويضه بمعدل مرتفع لنسبة رأس المال للناتج أو معدل منخفض لإنتاجية رأس المال (لان النيوكلاسيك يفترضون تناقص عوائد رأس المال).

2. يزيد دخل الفرد بزيادة معدل الادخار والاستثمار وينخفض عندما يزيد معدل نمو السكان.

3. إن البلدان الفقيرة التي تملك كميات قليلة من رأس المال للفرد تنمو أسرع من البلدان الغنية التي تملك كميات كبيرة من رأس المال للفرد، وهو ما يقود إلى تقارب (convergence) معدلات دخل الفرد ومستويات المعيشة فيما بين بلدان العالم المختلفة.

5. تحليل ماركس والماركسيين

يرى ماركس والماركسيين أن العوامل التي قدمتها نظرية التنمية التقليدية لتفسير أسباب المشاكل التي تواجهها عملية التنمية - مثل انخفاض معدل التقدم التكنولوجي أو انعدامه أو الافتقار إلى الموارد الطبيعية - ما هي إلا الأسباب الظاهرية لهذه المشاكل. ولأجل معرفة العوامل الأساسية التي تشكل التنمية وتحركها يؤكد ماركس والماركسيون ضرورة دراسة طبيعة النظام الاقتصادي.

يؤكد ماركس أن النظام الرأسمالي يحتوي على كل أنواع التناقضات الداخلية والتي تحول دون تحقيق عملية تنمية ناجحة، وهذه التناقضات تعمل على انهيار النظام الرأسمالي ليحل محله النظام الاشتراكي. وحسب ماركس فإن عدم القدرة على مواجهة التقدم التكنولوجي السريع هو السبب الجوهرى وراء انهيار النظام الرأسمالي، حيث يرى ماركس أن البطالة التكنولوجية في ظل النظام الرأسمالي معدلاتها مرتفعة، ويؤدي إدخال آلات جديدة إلى طرد العمال ويترتب على تزايد ما سماه ماركس الجيش الصناعي الاحتياطي تناقص مستوى الأجور إلى ما يسمى أجر الكفاف.

وحسب ماركس فإن الرأسماليين أيضا عرضة للبطالة بسبب قوة المنافسة وهذا ما يؤدي إلى تناقص عدد الرأسماليين وسيطرة عدد قليل منهم على كميات متزايدة من رأس المال. ويترتب عن ما سبق حدوث أزمات دورية في النظام الرأسمالي بسبب ضعف الاستهلاك الناتج عن الرغبة في الادخار ومن ثم الاستثمار.²

¹ مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص.68.

² محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، مرجع سابق، ص. 83-87.

ورغم أن كتابات كارل ماركس كانت مملوءة بنفاذ البصيرة لطبيعة عملية النمو في ظل النظام الرأسمالي إلا أنه لم يبين نظرية للتنمية الاقتصادية متسقة منطقياً.

6. النظرية الكيترية

بعد الأزمة العالمية التي سادت الدول الرأسمالية وضع كيتر نظريته المشهورة سنة 1936 حول العمالة لمعالجة أزمة النظام الرأسمالي وتعد آراؤه التي أعقبت أفكار المدرسة الكلاسيكية والماركسية منحرجا جديدا في الفكر الاقتصادي حيث حدد مجموعة من الأسس لمعالجة عيوب النظام الرأسمالي وتمكينه من تحقيق النمو الاقتصادي. وأوضح كيتر أن المشكلة حينئذ لا تكمن في توفير العرض من السلع والخدمات ولكن في كيفية تصريفها وبالتالي فإن هناك مشكلة الطلب الفعلي وقصور الأسواق واعتبر كيتر أن الطلب الفعال هو الشرط الأساسي للتنمية الاقتصادية (يتمثل الطلب الفعال في الجزء من الدخل الوطني الذي ينفق على الاستهلاك والتراكم)¹ وقد اوجد كيتر علاقة بين زيادة الاستثمارات ونمو الدخل الوطني وأطلق عليها مصطلح المضاعف، حيث وجد كيتر أن زيادة الاستثمارات ستؤدي إلى زيادة في الدخل الوطني وذلك بكميات مضاعفة تتحدد بمقدار الزيادة في الاستثمار والزيادة في الميل الحدي للاستهلاك.

عارض كيتر العديد من أفكار النظرية الكلاسيكية ويمكن توضيح ذلك في النقاط التالية:²

- رفض كيتر قانون ساي (القائل أن العرض يخلق الطلب المساوي له) وأوضح انه لا وجود لنظام يستند إلى اليد الخفية والقانون الطبيعي يتكفل بإبقاء الطلب عند مستوى التشغيل الكامل ويعيد التوازن، حيث أوضح كيتر أن الأزمات الاقتصادية ليست ناتجة عن عوامل خارجة عن النظام الاقتصادي؛
- أوضح أن البطالة إجبارية وليست اختيارية وهي ناتجة عن ضعف عرض العمل؛
- رفض كيتر اعتبار الأجور مجرد نفقات إنتاج وإنما هي محرك لزيادة الطلب الكلي وبالتالي زيادة الإنتاج والقضاء على البطالة؛
- على عكس الكلاسيك الذين يرون أن الادخار صورة من الإنفاق وأنه يتحدد بسعر الفائدة، يرى كيتر أن الادخار والاستثمار يميلان إلى التعادل عن طريق التغيرات في الدخل الوطني وليس سعر الفائدة.

¹ . سالم توفيق النحفي ومحمد صالح تركي القريشي، مقدمة في اقتصاد التنمية، مديرية دار الكتاب للطباعة والنشر، الموصل، 1988، ص.70.

² . محمود الطنطاوي الباز، مدخل لدراسة الاقتصاد السياسي، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص.274-276.

المطلب الثاني: نظريات التنمية بعد الخمسينات

1. نظرية المراحل لروستو

ردا على النظرية الماركسية وضع روستو نظريته في التنمية وذلك في كتابه " النمو الاقتصادي " عام 1960، ويرى روستو في هذا الكتاب أن التخلف الاقتصادي راجع إلى عوامل كثيرة ومتشابكة، وأن النمو الاقتصادي يسير في مراحل متعاقبة.

وقد قسم روستو مراحل النمو الاقتصادي إلى خمس مراحل وهي:¹

- **مرحلة المجتمع التقليدي:** المجتمع التقليدي هو مجتمع اعتمد بنيانه على وظائف إنتاجية محدودة مبنية على وسائل قديمة وذلك بسبب انعدام الإمكانيات التي يتضمنها العلم الحديث أو عدم تطبيقها بشكل منتظم، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض كبير في مستوى إنتاجية الفرد. وانخفاض الإنتاجية يجعل هذه المجتمعات تعتمد بشكل كبير على الزراعة والري والحرف اليدوية. كما يتميز المجتمع التقليدي بعدم تطور وسائل الإنتاج وتمركز السلطة في أيدي ملاك الأراضي.
- **مرحلة التهيؤ للانطلاق:** وتتضمن هذه المرحلة المجتمعات التي تعيش في عملية الانتقال من المرحلة البدائية إلى مرحلة تحقيق النمو. وتتميز هذه المرحلة بتوسع نطاق التعليم بالنسبة لبعض أفراد المجتمع، وبيدأ ارتفاع مستوى الادخار والاستثمار وظهور دافع الربح كعامل لتشجيع الاستثمار، وبداية استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة. كما تتميز هذه المرحلة بالاعتماد على القطاع الزراعي في تمويل عملية التنمية إلى جانب تطور النقل وظهور البنوك وبعض مؤسسات الادخار وبداية ظهور بعض الصناعات وارتفاع الاستيراد بالاعتماد على صادرات المواد الأولية.
- **مرحلة الانطلاق:** تعتبر أهم المراحل في نظرية روستو، تتوزع في هذه المرحلة القوى العاملة على قطاعات مختلفة من الاقتصاد الوطني بدلا من تركزها في قطاع واحد، ويرى روستو أن الحافز الرئيسي الذي يدفع المجتمع للانطلاق ليس فقط العامل التكنولوجي وإنما ظهور مجموعة سياسية قوية هدفها الأساسي تطوير الاقتصاد الوطني.

¹ . أنظر في ذلك:- فايز إبراهيم الحبيب، نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، مطابع جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1985،

ص ص. 116-126.

- وإسماعيل شعبان، مرجع سابق، ص ص. 72-75.

وترتفع حسب روستو في هذه المرحلة نسبة الاستثمار الفعال والادخار من 5 إلى 10% من الدخل الوطني وهذا ما يؤدي إلى التغلب على الضغوط السكانية، لأنه مع فرض انخفاض معامل رأس المال في هذه المرحلة، فإن الناتج الفردي الحقيقي سيرتفع. وتتميز هذه المرحلة كذلك بحدوث توسع في المشاريع الصناعية وهذا ما يؤدي إلى زيادة الادخار والاستثمار. كما تنتشر في هذه المرحلة الأساليب الإنتاجية الحديثة في القطاع الزراعي والذي يعد تطويره شرطا أساسيا للانطلاق الناجح. وتدوم هذه المرحلة ما بين عشرين وثلاثين عاما يتم بعدها انتقال المجتمع إلى المرحلة التالية.

- **مرحلة الاندفاع نحو النضج:** تأتي هذه المرحلة بعد مرحلة الانطلاق وتدوم حوالي أربعين سنة وأهم ما يميزها:

- استثمار من 10 إلى 20% من الدخل الوطني ويرتفع الدخل بمعدل يفوق النمو السكاني؛
- زيادة تطبيق التكنولوجيا الحديثة وهو ما يؤدي إلى القدرة على إنتاج مختلف السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع؛
- تطور الصادرات خاصة من السلع الصناعية وتقليل الواردات؛
- نمو قطاعات متنوعة داخل الاقتصاد الوطني إلى جانب القطاع الرائد الذي ساد مرحلة الانطلاق؛
- انخفاض نسبة العمال في القطاع الزراعي إلى حوالي 20%؛
- زيادة فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة لأفراد المجتمع.

- **مرحلة الاستهلاك الكبير:** ويتم الوصول إلى هذه المرحلة في المجتمعات التي اكتمل فيها التطور التقني واستخدام التكنولوجيا وما يميز هذه المرحلة ارتفاع الدخل الحقيقي للفرد بحيث يصبح أغلبية أفراد المجتمع قادرين على الحصول على الحاجات الضرورية من مأكّل وملبس وسكن، إضافة إلى استهلاك بعض الكماليات. كما تتميز هذه المرحلة بزيادة سكان المدن مقارنة بسكان الأرياف وزيادة نسبة العاملين في الوظائف الإدارية والعاملين في الوظائف التي تتطلب مهارة فنية.

إن ديناميكية عملية التنمية التي تقوم عليها نظرية مراحل النمو لا تعمل دائما، لأن تحقيق المزيد من الادخار والاستثمار يعتبر شرطا ضروريا للتعجيل بالنمو الاقتصادي ولكنه ليس شرطا كافيا. كما تفترض النظرية ضمنا أن نفس التنظيم والظروف لدول أوروبا موجود في الدول المتخلفة، لكن هذه الأخيرة تفتقر في كثير من الحالات

إلى عوامل مكملة مثل الكفاءة الإدارية، القدرة على التخطيط والعمالة الماهرة والتنسيق الإداري الواسع لمشروعات التنمية.¹

2. نماذج التغيير الهيكلي

تركز نظرية التغيير الهيكلي بنماذجها المختلفة على الآلية التي تحول بها الاقتصاديات المتخلفة هياكلها الاقتصادية من التركيز الكبير على القطاع الزراعي إلى المزيد من التوسع في القطاعين الصناعي والخدمي. وهي توظف الأدوات السعرية وتخصيص الموارد للنظرية التيوكلاسيكية والاقتصاد القياسي الحديث لتصف كيف تحدث هذه العملية التحويلية وهناك مثالين شهيرين لنماذج التغيير الهيكلي وهما:²

1. النموذج النظري لفائض العمالة في القطاعين لآرثر لويس.

2. أنماط التنمية التي تمثل تحليلاً عملياً لهوليس تشينري.

وسأكتفي بالتطرق إلى نظرية التنمية لآرثر لويس. انطلق لويس في تحليله لهذه النظرية بالاعتماد على أفكار الكلاسيك، الذين يجمعون على أن الاستثمار هو أساس التنمية. وهكذا يرى لويس أن الاستثمار بواسطة الأرباح التي يحققها الرأسماليون هو أساس التنمية باعتبارها تشكل الجزء الأكبر من الاستثمارات، لأن مدخرات العمال والطبقة المتوسطة ضعيفة. وقد سمي نموذج لويس بالنموذج المزدوج لأن لويس رأى أن مجتمعات الدول المتخلفة تتكون من قطاعين قطاع زراعي تقليدي، وقطاع صناعي حديث. ويتميز القطاع التقليدي بضعف الإنتاجية وانخفاض الأجور وذلك بسبب البطالة المقنعة الموجودة في هذا القطاع، فالعمل الذي تقوم به مجموعة من العمال يستطيع أن يقوم به عامل واحد. لذلك رأى لويس أنه بالإمكان سحب هذا الفائض العمالي تدريجياً من القطاع التقليدي إلى القطاع الحديث بدون أن يحدث أية خسائر من الناتج كما أن القطاع الحديث يبقى بحاجة إلى استخدام العمال المتوافدين من القطاع التقليدي لفترة طويلة وبدون رفع الأجور. وحسب لويس فإن ذلك سيؤدي إلى تطوير القطاعين التقليدي والحديث على حد سواء.

فالقطاع الحديث يستخدم العمال القادمين من القطاع التقليدي مادامت الإنتاجية الحديثة التي يقدمها العامل أعلى من الأجر الذي يتقاضاه الرأسمالي ويستثمر هذا الأخير الأرباح التي يحصل عليها فيطور نشاطه مما يؤدي به إلى استخدام عمال جدد.³

¹ ميشيل تودارو، مرجع سابق، ص 129 - 130.

² نفس المرجع، ص 130 - 131.

³ إسماعيل شعباني، مرجع سابق، ص 76 - 77.

يفترض استمرار التوسع في التوظيف في القطاع الحديث حتى يمتص فائض العمالة للقطاع التقليدي، بعد ذلك فإن العمالة الإضافية تسحب من القطاع التقليدي فقط عند مستوى مرتفع لتكلفة إنتاج الغذاء، لأن نقص العمال عن معدل الأرض يعني أن الإنتاجية الحدية لعنصر العمل الريفي لم تعد صفراً.¹

يحتوي نموذج القطاعين لآرثر لويس على ثلاثة فروض لا تناسب الواقع الاقتصادي والمؤسسي لأغلب دول العالم الثالث المعاصرة وهي:²

1. يفترض النموذج -ضمنياً- وجود تناسب طردي بين تحول العمال من القطاع التقليدي إلى القطاع الصناعي مع معدل تراكم رأس المال في هذا القطاع، فكلما زاد التراكم الرأسمالي زاد نمو القطاع الصناعي وبالتالي زاد الطلب على العمالة. لكن الرأسماليين قد يعيدون استثمار أرباحهم باستخدام أجهزة وآلات حديثة كثيفة رأس المال وموفرة لعنصر العمل. بمعنى أنها تتطلب كمية أقل من عنصر العمل.

2. يفترض النموذج -كذلك ضمنياً- وجود فائض مستمر للعمالة في القطاع الريفي ووجود توظيف كامل في القطاع الصناعي، لكن معظم الدراسات المعاصرة تشير إلى عكس هذا الفرض تماماً، فأغلب دول العالم الثالث تعاني من بطالة مقنعة في القطاع الصناعي والقليل من البطالة المقنعة في القطاع الزراعي.

3. وثالث الفروض غير الواقعية هو بقاء الأجور الحقيقية في القطاع الصناعي ثابتاً بقدر ما يستمر فائض العمالة في القطاع التقليدي. فالملاحظ استمرار ارتفاع مستويات الأجور في المناطق الحضرية والصناعية في كافة دول العالم حتى في حالة وجود بطالة مقنعة في قطاع آخر من قطاعات الاقتصاد الوطني.

3. نظرية التبعية

ظهرت نظريات التبعية الدولية في أمريكا اللاتينية وفرنسا، وحظيت باهتمام متزايد من مفكري الدول النامية في فترة السبعينيات ورأى دوس سانتوس Dos Santos إن التبعية - انطلاقاً من تجربة أمريكا اللاتينية - مرت بثلاث مراحل:³

¹ ميشيل تودارو، مرجع سابق، ص. 135 - 136.

² نفس المرجع، ص. 136 - 137.

³ خليل محمد خليل، "الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية بحث في النظرية"، المجلة العلمية بكلية التجارة، جامعة أسيوط، العدد 21، ديسمبر 1994، ص. 52-53.

- مرحلة التبعية إبان الفترة الاستعمارية: حيث سيطر رأس المال التجاري ورأس المال المالي على العلاقات الاقتصادية في المستعمرات من خلال احتكار المستعمر للموارد المعدنية وسيطرته على القوى البشرية العاملة؛

- مرحلة التبعية المالية وظهرت في نهاية القرن التاسع عشر حيث سيطر رأس المال الكبير في دول المركز وتزامن ذلك مع ظهور التصنيع في دول الأطراف مما نتج عنه تلك التبعية المالية؛

- مرحلة التبعية التكنولوجية الصناعية: وتميزت تلك المرحلة بتزايد دور الشركات متعددة الجنسيات وتركز استثماراتها- بعد الحرب العالمية الثانية- في دول الأطراف في صناعات موجهة للسوق الداخلي للدول المتخلفة.

وحسب نظرية التبعية فان الدول النامية تعاني من جمود مؤسسي واقتصادي وسياسي محليا ودوليا أوقعها في علاقة تبعية للدول المتقدمة وتوجد ضمن هذا المدخل العام ثلاث تيارات فكرية:¹

أ. نموذج التبعية الاستعمارية الجديدة: وهو امتداد للتفكير الماركسي، حيث يعزى استمرار التخلف إلى العلاقات غير المتكافئة بين المركز (الدول المتقدمة) والأطراف (الدول النامية) والتي تصعب محاولات نجاح الدول الفقيرة لتكون معتمدة على ذاتها. وما أدى إلى استمرار هيمنة الدول المتقدمة هو الدعم الذي تقدمه بعض المجموعات في الدول النامية (مثل ملاك الأراضي، الحكام العسكريين، موظفين حكوميين، قادة النقابات) والتي من مصلحتها استمرار هيمنة النظام الرأسمالي الدولي غير المتكافئ.

ب. نموذج النظرية الشاملة -الخاطئة: هذه النظرية ترى أن التخلف ناتج عن ما يقدمه الخبراء من الدول المتقدمة من هياكل نظرية ممتازة ونماذج اقتصادية قياسية للتنمية تقود الدول النامية إلى إتباع سياسات غير ملائمة وغير صحيحة.

ج. أطروحة التنمية المزدوجة: وهو يشير إلى استمرار تزايد الفرق بين الدول الغنية والدول الفقيرة ويشمل أربعة عناصر أساسية:

- وجود ظروف جيدة وأخرى رديئة في فضاء معين، مثل تواجد طرق الإنتاج الحديثة وطرق الإنتاج التقليدية في القطاع الحضري والقطاع الريفي أو تواجد الأثرياء المتعلمين مع الفقراء الأميين؛

¹. محمد صالح تركي القرشي، مرجع سابق، ص ص. 155-157.

- اتسام هذا التعايش (بين الرديء والجيد من العناصر) بالاستمرارية، وذلك لان مسبباته ليست ظروفًا عارضة وإنما هي أسباب هيكلية؛
- إن الفارق بين شقي ظاهرة الثنائية الاقتصادية (القطاع المتقدم في مواجهة القطاع المتأخر) يميل إلى الزيادة فمثلاً فجوة الإنتاجية بين العمال في الدول المتقدمة والعمال في معظم الدول النامية تزيد من سنة لأخرى؛
- أهم خواص الثنائية أن القطاع المتقدم لا يدفع إلى انتعاش القطاع المتخلف بل على العكس قد يؤدي إلى تخلفه أكثر من السابق.

وقد أكدت نظرية التبعية الدولية على ضرورة توازن القوى الدولية والحاجة إلى الإصلاح المؤسسي والسياسي والاقتصادي على المستوى المحلي والدولي خصوصاً. وتشجيع القطاع العام وتفعيل دوره في استئصال الفقر وإيجاد فرص العمل وتقليل عدم العدالة في توزيع الدخل ورفع مستويات المعيشة. ودعى الماركسيون الجدد إلى المزج الحكيم بين النشاط الاقتصادي العام والخاص.¹

4. نظرية الدفعة القوية

قدم رودان روزنشتاين Rodan Rosenstein نظرية الدفعة القوية والتي يرى فيها أن التنمية يجب أن تكون في شكل قفزات قوية تسمح بزيادة النمو، وأن التدرج في التنمية لن يؤدي إلى التغلب على الركود الاقتصادي ويقول رودان: "إذا سرنا خطوة في طريق النمو فلا يمكن أن نصل إلى نتيجة لان التنمية تحتاج إلى دفعة قوية تفوق في أثرها الخطوات التدريجية".²

ويبدأ رودان تحليله بافتراض أساسي وهو أن التصنيع هو السبيل الوحيد لرفع مستويات الدخل ومن ثم التقليل من فجوة التخلف القائمة بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة، حيث يسمح باستيعاب فائض العمالة المتعطلة جزئياً أو كلياً في القطاع الزراعي، لكن شريطة أن تبدأ عملية التصنيع في شكل دفعة قوية عن طريق توظيف حجم ضخم من الاستثمارات في بناء مرافق رأس المال الاجتماعي (*Social Over Head Capital*) من طرق ومواصلات ووسائل نقل وتدريب القوى العاملة، وهي مشروعات ضخمة غير قابلة للتجزئة (*Indivisible*) وتسمح بخلق وفورات اقتصادية خارجية، تتمثل في توفير خدمات إنتاجية بتكلفة منخفضة ضرورية لقيام مشروعات صناعية. وإلى جانب ذلك لابد من توجيه حجم كبير من الاستثمارات في إنشاء جبهة

¹ ميشيل تودارو، مرج سابق، ص.145.

² جمال حلاوة وعلى صالح، مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص.38-39.

عريضة من صناعات تتكامل مشروعاتها لتحقيق التشابك الأفقي والرأسي مما يؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج، ويقترح (رودان) أن تتركز الاستثمارات على نطاق واسع في الصناعات الاستهلاكية الخفيفة بحيث تدعم بعضها البعض وتكسبها الجدوى الاقتصادية لإقامتها في آن واحد، مع مراعاة التوازن بين مشروعات البنية التحتية وبين الصناعات الاستهلاكية.¹

ولتطبيق نموذج التنمية الذي يقدمه رودان والقائم على نظرية الدفع القوية والملائم للنمو في البلدان النامية لابد من الأخذ بالاعتبارات التالية:²

- أن تتوفر كميات كبيرة من رؤوس الأموال والتي يقترض معظمها من الخارج لعدم قدرة الدول النامية على التمويل ذاتيا.

- أن يتم إنشاء الصناعات الخفيفة والاستهلاكية التي توظف عددا كبيرا من العمال.

- الابتعاد ما أمكن عن الصناعات الثقيلة ذات النفقات الباهضة وتموين البلاد النامية بما تحتاجه من الصناعة الثقيلة من الدول الرأسمالية الصناعية.

ويؤكد الاقتصاديون المؤيدون لفكرة الدفع القوية بأن الاستثمار على نطاق واسع سوف يؤدي إلى حصول زيادة سريعة في الدخل الوطني وبالتالي حصول زيادة في الميل الحدي للادخار، ومن ثم ارتفاع حجم الادخار وتساعد مسار التقدم الاقتصادي وزيادة الاعتماد على الموارد المحلية.

ويرى رودان أنه لابد من تدخل الحكومة لتأمين حركة رؤوس الأموال الأجنبية، وضمان إعداد القوى العاملة، وتهيئة المهارات اللازمة للصناعة الحديثة وهو الأمر الذي لا يمكن أن يقوم به القطاع الخاص في حين تستطيع الحكومة تحمل نفقات تدريب العمال.³

ولقد طور رودان أفكاره في بحث نشره سنة 1957 حيث رأى أن هناك دوالا لابد أن تتكامل حتى تحدث التنمية، وهي دوال الطلب، ودوال العرض ودوال الادخار، وبالتالي يمكن رفض الأسلوب التدريجي للتنمية على أساس علمي أكثر والتأكيد بصورة أكبر على فكرة الدفع القوية:⁴

1. مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص. 88-89.

2. جمال حلاوة وعلي صالح، مرجع سابق، ص. 38-39.

3. فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص. 174.

4. نفس المرجع، ص. 175-176.

- تكامل دالة الطلب، وهي قائمة على أساس أن الحاجات الإنسانية في مجال الاستهلاك متنوعة ولا تقبل التجزئة وبالتالي فإن إنتاج سلعة واحدة لا يوسع السوق، في حين أن إنتاج مجموعة من السلع يسمح بإشباع حاجات استهلاكية متعددة ومتكاملة، وبالتالي فإن إنشاء صناعة تلو أخرى على فترات متفرقة لا يؤدي إلى تحقيق التنمية حيث ستواجه كل منها مشكلة تصريف إنتاجها.

- تكامل دالة العرض، أي أن بعض الصناعات تتكامل رأسياً أو أفقياً. إذ تتكامل رأسياً عندما تمثل عملياتها الإنتاجية مراحل متتالية في إنتاج سلعة معينة، وأفقياً بمعنى أن عملياتها الإنتاجية تكمل بعضها البعض في مرحلة معينة من إنتاج السلعة. فكما هو الحال بالنسبة لدالة الطلب، فدالة العرض أيضاً لا تقبل التجزئة، وهنا تبرز الحاجة عند الاستثمار في صناعة ما إلى الاستثمار في صناعات متكاملة من الناحية الإنتاجية في نفس الوقت، مع وجود حجم متكامل من رأس المال الاجتماعي الأساسي.

- تكامل دالة الادخار طالما تم إقرار الحاجة إلى برنامج استثماري في صناعات متكاملة، حتى يمكن تحقيق ارتفاع سريع في الدخل بعكس التنمية التدريجية، وهو ما يسمح برفع الميل الحدي للادخار، وبالتالي فإن عدم القدرة على تمويل التنمية مرتبط ببدايات عملية التنمية المتصل بالدفع القوية والذي يمكن أن يستمر إذا تم الأخذ بالأسلوب التدريجي للتنمية.

من بين الانتقادات الموجهة لهذه النظرية ما يلي:¹

1. تتطلب الدفع القوية رؤوس أموال ضخمة لأجل إقامة القاعدة الصناعية الضرورية، كما تتطلب كوادراً كثيرة ومتنوعة، إدارية ومحاسبية وهندسية وهذا ما لا يتوفر لدى الدول النامية.

2. أكدت النظرية على تنمية القطاع الصناعي دون التأكيد على تنمية القطاع الزراعي والذي يعتبر النشاط السائد في مثل هذه البلدان.

3. أكدت أيضاً النظرية على مشكلة ضيق السوق غير أن تأكيدها على الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية للسوق المحلي لا يمكن أن يحل مشكلة ضيق السوق.

4. يؤدي توزيع الاستثمارات على جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية إلى صغر حجم الوحدات الإنتاجية وهذا ما يحول دون الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير ووفوراته الخارجية.

¹. مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ص. 90-91.

5. تطبيق نظرية الدفعة القوية يزيد من مستوى الطلب على العديد من السلع والمواد ومستلزمات الإنتاج وهذا ما يؤدي إلى توليد ضغوط تضخمية في الاقتصاد.

5. نظرية النمو المتوازن

قام *Rodan* بصياغة فكرة الدفعة القوية، وبعدها قدم *Nurkse* تلك الفكرة في صيغة حديثة أخذت تسمية نظرية أو إستراتيجية النمو المتوازن. ويركز "نوركس" على مشكلة الحلقة المفرغة للفقر والناجحة عن تديني مستوى الدخل وبالتالي قلة الطلب ومن ثم ضيق الأسواق الذي يؤدي إلى ضعف التشغيل وبالتالي ضعف الاستثمار والذي يؤدي بدوره إلى ضعف الإنتاجية، ويؤكد نوركس أن تكسير الحلقة المفرغة للفقر تتطلب التفتح على العالم المتقدم، لنقل التكنولوجيا إلى الدول المتخلفة فيقول: "... إن حوافز التوظيف مقيدة بحجم السوق... وحجم السوق يتحدد بالمستوى العام للإنتاجية... والقدرة على الشراء تعني القدرة على الإنتاج. ويتوقف مستوى الإنتاجية بدوره - لا نقصد كلياً، بل بنسبة كبيرة - على استخدام رأس المال في الإنتاج، غير أن استخدام رأس المال يصطدم بأدنى ذي بدء بصغر حجم السوق".¹

إذن يرى نوركس أن كسر الحلقة المفرغة للفقر يتحقق بتوسيع حجم السوق، والذي يتحقق بدوره من خلال إقامة استثمارات عديدة في الصناعات الاستهلاكية وتطوير جميع القطاعات في آن واحد، مع التأكيد على تحقيق التوازن بين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي حتى لا يؤدي تخلف الزراعة إلى إعاقه تقدم الصناعة. وبالتالي فنظرية النمو المتوازن تعتمد برنامجاً ضخماً من الاستثمارات التي توجه نحو إنتاج السلع الاستهلاكية لإشباع حاجات السوق المحلية وليس بهدف التصدير، وذلك في المراحل الأولية نظراً لضعف المنافسة في السوق المحلية.²

وتتطلب نظرية النمو المتوازن تحقيق التوازن بين مختلف الصناعات الاستهلاكية وبينها وبين الصناعات الرأسمالية وأيضاً التوازن بين القطاع المحلي والقطاع الخارجي، وفي النهاية تحقيق التوازن بين جهة العرض وجهة الطلب، حيث تعمل جهة العرض على زيادة عرض السلع وتدفع جهة الطلب إلى توفير فرص العمل. وتؤكد النظرية على الحجم الكبير للاستثمارات التي تسمح بتحقيق تكامل أفقي وعمودي للصناعات، وتقسيم أفضل للعمل، واستغلال أفضل للبنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية.

¹. إسماعيل شعبان، مرجع سابق، ص.82. نقلا عن:

Ragar Nurkse, Problems of capital formation in underdeveloped countries, oxford, 1953, p.5.

². مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص.91.

وتكمن أهمية التوازن بين القطاع المحلي والقطاع الخارجي في أن عوائد الصادرات هي مصدر مهم لتمويل التنمية حيث تتطلب زيادة الإنتاج زيادة الاستيراد، ولمواجهة متطلبات الاستيراد لا بد من الاهتمام بالتجارة الخارجية والداخلية على حد سواء.

وتجدر الإشارة إلى أن النمو المتوازن لا يقصد به أن تنمو كافة القطاعات بنفس المعدل، ولكن بمعدلات تختلف حسب مرونة الطلب الداخلية للمستهلكين على السلع المختلفة بحيث تتحقق المساواة بين العرض والطلب. وهناك منهجان للنمو المتوازن، يشير الأول إلى الطريق الذي تخططه التنمية ونمط الاستثمار الضروري للعمل السلس للاقتصاد ويشير الثاني إلى حجم الاستثمار اللازم للتغلب على ظاهرة عدم التجزئة في عملية الإنتاج، فالتفسير الأصلي للنمو المتوازن لدى "نوركس" يميل إلى احتواء المنهجين معا بينما يركز *Rodan* على ضرورة الدفعة القوية للتغلب على عدم التجزئة.¹

تم توجيه انتقادات عديدة لنظرية النمو المتوازن ومن أهمها ما يلي:²

1. إن إقامة العديد من الصناعات في آن واحد قد يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج مما يجعلها غير مربحة للتشغيل في غياب العدد الكافي من المعدات الرأسمالية، هذا فضلا عن أن قيام صناعات جديدة سوف يؤدي إلى انخفاض الطلب على منتجات الصناعات القائمة مما يجعلها غير مربحة هي الأخرى، وكما قال (*J.M.Fleming*) فإنه بينما تفترض النظرية بأن هناك علاقة متكاملة بين الصناعات فإن محدودية عرض عوامل الإنتاج تجعل تلك العلاقة تنافسية.

2. يرى الاقتصادي (*A. Hirshman*) وهو مؤيد لنظرية النمو غير المتوازن، إن تنفيذ نظرية النمو المتوازن سوف ينتهي إلى فرض اقتصاد صناعي متكامل وحديث على قمة اقتصاد تقليدي راكد، مما سيؤدي إلى إحياء ظاهرة الازدواجية الاقتصادية، ويرد أصحاب هذه النظرية بالقول بأن النمو المتوازن يفترض تنمية الزراعة والصناعة بشكل متوازن.

3. انتقدت النظرية لكونها تدعو إلى تأجيل إنماء صناعات السلع الإنتاجية لحساب دفعة قوية في إنشاء الصناعات الاستهلاكية الخفيفة، لأن ذلك سيؤدي إلى زيادة الاستهلاك على حساب الادخار، ورغم أن تنمية الصناعات

¹. نفس المرجع، ص. 92.

². نفس المرجع، ص ص. 93-95.

الاستهلاكية قد يؤدي إلى زيادة معدل النمو للدخل القومي في المراحل الأولى للتنمية إلى أنها تتسبب في إبطاء عملية التنمية.

4. تفترض النظرية توفر إمكانيات مادية ومهارات لتحقيق برنامجها وهو ما لا يتوفر لدى الدول المتخلفة، هذا إلى جانب أن شح الموارد المالية سوف يؤدي إلى تشجيع الضغوط التضخمية كما حدث في أمريكا اللاتينية على سبيل المثال.

5. يقول الاقتصادي البريطاني *Paul Street* بأن الندرة والاختناقات (*bottlenecks*) تشجع النمو، وأنه من وجهة نظر تاريخية ليس النمو المتوازن بل إن الشح والاختناقات التي وفرت الحافز للاختراعات هي التي طورت إنجلترا.

فحسب الدكتور مدحت القرشي فكرة النمو المتوازن ليست فكرة خاطئة في نظر البعض، غير أنها ليست ناضجة، لأنها قابلة للتطبيق في مراحل لاحقة من النمو المستدام ولكنها غير ملائمة لكسر الجمود الذي تتميز به البلدان المتخلفة.

6. نظرية النمو غير المتوازن

ارتبطت هذه النظرية بالاقتصادي "ألبرت هيرشمان" (*Albert Hirshman*) وإن كان قد سبقه في تقديم هذه الفكرة الاقتصادي "فرنسوا بيرو" (*F. Perrou*) وذلك تحت تسمية نظرية مراكز أو أقطاب النمو *Growth Poles theory*. وقد انطلق "هيرشمان" من انتقاد الاقتصادي سنجر (*Singer*) لنظرية النمو المتوازن، في كونها غير واقعية، لأن البلدان النامية لا تملك الموارد اللازمة من رأس المال والتنظيم ومتخذي القرارات، لذلك أكد هيرشمان على أن الطريق لتحقيق النمو الاقتصادي في الدول النامية يكون بتطبيق نظرية النمو غير المتوازن، فحسب هذه النظرية فإن الاستثمار في القطاعات الإستراتيجية يقود إلى استثمارات جديدة، حيث ينتقل النمو من القطاعات القائمة إلى القطاعات التابعة.

وتقوم نظرية هيرشمان على الروابط، حيث ترتبط الصناعات بصناعات أخرى بطرق يمكن أخذها في الاعتبار عند التخطيط لإستراتيجية التنمية، حيث هناك روابط خلفية وروابط أمامية، فالصناعات ذات الروابط الخلفية تستخدم مدخلات من صناعات أخرى. مثلاً صناعة السيارات تؤدي إلى زيادة الطلب على منتجات مصانع الآلات والمعادن والتي بدورها تستخدم الصلب، أما الروابط الأمامية فإنها تحدث في الصناعات التي تنتج

مدخلات صناعات أخرى ففي هذه الحالة يتم البدء بإقامة مصنع للصلب وعند ارتفاع العرض منه يتم إقامة مصانع تستخدم هذا الصلب. فكل من الروابط الأمامية والخلفية تخلق ضغوطا لبناء صناعات جديدة.¹

ويؤكد هيرشمان أن التنمية يمكن أن تحدث من خلال الاستثمار إما في رأس المال الاجتماعي أو في نشاطات إنتاجية مباشرة ويرى أن الاختلال في التوازن يمثل القوة الدافعة للنمو ويتم هذا الاختلال على مسارين:
الأول: اختلال التوازن في العلاقة بين قطاع رأس المال الاجتماعي وبين قطاعات الإنتاج المباشرة.

والثاني: اختلال التوازن داخل قطاعات الإنتاج المباشرة.

فيما يتعلق بالمسار الأول فيأخذ مظهرين:

أ. اختلال التوازن لصالح قطاعات الإنتاج المباشر ويتخلف بذلك قطاع رأس المال الاجتماعي مما يولد اختناقاً في عرض خدمات رأس المال الاجتماعي وفائضاً في قطاعات الإنتاج المباشر، ويؤيد هيرشمان هذا الاتجاه.

ب. اختلال لصالح رأس المال الاجتماعي ويتخلف بذلك قطاع الإنتاج المباشر.

أما فيما يتعلق بالمسار الثاني، فالسؤال المطروح هو إلى أي قطاع إنتاجي يجب توجيه الاستثمارات؟ هنا يظهر مفهوم قوة الدفع إلى الأمام وقوة الدفع إلى الخلف.

ورغم اعتبارها من طرف البعض نظرية واقعية وتأخذ كل أوجه عملية التخطيط التنموي في الاعتبار إلا أن نظرية النمو غير المتوازن تعرضت للعديد من الانتقادات:²

- تفترض النظرية أن التنمية تتحقق من خلال المبادرة الفردية وتتخذ من اختلال التوازن محركاً للنمو، ومعنى هذا أن التنمية لا تتم في ظل التخطيط الشامل والذي يعتبره البعض مهماً في ظل محدودية الموارد.
- تهمل النظرية المقاومة التي تنشأ في الاقتصاد من جراء عدم التوازن، وتركز فقط على المحفزات للتوسع.
- إن إيجاد عدم التوازن في الاقتصاد بشكل متكرر من خلال الاستثمار في قطاعات إستراتيجية وفي ضوء نقص الموارد قد يؤدي إلى الضغوط التضخمية ومشكلات ميزان المدفوعات في الدول النامية.
- تفترض النظرية وجود مرونة عالية في عرض الموارد وهذا غير واقعي.

¹ مالكوم جيلز وآخرون، اقتصاديات التنمية، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، بدون سنة نشر، ص ص. 124-125.

² مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ص. 99-100.

وأخيرا فإنه ليس من السهل تقييم النمو المتوازن والنمو غير المتوازن، فالنظريتان لا يمكن اعتبارهما تجريبيًا بسهولة وقد حاول البعض جعل نظرية النمو غير المتوازن وسيلة لتحقيق الهدف النهائي للنمو المتوازن.

المبحث الثالث: دور الدولة في التنمية الاقتصادية

باعتبار الدولة هي الفاعل الأساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية فقد اختلفت الآراء حول ضرورة تدخلها أو وجوب انسحابها وهو ما يدفع إلى التساؤل عن نوع المهام التي يجب أن تقوم بها الدولة، والمجالات التي لابد من فتحها أمام القطاع الخاص.

ويمكن التمييز بين ثلاثة تيارات أساسية فيما يتعلق بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وهي: التيار المعارض لتدخل الحكومي والتيار المؤيد لتدخل الحكومي والتيار الذي يرى وجوب تحقيق الانسحاب بين آليات التدخل الحكومي وآليات السوق.

المطلب الأول: التيار الرفض لتدخل الحكومي

تمثل الكلاسيكية الجديدة الفريق الرفض لتدخل الحكومي، باعتبارها امتدادا للمدرسة الطبيعية والكلاسيكية التي كانت ترى أن القوانين الاقتصادية تشبه قوانين الطبيعة وبالتالي فإن أي تدخل للإنسان يعرقل تلك القوانين وتستند المدرسة الكلاسيكية الجديدة (الليبرالية) إلى الفروض التالية:¹

- إن اقتصاد السوق الخالي من التدخل الحكومي يسمح بكفاءة أكثر في عملية تخصيص الموارد.
- في ظل افتراض " كمال الأسواق " تحقق آليات السوق أقصى مستوى للإنتاج وبأقل تكلفة.
- توافر المعلومات في بيئة ذات شفافية عالية.
- انسجام مصلحة الفرد مع المصلحة العامة.

وحسب أنصار هذا التيار يقتصر دور الدولة على القيام بالمهام التالية:²

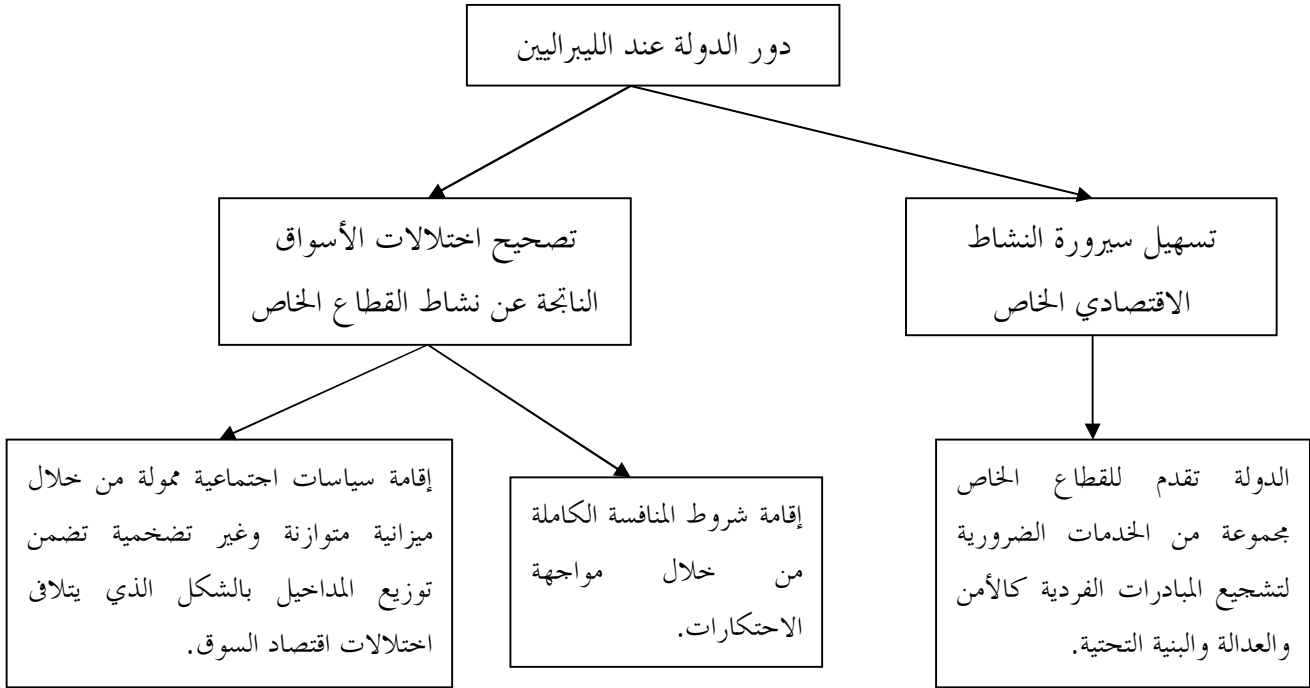
- حفظ الأمن والنظام والعدالة واستقرار العلاقات السياسية الخارجية؛
- حماية حقوق الملكية؛
- توفير المناخ الملائم للمنافسة؛
- الشفافية وتوفير المعلومات؛

¹ . عبد الله شحاته خطاب، دور الدولة والنظرية الاقتصادية: الدروس المستفادة للحالة المصرية، دور الدولة في الاقتصاد المختلط، مركز شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب، القاهرة، يومي 12 و 13 افريل 2008، ص. 2.

² . نفس المرجع، ص. 3.

ويمكن توضيح مجالات تدخل الدولة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1): مجالات تدخل الدولة عند الليبراليين



Source : Michel Bialès, Rémi Leurion et Jean-Louis Rivaud, l'Essentiel sur l'Economie, 4^{ème} Edition, Berti Editions, Alger, 2007, p. 88.

من جانب آخر يرى أنصار التيار الرافض لتدخل الدولة أن الدولة يجب أن تكون عوناً سلبياً ومحايداً اتجاه القطاع الخاص وهذا لأن توازن السوق يتحقق آلياً ويضمن الإشباع لكل فرد، كما أن السياسات الاقتصادية المطبقة من قبل الدولة لا تؤدي إلا إلى زيادة عدم الاستقرار الاقتصادي.¹

وتفسر المدرسة الكلاسيكية الجديدة نجاح دول شرق آسيا بالدور الأساسي الذي لعبته آليات السوق مقابل دور ثانوي للدولة اقتصر على توفير البيئة الملائمة للمنظمين حتى يتمكنوا من أداء وظائفهم، وسمحت للأسواق بتقرير تخصيص الموارد. وحسب نفس المدرسة فإن الحكومات في كل تلك الدول كانت توفر بيئة اقتصادية كلية مستقرة نسبياً تتميز بتضخم محدود، وارتفاع نادر لمعدلات الصرف الأجنبي الحقيقية والتي كانت سرعان ما يتم تصحيحها.² كما كانت تتميز بمستوى عالٍ من رأس المال البشري ولديها مستويات مرتفعة من المنافسة بين الشركات وتتميز بتكاملها مع الاقتصاد العالمي.³

¹. Michel Bialès, Op.Cit., p. 89.

². محمد صالح تركي الفريشي، مرجع سابق، ص.212.

³. نفس المرجع، ص.215.

مبررات وشروط الاعتماد على نظام السوق:

يرى أنصار نظام السوق أن هناك عدة مبررات تدفع إلى إتباع هذا النظام وتمثل أساسا في الآتي:¹

- **الكفاءة الاقتصادية:** يضمن نظام السوق تحقيق الكفاءة الاقتصادية من خلال زيادة حجم الإنتاج إلى أكبر مستوى ممكن في حدود الموارد المتاحة. وذلك عن طريق التخصيص الأمثل للموارد حيث أن وجود الأسواق التنافسية التي يسعى فيها الأفراد لتعظيم المنفعة والمنتجون لتعظيم الربح يقود إلى الكفاءة الاقتصادية.

- **المرونة:** تكون الأسواق عادة أكثر مرونة من الإدارات الحكومية، ولديها قدرة أكبر على التأقلم مع الظروف المتغيرة، ولذلك فهي توفر الحوافر بشكل تلقائي للنمو والابتكار والتغيير الهيكلي، والتي قد لا تستطيع الحكومة توفيرها أو قد تستغرق وقتا طويلا لتحقيقها.

- **تفتيت القوة الاقتصادية:** يشجع الاعتماد على الأسواق النشاط الاقتصادي الخاص، ويوفر مدى أكبر للمشاركة وبالتالي فإنه يحد من تركيز القوة الاقتصادية في أيدي أعداد قليلة من المتعاملين.

إن إعطاء دور كبير لقوى السوق في إدارة الاقتصاد الوطني يتطلب توفر عدد من الشروط ومنها:²

أ. يجب أن تكون الأسعار مستقرة على نحو معقول وأن يكون الاقتصاد الكلي الوطني قريبا من التوازن، لأن عدم الاستقرار الاقتصادي (العجز الكبير في الموازنة العامة وارتفاع معدلات التضخم) لا يشجع النشاط الإنتاجي ويتطلب تدخل واسع للحكومة في قوى السوق.

ب. يجب إتباع آليات السوق في بيع وشراء معظم السلع والخدمات، والتخلي عن بعض الإجراءات مثل تراخيص الاستيراد وحصص الإنتاج.

ت. لا بد من وجود منافسة ضمن السوق المحلية أو السوق الدولية لأجل تحقيق مكاسب.

ث. إن الأسعار النسبية يجب أن تعكس الندرات النسبية في الاقتصاد الوطني، حيث لا بد من جعل الأسعار في وضعها الصحيح للوصول إلى تحقيق الكفاءة في نظام السوق.

وقد ظهرت في تقرير التنمية العالمية الذي أعده البنك الدولي عام 1991 وجهة النظر الصديقة للسوق، والتي ترى أن النمو الاقتصادي السريع يرافقه تقييد فعال وحذر للنشاط الحكومي، وإن الحكومة عليها أن تعمل

¹. صقر احمد صقر، التنمية الاقتصادية، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت، 2004، ص ص. 204-207.

². محمد صالح تركي القرشي، مرجع سابق، ص ص. 210.211.

أقل مما يمكن في المجالات التي يعمل فيها السوق وتحديدًا في قطاع الإنتاج، وتعمل أكثر ما يمكن في المجالات التي لا يمكن أن يعتمد على السوق فيها، فحسب تقرير التنمية العالمية يتحقق النمو المستدام من التفاعل الإيجابي لأربعة عناصر للسياسة الاقتصادية وهي:¹

- استقرار الاقتصاد الكلي؛
- تكوين رأس المال البشري؛
- الانفتاح على التجارة الدولية؛
- تشجيع الاستثمار الخاص والمنافسة.

وهذه العناصر الأربعة تمثل المجالات التي يجب أن تتدخل فيها الحكومة حسب وجهة النظر الصديقة للسوق، وخارج هذه المجالات سيؤدي التدخل الحكومي إلى إلحاق أضرار بدل تحقيق منافع.

المطلب الثاني: التيار الفكري المؤيد لتدخل الدولة

لقد سادت الليبرالية حتى نهاية العشرينات من القرن الماضي وبالرغم من الأزمات الدورية العديدة التي شهدتها الاقتصاديات الغربية، إلا أن النهج الليبرالي لم يستطع توفير الحلول اللازمة للاقتصاد العالمية التي حدثت في العشرينات والثلاثينات من القرن الماضي، مما تطلب اقتراح بدائل لها حتى لا تقع الاقتصاديات الغربية في الاشتراكية.

بعد الأزمة العالمية في 1930 وقبل الحرب العالمية الثانية ظهر التيار المؤيد لتدخل الدولة وعلى رأسه "جون مينارد كيتز" الذي اقترح تدخل فعال للدولة عن طريق السياسة الضريبية ومراقبة الأسعار لتوجيه الاقتصاد الأمريكي طيلة فترة الأزمة.² وقد أكد على قدرة الدولة على امتصاص الصدمات المترتبة على الأزمات كما أن الإعانات الاجتماعية التي تقدمها تلعب دورا هاما في تحفيز طلب الأعوان الاقتصادية.³ كما حث الحكومات على التدخل لرفع مستوى الطلب الفعال من خلال زيادة النفقات الحكومية ولكنه لم يوصى بانخراط الدول في عمليات الإنتاج.

¹. نفس المرجع، ص ص. 214-215.

².Dwight H, Perkins et Autres, Op.Cit., p.191.

³.Bruno Gendron et Abderrahmane Saker, Economie : Manuel Complet Applications et Corrigés, Lextenso Editions, Paris, 2008 , p.337.

وفي ظل الدور الإنمائي بدأت دول عديدة بتوسيع مجالات تدخلها الاقتصادية والاجتماعية بسبب التأثيرات المتراكمة لركود الثلاثينات والحرب العالمية الثانية وإعادة البناء، وهذا ما دفع الدولة إلى الانتقال من دور الدولة الحارسة لتقترب أكثر من دور دولة الرفاه، وقد ساهمت نظرية الاقتصاد الكلي الكيترية في وضع الحكومات الوطنية في مراكز القيادة للمحافظة على استقرار الأسعار والنمو الاقتصادي، والعمالة الكاملة.¹

كما رأى "رودان" أنه لا بد من تدخل الدولة لتحقيق الدفعة القوية للاقتصاد وأيده في ذلك "هيرشمان" الذي دعى إلى وضع الدول لسياسة حمائية ضد الواردات والاستثمار الأكثر في البنية التحتية.²

وتعتبر الكيترية الجديدة من معارضي الحد الأدنى لتدخل الدولة وتؤيدها في ذلك أدبيات الرفاهة الاقتصادية وخاصة أدبيات الفشل السوقي التي سيطرت على النقاش الأكاديمي حول دور الدولة في الحياة الاقتصادية.³

وتوجد العديد من المبررات النظرية التي تؤيد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أهمها:⁴

- لا بد من تدخل الدولة عندما تكون السلع المنتجة سلع عامة مثل الدفاع والقانون والأمن وغيرها؛
- في حالة الدول النامية التي تعاني حالة من الجمود في أوضاعها الاقتصادية، يجب أن تتدخل الدولة لتفعيل دور الادخار والاستثمار وروح المبادرة؛
- ضرورة وضع الدولة لوسائل رقابة مادية ونقدية ومالية لتحقيق التوازن في معدلات النمو بين مختلف القطاعات؛
- لا بد من اضطلاع الدولة بنشاطات البنية التحتية لتمهيد الطريق لظهور النشاطات الإنتاجية المباشرة.

وتعد الفرضية التي صاغها غرشنكورن Gershenkorn بعد دراسته لتجربة التصنيع في أوروبا، والتي تنص على أن الدولة لها دور أكبر في عملية النمو كلما كان الاقتصاد أكثر تخلفاً من أكثر الفرضيات شيوعاً في الأدب

¹ . على توفيق صادق، "تطور دور الدولة في التنمية: قبل وأثناء وبعد الأزمة المالية العالمية"، المؤتمر العلمي العاشر حول الاقتصاديات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، بيروت، 19-20 ديسمبر 2009، ص ص. 10-11.

² . Dwight H, Perkins et Autres, Op. Cit., p.192.

³ . عبد الله شحاته خطاب، مرجع سابق، ص ص. 4-5.

⁴ . مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ص. 256-258.

الاقتصادي، وقد قام اكشتاين Eckstein بصياغة تلك الفرضية حيث ربط حاجة الاقتصاد إلى التدخل المكثف للدولة بالعوامل التالية:¹

- كلما كان مدى أهداف التنمية الاقتصادية واسعا؛
- كلما كان الأفق الزمني الذي تحتاجه عملية تحقيق الأهداف قصيرا؛
- كلما زادت ندرة الموارد والوسائل المتاحة لتحقيق هذه الأهداف؛
- كلما زادت العوائق غير الاقتصادية الناتجة عن ضعف مرونة أو جمود البنيان الاجتماعي والثقافي والمؤسسي؛
- كلما زادت درجة التخلف النسبي للاقتصاد.

مما سبق يمكن القول أن هناك العديد من الوظائف التي يجب أن تقوم بها الدولة لضمان النظام والاستقرار، والتي لا يمكن للقطاع الخاص القيام بها حتى في البلدان التي يطغى عليها نظام اقتصاد السوق، وسيتم فيما يلي التطرق إلى أهم تلك الوظائف:

- **توفير البنية الأساسية القانونية والمادية:** يجب على الدولة سن القوانين الملائمة التي لا تفتح المجال للاجتهاد البيروقراطي في التطبيق والتفسير، كما ينبغي وضع القواعد واللوائح المرنة والشفافة التي تسمح بحماية الملكيات الخاصة والعامة وتضمن حرية النشاط الاقتصادي. وتحمل الدولة الجزء الأكبر في مجال توفير البنية الأساسية المادية المتمثلة أساسا في الكهرباء، الاتصالات، المياه، الصرف الصحي، الغاز الطبيعي، الطرق، السدود والمؤسسات التعليمية والصحية وغيرها من المرافق.²
- **تخصيص الموارد:** تتدخل الدولة في تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية عند فشل آلية السوق، حيث يؤدي الخلل في أداء السوق إلى ضرورة تدخل الدولة عن طريق برامج الاستثمار العام أو برامج الإنفاق العام والتحويلات الاجتماعية والإجراءات التنظيمية.³

¹. فلاح خلف علي الربيعي، التنمية الاقتصادية بين الدولة والقطاع الخاص، ص.5.

<http://www.jerashun.edu.jo>

². صالح صالح، "دور الدولة في الحياة الاقتصادية"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد4، جامعة سطيف، 2005، ص ص. 37-38.

³. لخضر عبد الرزاق مولاي، "متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية: دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2010/2009، ص ص. 36-37.

■ **تنظيم عملية توزيع الثروات والدخول:** إن التفاعلات الحرة بين قوى العرض والطلب لا يتحقق في ظلها التوزيع الأمثل، مما يستدعي ضرورة تدخل الدولة في تصحيح الاختلالات في توزيع ثروات المجتمع بين أفراده وأجياله ومناطقه.¹ حيث لا بد من قيام الدولة بالتأثير على توزيع السلع والخدمات ومنافع النمو بين أفراد المجتمع والتأثير على توزيع الدخل لمنع التفاوت بين فئات المجتمع ومحاربة مشكلة الفقر. ويتحقق ذلك باستخدام الدولة لسياسات الضرائب والضمان الاجتماعي والتأمينات والتحويلات الاجتماعية وتوزيع الخدمات العامة والإنفاق العام.²

■ **وظيفة الاستقرار الاقتصادي الكلي:** وتشمل تخطيط السياسات الاقتصادية المختلفة على المستوى الكلي للاقتصاد: السياسة المالية والسياسة النقدية وسياسات التشغيل والتجارة الخارجية وأسعار الصرف وغيرها.³ والتي تساعد الدولة على تجسيد وظائفها المتعددة.⁴ ويمكن تلخيص أدوات السياسة الاقتصادية للدولة فيما يلي:⁵

أ. **السياسة المالية:** وتتعلق باستخدام الإنفاق الحكومي (الذي يشمل إنفاق الدولة على خدمات وسلع مثل تغطية المصاريف الجارية لمؤسسات وأجهزة الدولة، الإنفاق على الدفاع والصحة والتعليم وبناء الطرق) والذي يؤثر على المستوى الإجمالي للدخل الوطني واستخدام الضرائب التي تؤثر على مستوى دخل الفرد وعلى معدلات الاستثمار في الدولة.

ب. **السياسة النقدية:** والتي تستخدم سعر الفائدة للتأثير على الكمية المعروضة من النقود وبالتالي تؤثر على الأسعار والاستثمار.

¹ صالح صالح، مرجع سابق، ص.41.

² لخضر عبد الرزاق مولاي، مرجع سابق، ص.37.

³ عمر عبد الرزاق وباسم مكحول، "دور القطاعين العام والخاص والعلاقة بينهما في فلسطين"، مركز دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، 2001، ص.75.

⁴ وظائف السياسة الاقتصادية:

- تخصيص الموارد: من خلال الاستغلال الأمثل لكميات وأنواع عوامل الإنتاج في الاقتصاد وتعديل توزيعها الجغرافي والقطاعي.
- تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي: لمواجهة الصدمات الخارجية والتي تؤثر على الوضع التوازني للاقتصاد (استقرار الأسعار، التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج) وهذا من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية والمالية.
- إعادة توزيع المدخيل بين الأعوان والمناطق الجغرافية من خلال السياسة الضريبية والتحويلات الاجتماعية.

انظر:

Agnès Bénassy et autre, Politique Economique, 2^e édition, de Boek, Bruxelles, 2009, pp.31-32.

⁵ صلاح عبد الشافي، السياسات الاقتصادية الكلية والتنمية البشرية في فلسطين، مركز دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، 2001، ص.61.

ج. سياسة الاقتصاد الدولي: وتشمل السياسات التجارية مثل التعريفات الجمركية وسياسة سعر

صرف العملة من أجل تطوير التجارة الخارجية وتشجيع التصدير.

د. سياسة الدخل: وهي السياسات المتعلقة بالرقابة والسيطرة على الأسعار والأجور من أجل

ضبط التضخم.

وفي ظل الدور الإنمائي للدولة برز التخطيط كوسيلة لتحقيق التنمية، وتبنت البلدان النامية نموذجاً إنمائياً

يتكون من الركائز التالية:¹

- رأس المال المادي: كان من أهداف السياسة الاقتصادية زيادة الادخار والاستثمار لتحقيق تراكم رؤوس الأموال تراكمًا سريعاً؛

- الزراعة: كانت الزراعة تمثل مصدراً للموارد المخصصة للاستثمار الصناعي لذلك تم تحويل التبادل التجاري بين قطاعي الزراعة والصناعة لصالح الأخير.

- التجارة الخارجية: تبنت معظم الدول النامية سياسات حمائية للصناعات الاحلالية محل الواردات معتقدة أن التكامل مع الاقتصاد العالمي لن يكون في صالح تحقيق التنمية.

- فشل السوق: ساد الاعتقاد أن الدولة يجب أن تقوم بتوجيه التنمية في مراحلها الأولى ولا يمكن الاعتماد على الأسواق في ذلك.

وان المتبع للسياسات التنموية في البلدان النامية خلال الفترة من بداية الخمسينات إلى أواخر عقد السبعينات من القرن الماضي يلاحظ أنها اتجهت نحو توسيع نطاق القطاع العام، وان هذا التوسيع كان للأسباب التالية:²

- عدم كفاءة البنية التحتية ورأس المال الاجتماعي؛

- نقص رؤوس الأموال المعدة للاستثمار؛

- ضعف مرونة عرض المهارات والكفاءات الإدارية؛

- عدم توفر المناخ الملائم للاستثمار المنتج والمحفز على الإبداع والابتكار وعلى زيادة الإنتاجية؛

- الاعتماد الكبير على استيراد المدخلات الوسيطة والمعدات الإنتاجية، وعلى المساعدات الائتمانية والديون

الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في تنفيذ واستمرار مشاريع التنمية؛

¹ نفس المرجع، ص.ص 10-11

² فلاح خلف الربيعي، التنمية الاقتصادية بين الدول والقطاع الخاص.

- الرغبة في تحقيق الاستقلال الاقتصادي والتحرر من هيمنة الشركات الأجنبية سواء في قطاع الصناعات الاستخراجية أو في قطاع الصناعات التحويلية؛

- الرغبة في تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الإقليمية وتحقيق الاكتفاء الذاتي والمحافظة على الأمن الوطني.

ورغم الانجازات التي حققتها القطاع العام في عملية التنمية الاقتصادية خاصة في مجال التنمية البشرية في العديد من الدول النامية إلا أن الانجازات المحققة كانت دون المستوى المتوقع من الأهداف المعلنة في مخططات التنمية. وأدى تدهور الأوضاع الاقتصادية في معظم الدول النامية خلال عقد الثمانينات إلى إعادة النظر في دور القطاع العام.

المطلب الثالث: التيار الفكري الداعي إلى التكامل بين آليات التدخل الحكومي وآليات السوق

لقد أثارت المصاعب الاقتصادية التي عرفتتها أغلب الدول النامية خلال ثمانينات القرن العشرين (أزمة المديونية الخارجية، عجز موازين المدفوعات، تباطؤ معدلات النمو وتراجع المؤشرات الاجتماعية) الجدل مجددا حول فعالية وجدوى الدور الإنمائي للدولة وقدرتها على إدارة الاقتصاد وتخصيص الموارد بكفاءة.

ومن أجل معالجة هذه الاختلالات الهيكلية الحادة تم اللجوء إلى تنفيذ برامج التصحيح والإصلاح الاقتصادي المدعومة من المؤسسات المالية الدولية والتي أخذ فيها دور الدولة الإنمائي يتراجع وبدأ دورها التصحيحي يتقدم.

وفي نهاية عقد الثمانينات وبداية عقد التسعينات اكتسب الدور التصحيحي دفعة قوية بسبب انهيار الاتحاد السوفياتي والتخلي عن مركزية القرار وعن التخطيط.¹

وقد تجسدت سياسات الليبرالية الجديدة من خلال إجماع واشنطن الذي يتضمن ثلاثة عناصر أساسية:²

■ إحداث زيادة معتبرة في مدى الاعتماد على الأسواق الحرة، سواء ما يخص المعاملات الداخلية أو المعاملات بين الداخل والخارج، واشتمل على تحرير التجارة وفتح الأبواب أمام تدفقات الاستثمار الأجنبي؛

■ فتح مجالات العمل أمام القطاع الخاص، بنوعيه المحلي والأجنبي، واعتباره ركيزة للتنمية، وتشجيعه وإشراكه في تقديم الخدمات التي كانت سابقا حكرا على القطاع العام، كخدمات المرافق العامة.

¹. على توفيق الصادق، مرجع سابق، ص.13.

². إبراهيم العيسوي، نموذج التنمية المستقلة: البديل لتوافق واشنطن وإمكانية تطبيقه في زمن العولمة، مرجع سابق، ص.3.

■ تقليص دور الحكومة ومجال تدخلها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي تخفيض دور التخطيط في توجيه الاقتصاد والتنمية، وانسحاب الحكومة من مجال الإنتاج والاستثمار الإنتاجي واقتصار دورها على تهيئة المناخ المناسب لنشاط رأس المال المحلي والأجنبي.

هذا التوجه الجديد المكرس في إطار إجماع واشنطن يؤكد أن هدف السياسات الليبرالية الجديدة هو إدماج الدول التي طبقت برامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في الاقتصاد الرأسمالي وذلك عن طريق:¹

- تقليص دور الدولة في إدارة الاقتصاد؛
- إعادة بناء الأسواق باعتبارها القادرة على إحداث النمو وإعطائها الأولوية في تسيير الاقتصاد الوطني؛
- إعادة دمج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد الرأسمالي العالمي.

ورغم مساهمة برامج الإصلاح في معالجة بعض من الاختلالات المالية والنقدية والسعرية في الدول التي طبقتها ومع الاعتراف بأنه لم يعد بالإمكان لأي دولة الانعزال عن الاقتصاد العالمي، إلا أن النتائج المترتبة على هذا التوجه التصحيحي لم تؤد إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية بالدول التي اتبعت منهج التحرير والانفتاح، كما أن توالي أزمات النظام الرأسمالي جاءت لتؤكد أن سياسات التحرير الاقتصادي والانفتاح على الاقتصاد العالمي وإزالة الحواجز أمام حركة التجارة ورؤوس الأموال عملت على جعل الأسواق الوطنية المالية والسلعية والخدمية أكثر ترابطا وهو ما يسهل حدوث الأزمات وانتقالها، الأمر الذي يستدعي بروز تيار ثالث يدعو إلى التكامل بين دور الدولة وآليات السوق. هذا التيار لا يرفض مبدأ التدخل الحكومي بل يعتبره عاملا إيجابيا في أحيان كثيرة على الحياة الاقتصادية، ويؤكد في الوقت نفسه أن التدخل الحكومي الخاطئ قد تكون له آثار سلبية مدمرة، ويستند هذا التيار إلى الأسس التالية:²

- إن تدخل القطاع العام في نشاط ما يستلزم أولا تحديد موطن الفشل السوقي وثانيا إثبات أن القطاع العام له قدره أكبر على القيام بالمهمة من القطاع الخاص؛
- إن مسألة الفصل بين ما يجب أن تقوم به الدولة وما يترك للقطاع الخاص مسألة نسبية وديناميكية تخضع لمنطق أن الضرورة تقدر بقدرها؛

¹. إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشروق، القاهرة، 2001، ص. 40.

². عبد الله شحاته خطاب، مرجع سابق، ص. 9-10.

- يمكن أن تتدخل الدولة من خلال تقديم سلعة أو خدمة بطريقتين: إما أن يكون هناك جمع بين الملكية العامة والإنتاج (خدمات الدفاع، الشرطة، التعليم)، أو تقديم الخدمة من خلال الإشراف والتوجيه والدعم للقطاع الخاص؛
 - لا بد من التوفيق بين التدخل الحكومي لمعالجة الفشل السوقي وبين ضمان كفاءة هذا التدخل.
 - وقد أيدت العديد من الأبحاث العلمية في الدول النامية وجود علاقة إيجابية قوية بين القطاع الخاص والنمو الاقتصادي ويمكن توضيح الدور المتوقع للقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية في النقاط التالية:¹
 - يساهم القطاع الخاص في توفير فرص عمل، ويمكن أن تشجع الدولة هذا الدور من خلال مؤسسات التعليم والتدريب، وذلك بتكوين أفراد ذوي إنتاجية عالية مما يحفز القطاع الخاص على توظيف المزيد من العمال؛
 - توسيع وتطوير النشاطات الإنتاجية وذلك بتحسين جودة المنتجات أو إدخال منتجات جديدة أو تقنيات إنتاج أفضل، ويمكن للدولة تدعيم هذا الدور من خلال برامج الدعم المالي والفني، والسياسة الضريبية وتوسيع المنافذ التسويقية، ومراكز البحث والتطوير؛
 - الاستثمار بكافة أشكاله، وبإمكان الدولة تشجيع الاستثمار الخاص عن طريق تحسين البنية التحتية، ووضوح وشفافية الأنظمة القانونية وتوفير المعلومات اللازمة للمستثمر لاتخاذ قرار الاستثمار؛
 - تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية، ويتضمن ذلك الكفاءة الإنتاجية (إنتاج السلع بأقل تكلفة) والكفاءة التوزيعية (إنتاج السلع بالكميات والمواصفات التي يحتاجها المجتمع) والكفاءة الديناميكية (التطور التكنولوجي) ويمكن للدولة تشجيع هذا الدور من خلال مراكز البحث والتطوير والسياسة الضريبية الملائمة.
 - التصدير، ويمكن للدولة تشجيع صادرات القطاع الخاص بإزالة العوائق الإدارية والبيروقراطية وتوفير المعلومات عن الأسواق الخارجية.
- ومن أجل كفاءة التدخل الحكومي لا بد من تحديد مواطن هذا التدخل وآلياته وتدعيم نظام السوق لذلك يمكن وضع إصلاحات في أربع مجالات أساسية:²

¹ . لخضر عبد الرزاق مولاي، مرجع سابق، ص ص. 66-67.

² . عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص ص. 208-225.

أ. إصلاح حجم النشاط الحكومي: حيث أثبتت إحدى الدراسات أن الحكومات كبيرة الحجم (التي تفوق نسبة إنفاقها العام 50% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1990) لم يكن أداؤها أفضل من الحكومات صغيرة الحجم (التي تقل نسبة إنفاقها العام عن 40% من الناتج المحلي لعام 1990) لذلك تمت الدعوة لإحداث إصلاح حكومي يتم من خلاله تخفيض حجم التدخل الحكومي بحيث لا تتجاوز نسبة الاتفاق العام فيه 30% من الناتج المحلي الإجمالي.

ب. إصلاح في درجة اللامركزية: أوضحت دراسة أن اللامركزية في الإنفاق الحكومي تؤدي إلى ترشيد الإنفاق الحكومي، ومن هنا تمت الدعوة لإجراء إصلاح حكومي يتضمن زيادة درجة اللامركزية.

ج. الإصلاح الاقتصادي: إن القضاء على مظاهر الاختلال الاقتصادي مثل عجز الموازنة الحكومية وعجز ميزان المدفوعات وارتفاع معدلات البطالة والتضخم وغيرها، يتطلب تبني برامج إصلاح اقتصادي يتم بموجبها تقليص التدخل الحكومي، ويكون ذلك بتفعيل دور القطاع الخاص في ملكية وإدارة وتشغيل الموارد، ويتم ذلك بتصحيح الأسعار ونظام الخصخصة.

د. الإصلاح المؤسسي: وهي دعوة موجهة بصفة خاصة للدول النامية التي تريد التحول إلى اقتصاد السوق وتتضمن إصلاح البيئة المؤسسية وإصلاح مؤسسات الحكم:

■ إصلاح البيئة المؤسسية: ويتحقق ذلك بضمان الحقوق الدستورية لأفراد المجتمع وهو ما يؤدي إلى تحقيق الإصلاح الاقتصادي. وتتكون الحقوق الدستورية من الحقوق السياسية والمدنية المتمثلة في حرية التعبير والمساواة في المشاركة السياسية والحقوق الاجتماعية التي تشمل حق العمل وحق التعليم والرعاية الصحية والرفاهية، أما الحقوق الاقتصادية فتضم حق الملكية وحق التبادل وحق التعاقد.

وتسمح الحقوق السياسية والمدنية بالكشف عن أوجه الفساد والمساعدة على القضاء عليها مما يزيد درجة

الكفاءة الاقتصادية، ويؤدي توفير الحقوق الاجتماعية إلى تحسين توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة، كما أن

الحقوق الاقتصادية تضمن تحفيز القطاع الخاص للاستخدام الأفضل للموارد.¹

¹ البيئة المؤسسية هي مجموعة القواعد السياسية والاجتماعية والقانونية التي يتأسس عليها الإنتاج والتوزيع داخل المجتمع. انظر: نفس المرجع، ص. 219.

■ إصلاح مؤسسات الحكم: والمقصود هنا إصلاح جميع المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والدينية بما يكفل تحقيق الاستقرار السياسي ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادي. حيث أن عدم توفر الاستقرار السياسي يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي بسبب هروب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية، وهجرة الأدمغة، وكذلك فجوات التقطع التي تسببها التغيرات المتكررة في الحكومات.

المبحث الرابع: عوائق التنمية

تتسم الدول النامية بخصائص مشتركة مثل النمو الديموغرافي المرتفع، والاعتماد على صادرات المواد الأولية وضعف مستوى التعليم الذي أدى إلى ضعف التطور التكنولوجي، كما تعاني هذه الدول من عدة مشاكل أدت إلى الحيلولة دون تحقيقها لأهدافها التنموية.

المطلب الأول: عدم تنويع مصادر الدخل ونقص رؤوس الأموال

1. عدم تنويع مصادر الدخل

تعاني الدول الأقل تقدماً من اعتمادها على مصدر واحد أو اثنين في تحقيق معظم الدخل الوطني، فبعضها دول نفطية تعتمد على حصيد بيع خامات النفط للدول الأجنبية، وبعضها الآخر تعتمد على الزراعة أو التجارة أو السياحة كمصدر أساسي للدخل بها. لذلك تعتمد تلك الدول على الخارج في تأمين احتياجاتها من السلع الاستهلاكية المصنعة ونسبة كبيرة من السلع الغذائية وذلك لأن الجهاز الصناعي بها يكون متخلفاً، مما ينعكس على الإنتاجية الزراعية نظراً لعدم توفير الآلات الزراعية، أو عدم استغلالها بالشكل الأمثل بسبب نقص المهارة اللازمة لدى الأيدي العاملة الزراعية.¹

¹. محمد حافظ الرهوان، التنمية الاقتصادية ومسؤولية الحكومة عن تحقيق التقدم، دار أبو الجعد للطباعة، القاهرة، 2006، ص ص. 28-29.

الجدول رقم (2): الصادرات العالمية للسلع حسب مجموعة المنتجات
وحسب المنطقة في 2014

الوحدة: %

المنتجات المصنعة	المحروقات ومنتجات الصناعة الاستخراجية		المنتجات الفلاحية	المنطقة
	المحروقات	الإجمالي		
67.6	13.1	16.7	11.1	أمريكا الشمالية
25.5	24.8	39.9	30.6	أمريكا الوسطى والجنوبية
74.8	8.1	11.1	10.6	أوروبا
22.4	59.6	66.1	9.2	مجموعة الدول المستقلة CEI
21.3	53.6	62.9	11.5	أفريقيا
20.7	63.3	64.9	2.3	الشرق الأوسط
80	7.9	11.3	6.7	آسيا

Source : Organisation Mondiale du Commerce, Statistiques du Commerce International 2015, Suisse, 2015, p.72.

وكما هو واضح من الجدول أعلاه فإن معظم صادرات دول أفريقيا والشرق الأوسط ومجموعة الدول المستقلة كانت من المحروقات حيث مثلت على التوالي 53.6% و63.3% و59.6% بالمقابل فإن هذه المجموعات الدولية لا تصدر سوى نسبة ضئيلة من المنتجات المصنعة ونسبة أقل من المنتجات الفلاحية، وهذا ما يجعلها رهينة التقلبات في السوق العالمية.

من جهة ثانية تعتمد دول إفريقيا والشرق الأوسط ومجموعة الدول المستقلة في تلبية احتياجاتها من المنتجات الزراعية والسلع المصنعة على الاستيراد حيث بلغ نصيب المنتجات الزراعية من إجمالي المنتجات الأولية المستوردة 47.1% في إفريقيا و52.5% في الشرق الأوسط و52% في مجموعة الدول المستقلة. ويعتبر الوضع أسوأ بالنسبة للسلع المصنعة حيث بلغ نصيب السلع المصنعة من إجمالي السلع المستوردة 63.6% في إفريقيا و72.1% في الشرق الأوسط و75.6% في مجموعة الدول المستقلة.¹

إن اعتماد الدولة على سلعة واحدة أو سلعتين كمصدر أساسي للدخل يجعلها عرضة للتقلبات المستمرة في السوق العالمية بالنسبة لطلب أو عرض السلعة، فأى انكماش أو ركود للنشاط الاقتصادي في الدول الصناعية المتقدمة يؤثر سلباً على الطلب على المواد الأولية، كما أن تأثر حصيلة الصادرات بأحوال السوق العالمية يؤدي إلى

¹. Organisation Mondiale du Commerce, Op.Cit., p.73.

تغير مستوى الدخل المحققة ومستوى الاستثمار سواء بالزيادة أو النقصان وهو ما يؤثر على استمرار التنمية واستقرارها.

2. الدخل المنخفضة ونقص رؤوس الأموال

من الحلقات المفرغة العديدة في الدول الأقل تقدماً "دائرة الفقر المفرغة" فالأغنياء من الناس يمكنهم الادخار ومن ثم الاستثمار بسهولة أكثر مقارنة بقيام الفقراء بذلك، وإذا كان يصعب على الفقراء من الناس الادخار والاستثمار فإن الأمر يعد أكثر صعوبة بالنسبة للدول الفقيرة.¹

الجدول رقم (3): دليل الفقر متعدد الأبعاد^b في بعض الدول

الدولة	الأردن	تونس	سوريا	أوغندا	الكونغو الديمقراطية	مالي	موريتانيا
السنة	2009	2012/2011	2006	2011	2010	2006	2007
قيمة الدليل	0.04	0.06	0.024	0.359	0.399	0.533	0.362
نسبة السكان الفقراء %	1	1.5	6.4	70.3	74.4	85.6	66

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على المعلومات الواردة في : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2014: "المضي في التقدم: بناء المنفعة لدرء المخاطر"، 2014، ص ص.178-179.

b: المقصود بدليل الفقر متعدد الأبعاد هو نسبة السكان الذين يعيشون حالة الفقر متعدد الأبعاد معدله بشدة أوجه الحرمان، وتجدر الإشارة إلى أن هناك بعض المؤشرات غير المتوفرة في بعض الدول لذلك يجب توخي الحذر في المقارنة بين البلدان.

وكما هو واضح من الجدول أعلاه فإنه كلما ارتفع دليل الفقر متعدد الأبعاد كلما زادت نسبة السكان الفقراء ولعل أهم سبب للفقر هو انخفاض متوسط دخل الفرد إلى جانب سوء توزيع الدخل في الدولة، وفي الواقع فإن هناك اتجاهين في الأدب الاقتصادي فيما يخص علاقة توزيع الدخل بالتنمية، فالإتجاه الأول يدعو إلى تحمل التدهور في توزيع الدخل في المراحل الأولى كضرورة للنمو الاقتصادي. أما الإتجاه الثاني يرى بعدم وجود أي تعارض بين تحقيق النمو الاقتصادي والعدالة في توزيع الدخل.²

وهنا لا بد من التأكيد على ضرورة وجود عدالة في توزيع الدخل لان غيابها يعني انتشار الفقر وبالتالي وجود فئة كبيرة تعاني من نقص التعليم والرعاية الصحية وكافة أوجه الحرمان الأخرى، وإن انتشار هذه الفئة

¹ . مالكوم جيلز وآخرون، مرجع سابق، ص. 51.

² . كريمة كريم وجودة عبد الخالق، أساسيات التنمية الاقتصادية، ط2، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006، ص ص.223-226.

يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية ومن ثم انخفاض الدخل وبالتالي بقاء الدولة في حلقة الفقر المفرغة. غير أن انخفاض نصيب الفرد من الدخل لا يؤدي فقط إلى الفقر وإنما يؤدي إلى الدخول في حلقة مفرغة أخرى وهي الحلقة المتصلة بتكوين رأس المال.

الجدول رقم (4): نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي في عينة من الدول النامية والمتقدمة في 2013

الوحدة: دولار أمريكي

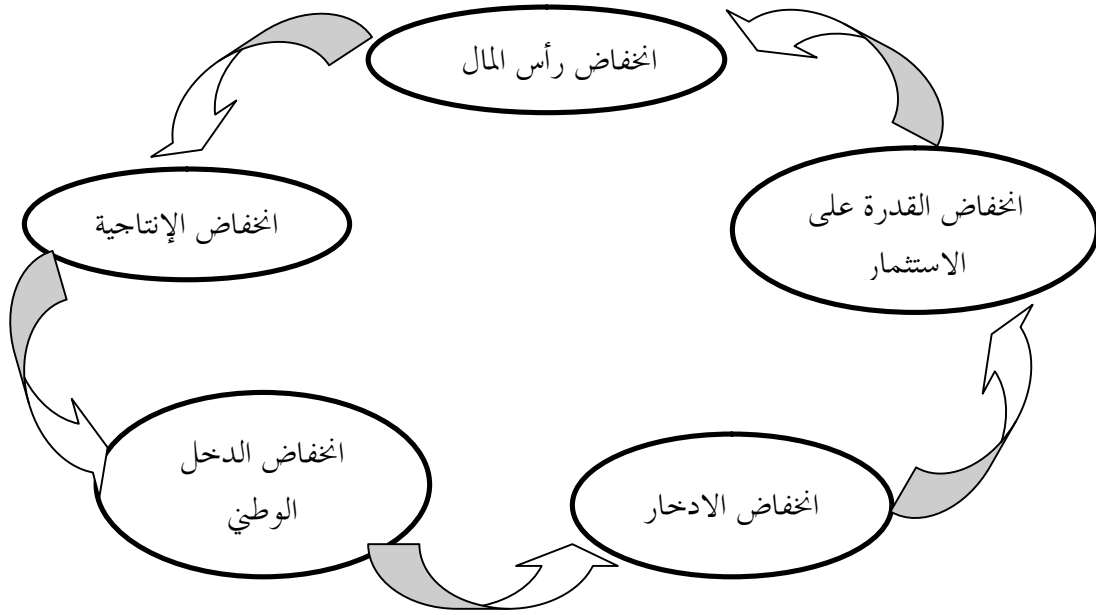
الدولة	نصيب الفرد من الدخل	الدولة	نصيب الفرد من الدخل
الجزائر	12.555	فرنسا	36.629
تونس	10.440	بريطانيا	35.002
المغرب	6.905	الولايات المتحدة	52.308
موريتانيا	2.988	اليابان	36.747
اليمن	3.945	ماليزيا	21.824
متوسط البلدان أقل نموا	2.126	ألمانيا	43.049

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على المعلومات الواردة في : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2014:

"المضي في التقدم: بناء المنفعة لدرء المخاطر"، 2014، ص ص. 158-161.

وتواجه الدول النامية حلقة مفرغة من جانب عرض رأس المال وكذلك من جانب الطلب على رأس المال. ففي جانب العرض فإن النقص في رأس المال سببه نقص الاستثمار الذي هو راجع إلى نقص الادخار بسبب ضعف الدخل (كما هو موضح في الجدول أعلاه) الناتج عن ضعف الإنتاجية الناتجة عن نقص رأس المال.

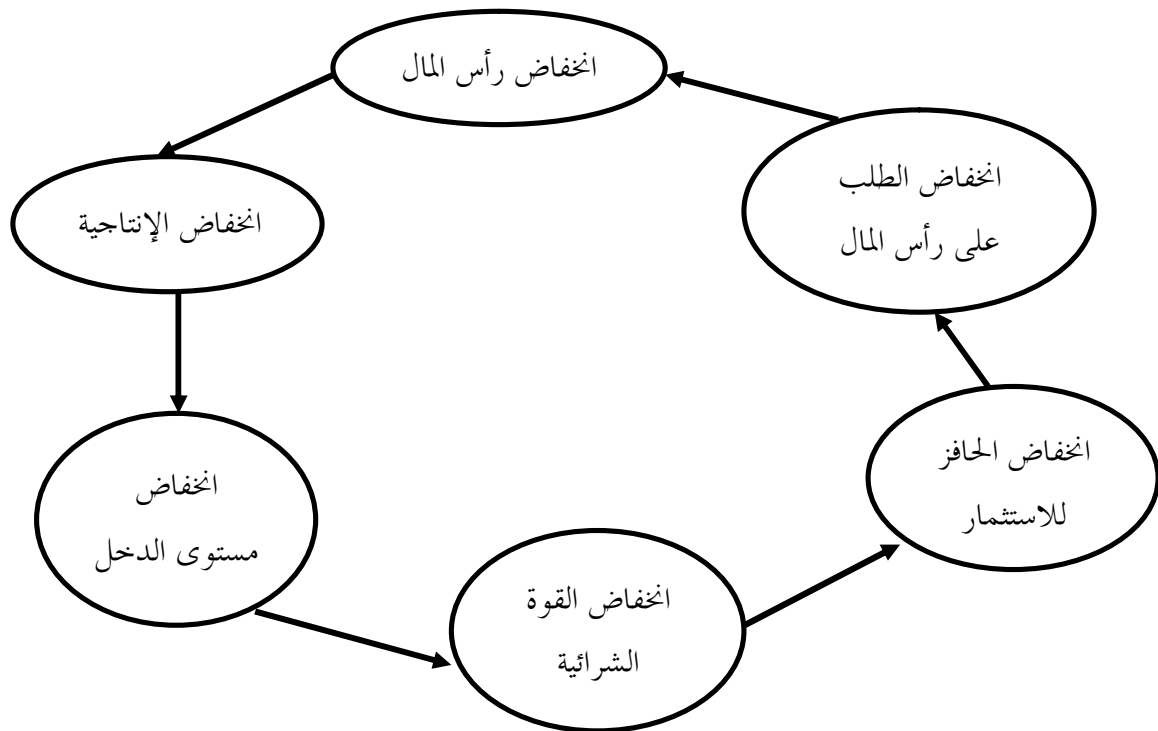
الشكل رقم (2): الحلقة المفرغة لتكوين رأس المال (جانب العرض)



المصدر: أحمد عارف العساف ومحمود حسين الوادي، التخطيط والتنمية الاقتصادية، دار المسيرة، عمان، 2011، ص.220.

أما من الجانب الطلب على رأس المال فالحلقة المفرغة تتمثل في أن النقص في رأس المال سببه انخفاض الطلب على رأس المال الناتج عن انخفاض حافز الاستثمار الذي يرجع إلى انخفاض القوة الشرائية بسبب انخفاض مستوى الدخل الحقيقي الناتج عن انخفاض الإنتاجية الراجعة إلى نقص رأس المال.

الشكل رقم (3): الحلقة المفرغة لتكوين رأس المال (جانب الطلب)



المصدر: أحمد عارف العساف ومحمود حسين الوادي، التخطيط والتنمية الاقتصادية، دار المسيرة، عمان، 2011، ص.220.

وإن السبيل لكسر هذه الحلقة هو زيادة الإنتاجية التي لا تتطلب بالضرورة رؤوس أموال ضخمة، ولعل التجربة اليابانية خير دليل على ذلك حيث استطاع الإنسان الياباني رفع إنتاجية الأراضي رغم نقص الثروات الطبيعية، وذلك عن طريق الأداء الجماعي المنتظم والمستمر، ومع تزايد الإنتاج تمت تنمية الادخار مع تقليل الاستهلاك الترفيهي.¹ فالطاقات الاجتماعية شرط لكل انطلاق إنمائي، حيث يجب على الدول النامية الاعتماد على قدراتها الذاتية لرفع الإنتاجية ومن ثم رفع مستوى الدخل الذي سيؤدي بالضرورة إلى التخلص من عائق النقص في رؤوس الأموال.

المطلب الثاني: الانفجار السكاني والعوائق الحكومية للتنمية

1. الانفجار السكاني

ما يميز الدول النامية هو زيادة نسبة المواليد مقارنة بالدول المتقدمة ويرجع ذلك لعدة أسباب منها:²

- إن سكان الدول النامية يرون في الأطفال قوة عمل تساعدهم في أعمال الزراعة وفي الورشات منذ صغر سنهم.
- يعتبر الازع الديني سببا رئيسيا في فشل سياسات تحديد النسل في الكثير من الدول النامية وذلك لان الاعتقاد الراسخ هو أن من يتكفل بالأولاد هو خالقهم.
- الزواج المبكر لدى فتيات الريف في العالم النامي، وبالتالي فإن طول فترة الخصوبة لدى المرأة تزيد من فرص الإنجاب وبالتالي عدد مرات الإنجاب.

¹ ناصر يوسف، دينامية التجربة اليابانية في التنمية المركبة، دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص 148-167.

² أحمد علي دغيم، المعجزة الاقتصادية والقضاء نهائيا على البطالة، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2006، ص ص 81-84.

الجدول رقم (5): اتجاهات السكان في بعض مناطق العالم

السكان سنة فما فوق بالملايين 2013	السكان دون سن الخامسة بالملايين 2013	متوسط معدل النمو السنوي بالنسبة المئوية	مجموع السكان المتوقع بالملايين 2030	مجموع السكان بالملايين 2013	
15.4	43.9	2	481.3	366	الدول العربية
31.7	132.1	2.3	1287	898.4	البلدان أقل نموا
44.7	20.8	0.8	362.6	320.1	الولايات المتحدة الأمريكية
4.7	9.3	1.6	102.6	82.1	مصر

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على المعلومات الواردة في: تقرير التنمية البشرية 2014، "المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2014، ص ص. 214-217.

كما هو واضح من الجدول أعلاه فمن المتوقع أن يصل عدد السكان في الدول العربية سنة 2030 إلى 481.3 مليون مقابل 366 مليون في سنة 2013، كما أنه سيرتفع في الدول الأقل نموا من 898.4 مليون سنة 2013 إلى 1287 مليون في 2030. وإذا ما قارنا بين الو.م.أ كمثال من الدول المتقدمة ومصر كمثال من الدول النامية نلاحظ أن متوسط معدل النمو السنوي في مصر هو ضعف ذلك المتوسط في الو.م.أ. وقد اختلف الاقتصاديون فيما إذا كان النمو السكاني سببا للتخلف الاقتصادي أم انه نتيجة لهذا الأخير، وقد انقسم الاقتصاديون إلى مجموعتين ترى المجموعة الأولى أن نمو السكان ليس هو المشكلة الحقيقية بل العكس يعتبر النمو السكاني المكون الأساسي لتحفيز عملية التنمية الاقتصادية لان زيادة حجم السكان يعني زيادة طلب المستهلكين، وبالتالي توليد اقتصاديات حجم ايجابية، وإيجاد عدد كاف من عنصر العمل منخفض التكلفة ومن ثم زيادة مستوى الإنتاج.¹ ويرى البعض الآخر أن ارتفاع معدل نمو السكان هو السبب الرئيسي للتخلف الاقتصادي حيث يؤدي إلى الفقر وانخفاض مستويات المعيشة وسوء التغذية وانتشار الأمراض وتدهور البيئة.

¹. ميشيل تودارو، مرجع سابق، ص. 293.

وبعد الجدل الذي حصل حول كون النمو السكاني سببا للتخلف الاقتصادي أم لا، وقع إجماع بين الدول المتقدمة والنامية على أن الأفراد سيكونون بوضع أفضل لو كان نموهم بطيئا، وهناك أربع نقاط تشكل هذا الاتفاق الجماعي في الرأي وهي:¹

- إن النمو السكاني ليس هو المسبب الرئيسي لانخفاض مستوى المعيشة، ولكن الأسباب الرئيسية تتمثل في ثنائية الاقتصاد، بمعنى وجود قطاعات تطبق أساليب إنتاج متخلفة وأخرى تطبق أساليب إنتاج متقدمة في الدولة الواحدة، وكذلك فشل خطط التنمية في إيجاد مناصب شغل كافية؛
- ارتفاع عدد السكان لن يكون مشكلة إذا كان هؤلاء السكان يتمتعون بمستويات جيدة من الصحة والتعليم لأن ذلك ينعكس على زيادة إنتاجية العمل وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي؛
- الكثير من المشاكل الناتجة عن زيادة السكان ليست بسبب زيادة الحجم الكلي للسكان، ولكن بسبب تركيزهم في مناطق معينة من الدولة لذلك لا بد من تخفيض الهجرة من الريف إلى المدينة عن طريق إيجاد فرص عمالة أكثر في الريف؛
- على الدول المتقدمة مساعدة الدول النامية في تحقيق التنمية الاقتصادية وان لا تقتصر مساعداتها على تقديم موانع الإنجاب.

2. العوائق الحكومية للتنمية

إن الدور الايجابي والنشيط للحكومة يعد أساسيا لتحقيق التنمية الاقتصادية، فإذا كانت الحكومة غير متحمسة أو غير قادرة على القيام بذلك الدور فيمكن اعتبارها عقبة في سبيل تحقيق التنمية. حيث يفترض أن تكون الحكومة قادرة على تهيئة بيئة مستقرة للمشروعات الحديثة، وذلك بالحفاظ على الاستقرار السياسي عن طريق تجنب الحروب الأهلية والعدوان الخارجي.

وهناك دول كثيرة عجزت عن تحقيق التنمية بسبب عدم استقرار أوضاعها السياسية مثل بوليفيا التي تشكلت بها 150 حكومة منذ الاستقلال.² ولا شك أن التغيرات الحكومية تؤدي إلى عزوف المستثمرين عن الدخول في مشروعات طويلة الأجل وذلك خشية تغير القوانين أو غيرها من القيود التي من شأنها أن تؤدي إلى خسارة المشروع.

¹. كريمة كريم ووجدت عبد الخالق، مرجع سابق، ص ص. 252-253.

². مالكوم جيلز وآخرون، مرجع سابق، ص. 58.

ومن المعلوم أن تحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب في المراحل الأولى بعض الإجراءات مثل تخفيض قيمة العملة وتسريح العمال ووقف دعم السلع الاستهلاكية الأساسية ولا شك أن هذه الإجراءات سوف تلحق الضرر بفئات معينة في المجتمع. وإذا كانت هذه الفئات قادرة على الإطاحة بالحكومة فإن هذه الأخيرة سوف تتراجع عن تنفيذ تلك الإجراءات.

فمثلا بالنسبة لتخفيض قيمة العملة فهو يؤدي إلى تخفيض أسعار الصادرات (مقومة بالأسعار الأجنبية) وزيادة أسعار الواردات بالنسبة للمستهلك المحلي (مقومة بالعملة المحلية)، عندما اتخذت حكومتا غانا وبيرو هذا الإجراء (في عامي 71 و68 على الترتيب) فقد سقطت الحكومتان، لان مستهلكي السلع المستوردة كانوا يمثلون صفوة المجتمع والأغنياء في قطاعات الجيش والخدمات المدنية، فرغم أن تخفيض العملة كان له الأثر الجيد على الوضع الاقتصادي ككل إلا انه كان يضر بالمصالح الضيقة لفئات معينة في المجتمع.¹ وعندما حاولت الحكومة المصرية وقف الدعم على السلع الاستهلاكية الأساسية في سنة 1977 قامت أعمال الشغب في المدن، مما جعل الحكومة تتراجع عن قرارها.² يتضح مما سبق أن أحد أسباب التخلف هو عدم استقرار الحكومات أو عدم قدرتها على السيطرة على الوضع في الدولة، خاصة عندما تتأثر مصالح فئات المجتمع ذات النفوذ أو تتأثر القدرة الشرائية لغالبية المجتمع.

المطلب الثالث: المديونية الخارجية و ضعف مستوى التطور التكنولوجي

1. المديونية الخارجية

تعد مشكلة المديونية الخارجية من اخطر المشاكل التي تواجه الدول النامية من حيث تأثيرها على تطبيق برامج التنمية وقد بدأت مشكلة المديونية الدولية في الظهور للأسباب التالية:³

- نتيجة زيادة حدة طلب الدول النامية على القروض في أواخر السبعينات بدأت البنوك العالمية في أوروبا وأمريكا بتشديد شروط القروض الممنوحة، حيث رفعت نسبة الفائدة وقلصت فترة السداد؛

¹ نفس المرجع، ص.60.

² مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص. 158.

³ لمزيد من التفصيل أنظر: رمزي زكي، حوار حول الديون والاستقلال مع دراسة خاصة عن الوضع الراهن لمديونية مصر، مطبوعات مديولي، القاهرة، 1986، ص ص.28-72.

- أدى تخفيض معدل التضخم العالمي إلى انخفاض أسعار السلع العالمية كالمواد الخام التي تصدرها الدول النامية، لكن في الوقت ذاته استمرت أسعار السلع الصناعية في الارتفاع، وهذا ما نتج عنه نقص إيرادات الدول النامية وزيادة مدفوعاتها للعالم الخارجي، وبالتالي زيادة مستوى مديونيتها الخارجية وعدم قدرتها على سداد ديونها السابقة؛
 - الركود العالمي الذي بدأ في أواخر عام 1979 أدى إلى استمرار هبوط أسعار المنتجات الأولية، مما أدى إلى تناقص مستمر في إيرادات الدول النامية وزيادة عدم قدرتها على سداد ديونها.
- ولازالت مشكلة المديونية قائمة في الدول النامية، ولا زال عبء خدمة الدين يساهم في زيادة مصاريف هذه الدول ويعرقل عملية التنمية بها.

الجدول رقم (6): تطور الديون الخارجية القائمة في ذمة الدول النامية

واقتصاديات الأسواق الناشئة خلال الفترة 2009-2013

2013	2012	2011	2010	2009		
6977.8	6506	5989.5	5442.5	4874.1	الدول النامية واقتصادات الأسواق الناشئة الأخرى:	إجمالي الديون الخارجية (مليار دولار أمريكي)
815.3	776.3	736.5	721.7	701.1	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	
23.3	23.3	21.7	22.3	27.6	الدول النامية واقتصادات الأسواق الناشئة الأخرى:	مدفوعات خدمة الدين كنسبة مئوية من قيمة الصادرات من السلع والخدمات %
16	13	13.8	17	18.7	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ملاحق إحصائية، ابو ظبي، 2015، ص.331.

يتضح من الجدول أعلاه الارتفاع المستمر لإجمالي الديون الخارجية للدول النامية واقتصاديات الأسواق الناشئة بشكل عام ودول شمال إفريقيا والشرق الأوسط بشكل خاص، كما أن نسبة خدمة الدين إلى إجمالي قيمة الصادرات من السلع والخدمات بقيت مرتفعة في الفترة 2009-2013 حيث تجاوزت 23% بالنسبة للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة وسجلت 16% بالنسبة لدول شمال إفريقيا والشرق الأوسط.

وتمثل الديون الخارجية عبئاً على اقتصاديات الدول المقترضة يجعلها تتخذ إجراءات اقتصادية في غير صالح مسارها التنموي، حيث نجد أن التضخم ينمو بمعدلات مرتفعة للغاية مما يؤدي إلى إعاقة برامج التنمية، لأن التضخم لا يؤدي إلى مزيد من الادخار، وبدلاً من أن تصبح القروض الخارجية وسيلة لسد الفجوة التمويلية المطلوبة لبرامج التنمية تصبح عبئاً على اقتصاديات الدول النامية وعاملاً من العوامل المؤدية لتسرب الدخل الوطني وسوء توزيعه.¹

2. ضعف مستوى التطور التكنولوجي

نتيجة لأهمية التقدم التكنولوجي لتحقيق التنمية، فقد اعتبر كثير من الكتاب أن الدول المتخلفة هي دول تخلفت فيها أساليب الإنتاج عن ملاحقة التطور الذي حدث في هذه الأساليب في بلدان أوروبا وأمريكا عقب الثورة الصناعية، ولذلك عرفت الدول المتخلفة بأنها الدول التي تسودها أساليب الإنتاج المتخلفة.² حيث ترتبط التنمية الاقتصادية بما يحققه المجتمع من تنمية تكنولوجية تسمح برفع كفاءة استخدام الموارد وأساليب الإنتاج، وقد أثبتت الدراسات أن الفارق الحقيقي بين الدول النامية والمتقدمة هو التفاوت في المستوى التكنولوجي.³ ومن أبرز مظاهر الفجوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة والنامية هو الاختلاف في مستويات الإنفاق على البحوث والتطوير والتي يوضحها الجدول التالي:

¹ ياسر يحي عطية إبراهيم، "قدرة الاقتصاد المصري على استيعاب الاستثمارات المحلية والأجنبية"، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2001، ص.ص. 100-101.

² جون ل. سايتز، السياسات التنموية، مقدمة حول القضايا والمسائل العالمية، ترجمة ياسر حمارنة، دار عمان، عمان، 1990، ص. 183.

³ ياسر يحي عطية إبراهيم، مرجع سابق، ص. 105.

الجدول رقم (7): الإنفاق على البحوث والتطوير في دول مختارة

الترتيب	السنة	الدولة	الإنفاق على البحوث والتطوير (مليار دولار)	الإنفاق على البحوث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
1	2011	الو.م.ا.	415.19	2.77
2	2011	الصين	208.71	1.84
3	2011	اليابان	146.53	3.39
4	2011	ألمانيا	93.05	2.88
5	2011	كوريا الجنوبية	59.89	4.03
6	2011	فرنسا	51.89	2.24
7	2011	المملكة المتحدة	39.62	1.77
31	2011	جنوب إفريقيا	3.7	0.7
35	2011	الأرجنتين	4.64	0.65
45	2007	مصر	0.91	0.23
47	2007	المغرب	0.76	0.6
54	2011	سلوفاكيا	0.5	0.4
62	2007	السعودية	0.27	0.05
67	2007	الجزائر	0.16	0.07

Source :<http://unesdoc.unesco.org/0018/001899/189958E.pdf>

يتضح من الجدول أعلاه أن نسبة إنفاق الدول المتقدمة على البحث والتطوير أكبر بكثير من النسبة التي تخصصها الدول النامية لهذا النشاط وهو ما يكرس تبعية هذه الأخيرة للدول المتقدمة. كما يمكن توضيح الفارق في المستوى التكنولوجي بين الدول المتقدمة والنامية من خلال المؤشرات التالية:

- في سنة 2012 بلغ عدد براءات الاختراع الممنوحة في الو.م.أ 542 815 وفي اليابان 342 796 براءة اختراع في حين لم تتجاوز في الجزائر والمغرب 900 و1040 براءة اختراع على التوالي.¹

- بلغ متوسط عدد الباحثين في الو.م.أ خلال الفترة 2002-2010 حوالي 4673 باحث لكل مليون نسمة وفي اليابان 5189 باحث في حين أن المتوسط بالنسبة للجزائر ومصر هو 170 و420 باحث على التوالي خلال نفس الفترة.²

- عدد الأبحاث المنشورة في المجالات العلمية التقنية لم يتجاوز في الدول النامية ذات الدخل المنخفض 1612 بحثا علميا في سنة 2011 في حين بلغ العدد في الدول المتقدمة 407339 بحثا علميا.³

وقد أدى ظهور الفجوة التكنولوجية إلى تبعية الدول النامية للدول المتقدمة باعتبار التكنولوجيا شرط أساسي لتحقيق التنمية، وجعلها تتحمل أعباء باهظة لاستيراد التكنولوجيا، هذا إضافة إلى عدم استفادتها من تلك التكنولوجيا بسبب نقص الموارد البشرية الكفؤة فضلا عن هجرة الأدمغة التي زادت الوضع سوءا.

إن عملية نقل الأنظمة المؤسسية والتكنولوجية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية دون تطويعها بما يتوافق وظروف هذه الأخيرة لن يعود بالفائدة على الدول النامية، وإنما سيكرس تبعيتها للدول المتقدمة، فمثلا يلاحظ أن هناك تقليد للنمط الاستعماري لمعظم المناهج المدرسية والهياكل التعليمية غير المناسبة لظروف الدول النامية. وقد أدت التبعية إلى سيطرة الدول المتقدمة على الدول النامية وعدم قدرة هذه الأخيرة على وضع هياكلها الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية وحتى السياسية بما يتفق وظروفها الداخلية.⁴

¹. Patent Applications by Patent Office and Origine, 2012 : <http://www.wipo.int/ipstats/en/wipi>.

². UNDP. Human Development Report, 2013, "the Rise of the South: Human Progress in a Diverse World", (2013), p p.198-200.

³. World Bank, World Development Indicators: Science and Technology (2012) : <http://wdi.worldbank.org/table/s.13>.

⁴. ميشيل تودارو، مرجع سابق، ص ص.114-115.

خاتمة الفصل الأول

اعتبرت التنمية الاقتصادية في بداية الأمر مرادفا للنمو الاقتصادي حيث كانت تعني الزيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي غير أن هذا المفهوم قد تطور تدريجيا لتصبح التنمية ذات أبعاد ثلاثة بعد اقتصادي وبعد اجتماعي وبعد بيئي، حيث يتطلب تحقيقها تغييرات هيكلية في البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلد.

وبتطور مفهوم التنمية تطورت مؤشرات قياسها، فبعد أن كان قياس التنمية يعتمد على مؤشر وحيد تقريبا وهو الناتج المحلي الإجمالي، ظهرت العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تساعد على تقييم التنمية.

ويمكن القول أن دور الدولة قد تطور أيضا بالتزامن مع التغييرات الحاصلة في أوضاع الدول الرأسمالية التي دعت في البداية إلى الاعتماد على آلية السوق واقتصار تدخل الدولة على بعض المهام كحفظ الأمن والعدالة والنظام، غير أن أزمة الكساد العظيم أدت إلى زيادة تدخل الدولة وتوسيع وظائفها. لتظهر بعد ذلك تيارات تدعو إلى تحقيق الانسجام بين القطاعين العام والخاص، وفتح المجال لكليهما للمساهمة في تحقيق التنمية.

وقد بينت دراسة عوائق التنمية أن الدول النامية تشترك في عدة خصائص جعلتها تعاني من ظاهرة التخلف مثل النمو السكاني وضعف المستوى التكنولوجي ونقص رؤوس الأموال وعدم تنوعها لمصادر الدخل والذي أوقعها في أزمة المديونية.

وتعددت النظريات المفسرة لظاهرة التنمية، فقبل خمسينات القرن العشرين حاول المفكرون عبر مختلف المدارس الاقتصادية إعطاء أفكار عامة لتفسير ظاهرة التنمية، وقد شكلت أفكارهم أساسا لنظريات التنمية بعد الخمسينات. وباستثناء نظرية التبعية التي ترجع التخلف إلى عوامل خارجية فإن جميع نظريات التنمية الاقتصادية ترى أن التخلف ذو أسباب داخلية مثل نقص الادخار أو ضعف التكنولوجيا أو ضيق الأسواق أو اختلال بنية الإنتاج، وهذا ما يدفع إلى التساؤل عن الاستراتيجيات الواجب إتباعها للخروج من التخلف والأسباب التي استطاعت من خلالها بعض الدول اللحاق بركب الدول المتقدمة قبل غيرها.

الفصل الثاني

إستراتيجيات التنمية الاقتصادية وبعض التجارب التنموية الناجحة

تمهيد:

عانت الدول النامية بعد حصولها على استقلالها السياسي من مظاهر تخلف متعدد الأبعاد مس جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية والثقافية، مما ولد عبئا كبيرا على هذه الدول لتصحيح أوضاعها وإعادة بناء اقتصادياتها المنهارة. لذلك اعتبرت الدول النامية التنمية الاقتصادية قضيتها الأساسية للتخلص من التخلف ووضع اقتصادياتها على سكة النمو والتطور، مستعينة في ذلك بمواردها المحلية إن توفرت أو باللجوء إلى المصادر الخارجية أو بالاعتماد على كليهما.

ولتحقيق هذا الهدف اتبعت الدول النامية استراتيجيات تنموية متباينة تبعا لاختلاف أوضاعها المحلية أو حسب حجم التأثير الخارجي عليها. وفي حين أخفق بعضها في تحقيق الهدف المنشود والمتمثل في التنمية الاقتصادية، فإن البعض الآخر استطاع الخروج من دائرة التخلف وتمكن من تحسين مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية واللحاق بركب الدول المتقدمة بإتباع خطط تنموية ناجحة.

وتعتبر الدول الآسيوية نموذجا لافتا ومثالا يحتذى به ومصدر الهام للكثير من الدول النامية لما حققته من نتائج مذهلة مكنتها من تحسين أدائها الاقتصادي وتدعيم مركزها التنافسي وبالتالي الانتقال من وضع التخلف إلى وضع التقدم. والأکید أن هذا الانجاز الباهر لم يكن وليد الصدفة بل هو نتيجة سياسات واستراتيجيات بعيدة المدى لثمين الموارد المحلية لهذه الدول سواء كانت مادية أو مالية أو بشرية.

انطلاق مما سبق تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، تناول المبحث الأول استراتيجيات التنمية الاقتصادية في حين خصص المبحث الثاني لعرض بعض التجارب التنموية الناجحة.

المبحث الأول: استراتيجيات التنمية الاقتصادية

هناك العديد من الاستراتيجيات التنموية التي تتبعها الدول في مسيرتها التنموية، فمنها الاستراتيجيات المعتمدة على تطوير القطاع الزراعي ومنها من تعطي الأولوية للقطاع الصناعي، ونجد استراتيجيات أخرى تركز على تنمية العنصر البشري. ومن هذا المنطلق سيتم التطرق في هذا المبحث إلى مضمون الإستراتيجية المعتمدة على التنمية الزراعية وإظهار دور الزراعة في التنمية، ثم تناول الإستراتيجية المعتمدة على التنمية الصناعية وإبراز دور الصناعة في التنمية، ثم إستراتيجية التنمية البشرية وفي هذه الأخيرة سيتم التركيز على دور رأس المال البشري في تحقيق التنمية.

المطلب الأول: إستراتيجية التنمية الزراعية

إستراتيجية التنمية الزراعية هي إستراتيجية تعتمد على تطوير القطاع الزراعي من خلال مجموعة من الأساليب والتقنيات، وقد أثبتت التجارب العالمية الدور الهام الذي لعبه تقدم الزراعة في إحداث التنمية الاقتصادية، وقبل توضيح هذا الدور سيتم فيما يلي التطرق إلى مضمون إستراتيجية التنمية الزراعية ونماذجها.

1. مضمون إستراتيجية التنمية الزراعية

يوجد نوعان من استراتيجيات التنمية الزراعية، يتمثل الأول في التوسع العمودي والذي يقصد به رفع المردود والإنتاجية بينما يتمثل التوسع الأفقي في زيادة نصيب العامل الزراعي من المساحة الزراعية¹. بمعنى أن التطور الزراعي في الدول النامية يمكن أن يحصل بطريقتين إما بتكثيف استغلال نفس المساحة الزراعية أو توسيع المساحة الزراعية المستغلة بهدف زيادة الإنتاج وتحسين الإنتاجية. وتشير التجارب التاريخية أن الدول ذات المساحة الزراعية المحدودة استخدمت التوسع العمودي لتطوير قطاعها الزراعي كما حصل في اليابان في حين اتبعت الدول التي تمتلك مساحات زراعية كبيرة التوسع الأفقي مثل كندا.

وتعد إستراتيجية الثورة الخضراء² سببا في تحقيق التنمية الزراعية في العديد من دول العالم الثالث. وتتضمن الثورة الخضراء مكونان رئيسيان وهما استعمال بذور محسنة (وخاصة القمح والأرز) واستعمال المواد المكملة (مثل: الأسمدة، الري، مبيدات الحشرات) وتعتبر تلك البذور المحسنة ذات استجابة عالية للأسمدة وتسمح

¹ سالم توفيق النحفي ومحمد صالح تركي القريشي، مرجع سابق، ص. 152.

² الثورة الخضراء هي عملية نقل التقنية الزراعية المتطورة لدول العالم الثالث وقد أدت تلك العملية إلى زيادة محاصيل القمح في منتصف الستينات في دول العالم الثالث كما أدت إلى زيادات ملموسة في إنتاج الأرز في عدد من الدول الآسيوية، أنظر: إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية (نظريات - نماذج - استراتيجيات)، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص ص. 195 - 196.

بالحصول على مردودية كبيرة، وقد تم أول انتشار للتكنولوجيا المحسنة للمحاصيل الغذائية في آسيا بداية من منتصف الستينات، واستفادت عدة دول من الثورة الخضراء على غرار الصين والهند وباكستان.¹

2. نماذج التنمية الزراعية

تفسر نماذج التنمية الزراعية الكيفية التي يمكن من خلالها التحول من الزراعة المتخلفة إلى الزراعة المتقدمة وتوجد أربع أنواع من النماذج:²

أ. **نموذج الحفاظ عن التربة:** ومضمون هذا النموذج أن التقدم الزراعي يتطلب الحفاظ على خصوبة التربة

وقد سمح التوسع في دراسة اقتصاديات الأرض والإبداعات التقنية بتجاوز مشكلة تناقص خصوبة التربة.

ب. **نموذج الأثر الصناعي - الحضري:** يوضح نموذج الحفاظ على التربة أثر متغيرات المواد الطبيعية على

الإنتاج الزراعي ولا يوضح أثر المتغيرات الاقتصادية، لذلك جاء نموذج الأثر الصناعي - الحضري، والذي

يرى أن التقدم الزراعي يتحقق عندما تكون المواقع الزراعية محيطة بالمراكز الحضرية الصناعية ورغم أن

هذا النموذج قد يحقق تنمية زراعية في الدول المتقدمة إلا أنه من الصعب أن ينجح في الدول النامية لأن

الزراعة بها لا تستخدم تقنيات متطورة (بمعنى لن يكون هناك الطلب الكافي على السلع المصنعة).

ج. **نموذج الانتشار:** ويقصد به استخدام الأساليب العلمية وتوسيع الطرق الإرشادية في الممارسات الزراعية

(في العمليات الزراعية وفي انتقاء مستلزمات الإنتاج كالبذور المحسنة مثلاً) وتعميمها في مختلف المناطق من

الدولة، وقد اعتمدت الدول المتقدمة على أجهزة إرشادية لنقل المعرفة الزراعية للمزارعين.

د. **نموذج مدخلات الإنتاج ذات المردود العالي:** أكد Schultz أن الانتقال من الزراعة التقليدية إلى

الزراعة الحديثة يتطلب استثمارات تؤدي إلى جعل مدخلات الإنتاج ذات مردود عالي، وتمثل تلك

الاستثمارات أساساً في محطات التجارب الزراعية التي تسمح بالحصول على معارف زراعية جديدة

وإنتاج القطاع الصناعي لوسائل الاستخدام التقني في الزراعة وتكوين المزارعين لاستخدام الموارد الإنتاجية

بكفاءة عالية. وفي حال توفر هذه الشروط يمكن للدول النامية أن تستفيد من التقنية الزراعية المنقولة من

الدول المتقدمة.

¹. نفس المرجع، ص 196-197.

². سالم توفيق النحفي ومحمد صالح تركي القريشي، مرجع سابق، ص 147 - 152.

ولا بد من التأكيد على عدم استخدام كل نموذج بمفرده بل لا بد من استخدام قدر من كل نموذج من النماذج السابقة لأجل تحقيق التنمية الزراعية.

3. الدور التنموي للزراعة

تعد الزراعة عاملا مهما لإحداث التنمية الاقتصادية لان الاهتمام بها سيسمح بالتخلص من التبعية الغذائية والتقليل من مشكل البطالة، إلى جانب توفير المواد الأولية للقطاع الصناعي وتوسيع سوق المنتجات المصنعة. وتشير التجارب في مجال التخفيف من الفقر أن:¹

- تأثير النمو الزراعي على التنمية الاقتصادية أقوى من تأثير النمو في القطاعات الأخرى في البلدان النامية؛
- يقلل النمو في الريف من حدة الفقر في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء؛
- عرفت العديد من الدول خلال السبعينات والى غاية التسعينات تنوعا واسعا في طبيعة وعناصر النمو، ولكن في حالات كثيرة كان النمو في القطاع الزراعي سريعا وكان له أثر كبير على التخفيف من الفقر وتنشيط النمو.

ويشير التاريخ الاقتصادي إلى أن الزراعة لعبت دورا هاما في تنمية اقتصاديات الدول الصناعية، حيث كانت مصدرا لتراكم رأس المال وتوفير المواد الخام والقوى العاملة للصناعات الناشئة خلال القرنين 17 و18 كما هو الحال في فرنسا وانكلترا ثم ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان.² ويؤكد كل من Adelman و Morris أن القطاع الزراعي في القرن التاسع عشر قام بدور هام في النمو الاقتصادي عن طريق توفير فائض تجاري، فقد كان القطاع الزراعي ذو أهمية كبيرة لكونه سوقا للسلع الاستهلاكية الصناعية وباعتباره مصدرا للعمالة في القطاع الصناعي.³

ولعل التجربة اليابانية خير مثال على الدور الفعال للزراعة في تحقيق التنمية حيث استطاع اليابانيون رفع إنتاجية الأرض عن طريق الأداء الجماعي المنتظم والمستمر رغم محدودية المساحة الزراعية ومع تزايد الإنتاج تمت تنمية الادخار، ومن هذا المنطلق أشرقت النهضة اليابانية الأولى.⁴

¹ عبد الرحمن بن سانية، مرجع سابق، ص. 250. نقلا عن تقرير منظمة الغذاء والزراعة العالمية FAO حول دور الزراعة في البلدان الأقل نموا وفي إدماجها في الاقتصاد العالمي، بلجيكا، ماي 2001، ص. 13.

² أحمد عارف العساف ومحمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص. 125.

³ بربرة انجهم، الاقتصاد والتنمية، ترجمة حاتم حميد محسن، دار كيوان، دمشق، 2010، ص. 18.

⁴ لمزيد من التفاصيل أنظر: ناصر يوسف، مرجع سابق، ص. 148 - 167.

وتساهم الزراعة في تحقيق التنمية عن طريق ما يلي:¹

- تؤمن الزراعة الأغذية اللازمة للمواطنين والتي يؤدي توفرها بالكمية والنوعية الجيدة إلى الحفاظ على صحة الأفراد وبالتالي زيادة قدرتهم على العمل وهو ما يؤثر إيجاباً على تنمية كافة القطاعات الاقتصادية؛
- تعد الزراعة المصدر الأساسي للمواد الأولية لعدة صناعات تحويلية كصناعة النسيج والصناعات الجلدية والغذائية والدوائية؛
- تساهم الزراعة في تكوين رأس المال الضروري للتنمية من خلال أشكال عديدة، منها زيادة الإنتاج الزراعي، وفرض الضرائب الزراعية، وتوجه المزارعين إلى توظيف استثماراتهم في القطاعات الأخرى، ولعل التجربة اليابانية خير دليل على أهمية القطاع الزراعي في التراكم الرأسمالي؛
- يسمح التوسع في الإنتاج الزراعي إلى زيادة مداخيل الفلاحين وبالتالي زيادة الطلب الفعال على السلع الزراعية والسلع الصناعية أيضاً وبالتالي توسيع نطاق السوق؛
- توفر الزراعة الأيدي العاملة للقطاعات الأخرى، حيث استنتج "كلارك" من استقرائه للتاريخ الاقتصادي وجود علاقة قوية بين التقدم الاقتصادي وانتقال الأيدي العاملة من الزراعة إلى القطاعات الأخرى؛
- تساهم في وفرة النقد الأجنبي، وذلك عن طريق زيادة الصادرات من السلع الزراعية وتقليل الواردات منها، مما يزيد من قدرة البلد على استيراد المنتجات الصناعية الإنتاجية والاستهلاكية والبدء في عملية التصنيع.

وإضافة إلى ما سبق أوضح تقرير عن التنمية في العالم أصدره البنك الدولي ثلاثة أوجه تساهم بها الزراعة في

تحقيق التنمية:²

- أ. **الزراعة كنشاط اقتصادي:** تساهم الزراعة في نمو اقتصاد البلاد من خلال إتاحة فرص الاستثمار للقطاع الخاص، وتعد محفزا رئيسيا للصناعات المرتبطة بالزراعة وللأقتصاد الريفي غير الزراعي، ففي البلدان القائم اقتصادها على الزراعة تشكل الزراعة في المتوسط نسبة 29% من إجمالي الناتج المحلي. و65% من الأيدي العاملة، كما أن الصناعات المرتبطة بالزراعة في سلاسل القيمة تشكل أكثر من 30% من إجمالي الناتج المحلي في البلدان السائرة في طريق التحول.

¹. أحمد عارف العساف ومحمود حسين الوادي ، مرجع سابق، ص ص. 125 - 127.

². البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 2008، الزراعة من أجل التنمية، واشنطن، 2008، ص ص. 3-4.

ب. الزراعة كمصدر لكسب الرزق: تعد الزراعة مصدرا لكسب الرزق لحوالي 86% من سكان المناطق الريفية، فهي تتيح فرص العمل لـ 1.3 بليون من أصحاب الحيازات الصغيرة والعاملين من غير مالكي الأراضي. ومن بين سكان بلدان العالم النامية البالغ عددهم 5.5 بليون شخص يعيش 3 بلايين شخص منهم في مناطق ريفية أي أكثر من نصف البشرية. ومن بين سكان المناطق الريفية هؤلاء، هناك حوالي 2.5 بليون شخص ينتمون لأسر عاملة في الزراعة و1.5 بليون منهم ينتمون لأسر صاحبة حيازات صغيرة.

ج. الزراعة كمصدر للخدمات البيئية: يؤدي استخدام الزراعة للموارد الطبيعية إلى نواتج بيئية جيدة وأخرى سيئة، فهي من العوامل الأساسية لاستنفاد المياه الجوفية، وتلوث المياه بالكيمائيات الزراعية وإجهاد التربة، وتتسبب بنسبة 30% من انبعاثات الغاز المسببة للاحتباس الحراري، لكنها بالمقابل من العوامل الرئيسية في إتاحة الخدمات البيئية وهي عادة خدمات لا يتم الإقرار بها ولا التعويض عنها، ومنها امتصاص غاز الكربون وإدارة شؤون مستجمعات المياه والحفاظ على التنوع البيولوجي.

المطلب الثاني: الإستراتيجية المعتمدة على التنمية الصناعية

تعتمد إستراتيجية التنمية الصناعية على تطوير القطاع الصناعي، وتوجد العديد من استراتيجيات التصنيع لعل أبرزها هي إستراتيجية إحلال الواردات وإستراتيجية التصنيع للتصدير.

1. إستراتيجية إحلال الواردات

يقصد بالإحلال محل الواردات أن يقوم المجتمع بإنتاج ما كان يستورده من الخارج، ولنجاح هذا الإحلال لابد من حماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية في الأسواق المحلية.

وتتم حماية صناعات الإحلال عن طريق منع السلع المثلثة المستوردة من منافسة صناعات الإحلال في السوق المحلي، وذلك لأن السوق لا يتسع لاستيعاب كلا المنتجين، كما أن الصناعة المحلية تكون في بدايتها أقل جودة وأكثر تكلفة من مثيلاتها الأجنبية. وتشتمل الحماية على الحماية الجمركية عن طريق فرض ضرائب ورسوم جمركية على الواردات، إلى جانب الحماية غير الجمركية المتمثلة في نظام حصص الاستيراد أو منع الاستيراد نهائيا من سلعة معينة. وتتم سياسة التصنيع عن طريق إحلال الواردات بمراحل عديدة، ففي المرحلة الأولى تفرض القيود على الواردات من السلع الاستهلاكية الصناعية، أما في المرحلة التالية فيمكن أن يتخذ التصنيع أحد طريقتين، يتمثل الأولى في نط إحلال الواردات للصناعات الوسيطة ثم بعد ذلك الصناعات الثقيلة التي تنتج أدوات الإنتاج وذلك

عن طريق قوة الدفع أو الارتباط إلى الخلف. أما الطريق الثاني فيكون بتحول صناعات المرحلة الأولى أي الصناعات الاستهلاكية، إلى مجال الصادرات.¹ ورغم توجه العديد من الدول النامية إلى تبني إستراتيجية التصنيع القائمة على إحلال الواردات إلا أنها لم تحقق النتائج المرجوة، على عكس ما حصل في الدول المتقدمة التي استفادت من هذه الإستراتيجية لأنها بدأت بتطوير القطاع الزراعي أولاً، في حين أن انخفاض إنتاجية القطاع الزراعي في الدول النامية أدت إلى إعاقة جهود التصنيع فيها بسبب ضعف الطلب من جانب القطاع الزراعي.²

وقد تعرضت إستراتيجية إحلال الواردات إلى مجموعة من الانتقادات تمثلت فيما يلي:³

- أدى التركيز على إنتاج السلع الاستهلاكية، إلى اتساع قاعدة الصناعات الاستهلاكية وتنوعها دون أن يصحب ذلك تكامل رأسي للحلقة التكنولوجية، وهذا ما كرس اعتماد هذه الصناعات على الخارج لتوفير السلع الوسيطة والرأسمالية، وبالتالي تعميق التبعية للأسواق الخارجية، حيث تحتكر الدول الصناعية المتقدمة والشركات متعددة الجنسيات هذه السلع وتفرض لها أسعاراً عالية، خاصة مع استمرار التحسين التكنولوجي لهذه الوسائل الإنتاجية؛
- ترتب عن تركيز الاستثمارات على القطاع الصناعي إهمال القطاع الزراعي وبالتالي لم تتحسن إنتاجيته ومن ثم أصبح عاجزاً عن تلبية الزيادة في الطلب على المنتجات الزراعية والناجحة عن تحسن دخول الطبقات الفقيرة نتيجة عملها في القطاع الصناعي، إلى جانب الطلب على هذه المنتجات من الصناعات الغذائية. وهذا ما أدى إلى استيراد المنتجات الزراعية من الدول المتقدمة أو الاعتماد على المعونات الزراعية لهذه الأخيرة، وهو ما ترتب عنه المزيد من التبعية للدول المتقدمة وخاصة مع استخدامها لسلاح الغذاء كوسيلة ضغط على الدول المتخلفة؛
- لم تحقق إستراتيجية الإحلال هدفها المتمثل في تخفيف الضغط على ميزان المدفوعات، وذلك بسبب استيراد السلع الرأسمالية وقطع الغيار الخاصة بها وكذلك الفنيين والمستشارين اللازمين لتشغيل تلك المعدات وصيانتها. إلى جانب استيراد السلع الغذائية - ولاسيما القمح - والتي لا يمكن للدولة أن تقلل استيرادها لضرورتها بالنسبة للمواطنين. كما أن زيادة الدخول والرغبة في محاكاة نمط الاستهلاك الغربي زاد الاستيراد من السلع الكمالية رغم ارتفاع أسعارها؛

¹ محمد صفوت قابل، مرجع سابق، ص ص. 124 - 126.

² مريم أحمد مصطفى وإحسان حفطي، قضايا التنمية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص. 148.

³ محمد صفوت قابل، مرجع سابق، ص ص. 130-140.

- أدت زيادة الواردات الزراعية إلى التأثير السلبي على برنامج التصنيع، لان الدولة وبسبب قلة الموارد المالية ستقلل من استيراد السلع الرأسمالية وقطع الغيار وبالتالي عدم تجديد الآلات المستهلكة ومن ثم انخفاض حجم الإنتاج الصناعي ودرجة جودته؛
- تشير العديد من الدراسات الخاصة بالحماية التي طبقتها الدول المتخلفة في إطار تطبيق سياسة إحلال الواردات، انه تم تطبيق الحماية بشكل عشوائي، حيث لم تكن هناك دراسات لمدى الحماية المطلوبة للصناعة ومدتها، وذلك لأن الهدف الأساسي من تطبيق سياسة الإحلال كان يتمثل في توفير النقد الأجنبي والحصول على إيرادات مالية وهذا ما أدى إلى قيام احتكارات في الصناعات التي تتمتع بحماية كبيرة وهو ما ترتب عنه انخفاض في كفاءتها الإنتاجية؛
- أدى فرض القيود على السلع الاستهلاكية وتحرير الواردات من مستلزمات إنتاج هذه السلع إلى توجيه استثمارات إلى الصناعات الاستهلاكية على حساب الصناعة الرأسمالية والوسيط، وإضافة إلى ذلك فالدول المتخلفة تستخدم دائما سعر صرف مغالى فيه مما يؤدي إلى تقييم العملة المحلية بأعلى من قيمتها الحقيقية وتقييم النقد الأجنبي بأقل من قيمته الحقيقية وهذا معناه انخفاض قيمة الواردات من السلع الرأسمالية والوسيط والمواد الأولية وبالتالي فليس هناك دافع لإحلال الواردات من هذه الصناعات؛
- أدت سياسة إحلال الواردات إلى زيادة الاستيراد من السلع الرأسمالية الوسيطة، وهذا ما أدى إلى عدم انخفاض نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن هيكل الحماية السائد واستخدام سعر الصرف المرتفع شجع على إقامة الصناعات التي تتطلب مستوى مرتفعا من الواردات، كذلك فإنه عند حساب أثر المشروع في توفير النقد الأجنبي فإن الحساب يتضمن فقط الوفر الناتج عن عدم استيراد السلعة النهائية التي كان يتم استيرادها من قبل ثم أصبحت تنتج محليا، في حين انه لا بد من حساب صافي اثر المشروع على استخدام النقد الأجنبي، ومن ثم يجب الأخذ في الاعتبار الواردات من السلع الاستثمارية ومستلزمات الإنتاج، لأنه غالبا ما تكون الطاقة الإنتاجية للصناعة المحلية أكبر من حجم الواردات السنوية من السلعة النهائية التي كان يتم استيرادها قبل تشغيل المشروع، وبالتالي تزداد الواردات من مستلزمات الإنتاج؛
- أدت زيادة استيراد السلع الرأسمالية إلى جعل نمط التصنيع المتبع ذو كثافة رأسمالية عالية وبالتالي انخفاض القدرة على استيعاب القوى العاملة؛

- بعد انتهاء المرحلة الأولى والمتمثلة في إحلال السلع الاستهلاكية، لا بد من انتقال الاقتصاد الوطني إلى المرحلة الثانية وهي إنشاء الصناعات الوسيطة والرأسمالية. غير أن الدول التي اتبعت سياسة الإحلال وقعت في مصيدة المرحلة الأولى وذلك نتيجة عدم توافر النقد الأجنبي اللازم للانتقال إلى مرحلة إنشاء السلع الرأسمالية والوسيطة، حيث أن جزءا كبير من حصيللة النقد الأجنبي موجه للواردات من السلع الوسيطة اللازمة لتشغيل الطاقة الإنتاجية للصناعات القائمة. كما أن ارتفاع التعريفات الجمركية على السلع الاستهلاكية وانخفاضها على الواردات من مستلزمات الإنتاج يؤدي إلى انخفاض ربحية السلع الرأسمالية وبالتالي الإحجام عن إنتاجها. وفي حالة إضفاء الحماية على الصناعات الرأسمالية ستزيد نفقات إنتاج السلع الاستهلاكية وهذا ما يجعل المسؤولين أمام خيارين كلاهما صعب إما زيادة درجة الحماية للسلع الرأسمالية أو نقل الزيادة من التكاليف إلى المستهلك وهذا ما يؤدي إلى انخفاض حجم المبيعات؛
- أدت سياسة الإحلال إلى تكريس تبعية الدول المتخلفة للدول المتقدمة حيث أنها في حاجة دائمة إلى استيراد السلع الرأسمالية والسلع الوسيطة والتي يؤدي نقصها إلى إنشاء الطاقة العاطلة.

2. إستراتيجية التصنيع للتصدير

بعد فشل الدول النامية في تحقيق النتائج المرجوة من سياسة إحلال الواردات تم التوجه إلى تبني إستراتيجية أخرى تمثلت في إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير والتي يقصد بها القيام بإنشاء صناعات تتوافر لها فرصة تصدير منتجاتها إلى الخارج، وقد تم اللجوء إلى هذه الإستراتيجية لان الدول النامية تعتمد بشكل كبير على تصدير المواد الأولية التي تعاني من تدهور شروط التبادل لذلك لا بد لها من تصدير المزيد من المنتجات المصنعة.¹

وقد بدأ التوجه نحو التصنيع بغرض التصدير في كل من هونغ كونغ وسنغافورة ثم انضمت إليها في منتصف الستينات كل من كوريا الجنوبية وتايوان اللتين جربتا من قبل إستراتيجية إحلال الواردات. وفي النصف الأول من السبعينيات برزت مجموعة بلدان الشرق الأقصى ذات الصناعة الموجهة للتصدير إلى جانب مجموعة دول أمريكا اللاتينية وخاصة المكسيك والبرازيل.

ويؤدي إتباع إستراتيجية التصنيع للتصدير إلى تحقيق عدة منافع يتمثل أهمها فيما يلي:²

¹ . مريم أحمد مصطفى وإحسان حفطي، مرجع سابق، ص. 151.

² . إبراهيم نصار سلمان، "دراسة مقارنة لمحددات التنمية الاقتصادية في جمهورية مصر العربية وتركيا وكوريا من الستينات حتى الثمانينات"، أطروحة دكتوراه، جامعة عين شمس، 1995، ص ص. 40 - 42.

- يسمح التوجه للخارج بتحسين تخصيص الموارد بصورة تتفق مع التكاليف والمنافع الحدية الاجتماعية، حيث يرى الكلاسيك أن تحرير التجارة في ظل المنافسة الكاملة، تمكن الدولة الصغيرة التي تأخذ الأسعار كقيمة معطاة من تحقيق مكاسب نتيجة التخلص من التعريفات الجمركية، وسوف تتحسن أوضاع المستهلكين بفضل زيادة دخولهم، كما أن استخدام الموارد سيصبح أكثر كفاءة لأنها لن تستخدم في إنتاج سلع يمكن استيرادها بأسعار أقل؛

- يؤدي تحرير التجارة إلى الحصول على أفضل تكنولوجيا وعلى توفير السلع الوسيطة الأقل تكلفة والأعلى جودة، وبالتالي زيادة تنوع المنتجات وزيادة الإنتاجية، وقد أوضح رومر (1989) في نموذج للنمو، أن التنوع الكبير في المدخلات يؤدي إلى زيادة الإنتاج بنسبة أكبر من استخدام توليفة من المدخلات كميتها كبيرة ولكنها غير متنوعة. وهذا ما يدل على الارتباط الكبير بين الإنتاجية ونظام التجارة الحرة؛

- تعاني الدول النامية من مشكلة ضيق السوق الداخلية، وهذا ما يعيق نمو الصناعة وانخفاض كفاءتها ويمنع قيام بعض الصناعات الهامة وتسمح إستراتيجية التوجه للخارج من التخلص من مشكلة ضيق السوق، فالتجارة الحرة تحقق مكاسب عديدة تتمثل في ارتفاع الكفاءة وتحسن مستوى الجودة وانخفاض الأسعار واتساع حجم السوق؛

- تسمح إستراتيجية التصنيع للتصدير من استفادة الدول النامية من الميزة النسبية المتوفرة لديها والمتمثلة في وفرة بعض المواد الأولية والعمالة الرخيصة، وذلك من خلال إقامة صناعات تعتمد على هذه المواد ويخصص إنتاجها للتصدير وبذلك تضمن وجود طلب مستمر على هذه المنتجات.

وتواجه الدول المتخلفة عدة مشاكل عند إنتاج المنتجات الموجهة للتصدير وتتمثل أهم تلك الصعوبات في

النقاط الآتية:¹

- لا بد أن تكون صناعات التصدير قادرة على منافسة مثيلاتها من الصناعات الأجنبية، لذلك لا بد من توفر معدلات مرتفعة للكفاءة الإنتاجية والتسويق وهو ما قد لا يتوفر في كثير من الدول النامية؛

- إن صناعات التصدير تصطدم غالباً بارتفاع حاجز الحماية الذي تفرضه الدول المتقدمة على السلع الصناعية المستوردة من الدول النامية؛

¹. نفس المرجع، ص ص. 44-45.

- ارتفاع تكاليف الإنتاج الصناعي بالرغم من انخفاض الأجور في الدول النامية ويرجع ذلك إلى انخفاض الكفاءة الإنتاجية لعنصر العمل وتختلف أساليب الإنتاج؛
- تمثل صناعات التصدير غالباً جيوباً داخل الاقتصاد الوطني دون أن تندمج بشكل كلي ضمن بنيانه مما يؤدي إلى ازدواجية الاقتصاد وعدم خلق صناعات جديدة ترتبط بصناعات التصدير من الخلف أو من الأمام، ويحدث ذلك خاصة عند تشجيع صناعات التصدير في صورة إقامة مناطق حرة واستخدام رأس المال الأجنبي؛
- يعتمد الأخذ بهذه الإستراتيجية في العديد من الدول النامية على رأس المال الأجنبي وهذا الأخير يتطلب لقدمه توافر حد أدنى من الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحقق له المناخ الملائم للاستثمار.

3. الدور التنموي للصناعة

تأثر اقتصاديو التنمية الأوائل في الأربعينيات والخمسينيات بالفكر الكلاسيكي فكان معظمهم يؤكد على أهمية التصنيع وخاصة الصناعة التحويلية كقائد للنمو، ويرى الفكر النيو كلاسيكي أن الصناعة تمتلك روابط قوية ببقية قطاعات الاقتصاد الوطني، وتتميز بالإنتاجية العالية وهذا ما يجعلها القطاع الأسرع نمواً، والعامل الأساسي لزيادة الدخل، وأداة توفير السلع وزيادة الصادرات.¹

في المقابل نجد المدرسة الهيكلية ترى أن خصائص الهيكل الاقتصادي للدول النامية تجعل جزءاً هاماً من التحليل الكلاسيكي غير قابل للتطبيق، وأن التنمية هي تحويل هيكلية تقوم فيه الصناعة التحويلية بدور أساسي مع تدخل الدولة لضمان التحولات الهيكلية الضرورية وحماية الصناعات الناشئة، ومراعاة التكامل بين القطاعات، لأن التركيز المفرط على الصناعة مع إهمال الزراعة يقود في المدى البعيد إلى إعاقة النمو الصناعي أو تخفيض معدل نموه وأن اعتماد التنمية على إستراتيجية استثمار متوازنة سيسمح بتحقيق معدل نمو أفضل في القطاع الصناعي.²

وتعني الإستراتيجية المتوازنة - وفق هذه المدرسة - أن يخصص الاستثمار وفق العوائد المتوقعة وهو ما يجعل الصناعة تستحوذ على حصة متزايدة من الموارد نتيجة ارتفاع عوائدها (دون إهمال القطاعات الأخرى)، وبالتالي

¹ محمد صالح تركي الفريشي، مرجع سابق، ص ص. 299-300.

² نفس المرجع، ص ص. 299 - 302.

فإن التغير الهيكلي الصحيح يتمثل في التوجه نحو التصنيع ولاسيما الصناعة التحويلية، إلى جانب تبني سياسة إحلال الواردات التي طبقت في أغلب الدول النامية في الخمسينات والستينات.¹

وقد أشارت أغلب التحليلات التنموية إلى أهمية التصنيع كعامل للانطلاق الاقتصادي في دول العالم النامي وذلك للأسباب التالية:²

- أسهم التصنيع في تحقيق جزء هام من التنمية حسب تجارب الدول المتقدمة؛
- يساهم التصنيع في حل مشكلة البطالة بشكل كبير؛
- يسمح التصنيع بتنوع الصادرات وبالتالي حل مشكلة عجز موازين مدفوعات الدول النامية بسبب اختلال معدلات التبادل الدولي الناتج عن تخصصها في تصدير المواد الأولية؛
- يحسن التصنيع مستوى الإنتاجية ومن ثم الكفاءة الاقتصادية؛
- التصنيع أداة لإحداث التغير الهيكلي والذي يقاس بعدة مؤشرات أهمها:
 - زيادة حصة الصناعة (وخاصة التحويلية في الدخل الوطني)؛
 - انتقال العمالة من النشاطات منخفضة الإنتاجية إلى النشاطات مرتفعة الإنتاجية (زيادة قوة العمل في النشاط الصناعي على حساب الزراعة)؛
 - مؤشر بنية الصادرات.
- التصنيع يسمح بتحقيق الاكتفاء الذاتي؛
- يؤثر التصنيع في المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، تبعا للروابط الأمامية والخلفية النشطة التي تفرضها الصناعة.

4. إمكانيات الدمج أو الاختيار بين استراتيجيات التصنيع

تعد مشكلة اختيار نوع الصناعة وكذلك الدمج بين استراتيجيات التصنيع المتعددة من أولى المشاكل التي تواجه المخطط، حيث هناك صناعات عديدة ومتنوعة ومتداخلة، ولكل منها مميزات ومقوماتها ومتطلباتها واحتياجاتها من الخبرة الفنية وأسواق تصريف منتجاتها،³ حيث لا تستطيع جميع البلدان الاعتماد على نوع دون غيره، لان مجموع الصناعات ومنتجاتها تحقق التكامل الأفقي والعمودي، ولكي تنجح السياسة الحكومية في

¹ عبد الرحمن بن سانية، مرجع سابق، ص. 253.

² نفس المرجع، ص. 253 - 254.

³ يسرى الجوهري، جغرافية التنمية، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1999، ص. 229 - 230.

إحداث التنمية، يجب أن تحسن اختيار الصناعة الرائدة التي يشترط فيها أن تخلق قوة الدفع الأمامية والخلفية، وهذه الإشكالية تعاني منها البلدان النامية التي تفتقر إلى شروط الصناعة الحديثة المبنية على التطور التكنولوجي والفني المتجدد.¹

وتواجه الدول النامية الاختيار بين الصناعات الاستهلاكية باعتبارها مطلب من مطالب التنمية في مرحلتها الأولى، والصناعات الاستخراجية باعتبارها متفوقة فيها وذات ميزة نسبية، أو صناعات رأس المال الاجتماعي الضرورية لكل تقدم صناعي بما توفره من المرافق العامة، أو الصناعات الإنتاجية باعتبار أن منتجاتها مطلوبة من الصناعات الأخرى.²

ويرى البعض أن يتم اختيار الصناعة الاستهلاكية في المرحلة الأولى حيث يؤكد "هوفمان" أن النمو الصناعي يمر بأربعة مراحل، نسبة إلى القيمة المضافة لها حيث في المرحلة الأولى تكون نسبة القيمة المضافة للصناعات الاستهلاكية خمسة أضعاف الصناعات الرأسمالية، وفي المرحلة الثانية تنخفض النسبة بينهما إلى النصف، وفي المرحلة الثالثة تتعادل النسبتان، أما في المرحلة الرابعة تنال الصناعات الرأسمالية أكبر قدر من غيرها، فتزيد نسبة قيمتها المضافة مقارنة بالصناعات الاستهلاكية.³

ويشير تقرير الأمم المتحدة أن عملية النمو الصناعي في البلدان النامية تمر بثلاث مراحل (وكلها تحتاج بدرجات متفاوتة إلى رأس المال الاجتماعي)، أما الأولى ففيها تنمو صناعات تجهيز المواد الأولية للتصدير، ونمو الإنتاج الصناعي الموجه للسوق الداخلي، خصوصا إنتاج السلع الاستهلاكية غير العمرة مثل الصناعات الغذائية والنسيجية والجلدية، أما الثانية ففيها تقام بعض صناعات السلع الرأسمالية الوسيطة كالاسمنت والأسمدة بجانب سلع الاستهلاك ذات المعرفة مثل الأدوية ومستحضرات التجميل، أما الثالثة فتتطلب صناعات أشد تركيبا مثل تجميع بعض المنتجات الهندسية.⁴

ومن خلال ما سبق لا بد أن تعتمد الدول النامية في اختيارها للصناعات الملائمة على القواعد التالية:⁵

- مدى الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج، أي العرض النسبي لعناصر الإنتاج؛

¹ محمد كبداني، "التصنيع في البلدان النامية بين مطالب التنمية والمنافسة العالمية"، مداخلة في ملتقى وطني حول الإستراتيجية الصناعية الجديدة في

الجزائر، جامعة مستغانم، يومي 23 و 24 أبريل 2012، ص. 52.

² نفس المرجع.

³ نفس المرجع.

⁴ محمد عبد العزيز عجمية وإيمان ناصف، التنمية الاقتصادية دراسة نظرية وتطبيقية، الإسكندرية، 2000، ص. 322.

⁵ نفس المرجع، ص. 325 - 326.

- مدى اتساع الأسواق المحلية أي الطلب الفعلي على السلع والخدمات؛
- السياسات الحكومية الملائمة لتطور الاقتصاد المحلي حيث قد تأخذ بعض الصناعات الأولوية إذا اعتبرت أنها تحقق الأمن الوطني الاقتصادي؛
- درجة النجاح المتوقع للصناعة، بما يسمح لها بالتوجه نحو الخارج ومدى قدرتها على المنافسة الأجنبية، لأن قدرا كبيرا من مشاكل الصناعة في البلدان النامية في الأجلين المتوسط والبعيد يرتبط بكيفية تصريف فوائض الإنتاج في الداخل والخارج.

المطلب الثالث: الإستراتيجية المعتمدة على تطوير العنصر البشري

تتضمن الإستراتيجية المعتمدة على تطوير العنصر البشري أساسا الاعتماد على الإنسان وقدراته المعرفية لأجل تحقيق التنمية، ومع تطور مفهوم التنمية تطورت معه استراتيجيات التنمية، حيث ظهر مفهوم التنمية البشرية المستدامة الذي يعني تحقيق التنمية البشرية مع الحفاظ على البيئة، وظهور هذا المفهوم نتج عنه ظهور إستراتيجية التنمية المستدامة.

1. إستراتيجية التنمية المستدامة

يقصد بإستراتيجية التنمية المستدامة أنها "عملية منسقة وتشاركية ومتواصلة من الأفكار والأنشطة التي تعتمد لتحقيق أهداف اقتصادية وبيئية واجتماعية بطريقة متوازنة على المستويين الوطني والمحلي"¹. وتهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق أمرين وهما التنمية والحفاظ على البيئة. ويتطلب وضع إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة اتخاذ مجموعة من التدابير تتمثل في:²

- ينبغي أن تشكل الإستراتيجية للتنمية المستدامة نمطا حياتيا، بمعنى لا بد من خلق ثقافة للتنمية المستدامة؛
- لا بد من إضفاء الطابع المؤسسي للإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ويجب أن يتم توضيح الدور الذي لا بد أن تؤديه كل القطاعات والمؤسسات والمسؤوليات المناطة بها؛
- يجب وضع آليات قانونية مناسبة لتنظيم العلاقة بين الناس وبيئتهم.
- لا بد من التنسيق الفعال بين القطاعات لإنجاح الإستراتيجية لأنها مهمة متعددة القطاعات ومتعددة المستويات.

¹. بوزيد سايب، " دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية: حالة الجزائر "، أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2013/2012، ص. 93.

². نفس المرجع، ص ص. 96-97.

- لا بد من الاتصال بالجمهور عن طريق إقامة منتديات على المستوى المحلي والوطني واستخدام وسائل الإعلام لأجل إيجاد مشاركة فعالة للأفراد في تحقيق الإستراتيجية؛
- ينبغي تعبئة القدرات والمهارات اللازمة لتحقيق الإستراتيجية.

2. إستراتيجية التنمية البشرية المستدامة

التنمية البشرية المستدامة هي تنمية متكاملة يصنعها الإنسان وتعود بالمنافع عليه، فهي عملية لتوسيع خيارات الناس وقدراتهم عن طريق تكوين رأس المال الاجتماعي واستخدامه بطريقة عقلانية تلبى حاجات الأجيال الحاضرة دون تعريض فرص إشباع حاجات الأجيال المقبلة للخطر ودون الإضرار بالموارد الطبيعية من خلال حمايتها من التلوث والدمار.¹

وقد اصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP منذ 1990 تقارير التنمية البشرية وأوضح فيها أنه إلى جانب الدخل يحتاج الناس إلى التغذية الكافية والمياه الصالحة والخدمات الصحية والمدارس والنقل والسكن وغيرها من الحاجات.²

من خلال ما سبق يمكن القول أن إستراتيجية التنمية البشرية المستدامة تقوم على الاستثمار في رأس المال البشري أي توفير مستوى معيشي لائق للأفراد وتعليمهم وتكوينهم بطريقة تؤهلهم لتحقيق التنمية في أوطانهم كما تتضمن هذه الإستراتيجية الحفاظ على الموارد الطبيعية من خلال توعية الأفراد بضرورة ترشيد استهلاكهم لكافة الموارد الطبيعية (مثل المياه والمنتجات الطاقوية والغابات والمراعي) وحمايتها من التلوث والتآكل. وتوجد العديد من العوامل المؤثرة في التنمية البشرية مثل التعليم، الصحة، السكن، المياه الصالحة، الأمن من المخاطر وغيرها، وهي عوامل تؤثر كذلك على تكوين رأس المال البشري. ونظرا لتعدد هذه العوامل سيتم الاقتصار على توضيح دور التعليم والصحة في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك بعد استعراض دور رأس المال البشري في التنمية الاقتصادية.

¹ . إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سابق، ص.214.

² . مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص. 179.

4. دور رأس المال البشري في التنمية الاقتصادية

لا يقل دور رأس المال البشري¹ في النمو الاقتصادي عن دور المحددات التقليدية الأخرى مثل العمل ورأس المال المادي ولا عن المحددات الحديثة للنمو مثل التطور التقني والتعلم بالممارسة وجهود البحث والتطوير ورأس المال العمومي والانفتاح الخارجي، والعوامل الاجتماعية والمؤسسية والتنظيمية وتكنولوجيا الإعلام والاتصال والتي خلقها تطور النظرية الاقتصادية. ولا يتحقق التطور التقني ولا يتم تطبيقه في المسار الإنتاجي إلا بتوفر الكفاءات القادرة على ذلك، وجهود البحث والتطوير لا يقوم بها إلا الأفراد والمتعلمون الحاملون للمعارف والأفكار وإن التنظيم المؤسسي والفكري ودرجة التأقلم مع التطورات التقنية وطريقة التسيير في المؤسسة لا ينتج إلا عن أفراد أكفاء، ومن هنا يظهر الدور الرائد لرأس المال البشري في تحفيز النمو.²

وقد أشار الاقتصاديون على اختلاف توجهاتهم إلى أهمية دور الإنسان وتأثيره الفاعل والايجابي على عملية التنمية الاقتصادية وفي فاعلية عناصر الإنتاج المادية، فهذه العناصر لا تكون لها تلك الفاعلية بدون الإنسان، وقد أدى التقدم العلمي والتكنولوجي إلى ضرورة رفع مستوى إعداد الإنسان وزيادة فترات تعليمه وتدريبه وزيادة ممارسته العلمية والفكرية في البحث النظري والتطبيقي.

وتؤكد آراء "الفرد مارشال" على الدور الأساسي الذي يؤديه الإنسان في إنتاج السلع ونمو الإنتاج وتطوره وأهمية التعليم في رفع إنتاجية الفرد، حيث يقول أن فئة متعلمة من الناس لا يمكن أن تعيش فقيرة، وذلك أن الإنسان بالعلم والمعرفة والوعي والطموح والقدرة على العمل والإنتاج، والقدرة على الخلق والإبداع، يستطيع أن يسخر كل المصادر الطبيعية لصالحه وبالتالي يرفع مستوى معيشتة.³

وقد أظهرت الدراسات التطبيقية المرتبطة بنماذج النمو الاقتصادي في بداية الستينات من القرن الماضي طبيعة العلاقة بين تنمية الموارد البشرية والنمو الاقتصادي في الاقتصاديات المتقدمة لدول العالم، وتبين أن نحو 90% من النمو في الدول الصناعية كان مرجعه تحسين قدرات الإنسان ومهاراته والمعرفة والإدارة.⁴

¹. يتمثل رأس المال البشري في مخزون المعارف والمعلومات والمؤهلات والمهارات المدرجة في فكر الأفراد وبالخصوص كفاءة وفعالية اليد العاملة الموظفة، لأن التعليم والتكوين يسمحان للعمال بإنتاج أكثر حتى مع ثبات حجم عوامل الإنتاج الأخرى، انظر: إبراهيم شريف، "دور رأس المال البشري في النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية في الفترة 1964 - 2010"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية العدد 8، 2012، ص. 34.

². نفس المرجع، ص. 34.

³. أيوب محمد نافز، الأهمية التنموية لرأس المال البشري في الوطن العربي ودور التربية والتعليم فيه، ص. 7.

⁴. نفس المرجع، ص. 8.

http://www.qou.edu/arabic/researchprogram/researchpages/nafzAyoub/r1_drNafzAyoub.pdf.

ويشير مؤتمر هيئة الأمم المتحدة المنعقد في القاهرة عام 1966، حول تصنيع الدول الإفريقية إلى أن مدى ونوعية تأهيل الناس يعتبران عاملا رئيسيا للتقدم وأن النقص في العمل المؤهل هو السبب الرئيسي الذي يحول دون التنمية الاقتصادية السريعة. وفي دراسة لكل من "سولو" والاقتصادي الترويجي "أوكرست" ثبت أن الزيادة في متوسط دخل الفرد نتيجة للتحسن في العوامل البشرية هي أكبر من الزيادة المتوقعة من عائد رأس المال المادي.¹

يتبين مما سبق أن الاستثمار في تكوين رأس المال البشري يفوق في نتائجه الاقتصادية والاجتماعية الاستثمار في الموارد المادية، وبالتالي أصبحت تنمية الموارد البشرية من أهم القضايا وأكثرها إلحاحا باعتبارها العملية الضرورية لتحريك وصقل وصياغة وتنمية القدرات والكفاءات البشرية في جوانبها العلمية أو العملية والفنية والسلوكية.²

1.4. دور التربية والتعليم في تنمية الموارد البشرية وتحقيق التنمية الاقتصادية

يعد التعليم عملية تسمح بتعزيز رأس المال البشري وذلك عن طريق زيادة المعرفة وتطوير المهارات، ويعتبر أيضا الركيزة الأساسية في بناء المجتمع وتطوره من خلال الاستثمار الأمثل للموارد البشرية، وتزداد حاجة المجتمع إلى التعليم بزيادة هيمنة التكنولوجيا الحديثة على مرافق الحياة، حيث تزيد الحاجة إلى تعليم الأفراد وتدريبهم على مختلف مجالات العلم والتكنولوجيا.

وإن التعليم أداة أساسية في تطوير وتنمية العنصر البشري، حيث ينتظر منه القيام بمهمة مزدوجة تتمثل في:³

- تزويد الأفراد بالمؤهلات التي تسمح لهم بتوسيع فرص العمل المتاحة لهم؛
 - تحسين القدرات الإنتاجية للأفراد بهدف رفع مستوى مساهمتهم الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الوطني.
- إن العلاقة بين التعليم والتنمية تستند على مبدأ زيادة الإنتاجية، حيث يرفع التعليم مساهمة القوى العاملة في الناتج عن طريق توفير الأيدي العاملة الماهرة الفنية والمدربة على أحدث مناهج التدريب العملية، لذلك فإن دور أي نظام تعليمي ضمن أي تشكيلة اجتماعية واقتصادية في بلد ما يكون وفق ما يلي:⁴

■ تلبية احتياجات البلد من القوى العاملة الضرورية لتحقيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

¹. نفس المرجع، ص. 8.

². نفس المرجع، ص. 9.

³. باسمه محمد صادق الشبيبي، "دور التعليم والتدريب في تطوير الموارد البشرية مع إشارة إلى تجربة كوريا الجنوبية"، وزارة التخطيط والتعاون الإنساني، دائرة التنمية البشرية، بغداد، ص. 4.

www.mop.gov.iq/mop/resources/Wep%20Group/edu_train.pdf

⁴. نفس المرجع، ص. 4.

- إعداد الهيئات التدريسية والتدريبية لكافة مستويات التعليم حسب التخصصات المطلوبة؛
- هيئة القوى العاملة ذات المستوى العالي علميا وفنيا.

إن التعليم وسيلة لتنمية القوى البشرية، و هو عملية مقصودة تؤدي بواسطة مؤسسات أنشئت خصيصا لهذا الغرض ويقوم بها أفراد اختيروا خصيصا للقيام بعملية التعليم بهدف الحصول على معرفة واكتساب مهارة أو تنمية قدرات خاصة،¹ وأظهرت العديد من الدراسات أن التعليم يؤدي إلى:²

- رفع الإنتاجية؛
- رفع الاستثمار والادخار؛
- يساعد على التغيير التكنولوجي والابتكار؛
- يسهم بالتأثير على المهارات الإدراكية؛
- يسهم بالتأثير على الطموح الشخصي والتنافس والإبداع؛
- يكمل أدوار المدخلات الأخرى في عملية الإنتاج؛
- يشجع إسهام المرأة في النشاط الاقتصادي؛
- يرفع التعليم وعي الأبوين؛
- يساعد على تحسين وتوزيع الدخل وتكافؤ الفرص؛
- يضمن التشغيل في القطاع العام.

وبالرجوع إلى الأدبيات الاقتصادية، نجد أن آدم سميث أكد على أهمية التعليم في إحداث الاستقرار السياسي والاجتماعي وأنه شرط أساسي للتنمية، كما ركز كارل ماركس على أهمية كل من التعليم والتدريب في التنمية.³

2.4. دور الصحة في التنمية الاقتصادية

قام الخبراء الاقتصاديون في السنوات الأخيرة بتعميق فهمهم لأهمية الصحة من الناحية الاقتصادية، واعتبروها أحد أشكال رأس المال البشري، وتمثل أدق الأدلة على قيمة الصحة من الناحية الاقتصادية، في تحليلات

¹ عماد الدين أحمد المصباح، " دور التعليم والتربية وتطور المعرفة التكنولوجية في تحقيق التنمية البشرية "، ورقة مقدمة إلى ورشة العمل حول تحديات التنمية البشرية في الوطن العربي ودور النقابات في مواجهتها وتوفير فرص عمل للشباب، دمشق، خلال الفترة 22-27/4/2006، ص. 7.

² نفس المرجع، ص. 7.

³ بلقاسم زايري، " البعد الاقتصادي لعلاقة التعليم العالي بالتنمية "، مجلة الحقيقة، العدد السادس، ماي 2005، ص. 40.

الاقتصاد الجزئي، لأنها تقوم في المعتاد على حجم العينات الكبير وأدوات القياس الوفيرة لمستويات الصحة والدخل ومحدداتها. كما أن هناك دراسات جزئية عديدة تركز على صحة الأفراد تقوم على أساس التجارب العشوائية الخاضعة للرقابة. أما دراسات الاقتصاد الكلي، والتي تعتبر أقل دقة فقد أفادت بأن سلامة الصحة العامة هي محرك قوي للنمو الاقتصادي، حيث يزداد نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بما يقدر بنحو 4% من كل سنة إضافية في متوسط العمر المتوقع.¹

وقد حدد البنك الدولي ثلاثة طرق يساهم بها التحسين في الصحة في النمو الاقتصادي: الطريق الأول: إن العمال الأكثر صحة لهم قدرة فيزيولوجية أكبر على العمل وغياباتهم قليلة. ولذلك فإن الصحة الجيدة تؤدي إلى زيادة الإنتاج، الطريق الثاني: أن الأطفال الأكثر صحة هم الأكثر انجازا في المدرسة وغياباتهم أقل. الطريق الثالث: القضاء على الأمراض يسمح بإصلاح الأراضي لأن الأموال تدخر بدل أن تصرف على معالجة الأمراض.² إن صحة أفضل للعمال تؤدي إلى زيادة قوة العامل وزيادة قابليته على التركيز أثناء العمل. وتوفير صحة أفضل للأطفال تساعد على تكوين أفراد أصحاء مما يدعم الإنتاجية في المستقبل، وإن المصروفات على الصحة تزيد نوعية وكمية الموارد البشرية في المستقبل من خلال تمديد حياة العمل، كما أن الإنفاق الصحي يزيد توافر إنتاجية الموارد غير البشرية، حيث أن بعض الأراضي الواسعة غير مستغلة بسبب الأمراض المعدية عاد استغلالها بعد التخلص من تلك الأمراض.³

المبحث الثاني: تجارب تنمية ناجحة

استطاعت العديد من الدول الخروج من دائرة التخلف وتحقيق التنمية بفضل مجموعة من الاستراتيجيات والخطط التنموية الناجحة، وبهدف الاستفادة من عوامل نجاح تلك الدول في تحقيق التنمية الاقتصادية، تم تخصيص هذا المبحث لدراسة التجربة الماليزية والتجربة الكورية والتجربة الصينية في التنمية الاقتصادية كأثلة عن التجارب التنموية الناجحة.

المطلب الأول: تجربة التنمية الاقتصادية في ماليزيا

¹. ديفيد بلوم، "مشكل الصحة العالمية: المعركة من أجل الصحة العالمية"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 51، ديسمبر 2014،

ص. 9.

². محمد صالح تركي الفريشي، مرجع سابق، ص. 386.

³. نفس المرجع، ص. 387-388.

تعد التجربة الماليزية جديرة بالدراسة، حيث يمكن للدول النامية الاستفادة منها للتخلص من التخلف والتبعية، ففي خلال عشرين عاما تحولت ماليزيا من بلد يعتمد على تصدير بعض المواد الأولية الزراعية إلى بلد مصدر للسلع الصناعية، مع تحقيقها لتطور ملحوظ في مؤشرات التنمية البشرية.

1. إستراتيجية التنمية الاقتصادية في ماليزيا

أعدت ماليزيا بناء اقتصادها منذ سنة 1970 من خلال وضعها لمجموعة من الخطط الخمسية من سنة 1970 إلى 1990 سميت بـ "السياسة الاقتصادية الجديدة"، وقد اعتمدت ماليزيا في البداية على القطاع العام بشكل كبير والاهتمام بالصناعات التصديرية، حيث تم التركيز في عمليات التصنيع على صناعة المكونات الالكترونية والتي تميزت بكثافة العمالة مما أدى إلى تخفيض معدلات البطالة والتحسين في توزيع الدخل بين مختلف فئات المجتمع الماليزي، خاصة الأقلية الصينية التي كانت تتحكم في النشاطات الاقتصادية إبان فترات الاحتلال.¹ وقد كان الهدف الأساسي "للسياسة الاقتصادية الجديدة" هو ضمان استمرار الوحدة الوطنية من خلال تحقيق هدفين رئيسيين:² يتمثل الأول في القضاء على الفقر عن طريق خلق فرص العمل، وإعادة هيكلة المجتمع بشكل يضمن عدم الربط بين الأصل العرقي والوظيفة الاقتصادية. أما الهدف الثاني فيتضمن تحقيق واستدامة معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وذلك بإتباع إستراتيجية تهدف للتنوع الاقتصادي وتركز على التوسع في برنامج التصنيع وتحديث القطاع الزراعي وزيادة كفاءة قطاع الخدمات.

وفي إطار "السياسة الاقتصادية الجديدة" تم تنفيذ عدد من الخطط تمثلت في:³ المخطط الخماسي 1971-1975 الذي هدف إلى رفع مستوى المعيشة خاصة للسكان الأصليين (المالاي) والقضاء على الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية، بعدها جاءت الخطة الخماسية 1976-1980 التي هدفت لرفع معدلات النمو وتعزيز دور رأس المال البشري في التنمية إلى جانب تحقيق التوزيع العادل للثروة. ثم وضعت الخطة الخمسية 1980-1985 لتحقيق تطور كبير في القطاع الصناعي من خلال تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الثقيلة مع استمرار الاهتمام بصناعات إحلال الواردات والصناعات الموجهة للتصدير. وفي الخطة الخمسية 1986-1990 اهتمت الدولة بالحفاظ على مستوى مرتفع للنمو من خلال إستراتيجية التصنيع.

¹ محمد صادق إسماعيل، التجربة الماليزية: مهاتير محمد والصحة الاقتصادية، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014، ص. 50-51.

² كمال المنوفي وجابر سعيد عوض، "النموذج الماليزي للتنمية، مركز الدراسات الآسيوية"، برنامج الدراسات الماليزية، جامعة القاهرة، 2005، ص.55.

³ عبد الحميد عبد المطلب، نماذج تنموية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2013، ص. 27-29.

وعندما أوشكت السياسة الاقتصادية الجديدة على الانتهاء تم تبني سياسة قومية للتنمية أطلق عليها الدكتور مهاتير محمد اسم " رؤية 2020" وعمل من خلالها على استكمال خطط التنمية التي بدأت في 1970 وجاءت هذه الرؤية لتنقل ماليزيا إلى مصاف الدول المتقدمة،¹ من خلال تحديد محاور الإستراتيجية التنموية في أربعة عناصر:²

- القومية الماليزية والتي تقوم على تحقيق التعايش السلمي بين مختلف عرقيات المجتمع الماليزي.
- تقديم نموذج للتنمية الرأسمالية يشجع المشروعات الخاصة ويسعى إلى جذب الاستثمار الأجنبي ويركز على التصنيع مع تطوير تكنولوجيا المعلومات، إلى جانب إتباع سياسة " انظر شرقا" لأجل الاستفادة من الخبرات اليابانية والكورية أيضا.
- الاهتمام بدور الإسلام في التنمية وتحقيق التعايش بين الإسلام والتكنولوجيا المعاصرة عن طريق تشجيع بناء مؤسسات اقتصادية وتعليمية إسلامية.
- التركيز على الدور القوي للدولة في الجوانب الاقتصادية والسياسية حيث أن فتح المجال أمام القطاع الخاص لا يعني انسحاب القطاع العام ولكنه يعني تحول دور الدولة لتكون الدولة الرشيدة القادرة على التخطيط والالتزام بتحقيق التنمية.

ولتحقيق الإستراتيجية التنموية المتمثلة في " رؤية 2020 " تم تنفيذ مجموعة من الخطط الخمسية تمثلت في الآتي:³ المخطط الخماسي 1991-1995 والذي هدف إلى إنشاء معهد ماليزي للميكرو إلكترونيات تملكه وتديره الدولة، كما اهتمت بدخول مجالات اقتصاد المعرفة. وفي الخطة الخماسية 1996-2000 سعت الدولة لتنمية الاستثمار الوطني وتدخل الدولة في إنشاء مشاريع للقطاع العام وتولي إدارتها، هذا إلى جانب تشجيع القطاع الخاص عن طريق استخدام سلطة الترخيص والموازنة والنظام الضريبي والحوافز المالية. كما هدفت هذه الخطة إلى إعادة النظر في ملكية الأصول الإنتاجية والاستمرار في المعاملة التفضيلية للشعب الماليزي من خلال دعمه في مجال التعليم. واستهدفت الخطة الخماسية (2001-2005) تعزيز التنافسية لمواجهة العولمة والتحرير الاقتصادي وكذلك توسيع الصناعات الوسيطة بهدف دعم علاقات التشابك القطاعي، هذا إلى جانب تنمية المشروعات

¹ محمد صادق إسماعيل، مرجع سابق، ص.58.

² وفاء لطفى، السياسات التنموية في ماليزيا، جامعة القاهرة، ص.5.

<http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/d'01072012.pdf>

³ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص. 30-31.

الصغيرة والمتوسطة ولاسيما في مجال الصناعات الغذائية والصناعات اليدوية الريفية، كما سعت هذه الخطة إلى تعزيز التنمية المستدامة من خلال الحفاظ على البيئة لأجل تقوية النمو في الأمد البعيد. أما الخطة الخماسية (2006-2010) فتضمنت تحقيق زيادة القدرة الاستيعابية للتكنولوجيا المصنعة داخليا والتسويق العالمي لها ودعم البنية التحتية، إضافة إلى زيادة القيمة المضافة في قطاعات الزراعة والخدمات.

2. الزراعة في ماليزيا

ساهم قطاع الزراعة في ماليزيا سنة 1992 بأكثر من ربع دخل مجموع الصادرات (16% من إجمالي الناتج المحلي و26% من مجموع الاستخدام)، وفي عام 2005 بلغ نمو القطاع الزراعي معدل 3% مقارنة بمعدل 2,1% في نهاية الخطة السابعة عام 2000 وتمثل أهم المنتجات الزراعية في ماليزيا في المطاط، زيت النخيل والكاكاو والأرز والأخشاب والأناناس وجوز الهند والفلفل.¹

ويعود تحسن أداء القطاع الزراعي في ماليزيا إلى تكثيف استغلال الأراضي وتحسين طرق الزراعة والإدارة التي تساهم في نمو القطاع الزراعي، واستخدام التكنولوجيا الجديدة (ومنها التكنولوجيا البيولوجية)، وتحديث مراكز التجميع والتوزيع للمنتجات الزراعية وخدمات النقل، ومساهمة القطاع الخاص في العمليات التجارية الزراعية.²

ونجحت ماليزيا في العناية بالقطاع الزراعي وتنويع هياكله الإنتاجية وذلك عن طريق تحديث المزارع وتوطين المزارعين في مناطق مريحة شجعتهم على زيادة إنتاجيتهم، والحفاظ على وحدة الريف كمنشأة فاعلة ومشاركة في عملية التنمية الاقتصادية، إضافة إلى تشجيع المشاريع غير الزراعية في المناطق القروية بهدف زيادة دخولهم. كما تم إدخال أساليب التثقيف الزراعي في أوساط الفلاحين عن طريق التوعية والتعليم والتدريب والتوجيه ورفع القدرات المعنوية والمادية.³

من جهة أخرى سعت الحكومة الماليزية إلى تحسين الاقتصاد الاجتماعي في المنشأة الفلاحية، وقد تجلّى ذلك في السياسة الاقتصادية الوطنية لسنة 1969 إذ هدفت هذه السياسة إلى النهوض ببنية المجتمع واستئصال الفقر بين سنتي 1970 و1985، وإنشاء 73000 مزرعة عائلية مجهزة بجميع المرافق الصحية.⁴

1. محمد صادق إسماعيل، مرجع سابق، ص ص. 6-7.

2. نفس المرجع، ص. 7.

3. ناصر يوسف، مرجع سابق، ص. 275.

4. نفس المرجع، ص. 275.

3. إستراتيجية الصناعة في ماليزيا

تحولت ماليزيا من اقتصاد زراعي وريعي يعتمد على تصدير المواد الأولية إلى اقتصاد صناعي يدعم قطاع التصدير الذي أصبح يمثل موردا أساسيا للدخل.¹ وتهدف إستراتيجية الصناعة في ماليزيا إلى إقامة صناعات تصديرية تكون لها مكانة في السوق العالمي. كما تتبنى إستراتيجية زيادة درجة الربط بين المشروعات الاستثمارية التجميعية والصناعات الوطنية. وقد تم اختيار 12 صناعة طبقا لخطط التصنيع الأساسية هي: الصناعات الغذائية والمطاط وزيت النخيل والأخشاب والكيماويات والبتروكيماويات والأجهزة الكهربائية والالكترونية ووسائل المواصلات والآلات والمعدات الهندسية والعلمية والمنتجات الفلزية والمنسوجات والملابس.²

وينقسم القطاع الصناعي الماليزي إلى قطاعين هما:³

- القطاع الصناعي المعتمد على المصادر الطبيعية: وهو القطاع الذي يعتمد على المواد الخام المنتجة محليا مثل الصناعات الغذائية والصناعات الخشبية، والصناعات الكيماوية والصناعات البترولية والمطاطية، ويساهم هذا القطاع بحوالي 49% من إجمالي الناتج الصناعي.

- القطاع الصناعي المعتمد على المصادر الخارجية: وهي الصناعات الكهربائية والالكترونية والنسيجية ووسائل المواصلات والحديد والصلب ويساهم بـ 51% من إجمالي الناتج الصناعي.

ومرت تجربة ماليزيا في التصنيع بأربعة مراحل يمكن تلخيصها كما يلي:⁴

- مرحلة صناعات إحلال الواردات: تم تطبيق سياسة إحلال الواردات في بداية الستينات حيث تم إقامة صناعات لتحل محل السلع المستوردة مثل الصناعات الغذائية ومواد البناء والبلاستيك والتبغ والكيماويات وتم إصدار قانون تشجيع الاستثمار عام 1968 لجذب الاستثمارات الأجنبية في تلك المجالات.

¹. انخفضت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي من 31.5% عام 1965 إلى 8.7% عام 2000 ثم إلى 8.2% عام 2003 وزادت بالمقابل نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي من 10.4% عام 1965 إلى 33.4% عام 2000. انظر: عثمان بازم، "إستراتيجية التصنيع في ماليزيا، النموذج الماليزي للتنمية"، برنامج الدراسات الماليزية، جامعة القاهرة، 2005، ص. 195.

². كمال عايشي، "دور نظرية الإوز الطائر الآسيوية في السياسة الصناعية الجديدة في الجزائر للتحويل إلى الهيكل التصديري"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة باتنة، العدد السادس، ديسمبر 2009، ص. 219.

³. نفس المرجع، ص. 219 - 220.

⁴. علي أحمد درج، "التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربياً"، مجلة جامعة بابل للعلوم المصرفية والتطبيقية، العدد 3، المجلد 23، 2015، ص. 1368-1369.

- **مرحلة الصناعات التصديرية:** في بداية السبعينات شجعت الدولة الاستثمارات في مجال الالكترونيات وصناعات النسيج من خلال توفر العمالة الرخيصة، والحوافز الضريبية وإصدار تراخيص منتجات أجنبية وإنشاء مناطق حرة، واستعانت بالشركات الأجنبية لتشغيل خطوط الإنتاج.

- **مرحلة التصنيع الثقيل والصناعات المعتمدة على الموارد الماليزية:** في بداية الثمانينات شجعت الحكومة صناعة السيارات والتوسع في صناعات الاسمنت والحديد والصلب والاهتمام أكثر بصناعة الالكترونيات والنسيج التي بدأت تساهم بثلاثي القيمة المضافة للقطاع الصناعي وتستوعب 40% من اليد العاملة، وشهدت تلك الفترة دخول الدولة في العديد من المشروعات الاقتصادية واتخاذها لإجراءات حمائية لصالح الصناعات الوطنية.

- **مرحلة تشجيع الصناعات عالية التقنية:** في بداية التسعينات شجعت الحكومة الصناعات عالية التقنية من اجل تعزيز تنافسية المنتجات الماليزية وتوسيع دائرة أسواقها. وعرفت الفترة 1980 - 2000 توسعا في استثمارات القطاع الصناعي إذ تمت إقامة أكثر من 15000 مشروع صناعي بإجمالي رأس مال بلغ 246 مليار دولار، 54% منها مشروعات أجنبية، وقد وفرت تلك المشروعات مليوني منصب شغل إلى جانب تطوير مهارات العمال ونقل التكنولوجيا الحديثة وإيجاد أسواق جديدة.

4. إستراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم العناصر المساهمة في تحقيق الانطلاق الاقتصادي للماليزيا، وعرف تدفقات متزايدة طيلة الفترة 1990 - 2013.

الجدول رقم (8): التدفقات الاستثمارية الواردة إلى ماليزيا خلال الفترة 1990 - 2013

الوحدة: مليار دولار

السنوات	1990-	2000	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
متوسط سنوي	9.72	2.47	4.62	6.06	6.06	8.59	7.17	1.45	9.10	11.96	10.07	12.3	
حجم الاستثمار الوارد													

Source :www.unctad.org/en/pages/diae/world%20investment%20report/annex-tables.aspx

يتضح من الجدول أعلاه أن المتوسط السنوي لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى ماليزيا يقترب من مستوى 8 ملايين دولار سنويا خلال الفترة (1990-2013)، وقد كان لصدور قانون تشجيع الاستثمار عام 1986 أثر إيجابي في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ماليزيا، حيث تضمن عدة نقاط تتعلق بتحرير القيود الخاصة بحقوق الملكية الأجنبية في المشروعات الاستثمارية من بينها:¹

- السماح للأجانب بالاستحواذ على 100% من حقوق الملكية للمشروعات عندما تبلغ قيمة صادراتهم للخارج 80% أو أكثر.

- إن الشركات التي تصدر ما بين 51% و79% من إنتاجها فيسمح للأجانب بتملك نسبة مناظرة من الملكية الأجنبية.

- الشركات التي تصدر ما بين 20% و50% يسمح للأجانب بتملك حتى 51% من حقوق ملكيتها، أما الشركات التي تصدر 20% فأقل فإن الملكية الأجنبية لا تتجاوز كحد أقصى 30% من حقوق الملكية لتلك الشركة.

وإلى جانب تحديد حصص الأجانب في رؤوس أموال الشركات المحلية فقد قامت ماليزيا بإنشاء هيئة تطوير الاستثمار لتكون المركز الوحيد الذي يتعامل مع الطلبات المقدمة من المستثمرين الأجانب² كما قدمت ماليزيا حوافز ضريبية هامة لتشجيع المستثمرين الأجانب تمثلت في:³

- منح إعفاءات ضريبية على أرباح الشركات تتراوح بين 5 و10 سنوات للاستثمارات الرأسمالية ذات التكنولوجيا العالية وللشركات التي تقوم بأعمال البحث والتطوير في ماليزيا.
- استفادة الاستثمارات المقامة في المناطق الفقيرة من معدل مخفض يقدر بـ 15% خلال الخمس سنوات الأولى من نشاطها.

وقد أثمرت جهود ماليزيا لتوفير بيئة استثمارية ملائمة إلى احتلالها للمرتبة السادسة في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي سنة 2014 والذي تتمثل أهم ملامحه في الآتي:⁴

- يحتاج بدء أي مشروع استثماري في ماليزيا ثلاثة إجراءات يمكن إتقانها في ظرف 6 أيام فقط.

¹. World Bank, World Development Indicators, 2014, <http://data.worldbank.org/wdi>.

². www.mida.gov.my

³. OCDE, Stratégies d'Insitation de l'Investissement et IDE dans Plusieurs Pays de l'ANASE, (2004), p.98.

⁴. <http://arabic.douingbusiness.org/data/exploreconomies/malaysia#enforcing-contracts>.

- يتطلب تسجيل الملكية 5 إجراءات وفي مدة 14 يوما.
- عدد المستندات اللازمة للتصدير هي 4 مستندات وفي 11 يوما واللازمة لإتمام الاستيراد 4 مستندات أيضا وفي 8 أيام.

- احتلت ماليزيا المرتبة الأولى في مؤشر حماية المستثمرين والحصول على الائتمان. يتبين مما سبق الأسلوب الممنهج الذي اتبعته ماليزيا لاجتذاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. بما يتناسب مع متطلبات وأهداف التنمية الوطنية، حيث اتبعت سياسة التعديل المستمر للحوافز الممنوحة للمستثمرين الأجانب والتي انتقلت من تشجيع الاستثمار كثيف العمالة إلى التركيز على تشجيع الاستثمار كثيف رأس المال والموجه للقطاعات عالية التقنية. بما يسمح بتعزيز الوضع التنافسي لماليزيا.

5. تجربة التربية والتعليم في ماليزيا

اعتمدت الحكومة الماليزية على مجموعة من الإجراءات لترقية منظومة التعليم وتسخيرها لصالح تطوير الاقتصاد الوطني الماليزي. فمنذ استقلالها حرصت الإدارة الماليزية على تقديم خدمات التعليم الأساسي مجاناً (إحدى عشر سنة)، كما يعاقب القانون الآباء الذين لا يرسلون أبنائهم إلى المدارس. وقد اهتمت الحكومة بالتعليم ما قبل المدرسة والذي يشمل الأطفال الذين يتراوح سنهم بين الخامسة والسادسة، وتخضع دور الرياض إلى تطبيق منهاج تعليمي مقرر من الوزارة يلزم بتعليم اللغة الرسمية للبلاد إلى جانب اللغة الإنجليزية ولغات المجموعات العرقية مع التوجيه الديني للأطفال المسلمين.

وتبدأ مرحلة التعليم الابتدائي في سن السادسة من عمر الطفل وتستمر 6 سنوات يجرى فيها امتحانان لتقييم أداء التلاميذ، الأول في السنة الثالثة والثاني في السنة السادسة. ويركز التعليم في هذه المرحلة على تعليم التلاميذ القراءة والكتابة والإلمام بالمعارف الأساسية في الحساب والعلوم. وبذلت وزارة التعليم جهوداً ناجحة في تهيئة المدارس وتأهيل المدرسين ومواكبة المقررات المدرسية. وفي مستوى التعليم الثانوي يشمل المقرر الدراسي العديد من مواد التخصص وخاصة التعليم الفني والمهني، فبعض المدارس الثانوية تجري امتحانات عامة يتحصل بموجبها الطالب على شهادة تؤهله للخروج إلى سوق العمل.

وقد تم تأسيس معاهد لتدريب المعلمين بهدف تزويد قطاع التعليم بالتوجيهات المهمة لإعداد المعلمين والتفتيش والتأهيل التربوي. كما تم إنشاء العديد من معاهد التدريب المهني لاستيعاب طلاب المدارس الثانوية

وتأهيلهم لدخول سوق العمل بمهارات في مجال الهندسة الميكانيكية والكهربائية وتقنية البلاستيك، وقد ارتفع عدد المعاهد الفنية من 5 معاهد في 1988 إلى 12 معهد في سنة 2000.

وسعت الحكومة الماليزية لإقامة العديد من المدارس الذكية التي تتوفر فيها مواد دراسية تساعد الطالب على تطوير مهاراته واستيعاب التقنية الجديدة، ومن تلك المواد أنظمة التصنيع الذكية، وشبكات الاتصال وأنظمة النقل الذكية ونظم استخدام الطاقة غير الملوثة. وفي هذا الإطار وضعت لجنة التطوير الشامل الماليزية للدولة سنة 1996 خطة شاملة تهدف إلى إدخال الحاسب الآلي وربط كل الفصول الدراسية في المدارس النموذجية بشبكة الانترنت. وتعمل الجامعات والمعاهد العليا المحلية في ماليزيا على توفير التعليم الذي يسد حاجة البلاد من قوة العمل الماهرة. وتشجع الحكومة الروابط بين الشركات والباحثين من اجل استخدام أنشطة البحث الجامعية لأغراض تجارية. كما أولت السياسة التعليمية الماليزية أهمية كبرى لتعليم المرأة حيث تقدم الحكومة قروضا بدون فوائد لتمكين الآباء من إرسال بناتهم إلى المدارس وتعطي مساعدات مجانية للفقراء لنفس الغرض.¹

6. التنمية الصحية في ماليزيا

وضعت ماليزيا عدة برامج للتنمية الصحية وهي:²

- أ. برنامج صحة الأسرة: حيث يتم توفير الرعاية الصحية لأفراد الأسرة من خلال الإدارة الجيدة للمستشفيات.
- ب. برنامج الخدمات الصحية الوقائية: والتي تهدف لتقليل الأمراض المعدية وغير المعدية من أجل تخفيض الإنفاق على الخدمات الصحية.
- ت. برنامج أسلوب الحياة الصحي: والذي يسعى لتوعية الأفراد باتباع السلوك الصحي في حياتهم اليومية.
- ث. برنامج التحصين: ويعنى بتوفير التطعيمات اللازمة لوقاية الأطفال من الأمراض الخطيرة.
- ج. برنامج التغذية: يهدف لتوعية الأفراد بالغذاء الصحي وخاصة الأطفال والمراهقين، كما يراقب الأسواق ومدى وفرة الغذاء الصحي.
- ح. برنامج الصحة والأمان المهني: يعمل على تقليل حوادث العمل والأمراض المهنية من خلال توفير بيئة عمل آمنة وصحية.

¹ . التعليم في ماليزيا، ص ص. 14-21.

http://moe.gov.eg/ccimd/pdf/education_malaysia.pdf

² . أحمد علي درج، مرجع سابق، ص. 1376.

خ. برنامج الرعاية الطبية: يضمن توفير أجهزة ومعدات طبية حديثة إلى جانب ضمان جودة الأدوية والاهتمام بالقطاع الصحي في الأرياف.

د. برنامج العاملين في القطاع الصحي: يهتم بتدريب العاملين في القطاع الصحي والتوسع في بناء الكليات والمعاهد الطبية.

ذ. برنامج الخدمات الصحية الخاصة: يعنى بالإشراف على المستشفيات الخاصة، ويلزم الأطباء الجدد بالعمل ثلاث سنوات في المستشفى الحكومي لضمان كفاءة أداؤهم.

7. تطور مؤشرات التنمية في ماليزيا

تدل جميع مؤشرات التنمية في ماليزيا على نجاحها في الخروج من دائرة التخلف والتحاقها بمصاف الدول المتقدمة، فبدأ من ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي وتغيير بنية الإنتاج، وصولاً إلى التحسن الكبير في المؤشرات الاجتماعية، تبين أن الإستراتيجية التنموية لماليزيا أثبتت تفوقها.

- الناتج المحلي الإجمالي وبنية الإنتاج: عرف الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً مطرداً طيلة الفترة 1995 - 2014 كما شهدت نفس الفترة تغيراً في مساهمة كل قطاع من قطاعات النشاط الاقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم (9): تطور الناتج المحلي الإجمالي وبنية الإنتاج في ماليزيا خلال الفترة 1995-2014

نسبة الخدمات من ن م إ	نسبة الصناعات التحويلية من ن م إ	نسبة الصناعة من ن م إ	نسبة الزراعة من ن م إ	الناتج المحلي الإجمالي بمليون دولار (بالأسعار الجارية)	
46	26	41	13	88832	1995
42	28	48	10	186719	2007
51	23	40	9	338103	2014

Source: -pour les années 1995, 2007: the World Bank, World Development Indicators 2009, Green Press, USA, April 2009, p.209.

- Pour 2014: databank.worldbank.org/table/4.2

يلاحظ من الجدول أهمية مساهمة كل من قطاعي الخدمات والصناعة في الناتج المحلي الإجمالي، كما يظهر بالمقابل الانخفاض المستمر لنصيب القطاع الزراعي مما يدل على تحول الاقتصاد الماليزي من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد صناعي بامتياز.

- دليل التنمية البشرية: تصنف ماليزيا ضمن الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة حيث انتقل دليل التنمية البشرية* بها من 0.577 في 1980 إلى 0.773 في 2013¹ ويعود هذا الارتفاع إلى تحسن العديد من المؤشرات المكونة لهذا الدليل:

- ارتفع نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي حيث انتقل من 10276 دولار في 2004² إلى 21824 دولار في 2013³. بمعنى أن الزيادة تجاوزت الضعف في عقد واحد من الزمن.

- ارتفع العمر المتوقع عند الولادة** من 63 سنة في الفترة 1970-1975 إلى 73 سنة في الفترة 2000-2005،⁴ ليصل إلى 75 سنة في 2013.⁵

- وانتقلت نسبة الأشخاص الذين يعرفون القراءة والكتابة (من عمر 15 سنة فما فوق) من 80.7% سنة 1990 إلى 88.7% سنة 2004⁶ لتصل إلى 93.1% في 2005-2012 وبلغت لدى الفئة العمرية من 15 إلى 24 سنة، 98.4% خلال نفس الفترة.⁷ مع العلم أن نسبة الإنفاق على التعليم بلغت في 2011، 5.9% من الناتج المحلي الإجمالي، و21% من الإنفاق الحكومي.⁸

وبالإضافة إلى الاهتمام بالقضاء على الأمية وتحسين نوعية التعليم أولت ماليزيا عناية خاصة بمجال البحث والتطوير حيث بلغ الإنفاق على البحث والتطوير سنة 2012 نسبة 1.1% من الناتج المحلي الإجمالي، وأثر ذلك أن 28.2% من صادرات السلع سنة 2013 تتمثل في سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي نفس السنة بلغت الصادرات عالية التقنية 44% من إجمالي صادرات السلع المصنعة.⁹

الجدول رقم (10): بعض مؤشرات العلم والتكنولوجيا لسنوات مختارة في ماليزيا

* دليل التنمية البشرية دليل مركب يقيس متوسط الانجازات في ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية هي الحياة المديدة والصحية، والمعرفة، والمستوى المعيشي اللائق. دليل التنمية البشرية 2014، مرجع سابق، ص. 161.

¹ نفس المرجع، ص. 163.

² برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية للعام 2006، "ما هو ابعده من الندرة: القوة والفقير وأزمة المياه العالمية"، 2006، ص. 284.

³ دليل التنمية البشرية 2014، مرجع سابق، ص. 159.

** العمر المتوقع عند الولادة هو عدد السنوات التي يتوقع أن يعيشها مولود جديد إذا بقيت أنماط معدلات الوفاة المسجلة حسب الفئات العمرية عند ولادته على حالها طيلة فترة حياته.

⁴ تقرير التنمية البشرية 2006، مرجع سابق، ص. 316.

⁵ تقرير التنمية البشرية 2014، مرجع سابق، ص. 159.

⁶ تقرير التنمية البشرية 2006، مرجع سابق، ص. 284.

⁷ تقرير التنمية البشرية 2014، مرجع سابق، ص. 159.

⁸ .Data.albankaldawli.org/indicator/

⁹ . Ibid.

2014	2012	2000	1996	
-	1794	274	89	الباحثون العاملون في مجال البحث والتطوير لكل مليون شخص
44	44	60	44	صادرات التكنولوجيا المتقدمة (% من صادرات السلع المصنوعة)

Source :<http://data.albankaldawli.org/indicator/tx.val.tech.mf.zs/countries?=3>

- انخفض معدل وفيات الرضع من 46 لكل 1000 مولود حي في 1970 إلى 10 لكل ألف في 2004 كما انخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من 70 إلى 12 لكل ألف مولود حي خلال نفس الفترة.¹ وأدى التحسن المستمر للخدمات الصحية إلى انخفاض معدل وفيات الرضع إلى 6 لكل ألف في 2015 كما انخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في نفس السنة إلى 7 لكل ألف.²

8. عوامل نجاح عملية التنمية في ماليزيا

- هناك مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية ساعدت في نجاح التجربة الماليزية في التنمية وأهمها:
- إيمان القادة السياسيين بالتغيير والإصلاح، وتوفير الاستقرار السياسي الملائم لتحقيق التنمية الاقتصادية، كما أن القرارات تتخذ من ماليزيا دائما عن طريق المفاوضات بين الأحزاب السياسية والحكومة وذلك نتيجة توفر الديمقراطية بشكل كبير. وقد ساعدت البيئة السياسية المستقرة على توجيه التمويل نحو التنمية بدل إنفاقه على التسلح، حيث اهتمت ماليزيا بالإنفاق على المشروعات المخصصة للبنية التحتية.³
 - الاهتمام بتحسين المؤشرات الاجتماعية من خلال رفع مستوى المعيشة والظروف الصحية والتعليمية للأفراد.⁴
 - وفرت الحكومة دعما قويا للصناعات الإستراتيجية عند بداية انطلاقها خاصة في مجال البحث والتطوير واستيعاب التقنية، إضافة إلى تحفيز الصناعات الفرعية المتصلة بالصناعات الإستراتيجية لأجل بناء شبكة

¹. تقرير التنمية البشرية لعام 2006 ، مرجع سابق، ص. 316.

². Data.albankaldawli.org/indicator/

³. عبد الحافظ الصاوي، "قراءة في تجربة ماليزيا التنموية"، مجلة الوعي الإسلامي، العدد 451، السنة 3، الشهر 5، الكويت، ص. 1-2.

www.site.iugaza.edu.ps

⁴. نفس المرجع، ص. 2.

- صناعية متكاملة تحقق التقدم الصناعي.¹ واستطاعت ماليزيا تحقيق درجة عالية من التنوع في البنية الصناعية التي شملت الصناعات الاستهلاكية والوسيطية والرأسمالية.²
- اعتماد ماليزيا الكبير على الموارد الداخلية من خلال توفير رؤوس الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات حيث ارتفع الدخل المحلي الإجمالي بنسبة 40% بين 1970 و1993، كما ارتفع الاستثمار المحلي الإجمالي بنسبة 50% خلال نفس الفترة.³
- التعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل يعود بمنافع عديدة على الاقتصاد الوطني الماليزي،⁴ وأعطت للقطاع الخاص دوره في الحياة الاقتصادية.⁵
- شكلت القيم المعنوية وتقاليد المجتمع عنصرا أساسيا في نجاح تجربة التنمية بماليزيا، حيث عملت على تأسيس مجتمع يكون فيه المواطنون على درجة من التدين القوي والقيم المعنوية والمعايير الأخلاقية الرفيعة المتمثلة في:⁶

- احترام الكبير وتقديره والذي انعكس على أسلوب التعامل مع السلطة التي تحظى على مختلف مستوياتها باحترام الجميع؛
- يتميز المجتمع الماليزي بتضامن وتماسك أسري قوي وهو ما انعكس إيجابا على الحياة السياسية والاقتصادية؛
- يتبع المجتمع الماليزي أسلوب الحياة البسيطة مع منهج عدم الإسراف في المعيشة وهذا ما يساعد على المحافظة على الثروة الوطنية وحسن استغلال الموارد وتوظيفها.

- اعتبرت ماليزيا على غرار دول شرق آسيا اليابان نموذجا يحتذى به لذلك صاغت في 1981 إستراتيجية أطلق عليها "أنظر شرقا" ومضمونها الاستفادة من التجربة اليابانية وتقليد الجوانب الناجحة فيها كالتوجه

¹ . علي أحمد درج، مرجع سابق، ص. 1371.

² . عبد الحافظ الصاوي، مرجع سابق، ص. 3.

³ . نفس المرجع، ص. 2.

⁴ . نفس المرجع، ص. 2-3.

⁵ . علي أحمد درج، مرجع سابق، ص. 1371.

⁶ . محمد شريف بشير الشريف، "أضواء على التجربة الماليزية"، جامعة العلوم الإسلامية الماليزية. www.woody.mu/P.aspx?id=111

نحو التصدير والاستثمار في التنمية البشرية والنظم الإدارية المحكمة.¹ كما ساعد التعاون مع اليابان على تحقيق التنمية في ماليزيا وساهم الاستثمار الياباني بشكل كبير في تمويل التنمية بها.²

- لقد نجحت ماليزيا في استيعاب واحتواء الأقلية الصينية ولم تأخذ منها موقفا عدائيا، بل استفادت منها في تطوير الاقتصاد الماليزي والتأثير إيجابا على باقي مكونات المجتمع الماليزي وخاصة من السكان الأصليين. وكان مبدأ ماليزيا الأساسي هو التعامل مع كل رجل معاملة الصديق، فإذا نجح رجل الأعمال زاد دخل الحكومة ونما الاقتصاد الوطني واستفاد الناس من فرص العمل وزاد رخاء البلاد.³ ويعود للدولة من خلال القيادة السياسية الفضل الكبير في تحقيق الانسجام بين مختلف الأعراق ومعالجة التفاوت الكبير في توزيع الثروة بينها.*

ومن أجل إزالة الفوارق وإدماج الأغلبية المالوية في العملية التنموية، اتخذت الحكومة الماليزية مجموعة إجراءات كان أهمها:⁴

- إنشاء شركات مملوكة للدولة، تشارك فيها بأسهم نيابة عن أبناء الملايو؛
- استغلال احتياطي البترول الذي تحتكره الدولة لخدمة الطبقات الفقيرة؛
- تقديم منح وقروض ميسرة لأبناء الملايو؛
- بيع المؤسسات الحكومية المخصصة للماليزيين وخاصة السكان الأصليين لتشجيعهم على ولوج عالم الأعمال والمساهمة في التنمية الوطنية.⁵

وقد تمكنت ماليزيا من خلال هذه الإجراءات من وأد الصراعات الإثنية بين سكانها ودفعتهم إلى الانخراط جميعا في مسعى واحد وهو بناء ماليزيا لتكون قوة اقتصادية توفر العيش الكريم لكل أفرادها.

المطلب الثاني: تجربة التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية

¹ . نفس المرجع.

² . علي أحمد درج، مرجع سابق، ص. 1371.

³ . ناصر يوسف، مرجع سابق، ص. 229.

* . في سنة 1969 كان الصينيون والهونود يحصلون على حوالي 36% من الدخل الوطني لماليزيا، 62% للأجانب و 2% فقط يوزع على السكان الأصليين الذين يشكلون أغلبية السكان بنسبة 60%. أنظر: محمد بوجلل، "السياسة الاقتصادية الكلية ودورها في الاندماج العقلاني في حركة الاقتصاد العالمي: التجربة الماليزية"، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 29 و 30 أكتوبر 2001، ص. 7.

⁴ . ناصر يوسف، مرجع سابق، ص. 228.

⁵ . Mahathir Mohamed ,The Malaysia Currency Crisis: How and Why It Happened, Pelanduk Publications, Kuala Lumpur, 2001,p.14.

استطاعت كوريا تحقيق التنمية بتركيزها على الاستثمار في العنصر البشري، ولعبت الدولة دورا حاسما في توجيه الاستثمارات نحو التصدير، وأصبحت كوريا مصنفة مع الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جدا.

1. إستراتيجية التنمية في كوريا الجنوبية

بعد معاناتها الطويلة مع الاحتلال الياباني ثم الأمريكي والحرب الأهلية المدمرة مع جارها الشمالية، استطاعت كوريا الجنوبية في النصف الثاني من القرن العشرين تحقيق نمو اقتصادي سريع سمح لها بتحقيق تنمية شاملة. وقد عرفت انطلاقها الحقيقية مع وصول الجنرال "بارك تشونغ هي" إلى سدة الحكم (1961-1979) والذي جعل الهدف الأساسي لسياسته الاقتصادية هو التخلص من الفقر المطلق وتحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي، حيث أنشأ بنوكا حكومية وأم البنوك الخاصة للتحكم في القروض وتوجيهها وفق ما تقتضيه الخطط التنموية، وقام بتغيير مسار الإستراتيجية التنموية في كوريا من إستراتيجية إحلال الواردات إلى إستراتيجية التصنيع لأجل التصدير.¹

وشهدت مرحلة حكم الجنرال "بارك" تأسيس العديد من المؤسسات المهمة التي كان لها دور كبير في تطبيق استراتيجيات التنمية، حيث تم إنشاء مجلس التخطيط الاقتصادي الذي أوكلت إليه مهمة إدارة وتخطيط بناء الاقتصاد الوطني،² وفي سنة 1962 تم تأسيس هيئة ترويج التجارة الكورية بهدف توسيع أسواق المنتجات الكورية بالخارج ثم تم إنشاء بنك التصدير والاستيراد في 1969 لأجل توفير التمويل اللازم للصادرات الكورية،³ كما سمحت المساعدات الأمريكية المقدمة لكوريا بإقامة مؤسسات قادرة على أداء وظائف البحث العلمي والاستثمارات في مجال التنمية الصناعية والتكنولوجيا ومن أهم تلك المؤسسات معهد كوريا للتنمية والمعهد الكوري للعلم والتكنولوجيا.⁴

وقد مزجت السياسات التنموية الكورية بين التخطيط المركزي للدولة وتطبيق نظام اقتصاد السوق، ولعبت الحكومة الكورية دور المحرك الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية، حيث قامت بتشجيع القطاع الخاص والاستفادة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتحقيق أهدافها التنموية.

1. عبد الرحمان المنصوري، "تجربة كوريا الجنوبية: عوامل النجاح وتحديات المستقبل"، مركز الجزيرة للدراسات، 24 جوان 2013، ص.3.

2. الوكالة الكورية للتعاون الدولي، المعجزة الاقتصادية على نهر "الهان"، الدورة التدريبية حول التنمية الاقتصادية واقتصاد السوق لدول الشرق الأوسط وإفريقيا، سيول، كوريا، 2005، ص.37.

3. نفس المرجع، ص.114.

4. نفس المرجع، ص.33.

وقد مرت التجربة الكورية في التنمية بعدة مراحل تمثلت المراحل الثلاثة الأولى في:

- مرحلة إحلال الواردات والإصلاح الزراعي (1948-1961).
- مرحلة التصنيع من أجل التصدير (1961-1973).
- مرحلة تطوير الصناعات الكيماوية والثقيلة (1973-1980).

أ. مرحلة إحلال الواردات والإصلاح الزراعي

في الخمسينات اهتمت كوريا بإعادة البناء معتمدة في ذلك على المساعدات الأمريكية، كما أجرت إصلاحات زراعية ابتداء من 1948 واعتمدت في القطاع الصناعي على سياسة إحلال الواردات.

- **الإصلاحات الزراعية:** عرفت الفترة 1948 - 1958 تغييرا جذريا لهيكل القطاع الزراعي في كوريا، حيث انتقلت حصة ملاك الأراضي من 16.5% في 1947 إلى 77.6% في 1964، وفي المقابل انخفضت حصة المزارعين المستأجرين من 42% إلى 5% في نفس الفترة.¹ ورغم أن المساحة الزراعية في كوريا محدودة لأنها ذات طبيعة جبلية، كما أن معظم المساحة المتبقية عبارة عن غابات، إلا أن الإصلاح الزراعي أعطى نتائج جيدة بدليل أن حصة الزراعة والصيد البحري والتعدين مثلت في 1953 نسبة 48.4% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 9% فقط بالنسبة للقطاع الصناعي.²

- **سياسة إحلال الواردات:** أدى ارتفاع قيمة العملة والقيود الجمركية على الواردات إلى تطوير صناعات وطنية تحل محل المنتجات المستوردة، تمثلت أساسا في المنتجات الغذائية والملابس والأحذية ومستقبلات الراديو والاسمنت وغيرها والمعتمدة بشكل كبير على كثافة العمالة والقليل من التكنولوجيا المستوردة.³ وقد مثلت الصناعات الخفيفة في سنة 1953 نسبة 78.9% من مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي.⁴

ب. سياسة التصنيع من أجل التصدير

¹. Abdelouhab Rezig, Algérie, Brésil, Corée du Sud Trois Expériences de Développement, OPU, Alger, 2006, p. 39.

². المعهد العربي للتخطيط، التجربة الكورية في تنمية الصادرات، ص 12.

<http://168.187.58.22/images/training/programs/1/2013/219-P14011-5.pdf>

³. Abdelouhab Rezig, Op.Cit., p.41.

⁴. المعهد العربي للتخطيط، التجربة الكورية في تنمية الصادرات، مرجع سابق، ص.12.

وضعت الحكومة الكورية العديد من الحوافز لتشجيع الصادرات منذ بداية الستينات، ومن بين العوامل التي ساعدت على نجاح هذه السياسة:¹

- تخفيض قيمة العملة الكورية بنسبة 100% بين عامي 1961 و1964، وحصل المصدرون على مساعدة مالية في شكل معدلات فائدة تفضيلية على قروض رأس المال العامل (سعر الفائدة انتقل من 14% عام 1960 إلى 6% عام 1967)، كما تم إعفاء المصدرين من الرسوم الجمركية والضرائب غير المباشرة على السلع الوسيطة والسلع الرأسمالية والضرائب غير المباشرة على الصادرات؛
- استفادت كوريا بشكل كبير من انضمامها لاتفاقية الغات حيث أدى التوسع الحاصل من خلالها في التجارة العالمية إلى السماح لكوريا بدخول الأسواق الخارجية ولاسيما سوق الولايات المتحدة الأمريكية؛
- أدخلت الحكومة الكورية مجموعة من الحوافز لجعل التصدير عملية مربحة لرجال الأعمال من القطاع الخاص، كما حافظت على سعر صرف تنافسي؛
- قامت الحكومة الكورية بإنشاء خمسة عشر مجمعا صناعيا في الستينات، وقد لعبت تلك المجمعات دورا استراتيجيا في ترقية الصادرات؛
- خلال السبعينات وضعت الحكومة الكورية مناطق حرة كان المستثمرون فيها شركات أجنبية تنتج سلعا موجهة للتصدير.

وترتب عن سياسة تشجيع الصادرات ارتفاع حصيلة الصادرات الكورية من 41 مليون دولار في 1961 إلى 55 مليون في 1962 و835 مليون في 1970 ثم 3 مليار و225 مليون دولار في 1973، أي بمعدل نمو سنوي يقدر بـ 48% منذ 1962 ومعدل تغطية للواردات بلغ 76.1%.²

ج. مرحلة تطوير الصناعات الثقيلة والكيمياوية

- عرفت هذه المرحلة اهتماما كبيرا بتطوير الصناعات الثقيلة والكيمياوية وتوجها نحو التحكم في تقنيات الإنتاج الأكثر تعقيدا وتمثلت أهم الأسباب التي أدت إلى هذا التغير في الإستراتيجية التنموية في الآتي:³
- انسحاب كبير للقوات الأمريكية (حوالي الثلث) التي كانت متواجدة في كوريا الجنوبية مما دفع هذه الأخيرة لتطوير صناعة الأسلحة في البلد؛

¹. نفس المرجع ص.144. وص. 16. وص. 22. وص. 23.

². Abdelouahab Rezig, Op.Cit., p.41.

³. Ibid, pp.45-46.

- ارتفاع وتيرة السياسة الحمائية في الدول المتقدمة ولا سيما الو.م.أ واليابان واللتان تمثلان أهم شريكين اقتصاديين لكوريا، وهذا ما أجبرها على تنويع صادراتها وشركائها؛
- تدهور ميزان المدفوعات في كوريا الجنوبية.

وقد أثمر تطوير الصناعات الثقيلة والكيمياوية نتائج ايجابية على الاقتصاد الكوري تمثلت أساسا في:¹

- تموين القطاع الصناعي بمستلزمات الإنتاج المنتجة محليا؛
 - تطوير الميزة التنافسية للصناعات الكورية؛
 - زيادة الصادرات من المنتجات ذات القيمة المضافة العالية.
- وقد أدى هذا التوجه الجديد نحو الصناعات الثقيلة والكيمياوية إلى ارتفاع نصيبها في الناتج المحلي الإجمالي:

الجدول رقم (11): تطور الهيكل الاقتصادي الكوري خلال الفترة 1970 - 2000

الوحدة %

الخدمات	صناعات ثقيلة وكيمياوية	صناعات خفيفة	القطاع الصناعي	الزراعة والصيد البحري والتعدين	
50.0	39.2	60.8	21.3	28.7	1970
54.7	54.4	45.6	28.6	16.7	1980
61.8	67.4	32.6	28.9	9.3	1990
65.3	79.3	20.7	29.4	5.3	2000

المصدر: المعهد العربي للتخطيط، التجربة الكورية في تنمية الصادرات، ص 12.

<http://168.187.58.22/images/training/programs/1/2013/219-P14011-5.pdf>

كما هو موضح من الجدول فإن حصة الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1980 كانت 28.6%، 54.4% منها تحققت من الصناعات الثقيلة والكيمياوية لتستمر هذه النسبة في الارتفاع حيث وصلت في سنة

¹. Ibid, p.46.

2000 إلى 79.3% مما يدل على المساهمة الكبيرة لتلك الصناعات في الناتج المحقق في القطاع الصناعي وبالتالي الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي.

2. إستراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر في كوريا

ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية في كوريا، سواء تعلق الأمر بالاستثمارات الواردة إلى كوريا أو الصادرة منها:

الجدول رقم (12): الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كوريا الجنوبية خلال الفترة 1995-2014

الوحدة : مليار دولار

2014	2013	2012	2011	2007 - 2005	2005 - 1995	
9.89	12.76	9.49	9.77	10.54	5.25	الاستثمار الوارد
30.55	28.36	30.63	29.7	14.39	4.01	الاستثمار الصادر

Source :UNCTAD, World Investment Report 2010 and 2015 , Country Fact Sheet , Republic of Korea ,<http://unctad.org/fdistatistics>

من خلال الجدول تظهر أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في كوريا وخاصة الاستثمارات الصادرة التي سجلت متوسط سنوي للفترة 2011-2014 بلغ حوالي 30 مليار دولار مقابل حوالي 10,5 مليار دولار من الاستثمارات الواردة كمتوسط لنفس الفترة، وهو مؤشر على القدرات التنافسية الكبيرة التي تتميز بها المؤسسات الكورية والتي سمحت لها باقتحام الأسواق الأجنبية. وقد انعكس هذا التوسع في حجم الاستثمارات الكورية في الخارج على نسبة مساهمتها في تكوين إجمالي رأس المال الثابت والذي انتقل من 4,6% في الفترة 2005-2007 إلى 7,5% عام 2014.¹

كما يتبين من الجدول السابق أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى كوريا قد تضاغت حيث انتقلت من 5,25 مليار دولار كمتوسط سنوي للفترة 1995 - 2005 إلى 9,89 مليار دولار في 2014 وهذا يوضح أثر الحوافز التي جاء بها قانون الاستثمار في كوريا (الصادر في نوفمبر 1998) والتي تمثلت أساسا في الآتي:²

¹. UNCTAD, World Investment Report 2010 and 2015 , Country Fact Sheet , Republic of Korea ,<http://unctad.org/fdistatistics>

². أميرة حسب الله محمد، "حوافز الاستثمار الخاص المباشر وغير المباشر في مصر، دراسة مقارنة"، أطروحة دكتوراه جامعة عين شمس القاهرة، 2002، ص ص. 103 - 106.

- منحت حوافز ضريبية للأنشطة ذات التكنولوجيا العالية والأنشطة الخدمية التي تزيد من التنافسية الدولية للصناعة المحلية والمنشآت المتوطنة في مناطق الاستثمار الأجنبي، ومن بين تلك الحوافز الإعفاء من ضريبة الدخل وضريبة الشركات بنسبة 100% لمدة سبع سنوات ثم تخفيض ضريبي بنسبة 50% في الثلاث سنوات الموالية؛
 - تمول الحكومة المشروعات الموجهة لتطوير مناطق الاستثمارات الأجنبية كما تقدم قروضا لشراء الأرض بهدف تأجيرها للمنشآت الاستثمارية الأجنبية وتقديم إعانات عامة لأغراض مختلفة مثل تدريب العمالة؛
 - تم تحرير كافة القطاعات أمام المستثمر الأجنبي - باستثناء القطاعات المرتبطة بالصحة العامة والبيئة والأمن الوطني - فمعظم قطاعات الصناعة التحويلية والخدمات تم فتحها أمام الملكية الأجنبية بنسبة 100%.
- وإضافة إلى الحوافز السابقة، فإن إنشاء مشروع استثماري في كوريا يتم في ظرف 4 أيام فقط، ويتطلب 3 إجراءات كما لا يشترط تسبيق رأس مال أدنى.¹

3. العامل البشري

في ظل غياب الموارد الطبيعية وضيق المساحة الجغرافية ونقص رأس المال توجهت القيادة الكورية إلى الاعتماد على رأس المال البشري، لذلك اهتمت بالاستثمار في مجال التعليم ومدارس التكوين المهني، لتطوير إنتاجية عمالها وتحسين مهاراتهم. بما يتواءم مع التطورات التكنولوجية التي تزامنت مع عمليات التصنيع السريع. وهكذا ارتفعت نسبة الإنفاق على التعليم من 2.5% سنة 1951 لتصل إلى أكثر من 23% من الميزانية بحلول الثمانينيات.² وأنفقت كوريا 5% من الناتج المحلي الإجمالي على التعليم في الفترة 2005 - 2010، وبلغ الإنفاق على البحث والتطوير في سنة 2014، ما مقداره 64.30 مليار دولار أو ما يمثل 3.6% من الناتج المحلي الإجمالي، وسمح لكوريا باحتلال المرتبة الخامسة في قائمة الدول الأعلى إنفاقا على البحث والتطوير.³

وأولت الدولة اهتماما خاصا للتدريب والتكوين المهنيين مع التركيز على العلوم والتكنولوجيا، حيث بلغ عدد الطلبة الذين يدرسون في الشعب التقنية والعلمية حوالي 70% من مجموع الطلبة سنة 1980.⁴

¹. World Bank Group, Doing Business, 2015, Going Beyond Efficiency, 12th Edition, <http://francais.doingbusiness.org.....report.pdf>

². عبد الرحمان المنصوري، مرجع سابق، ص. 4.

³. R and D Magazine, 2016, global R and D funding forecast, winter 2016, p5: www.rdmag.com

⁴. نفس المرجع، ص. 4.

وقد بدأ تحول الاقتصاد الكوري إلى اقتصاد المعرفة مع بداية السبعينات من القرن الماضي، حيث اعتمدت كوريا على القروض الخارجية لتمويل عمليات الاستثمار في رأس المال البشري ونقل التكنولوجيا على نطاق واسع والاتجاه نحو تكثيف الصناعات عالية التقنية، مما ساعدها على رفع الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج وسمح لها بالتفوق على الكثير من الاقتصاديات المتقدمة.¹

وكان للتعليم أثر إيجابي مهم على النمو الاقتصادي حيث أوضح MC Ginnetal أثر التعليم على النمو الاقتصادي في كوريا استناداً إلى طريقة دينسون. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن التعليم قد ساهم مساهمة فعالة في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 1960 - 1974 ولاسيما الست سنوات الأولى حيث بلغت مساهمته 14,2% في الفترة 1960 - 1966 و 7,8% كمتوسط للفترة 1960 - 1974.²

4. تطور مؤشرات التنمية في كوريا الجنوبية

تدل جميع مؤشرات التنمية في كوريا الجنوبية على نجاحها في الالتحاق بمصاف الدول المتقدمة وإتباعها لإستراتيجية تنموية متميزة سمحت لها بتحقيق إنجازات إيجابية على مستوى الناتج المحلي الإجمالي وتغيير بنية الإنتاج، إضافة إلى التحسن الكبير في المؤشرات الاجتماعية مما جعلها تحتل المراتب الأولى حسب دليل التنمية البشرية.

- الناتج المحلي الإجمالي وبنية الإنتاج: عرف الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً ملحوظاً في الفترة 1995 - 2014 كما شهدت نفس الفترة تغيراً في مساهمة كل قطاع من قطاعات النشاط الاقتصادي في الناتج

الخلي الإجمالي:

الجدول رقم (13): تطور الناتج المحلي الإجمالي وبنية الإنتاج في كوريا خلال الفترة 1995-2014

الناتج المحلي الإجمالي بمليون دولار	نسبة الزراعة من م ن م إ	نسبة الصناعية من م ن م إ	نسبة الصناعات التحويلية من م ن م إ	نسبة الخدمات من م ن م إ
517118	6	42	28	52
969795	3	39	28	58

¹. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا -الاسكوا-، "تجارب عالمية في التحول إلى اقتصاد المعرفة"، الأمم المتحدة، ص.6:

Css. Escwa.org/lb/ICTD/1433/22a.pdf

². عبد الرحمان بن سانية، "قراءة في بعض تجارب الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات العدد 11، 2011، ص.

59	30	38	2	1410400	2014
----	----	----	---	---------	------

Source : - Pour les années 1995, 2007 : The World Bank, World Development Indicators 2009, Green Press, USA, April 2009, p. 209.

- Pour l'année 2014 : The World Bank, World Development Indicators : Structure of Output, 2015, wdi.worldbank.org/table/4.2

يلاحظ من الجدول أهمية مساهمة قطاعي الخدمات والصناعة في الناتج المحلي الإجمالي، ويتضح الاعتماد الكبير على الصناعات التحويلية، في المقابل تظهر المساهمة الضئيلة والمتناقصة للقطاع الزراعي مما يدل على تحول كوريا من بلد زراعي في الخمسينات إلى بلد صناعي.

- **دليل التنمية البشرية:** تصنف كوريا حاليا ضمن الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جدا حيث انتقل دليل التنمية البشرية بها من 0,628 سنة 1980 إلى 0,891 سنة 2013¹ ويعود هذا الارتفاع إلى تحسن العديد من المؤشرات المكونة لهذا الدليل:

أ. انتقل العمر المتوقع عند الولادة من 77,3 عاما سنة 2004² إلى 81,5 عاما في سنة 2013.³

ب. بلغت نسبة الأشخاص البالغين الذين لديهم إلمام بالقراءة والكتابة (من عمر 15 سنة فما فوق)، 98% سنة 2004.⁴

ج. ارتفع نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي من 20499 دولار في 2004⁵ إلى 30045 دولار في 2013.⁶

- **مؤشرات الصحة في كوريا:** توجد العديد من المؤشرات التي تدل على تحسن الوضع الصحي في كوريا لعل أهمها العمر المتوقع (الذي سبقت الإشارة إليه) ومعدل الوفيات:

الجدول رقم (14): تطور معدل الوفيات لكل 1000 مولود حي

الأطفال دون سن الخامسة	الرضع	
54	43	1970
6	5	2004

¹ دليل التنمية البشرية 2014، مرجع سابق، ص. 158. وص. 162.

² دليل التنمية البشرية 2006، مرجع سابق، ص. 283.

³ دليل التنمية البشرية 2014، مرجع سابق، ص. 158.

⁴ دليل التنمية البشرية 2006، مرجع سابق، ص. 283.

⁵ نفس المرجع.

⁶ دليل التنمية البشرية 2014، مرجع سابق، ص. 158.

4	3	2012
---	---	------

المصدر: - بالنسبة لـ 1970 و2004: تقرير التنمية البشرية للعام 2006، "ما هو ابعدها من الندرة: القوة والفقير

وأزمة المياه العالمية"، 2006، ص. 315.

- بالنسبة لـ 2012: تقرير التنمية البشرية 2014، "المضي في التقدم: بناء المنفعة لدرء المخاطر"، برنامج الأمم

المتحدة الإنمائي، 2014، ص. 182.

يلاحظ من الجدول الانخفاض الكبير في عدد الوفيات لدى الرضع والذي سجل 3 وفيات فقط لكل ألف مولود سنة 2012، كما انخفضت نسبة الوفيات لدى الأطفال دون سن الخامسة إلى 4 وفيات لكل ألف في نفس السنة، وهذا دليل على وجود الخدمات الصحية الكافية كما ونوعا.

- مؤشرات التعليم في كوريا: في 1990 استطاعت كوريا تحقيق أحد أهم أهداف الألفية والتمثل في تمكين الأفراد من الإلمام بالقراءة والكتابة حيث بلغت نسبتهم 99,8% بالنسبة للأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة. كما سجل معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين (من عمر 15 سنة فما فوق) نسبة 98% سنة 2004¹ (كما سبقت الإشارة إلى ذلك).

وبلغ عدد الطلاب الذين يدرسون في مجالات العلوم والهندسة والتصنيع والإنشاء في الفترة 1999-2004، 41% من طلاب التعليم العالي². وانعكس ذلك على ارتفاع ملحوظ في صادرات كوريا من المنتجات ذات التكنولوجيا العالية.

الجدول رقم (15): صادرات كوريا ذات التكنولوجيا العالية خلال الفترة 1996-2014

2014	2013	2000	1996	
27	27	35	24	صادرات ذات تكنولوجيا عالية (% من صادرات السلع المصنوعة)
-	6457	2345	2211	الباحثون العاملون في مجال البحث والتطوير لكل مليون شخص

Source :<http://data.albankaldawli.org/indicator/tx.val.tech.mf.zs/countries?3>

ارتفعت نسبة الصادرات ذات التكنولوجيا العالية من إجمالي صادرات الصناعات التحويلية من 18% في 1990 إلى حوالي الضعف في سنة 2000 حيث سجلت 35,1% وهذا يدل على الجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة الكورية في الاستثمار في رأس المال البشري خاصة جانب التعليم، حيث ارتفعت نسبة الإنفاق على

¹. تقرير التنمية البشرية 2006، مرجع سابق، ص. 323. وص. 283.

². نفس المرجع، ص. 323.

التعليم من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي من 3% سنة 1990 إلى 4,6% سنة 2012، كما بلغت نسبة الإنفاق على البحث والتطوير 4,15% من الناتج المحلي الإجمالي في 2013.¹

5. عوامل نجاح التجربة الكورية

استطاعت كوريا الجنوبية في أقل من أربعة عقود تحقيق ما يسمى بالمعجزة الاقتصادية على نهر "الهان" وقد تحقق هذا التطور السريع نتيجة تضافر عدة عوامل كان لها الفضل في إنجاح التجربة التنموية الكورية وتحقيقها لنهضتها الاقتصادية. ولعل أهم تلك العوامل هي:

- تركزت إستراتيجية التنمية الكورية على التصدير واستقرار الاقتصاد الكلي والاستثمار الكبير في رأس المال البشري والمادي. واعتمدت سياستها على خمسة ركائز للقدرة التنافسية وهي الاستثمار والنظام التعليمي والبنية التحتية للمعلومات والابتكار والسياسات الحكومية.²
- كان للمساعدات المالية والعسكرية الأمريكية دور كبير في تحقيق التنمية الكورية، حيث بلغ مجموع المساعدات العسكرية والاقتصادية التي قدمتها الولايات المتحدة لكوريا الجنوبية في الفترة 1947 و1976 ما قيمته 12,6 مليار دولار، كما وصل حجم المنح الاقتصادية والقروض 6 ملايين دولار، وهو ما يقارب مجموع المساعدات الاقتصادية التي قدمتها الولايات المتحدة لكل الدول الإفريقية (6,89 مليار دولار) خلال نفس الفترة. كما فتحت الولايات المتحدة أسواقها أمام الصادرات الكورية منذ ستينات القرن الماضي حيث صدرت كوريا الجنوبية للولايات المتحدة 41,7% من مجموع صادراتها عام 1970 وحوالي 35% خلال الثمانينات.³
- كان لتدخل الدولة دور حاسم في السماح لكوريا بالحقاق بالعالم الصناعي حيث عملت الدولة على الضغط على المنشآت للقيام بالتصدير عن طريق الرقابة على البنوك التجارية وتقديم الحماية والدعم للصناعات التصديرية الجديدة وتحديد الأسعار والرقابة على تحويل رأس المال إلى الخارج، وكان تحقيق الانضباط يتم بمعاينة الهيئات ضعيفة الأداء ومكافأة الهيئات المجتهدة.⁴

¹. <http://data.albankaldawli.org/indicator>

². المعهد العربي للتخطيط، التجربة الكورية في تنمية الصادرات، مرجع سابق، ص.27.

³. عبد الرحمان المنصوري، مرجع سابق، ص.5.

⁴. جمال حلاوة و علي صالح، مرجع سابق، ص.262.

- الإصلاحات الهيكلية للقطاع المالي، حيث عملت كوريا على تحقيق ديناميكية المؤسسات المالية عن طريق إخضاعها لرقابة جيدة تجسدت في تكوين لجنة المراقبة المالية التي عملت على إرساء ممارسة مصرفية عالمية، وأوجدت نظاما جديدا من اللوائح والرقابة العقلانية، وتم إخضاع البنوك لإجراءات علاجية صارمة إلى جانب إغلاق المؤسسات المالية الغير المجدية.¹
- تنامي دور الشركات الكبرى (الشائبول) * Chaebols في عملية التصنيع والتي يرجع لها الفضل في تطور صناعة السفن التي احتلت فيها كوريا المرتبة الأولى عالميا وفي إنتاج الحديد حيث احتلت كوريا المرتبة الثالثة وفي صناعة السيارات المرتبة السادسة عالميا.²
- إن التعامل مع الظواهر الاقتصادية كما يتعامل الفيزيائي مع الظواهر الكونية أمر يجانب الحقيقة والصواب لأنه لا يمكن فصل الاقتصاد عن القيم، وهو ما أثبتته التجربة الكورية التي كان فيها للعوامل الثقافية ومنظومة القيم دور كبير في النجاح الاقتصادي لهذا البلد. وقد استلهمت كوريا الجنوبية من التعاليم الكونفوشوسية* الكثير من المبادئ والأخلاق التي تدعو إلى: طاعة الوالدين، احترام الكبار، الاقتصاد وعدم الإسراف، الالتزام بالولاء للسلطة الحاكمة والإخلاص للوطن،³ وعدم القابلية للفساد المالي والإداري، احترام المرؤوسين لرؤسائهم وحب التعليم والمعرفة وتقديس العمل واحترام الوقت.⁴

¹ عبد الرحمان بن سانية، قراءة في بعض تجارب الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية، مرجع سابق، ص.76.

* الشيبول عبارة عن مجموعة من شركات تسيطر على منتج معين أو صناعات معينة تملكها وتديرها وتحتكرها عائلة، وتساعد الحكومة في توفير فرص العمل مع استفادتها من دعم حكومي يتجلى أساسا في الحصول على التمويل بأسعار فائدة منخفضة. انظر: سمير توفيق إسحاق، "الدروس المستفادة لمصر من التجربة التنموية الكورية"، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، 1996، ص.678.

² سعيد رشيد عبد النبي، "التجربة الكورية الجنوبية في التنمية"، دراسات دولية، جامعة بغداد، عدد 38، 2008، ص.43.

* الكونفوشوسية: مجموعة من القوانين الأخلاقية التي وضعها رجل دولة صيني يدعى كونفوشوس، تنظم تلك القوانين العلاقات في العائلة والمجتمع والدولة. انظر: الوكالة الكورية للتعاون الدولي، مرجع سابق، ص.12.

³ من أهم صور الإخلاص للوطن ما قدمه الشعب الكوري من تضحيات أثناء الأزمات:

- تبرعت النساء الكوريات بشعرهن لعمل باروكات " شعر مستعار " وبيعها في أوروبا وأمريكا لشراء الآلات والمعدات اللازمة للصناعة.
- تبرع الكوريين بالذهب لمساعدة الحكومة على سداد الديون الخارجية اثر الأزمة المالية التي تعرضت لها كوريا عام 1997.
- عمل الكوريين في المناجم الألمانية تحت ظروف عمل قاسية جدا - على عمق 1000 متر تحت سطح الأرض - كخدمات للقروض التي حصلت عليها كوريا في فترة الستينات من ألمانيا كما عملت ممرضات كوريا في المستشفيات الألمانية لنفس الغرض، انظر: الوكالة الكورية للتعاون الدولي، مرجع سابق، ص.151.

⁴ أنظر:

- محمد فايز فرحات، الطريق إلى كوريا الجنوبية...كيف فعلها الجنرال بارك، فبراير 2016:

<http://www.ahram.org/eg/NewsPrint/482044.aspx>

- Abdelouahab Rezig, Op.Cit., pp36-37.

وقد اعتبرت هذه المبادئ مرجعا روحيا للمنظومة التعليمية الكورية التي تهدف إلى بناء الإنسان وإعداده للمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية من خلال الاعتماد على المخزون القيمي في إذكاء روح المبادرة والإبداع وتحسين الوضع التنافسي للاقتصاد الكوري ليحتل مكانة متميزة في سلم الدول المتقدمة.

المطلب الثالث: تجربة التنمية الاقتصادية في الصين

تعتبر الصين تجربة تنموية لا يمكن استثناءها عند دراسة التجارب التنموية الناجحة، عرفت بتبنيها لمبدأ "السير على ساقين" واستطاعت في ظرف 30 عاما الانتقال من دولة متخلفة يسودها الجوع والفقر والمرض إلى دولة منافسة لأكثر الدول تقدما.

1. استراتيجيات التحول التنموي الاشتراكي 1952 – 1976

اتبعت الصين إستراتيجية إحلال الواردات منذ أوائل الخمسينات وتبنت في إستراتيجيتها التنموية مبدأ "السير على ساقين" وذلك لأنها كانت تسعى لتحقيق التوازن بين الثنائيات من خلال:¹

- تنمية الزراعة والصناعة بشكل متوازن؛
- تنمية الصناعة الثقيلة، مع إعطاء الأهمية للصناعة الخفيفة،
- تطوير أساليب الإنتاج عالية التقنية (المعتمدة على كثافة رأس المال) دون إهمال أساليب الإنتاج البسيطة (كثيفة العمل).

1.1. إستراتيجية الصناعة الثقيلة للمدة 1952 – 1957: ركز الصينيون في أول خطة خمسية لهم (1953-1957) على إعادة بناء الصناعات الثقيلة وخاصة المرتبطة بالدفاع الوطني وقدم الاتحاد السوفياتي التسهيلات والتمويل والمساعدات التكنولوجية للصين غير أن الصين أخفقت في تحقيق معدلات النمو المرجوة بعد تطبيقها لإستراتيجية الصناعة الثقيلة لكون هذه الأخيرة لا تتناسب مع القاعدة الاقتصادية الضعيفة للصين، في ظل غياب العمال المؤهلين والمهندسين والفنيين ووجود فئة عريضة من الأفراد البطالين بسبب إعطاء الأولوية لتطوير الصناعة الثقيلة وإهمال الصناعة الخفيفة والزراعة لذلك حاول ماوتسي تونغ إتباع إستراتيجية تنموية جديدة في الخطة الخماسية الثانية.²

¹. طالب عيد صالح، "التجربة الصينية في الإصلاح والتنمية بحث في خصوصية المنهج والدروس المستخلصة"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، العدد 50/14، 2008، ص. 189.

². وفاء المهدي وأحمد جاسم محمد، "الاقتصاد الصيني ومنهج التدرج في التحول نحو اقتصاد السوق ... سياسات ومؤشرات"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة، العدد 33، 2012، ص. 178 – 179.

2.1. إستراتيجية القفزة الكبرى إلى الأمام (1958 - 1962): هدفت الصين من تطبيقها لإستراتيجية القفزة الكبرى إلى الأمام إلى تطوير جميع القطاعات في آن واحد إلى جانب إتباع مبدأ اللامركزية الإدارية الذي تجسد في إنشاء الكومينات الشعبية*. غير أن هذه الإستراتيجية فشلت أيضا في تحقيق التنمية لعدة أسباب منها الاستخدام المفرط للموارد دون مراعاة القوانين العلمية والاقتصادية وإجهااد الكومينات الشعبية بالضرائب مما أضعف القدرة الشرائية للمواطنين وأدى أحيانا إلى حصول مجامعات خطيرة.¹ وبعد الأزمة الاقتصادية التي رافقت تطبيق إستراتيجية القفزة الكبرى تم التوجه إلى تطبيق إستراتيجية الثورة الثقافية.

3.1. إستراتيجية الثورة الثقافية (1966 - 1976): أثناء هذه المرحلة تم تطبيق الخطتين الخمسينتين الثالثة والرابعة (1966 - 1970) و(1971 - 1976) وتعتبر أخطر مرحلة مرت بها الصين بسبب الفوضى والعنف التي شملت مختلف نواحي الحياة في الصين. واتسمت هذه المرحلة بتدخل كبير للدولة والابتعاد عن السوق وآلياته وعزل الصين عن العالم الخارجي. وقد فشلت هذه الإستراتيجية في تحقيق التنمية حيث سجلت معدل نمو سلبي للناتج الوطني الإجمالي بنسبة (-6.1%) سنة 1976 ومعدل نمو سلبي لنصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي قدره (-1.3%) في نفس السنة.²

ومن الأسباب التي أدت إلى تبني الصين لمنهج الإصلاح الاقتصادي منذ 1978 ما يلي:³

- رفض الشعب الصيني للثورة الثقافية التي أطلقها ماوتسي تونغ، ما دفع الحزب الشيوعي الصيني والحكومة الصينية إلى تغيير اختياراتها السياسية والاقتصادية للحصول على دعم الشعب الصيني؛
- صعوبة إدارة نظام التخطيط وعدم فعاليته اقتصاديا؛
- النمو الاقتصادي السريع في الاقتصاديات المجاورة للصين والتي تبنت منهج اقتصاد السوق كهونغ كونغ، تايوان، كوريا الجنوبية وسنغافورة وكذلك التباين الواضح في الأداء الاقتصادي بين كوريا الشمالية والجنوبية وبين ألمانيا الغربية والشرقية وبين أوروبا الشرقية والغربية؛

*. تعاونيات فلاحية كبرى سادت فيها الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج منذ منتصف الخمسينات.

¹. كانت الكومونات مجبرة على تقديم ثلث إنتاجها كضريبة للدولة وفي مواسم الجفاف كانت تضطر أحيانا لدفع كل متوجاتها مما أدى إلى موت 30 إلى 40 مليون نسمة جوعا بين 1959 و1962، نفس المرجع، ص. 181.

². نفس المرجع، ص. 183. نقلا عن:

http://en.wikipedia.org/wiki/historica_GDP_of_the_peoples_republic

³. Gregory C. Chow, Economic Reform and Growth in China, Annals of Economics and Finances, Princeton University, 2004, pp.128-129.

- معاناة الشعب الصيني من الآثار الاقتصادية للتخطيط المركزي كنقص السلع الاستهلاكية من حيث الكمية والتنوعية وخضوعهم لموردي السلع الاستهلاكية.
وبالتالي فمن خلال هذه الأسباب الأربعة يبدو أن الإصلاح الاقتصادي لا مفر منه.

2. استراتيجيات الإصلاح الاقتصادي

مثل قطاع الزراعة القطاع الرائد في المرحلة الأولى للإصلاح في الاقتصاد الصيني حيث تم الاهتمام في البداية بإنعاش الاقتصاد الريفي ليتم التحول بعدها إلى اقتصاد قائم على الصناعة والتجارة ثم التوجه إلى اقتصاد السوق والانفتاح على العالم الخارجي. ويمكن تقسيم استراتيجيات الإصلاح الاقتصادي في الصين إلى ثلاث مراحل:

1.2. المرحلة الأولى (سياسات الإصلاح خلال الفترة 1978 - 1984)

تم التركيز في المرحلة الأولى من الإصلاحات على الريف الصيني وتنمية الاقتصاد الزراعي، فقامت الحكومة بتعديل هيكل الصناعة الريفية وتطوير المؤسسات الريفية وهو ما حفز الفلاحين على الإنتاج، وأدى إنشاء عدد كبير من المصانع الملحقة بالمزارع إلى استيعاب أعداد كبيرة من الأيدي العاملة. كما تم إلغاء الكومونات وأصبح الفلاح الصيني يمتلك الأرض التي يزرعها إلى جانب امتلاكه لوسائل الإنتاج الرئيسية وهذا ما شجع الفلاحين على التخصص في كافة مجالات الإنتاج الزراعي والصناعي والريفي، كما منحت الحكومة للفلاحين حرية اختيار الطرق الزراعية وأنواع المزروعات، وخففت من سيطرتها على أسعار المنتجات الفلاحية، وقد أدت هذه الإصلاحات في القطاع الزراعي إلى تحول الصين من بلد مستورد للحبوب إلى بلد مصدر لها حيث بلغت صادراته من الحبوب عام 1984 حوالي 500 مليون طن.¹

وتمثلت أهم نتائج الإصلاح في الريف الصيني في نهاية المرحلة الأولى للإصلاحات بعد انتهاء الخطة الخماسية السادسة في ما يلي:²

- نمو الأنشطة غير الزراعية في الريف أدى إلى زيادة الدخل الريفي بمعدل سنوي قدره 12.5% خلال سنوات المرحلة، وأدى إلى ارتفاع الطلب على السلع الاستهلاكية والخدمات ومن ثم التوسع في إنتاج السلع الاستهلاكية؛

¹. عبود زرقين، "قراءات في التجربة التنموية الصينية وإمكانية الاستفادة منها"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 48، 2014، ص 106-107.

². نفس المرجع، ص. 108.

- نتج عن تحسن مستوى المعيشة في الريف الصيني ارتفاع معتبر للادخار الذي تحول إلى استثمار، وأصبحت المؤسسات الريفية في نهاية المرحلة الأولى ركيزة أساسية للاقتصاد الصيني، فقد تجاوزت قيمة صادراتها 4 مليار دولار عام 1985؛
- تم نقل بعض الصلاحيات للسلطات المحلية والتقليل نوعاً ما من المركزية، وهو ما أدى إلى ظهور المؤسسات الخاصة (تابعة للقطاع الخاص) ثم اندماج الاقتصاد الصيني في الاقتصاد العالمي؛
- إقامة مناطق الاقتصاد الريفي والمدن الساحلية وكذلك افتتاح أربع مناطق اقتصادية خاصة عام 1984 لتمكين الصين من زيادة الصادرات وجذب رأس المال الأجنبي؛
- زيادة الاهتمام بالنمو الاقتصادي حيث ارتفع معدل النمو الاقتصادي من 5.8% عام 1978 إلى 9.9% عام 1985.

2.2. المرحلة الثانية (1984 – 1991)

- أدى النجاح الكبير الذي تحقق في الريف الصيني إلى الانتقال إلى إصلاح المناطق الحضرية، وتميزت المرحلة الثانية في إستراتيجية التنمية في الصين بالسماة التالية:¹
- التحول من اقتصاد معتمد على الزراعة إلى اقتصاد قائم على الصناعة والتجارة؛
 - التوجه نحو اللامركزية، وتفعيل السياسات الاقتصادية؛
 - ارتفاع نصيب دخل الفرد السنوي للفلاحين من 134 يوان عام 1978 إلى 926 يوان عام 1991 وارتفاع قيمة التجارة الخارجية من 40.7 مليار دولار عام 1983 إلى 135.6 مليار دولار عام 1991؛
 - إنشاء البورصة الصينية في شنغهاي عام 1990؛
 - تحرير الأسعار الخاصة بالسلع الزراعية؛
 - العمل على التحكم في معدلات التضخم التي عرفت تزايداً في هذه المرحلة حيث بلغت نسبة التضخم 18%؛
 - كما عرفت المرحلة تباطؤاً في معدلات النمو الاقتصادي.

3.2. المرحلة الثالثة (ما بعد 1992)

¹. إبراهيم الأخرس، "التجربة الصينية الحديثة في النمو"، إيتراك للنشر، القاهرة، 2005، ص. 55.

في 1993 أصدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني قرارا يدعم التوجه نحو اقتصاد السوق، وقامت الصين بإنشاء 5 مناطق اقتصادية تطبق فيها سياسات اقتصادية خاصة:¹

- تعتمد تنمية المناطق الخاصة على اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية بهدف زيادة المنتجات الموجهة للتصدير؛
- تقديم امتيازات وتسهيلات خاصة في مجالات الضرائب وتأشيرات الدخول والخروج للتجار الأجانب القادمين إليها بقصد الاستثمار؛
- تتمتع المؤسسات في هذه المناطق بنظام إداري أكثر حرية مقارنة بالنظام المطبق في المناطق الداخلية.

كما تبني الحزب الشيوعي منهجا جديدا تمثل في اقتصاد السوق الاجتماعي، ودعا إلى إصلاح منشآت القطاع العام عن طريق تنويع أشكال ملكيتها دون إلغاء دور هذا القطاع.²

وفي نوفمبر 2001 أصبحت الصين عضوا في منظمة التجارة العالمية وهذا ما جعلها تزيد انفتاحها على السوق العالمية، وساعد هذا الانفتاح الحكومة الصينية على الحفاظ على ديناميكية الإصلاحات.³

3. الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين

من الأسباب التي أدت إلى نجاح التجربة التنموية في الصين هو المناخ الملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة مما جعلها من أكبر الدول النامية استقطابا لتلك الاستثمارات.

الجدول رقم (16): الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصين خلال الفترة 1999-2014

الوحدة: مليار دولار

2014	2013	2012	2011	2007 - 2005	2000 - 1999	
128.5	123.91	121.08	123.98	76.21	30.10	الاستثمار الوارد
116	101	87.80	74.65	19.97	2.19	الاستثمار الصادر

Source : UNCTAD, World Investment Report 2009 and 2015, Country Fact Sheet : China, <http://unctad.org/fdistatics>

¹ أحمد عبد الأمير الانباري، "دراسة في التجربة الاقتصادية الصينية للفترة 1978 - 2005"، شبكة النبا المعلوماتية، 8 كانون الأول 2007، ص 8-9.

² فرانسواز لوموان، الاقتصاد الصيني، تعريب صباح كعدان، دمشق، الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010، ص. 13.

³ نفس المرجع، ص. 13.

يتبين من الجدول أنه في الفترة 1990-2014 عرفت التدفقات الاستثمارية إلى الصين تزايداً مطرداً حيث انتقلت من 30.1 مليار دولار كمتوسط للفترة 1990 - 2000 إلى 128.5 مليار دولار في سنة 2014. وانتقل مخزون تدفقات الاستثمارات الواردة إليها من حوالي 100 مليار دولار عام 1995 إلى أكثر من 956 مليار دولار أمريكي عام 2013.¹ كما يلاحظ من الجدول ارتفاع الاستثمارات الصادرة من الصين بشكل كبير حيث انتقلت من 2.19 مليار دولار فقط كمتوسط للفترة 1990 - 2000 إلى 116 مليار دولار في 2014. وبالنظر إلى نوع الاستثمارات الواردة للصين، يلاحظ أنها في أغلبها مشاريع جديدة مما يسمح بتوفير مناصب عمل أكثر والمساهمة في تحقيق التنمية بشكل أكبر.

الجدول رقم (17): الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الصين حسب النوع خلال الفترة 2005-2014

الوحدة: مليار دولار

2014	2013	2012	2007 - 2005	
77.41	75.74	78.54	101.51	المشاريع الجديدة
52.41	26.40	9.52	8.99	الاندماج والتملك

Source : UNCTAD, World Investment Report 2009 and 2015, Country Fact Sheet : china, <http://unctad.org/fdistatics>

يلاحظ من الجدول أنه باستثناء 2014 حيث ارتفعت قيمة استثمارات الاندماج والتملك إلى 52.41 مليار دولار فإنه في الفترة 2005 - 2007 والفترة 2012 - 2013 كانت قيمة المشاريع الجديدة تفوق بكثير قيمة مشاريع الاندماج والتملك الأمر الذي ساعد الصين على تحقيق منافع تنموية، وتميز الاستثمارات الأجنبية المتجهة إلى الصين بثلاث خصائص:²

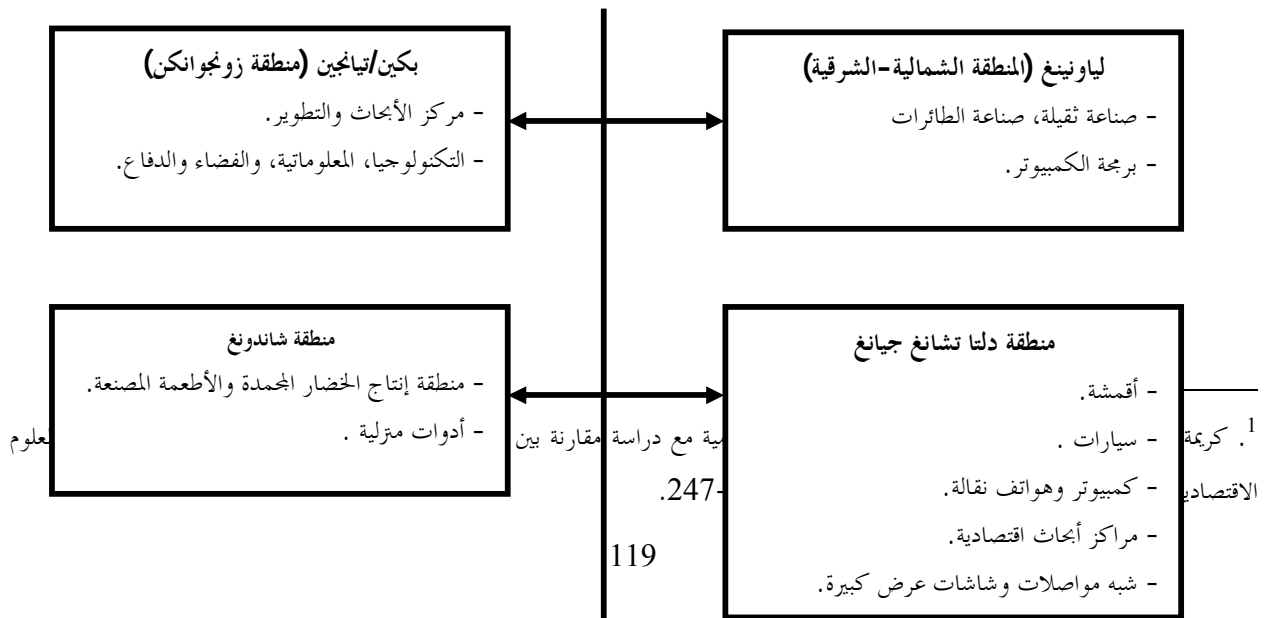
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر المصدر الأساسي لتدفق رؤوس الأموال إلى الصين مقارنة بالاستثمارات المحفظة والقروض البنكية؛
- أغلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتجهة إلى الصين كانت في قطاع الصناعات المصنعة على عكس القطاع الأولي وقطاع الخدمات؛

¹. UNCTAD, World Investment Report 2014: <http://unctad.org/fdistatics>

². Jérôme Lambert and Philippe Armand Martin, les Investissements Extra Communication et le Contrôle des Intérêts Stratégiques Européen, Rapport d'Information, N° 1602, Commission des Affaires Européen, Paris, Janvier 2014, p.22.

- أهم المستثمرين الأجانب في الصين هم من الدول الآسيوية وخاصة من تايوان وهونغ كونغ. وعملت الصين على توفير المناخ الملائم للاستثمار الأجنبي المباشر منذ بدء تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح على الخارج عام 1978 حيث بدأت بإنشاء مناطق اقتصادية خاصة في 1980 (أنظر الشكل رقم 4) واستمرت في زيادة عدد هذه المناطق، وقد استفادت الشركات الأجنبية المتواجدة في تلك المناطق من عدة حوافز منها:¹
- الإعفاء من الضرائب لمدة 5 سنوات، ثم الإعفاء من نصف الضريبة لمدة 5 سنوات أخرى ابتداء من السنة الأولى التي حققت فيها أرباحا شرط أن تزاوّل نشاطها في هذه المناطق في مجال بناء البنية التحتية (مثل الطرق ومراكز الكهرباء ومعالجة المياه)؛
- منح إعفاء من الضريبة لمدة سنة ثم إعفاء من نصف الضريبة لمدة سنتين آخرين ابتداء من السنة الأولى التي حققت فيها أرباح بالنسبة للشركات التي تزاوّل نشاطها في صناعة الخدمات بمشاريع تتعدى قيمتها 5 مليون دولار؛
- إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لمدة سنتين ابتداء من السنة الأولى التي حققت فيها أرباح إذا كان لها نشاط إنتاجي يتعدى عشر سنوات ولها تكنولوجيا عالية أو جديدة ولها نشاط في المناطق الاقتصادية الخاصة أو في مناطق التنمية الاقتصادية والتكنولوجية؛
- تستفيد الشركات الأجنبية التي تصدر أكثر من 70% من إنتاجها السنوي من إعفاءات أخرى في مجال الضريبة على أرباح الشركات؛
- تستفيد الشركات الأجنبية التي تنشط في مجال الزراعة والغابات أو التي تكون في المناطق الأقل تنمية من تمديد عشرة سنوات من التخفيض بـ 15% إلى 30% في مجال ضريبة أرباح الشركات.

الشكل رقم (4): المجمعات الصناعية الصينية



المصدر: كينيشي أوهمي، الاقتصاد العالمي المرحلة التالية: تحديات وفرص في عالم بلا حدود، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2006، ص 134.

4. نظام التعليم في الصين

قبل 1949 كان نظام التعليم في الصين مزيجاً من القطاع الخاص والمدارس العامة في جميع مستويات التعليم، ليتغير الوضع ابتداءً من سنة 1950 تغيراً جذرياً حيث أصبحت جميع المدارس والجامعات الخاصة تحت سيطرة الدولة، وتم تقسيم الجامعات إلى كليات متخصصة في التدريب التقني، وقد كانت كل وحدة حكومية تقوم بإدارة الكلية التي تحتاج إلى خدمات خريجها، وتتكفل كل وزارة من الوزارات بتدريب موظفيها.¹

ومع حلول عام 1954 أصبح حق التعليم حقاً مكفولاً لكل أفراد الشعب الصيني، غير أن المواد الدراسية التي كانت تدرس وقتها لم تكن في المستوى العلمي والتكنولوجي المطلوب، لذلك جاءت في 1960 الدعوة إلى تبني سياسة إصلاح تعليمية حقيقية تأخذ في الاعتبار الاستفادة من التكنولوجيا التعليمية حيث قامت وزارة التعليم بالتوسع في إنشاء المعامل المدرسية وإنتاج الأفلام التعليمية وتوفير الأجهزة اللازمة لتطبيق التكنولوجيا الحديثة بالمدارس وأطلق على هذه العملية تسمية "التعليم عبر الوسائط الإلكترونية".

وفي عام 1977 اتبعت الصين سياسة تنمية تركز على أربعة عناصر أساسية وهي الصناعة والزراعة والدفاع والعلم والتكنولوجيا، وكان نصيب الإصلاح التعليمي كبيراً من سياسات الإصلاح والانفتاح التي اتبعتها

¹. Gregory C. Chow, Op.Cit., p. 137.

الصين. وفي عام 1989 تم بعث مشروع الأمل الذي يهدف إلى مساعدة الأطفال الفقراء على الالتحاق بالمدارس، وقد لقي هذا المشروع دعماً كبيراً من الفئات الاجتماعية الصينية واستطاع تحقيق نتائج معتبرة.¹

وترتكز السياسة التعليمية في الصين على المبادئ التالية:²

1. تهتم مؤسسات التعليم في الصين بغرس مبادئ الفلسفة الاجتماعية السائدة في نفوس الطلاب وكذلك تقديم وجهات النظر السياسية بطريقة مقصودة؛
2. الحكومة الصينية هي الجهة الوحيدة المسؤولة على توفير فرص التعليم وإدارته والرقابة عليه في جميع أنحاء البلاد، مع منح السلطات التعليمية المحلية دور محدود في بعض الجوانب التعليمية؛
3. تلعب التنظيمات الشعبية دوراً إيجابياً في مختلف أوجه النشاط السياسية والثقافية؛
4. تهتم أنظمة التعليم في الصين بالجمع بين شقي المعرفة النظري والعلمي مع التركيز على الجوانب العلمية والتقنية.

5. الصحة في الصين

عملت الصين على تحسين الخدمات الصحية لمواطنيها من خلال توفير المنشآت الطبية والصحية وكذلك توفير الكوادر الصحية من أطباء وممرضين.

الجدول رقم (18): تطور البنية المؤسسية للقطاع الصحي في الصين بين عامي 1978 و 2008

2008	1978	المنشآت الطبية والصحية
19712	9293	- عدد المستشفيات
64120	55018	- عدد المراكز الصحية
180752	94395	- عدد العيادات الطبية
1310	887	- عدد العيادات الطبية الوقائية المتخصصة
3534	2989	- عدد المراكز الوقائية من الأمراض والسيطرة عليها

¹ للمزيد من التفصيل أنظر: ناصر ميلاد المعري، "التجربة الصينية في التنمية البشرية، إمكانية المقارنة وفرص الاستفادة"، المؤتمر العربي الأول في إدارة وتنمية الموارد البشرية في القطاع العام، الواقع والتطلعات والتحديات، يومي 21 و22 ديسمبر 2010 بالقاهرة،

<http://www.hradiscussion.com/hr104718.html>

² نفس المرجع.

3011	2571	- عدد مراكز الأمومة والطفولة
272439	165153	المجموع
2008	1978	سعة المستشفيات
2883000	1100000	- عدد الأسرة في المستشفيات
865000	744000	- عدد الأسرة في المراكز الصحية
117000	12000	- عدد الأسرة في مراكز الأمومة والطفولة
-	132000	- عدد الأسرة في منشآت طبية أخرى
3865000	1991000	المجموع
4.48	1.93	- عدد الأسرة لكل 1000 شخص
2008	1978	عدد الكادر الصحي
2082000	1033000	- عدد الأطباء
1653000	407000	- عدد الممرضين
5030000	2464000	- عدد المتخصصين الآخرين في المجال الطبي
8765000	3904000	المجموع
1.58	1.08	- عدد الأطباء لكل 1000 شخص

المصدر: تيان ينغ كوى، طريق الصين - النظرة العلمية إلى التنمية-، ترجمة عباس جواد كريمي، مؤسسة الفكر العربي للبحوث والدراسات، بيروت، 2011، ص ص. 75 - 76.

يظهر من الجدول أن الصين بذلت جهوداً معتبرة لتحسين البنية المؤسسية للقطاع الصحي بها، حيث ارتفع عدد المنشآت الصحية وكذلك عدد الكوادر الصحية مما انعكس إيجاباً على المؤشرات الصحية في هذا البلد (كما سيتم توضيحه في عنصر لاحق).

6. تطور مؤشرات التنمية في الصين

أدت الإستراتيجية التنموية المتبعة من طرف الصين إلى تحقيق نتائج مذهلة في معدلات النمو الاقتصادي وتغيراً في بنية الإنتاج إلى جانب تحسن كبير في مؤشرات التنمية البشرية.

1.6. الناتج المحلي الإجمالي وبنية الإنتاج: عرف الناتج المحلي الإجمالي للصين ارتفاعاً مذهلاً حيث انتقل معدل النمو (نمو الناتج المحلي الإجمالي سنوياً) من 3.9% سنة 1990 إلى 8.4% سنة 2000 ليصل إلى 10.6% في 2010، وبالرغم من انخفاضه إلى مستوى 7.3% في 2014¹ إلا أن هذا المعدل لا زال يشير إلى تحقيق إنجازات معتبرة في النمو الاقتصادي ومن ثم في التنمية الاقتصادية. وقد ترافق هذا النمو مع تغير جذري في بنية الإنتاج.

الجدول رقم (19): بنية الإنتاج في الصين خلال الفترة 1980-2014

الناتج المحلي الإجمالي بمليار دولار	نسبة الزراعة من ن م إ	نسبة الصناعة من ن م إ	نسبة الصناعة من ن م إ	نسبة الخدمات من ن م إ
194.28**	30	49	-	21*
1250.3	15	45	32	40
10354.8	9	43	30	48

Source : Pour les années 2000 et 2014 :

http://www.moe.gov.cn/porsite/A05/s3040/201510/t20151013_2213129.html

*. OCDE, La Chine dans l'Economie Mondiale, les Enjeux de Politique Economique Intérieur, Rapport de Synthèse, Paris, 2002, P. 10.

** . Statistique de l'année 1981 : <http://data.albankaldawli.org/indicator.gnp.mktp.cd?page=6>

يظهر من الجدول أهمية مساهمة قطاعي الصناعة والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي، كما يلاحظ الاعتماد الكبير على الصناعات التحويلية، في المقابل تظهر ضآلة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي التي انخفضت من 30% سنة 1980 إلى 9% سنة 2014 مما يدل على تحول الصين من بلد زراعي إلى بلد صناعي، لكن هذا لا يعني أن القطاع الزراعي لا يساهم في تحقيق التنمية في الصين بل على العكس من ذلك فإن 50%² من اليد العاملة الصينية كانت تكسب قوتها من الزراعة سنة 2000.

2.6. دليل التنمية البشرية: حققت الصين إنجازات هامة في مجال التنمية البشرية ويظهر ذلك من خلال التطور الايجابي الذي سجله دليل التنمية البشرية في هذا البلد.

الجدول رقم (20): اتجاهات دليل التنمية البشرية في الصين خلال الفترة 1980-2013

1980	1990	2000	2010	2013
0.423	0.502	0.591	0.701	0.719

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، المضي في التقدم: بناء المنفعة لدرء المخاطر، 2014، ص.163.

¹. <http://data.albankaldawli.org/indicator>

². OCDE, Op.Cit., p.10.

يلاحظ من الجدول أن دليل التنمية البشرية في الصين ارتفع من 0.423 عام 1980 إلى 0.719 عام 2013 ويعتبر هذا انجازا هاما إذا علمنا أن عدد سكان الصين حاليا يتجاوز 1.364 مليار نسمة¹ ويعود ارتفاع دليل التنمية البشرية إلى التحسن في المؤشرات المكونة لهذا الدليل:

الجدول رقم (21): بعض مؤشرات دليل التنمية البشرية في الصين لسنتي 2004 و 2013

العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)	معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين من عمر 15 سنة فما فوق (%)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار)
71.9	90.9	5896
75.3	*95.1	11477
2004		
2013		

المصدر: - بالنسبة لـ 2004: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية للعام 2006، "ما هو ابعدها من الندرة: القوة والفقير وأزمة المياه العالمية"، 2006، ص. 284.

- بالنسبة لـ 2013: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2014، "المضي في التقدم: بناء المنفعة لدرء المخاطر"، 2014، ص. 159. وص. 191.
* إحصائية لآخر سنة متوفرة في الفترة 2005 - 2012.

يظهر من الجدول تحسن واضح في مؤشرات التنمية البشرية² وخاصة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والذي انتقل إلى الضعف تقريبا في ظرف عشر سنوات.

3.6. مؤشرات الصحة في الصين: هناك العديد من المؤشرات التي تدل على تحسن الوضع الصحي في الصين لعل أهمها العمر المتوقع (الذي سبقت الإشارة إليه) ومعدل الوفيات:

الجدول رقم (22): تطور معدل الوفيات لكل 1000 مولود حي

الأطفال دون سن الخامسة	الرضع	
120	85	1970
31	26	2004
14	12	2012

المصدر: - بالنسبة لـ 2004: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية للعام 2006، "ما هو ابعدها من الندرة: القوة والفقير وأزمة المياه العالمية"، 2006، ص. 316.

¹ <http://data.albankaldawli.org/indicator>

² كان معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لا يتجاوز 78.3% بالنسبة للأفراد الذين يفوق سنهم 15 سنة أنظر: تقرير التنمية البشرية 2006، مرجع سابق، ص. 324.

- بالنسبة لـ 2013: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2014، "المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر"، 2014،

ص.183.

رغم أن معدل وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة لا يزال مرتفعا مقارنة بدول أخرى¹، إلا أن الصين استطاعت تخفيض هذا المعدل بشكل ملحوظ مما يدل على تحسن الخدمات الصحية المقدمة رغم الكثافة السكانية الكبيرة.

4.6. مؤشرات التعليم في الصين: استطاعت الصين تحقيق نتائج إيجابية في قطاع التعليم، فبالإضافة إلى تحسن معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى فئة الأفراد فوق 15 سنة (كما سبقت الإشارة إلى ذلك) فقد حققت الصين أحد الأهداف الإنمائية للألفية بتسجيلها لمعدل 98.9% من الأفراد الذين لديهم إلمام بالقراءة والكتابة بالنسبة للفئة العمرية من 15 إلى 24 سنة. كما أن صادرات السلع ذات التكنولوجيا العالية تضاعفت بين سنتي 1996 و2014.

الجدول رقم (23): بعض مؤشرات العلم والتكنولوجيا في الصين لسنوات مختارة

2014	2013	2000	1996	
-	1089	547	443	الباحثون العاملون في مجال البحث والتطوير لكل مليون شخص
25	27	19	12	صادرات التكنولوجيا المتقدمة (% من صادرات السلع المصنوعة)

Source : <http://data.albankaldawli.org/indicator/tx.val.tech.mf.zs/countries?=3>

5.6. مؤشر الفقر في الصين: انخفض عدد الفقراء من سكان الريف في الصين من 280 مليون فقير سنة 1978

إلى 28 مليون فقير في 2002 ثم 15 مليون فقير في 2007.¹

¹. عدد وفيات الرضع في كوريا 3 فقط لكل 1000 مولود حي سنة 2012 و4 وفيات فقط للأطفال دون سن الخامسة في نفس السنة.

7. أسباب نجاح التجربة الصينية

رغم وجود بعض أوجه التشابه بين التجربة الصينية في النهوض والانطلاق الاقتصادي مع تجارب تنمية أخرى مثل التجربة اليابانية وتجارب دول جنوب شرق آسيا إلا أن التجربة الصينية لها خصوصيتها التي تدفع إلى التساؤل عن أهم الأسباب التي أدت إلى نجاح تلك التجربة. ويمكن التطرق إلى عوامل نجاحها في النقاط التالية:

1.7. ارتفاع معدلات الادخار

ساعد معدل الادخار المحلي على تمويل التنمية الاقتصادية في الصين، وتقليل الاعتماد على رأس المال الأجنبي، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (24): إجمالي الادخار كنسبة من إجمالي الناتج المحلي في الصين

خلال الفترة 1990-2014

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2000	1990
49.3	49.5	49.9	48.6	50.6	51.9	51.8	50.3	50.1	36.2	38.5

Source : www.databank.worldbank.org/indicator/NE.GDI.TOTL.ZS

يتبين من الجدول ارتفاع معدلات الادخار في الصين حيث أنها مثلت نسبة هامة منذ سنة 1990، واستمرت في الارتفاع حيث بلغت أكبر نسبة لها في 2009 ثم تميزت بالاستقرار في الفترة 2011-2014، وعموما فقد مثل الادخار المحلي حوالي 50% من إجمالي الناتج المحلي في الفترة 2006 - 2014، ونلاحظ من إحصائيات الجدول أدناه أن الادخار يغطي الاستثمار المحلي.

الجدول رقم (25): إجمالي الاستثمار المحلي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي

خلال الفترة 1990-2014

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2000	1990
46.2	47.7	47.3	47.2	47.3	47.6	43.7	41.4	42.7	34.9	35.9

Source : www.databank.worldbank.org/indicator/NE.GDI.TOTL.ZS

يتضح من الجدول أن نسب الاستثمار في الصين عرفت تزايدا معتبرا حيث انتقلت من 35.5% سنة 1990 إلى 45.67% كمتوسط للفترة 2006 - 2014.

¹. Clem Tisdell, Economic Reform and Openness in China, China's Development Policies in the Last 30 Years, Economic Theory, Application and Issues, Working Paper n°55, the University of Queen Island, June 2009, p.19.

2.7. الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر

ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل بارز في تحقيق التنمية الاقتصادية في الصين، وساعد في ذلك القدرة الكبيرة لهذا البلد في جذب الاستثمارات الأجنبية بسبب الحوافز الضريبية وانخفاض تكلفة اليد العاملة على وجه الخصوص:

الجدول رقم (26): الأجر الساعي في الصناعة في دول مختارة في الفترة 2000 - 2008

الوحدة: دولار

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
49.25	44.56	39.43	38.04	37.64	33.41	27.49	24.95	24.53	بلجيكا
1.55	1.22	1	0.86	0.76	0.67	0.59	0.53	0.47	الصين
-	24.59	24.15	23.81	23.12	22.48	-	-	19.88	الوم أ
46.77	42.76	37.95	36.39	35.36	31.27	25.48	23.26	22.9	فرنسا

Source: Patrick Artus et autres, l'Emergence de la Chine: Impact Economique et Implications de Politique Economique, Rapport de la Direction de l'Information Légale et Administrative, Paris, 2011, p.22.

يتبين من الجدول الانخفاض الكبير لتكلفة اليد العاملة الصينية مقارنة بدول العالم الأخرى. وقد استفادت الصين كذلك من الاستثمار الأجنبي المباشر (نسبة الاستثمارات الجديدة كانت تفوق بكثير نسبة استثمارات الاندماج والتملك كما سبقت الإشارة إلى ذلك) وهو ما ساهم في تحقيق التنمية من خلال إيجاد فرص عمل أكثر، كما أن الاستثمارات الأجنبية ساهمت بشكل بارز في تكوين رأس المال الثابت.

الجدول رقم (27): مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي وفي التكوين الخام لرأس المال

خلال الفترة 1983-1999

إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (مليار دولار)	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	مساهمة تدفقات إ أ م في ن م إ (%)	مساهمة تدفقات إ أ م في ن م إ (%)	مساهمة تدفقات إ أ م في التكوين الخام لرأس المال (%)
0.916	300.375	0.31	0.9	0.9
3.487	387.723	0.9	2.59	2.59
37.521	700.278	5.36	13.12	13.12
40.319	989.621	4.07	10.94	10.94

Source: OCDE, La Chine dans l'Economie Mondiale, les Enjeux de Politique Economique Intérieur, Rapport de Synthèse, Paris, 2002, p.17.

تضاعفت مساهمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي بأربعة مرات تقريبا، وتضاعفت إلى عشر مرات في التكوين الخام لرأس المال، وهذا يدل على أن الاستثمارات الأجنبية كانت لها آثار إيجابية على الاقتصاد الصيني لأن زيادة تكوين رأس المال تعني زيادة الإنفاق على توسيع الطاقة الإنتاجية (مثل بناء وتوسيع المعامل وشراء المعدات والآلات وكذلك زيادة الإنفاق على البنية التحتية).

3.7. التقدم العلمي والتكنولوجي

عملت الصين على إصلاح الهياكل التعليمية وركزت على دعم التعليم الإلزامي وخاصة في الأرياف وعملت بقوة على تطوير التعليم المهني ورفع نوعية التعليم العالي،¹ وزيادة الإنفاق على البحوث والتطوير والتي بلغت في سنة 2014 ما مقداره 343 مليار دولار أو حوالي 2% من الناتج المحلي الإجمالي ومكنت الصين من احتلال المرتبة الثانية في قائمة الدول الأعلى إنفاقا على البحث والتطوير.²

وحرصت الصين في البداية على نقل التكنولوجيا كخطوة أولى لتحقيق الانطلاق الاقتصادي واستعانت في ذلك بالشركات متعددة الجنسيات ثم سعت لمنافسة هذه الأخيرة بإتباع مراحل ثلاث:³

- اقتباس (تقليد) المشاريع الصينية لآخر ما توصلت إليه عمليات التصنيع في الشركات المتعددة الجنسيات الموجودة في الصين؛

- بعد هضم التكنولوجيا الجديدة تقوم المشاريع الصينية بتجديدها وتطويرها؛

- تصبح الشركات الصينية قادرة على منافسة الشركات الأجنبية في السوق الدولية.

يمكن إذن القول أن من أهم العوامل التي أدت إلى نجاح الإستراتيجية التنموية في الصين هو حرصها على مواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي، وقد تمها على الاستفادة من الشركات الأجنبية في هذا المجال.

4.7. الارتفاع المذهل للصادرات الصينية

أصبحت الصين أكبر مصدر عالمي للسلع المصنعة، وارتفعت الصناعة الصينية إلى إنتاج المنتجات ذات التكنولوجيا العالية والقيمة المضافة المرتفعة، وأتاحت بذلك الفرصة للعديد من الدول للحصول على السلع الاستهلاكية الرخيصة.¹

¹. محمد عطية ومحمد ربحان، "التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية"، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2012، ص. 188.

². R and D Magazine, Op. Cit., p.5.

³. عبد الرحمان بن سانية، قراءة في بعض تجارب الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية، مرجع سابق، ص. 86.

ويعتبر ارتفاع الصادرات الصينية من أهم الأسباب التي أدت إلى تحقيق النمو الاقتصادي بها حيث تضاعف حجم الصادرات إلى أكثر من 6 مرات.² في حين تضاعفت قيمة الصادرات بأكثر من 9 مرات،³ كما عرفت التجارة السلعية تطور كبيرا في الفترة 1986 – 2014.

الجدول رقم (28): تطور التجارة السلعية* للصين خلال الفترة 1986-2014

(% من إجمالي الناتج المحلي)

2014	2011	2000	1996	1986
41.5	48.6	39.4	33.7	24.7

Source :www.databank.worldbank.org/indicator/Tg.val.totl.gd.zs?page=5

*. تمثل التجارة السلعية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي قيمة الصادرات والواردات السلعية مقسومة على قيمة إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

يلاحظ أن قيمة التجارة السلعية مثلت حوالي نصف قيمة الناتج المحلي الإجمالي في الصين سنة 2011 بعد أن كانت تمثل 24.7% في 1986 وهذا دليل على النشاط المعتبر الذي عرفته الصين في مجال التصدير والاستيراد.

5.7 . اعتماد الصين منهج التدرج في الإصلاحات

لقد استفادت الصين من أخطائها في مرحلتي القفزة الكبرى إلى الأمام ومرحلة الثورة الثقافية لذلك اعتمدت أسلوب التطور تدريجيا متجنباً الأخذ بأسلوب العلاج بالصدمة وقد تجلّى ذلك في عدة نقاط:

1. بدأت الصين بإنشاء 4 مناطق اقتصادية خاصة وبعد أن تأكدت من نجاحها شرعت في زيادة عدد

المناطق الاقتصادية تدريجياً؛

2. في مجال العلم والتكنولوجيا بدأت الصين بتقليد التكنولوجيا ثم تطويرها لتصل إلى منافسة المنتجات

العالمية؛

3. لم تتخل الدولة عن وظائفها رغم تطبيق الصين لآليات اقتصاد السوق حيث استطاعت الصين إيجاد

توليفة بين تدخل الدولة واقتصاد السوق من خلال إتباعها لأسلوب اقتصاد السوق الاشتراكي.

خاتمة الفصل الثاني

¹ جوناثان ريوفيد، نافذة على الأعمال في الصين، إستراتيجية الاستثمار والدخول إلى الأسواق الصينية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2009، ص.41.

² بلغ مؤشر حجم الصادرات- والذي يتمثل في نسبة مؤشرات قيمة الصادرات إلى مؤشرات قيمة الوحدة المقابلة (تمثل سنة 2000 سنة الأساس)- 686.8 سنة 2014. <http://data.albankaldawli.org/indicator/tx.QTY.MRCH-WD/countries?page=5>

³ في سنة 2014 بلغ مؤشر قيمة الصادرات ، 939.9 بعد أن سجل قيمة 106.8 في 2001. <http://data.albankaldawli.org/indicator/tx.VAL.MRCH-XD.XD?page=2>

إستراتيجية التنمية الاقتصادية هي الأسلوب الذي تتبعه الدولة في وضع السياسة الإنمائية لتغيير حالة المجتمع من التخلف إلى التنمية، وبالرغم أن الإستراتيجية هي خطة بعيدة المدى إلا أن هذا لا يعني أن الدولة تعتمد طيلة مسيرتها التنموية، بل يمكنها الاعتماد على إستراتيجية معينة في بداية عملية التنمية وتنتقل إلى إستراتيجية أخرى عند التقدم في مراحل التنمية. وهذا ما حصل في جميع الدول المتقدمة، إذ نلاحظ أنها اعتمدت في بداياتها على إستراتيجية التنمية الزراعية، أي أنها ركزت على تطوير إنتاجية القطاع الزراعي أولاً ثم انتقلت إلى إتباع استراتيجيات التصنيع بمختلف أشكالها (إحلال الواردات، التصنيع للتصدير، الصناعات المصنعة)، وبعد تطور الصناعة يلاحظ الآن تركيز مختلف دول العالم المتقدم وحتى الدول في طريق النمو على قطاع الخدمات - الذي أصبح القطاع الأكثر مساهمة في التنمية من خلال مساهمته الفعالة في القيمة المضافة وفي توفير مناصب الشغل - .

وقد أثبتت تجارب الدول أن التعليم والرعاية الصحية تعد من أهم الخدمات المؤثرة على رأس المال البشري، والذي تؤدي تنميته إلى تحقيق ما يسمى بالتنمية البشرية المستدامة التي أصبحت هدفا تصبو لتحقيقه جميع الدول. كما أكدت دراسة التجارب التنموية الناجحة لكل من ماليزيا وكوريا الجنوبية والصين أن الاهتمام بتحسين نوعية التعليم وزيادة الإنفاق على البحث والتطوير يعد سببا أساسيا لتقدم تلك الدول، بالإضافة إلى عدم تخلي الدولة عن دورها التنموي رغم التوجه نحو اقتصاد السوق، ولا بد من الإشارة في الأخير إلى الدور الكبير الذي لعبته منظومة القيم في النجاح الاقتصادي للدول الثلاث وخاصة فيما يتعلق باحترام الوقت وتقديس العمل.

الفصل الثالث

تقييم تجربة التنمية في الجزائر

تمهيد:

على غرار العديد من الدول النامية، سعت الجزائر منذ استقلالها إلى تحقيق التنمية والخروج من دائرة التخلف، ولأجل ذلك اتبعت في البداية خطة تنمية هدفت من خلالها إلى دعم وتقوية بناء الاقتصاد الاشتراكي، واعتماد استراتيجيه تنموية تركز على التصنيع بالدرجة الأولى، مع تطوير المناطق الريفية لإحداث التوازن بينها وبين المناطق الحضرية.

وباعتبارها بلدا ريعيا تعتمد بشكل مطلق على عائداتها من النفط، فقد أدت الصدمات النفطية إلى مواجهة الجزائر لعدة صعوبات في مسيرتها التنموية، ودفعها التدهور في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية إلى اللجوء إلى المنظمات الدولية لإيجاد الحلول لأزمته. وبعد سنوات من تطبيق الإصلاحات، وعلى الرغم من تحقيق بعض النتائج في مجال التوازنات الاقتصادية، إلا أن الجزائر لم تصل إلى الاستجابة لطموحات مواطنيها في تحسين مستوى المعيشة وتوفير مناصب الشغل، لذلك كان لابد من وضع برامج جديدة ليشمل النمو ومن ثم التنمية جميع مناطق البلاد.

ويمكن تقسيم السياسة التنموية للجزائر إلى ثلاث مراحل تمثلت المرحلة الأولى في مرحلة المخططات والتي تبنت خلالها الجزائر إستراتيجية الصناعات المصنعة إلى غاية نهاية السبعينيات ثم شهدت تحولا في السياسة الاقتصادية من خلال إعادة هيكلة الشركات الوطنية لتأتي بعدها مرحلة الإصلاحات التي تجسدت في برنامجي التعديل الهيكلي والاستقرار الاقتصادي والتي بدأت في نهاية الثمانينيات واستمرت إلى نهاية التسعينيات، ومنذ سنة 2000 بدأت مرحلة جديدة تم فيها تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو.

المبحث الأول: سياسة التنمية الاقتصادية في الجزائر قبل الإصلاحات

بعد حصول الجزائر على استقلالها عرفت صراعات حادة ليس فقط على السلطة ولكن أيضا على تحديد التوجهات الاقتصادية، وفي 1967 بدأت في تنفيذ مجموعة من المخططات تركزت في البداية على إتباع استراتيجية الصناعات المصنعة لتظهر في بداية الثمانينيات بوادر تغيير السياسة الاقتصادية.

المطلب الأول: سياسة التنمية الاقتصادية في الفترة 1962-1979

شهدت الجزائر منذ استقلالها في 1962 وإلى غاية 1966 مرحلة انتقالية، تميزت بعدم الاستقرار حول رؤية سياسية موحدة لتنظيم بناء المجتمع وهو ما عبر عنه الاقتصاد الجزائري عبد اللطيف بن أشنهو بقوله " منذ صبيحة الاستقلال وخلال أكثر من ثلاث سنوات بقيت موازين القوى الاجتماعية في الجزائر دون أن تسمح لأية واحدة منها أن تعطي للتنمية الاقتصادية في الجزائر اتجاهها مطابقا لمصالحها الخاصة"¹، ووجدت الجزائر نفسها بعد عقود من الاحتلال مثقلة بمشاكل اجتماعية تمثلت خصوصا في الفقر والامية والبطالة، وأدى تخريب الاستعمار الفرنسي للمؤسسات الاقتصادية وتهميش أموالها ونهب خزائن المؤسسات المالية إلى معاناة الجزائر من ضعف الإمكانيات المالية هذا إلى جانب شعور الجهاز الإداري والاقتصادي بسبب مغادرة الإطارات الإدارية والفنية الأجنبية.²

وللبداء في عملية التنمية كان لا بد على الدولة أن تسيطر على مصادر الفائض الاقتصادي وهذا ما تم فعلا من خلال تأميم أراضي المعمارين سنة 1963 والمناجم سنة 1966 وكذلك البنوك وشركات التأمين في 1966 هذا إلى جانب بعض الأملاك الشاغرة الأخرى.³

وابتداء من الفترة 1966 - 1967 بدأت الجزائر فعليا في تبني نموذج تنموي يرمي إلى نمو مسير ذاتيا، وهذا النموذج التنموي يتمثل أساسه النظري في ما أطلق عليه الأستاذ De bernis، تسمية "الصناعات المصنعة".⁴

وكانت إستراتيجية الصناعات المصنعة تمثل جوهر الإستراتيجية الجزائرية التنموية منذ 1967، وقد تم تعريف الصناعات المصنعة كالآتي: "تلك التي تقوم مهمتها الأساسية في الوقت المناسب وفي محيطها المحدد على تملئة

¹ عبد اللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط بين 1962-1980، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص.21.

² حميد حروف، سياسة التنمية في الجزائر، رؤية سوسبولوجية، ص.199.

سياسة- التنمية- في- الجزائر في -1962-1989-29859315/2019-10-10 http://fr.scribd.com/doc/29859315/1962-1989-29859315/2019-10-10

³ نفس المرجع، ص.200.

⁴ Abdelouahab Rezig, Op.Cit., p. 84.

المصنوفة الصناعية، وتوابع الإنتاج عن طريق وضع مجموعة من الآلات الحديثة تحت تصرف الاقتصاد لزيادة إنتاجية العمل، وإعادة الهيكلة الاقتصادية والاجتماعية للمجموعة المعينة وإلى إجراء تحول في سيرورة سلوكها في نفس الوقت".¹

والمقصود بذلك أن زيادة معدل نمو الاستخدام والإنتاج الصناعي والزراعي يتطلب التوسع في أسواق منتجات هذين القطاعين، ولأجل توسيع سوق المنتجات الصناعية الاستهلاكية لا بد من رفع القدرة الشرائية لغالبية السكان ولاسيما سكان الريف، ويستوجب هذا الارتفاع في الاستخدام وفي إنتاجية عمل الفلاحين، ويتحقق ذلك بتوفير الوسائل اللازمة للتكثيف الزراعي (كالمري وآلات الإنتاج والأسمدة) وتسمى الصناعة التي توفر هذه المنتجات بالصناعة المصنعة، ويؤدي استخدام الآلات الزراعية والتسميد إلى تغيير دالة إنتاجية العمل الزراعي وإحداث توسع في أسواق القطاع الصناعي ضمن شروط أسعار نسبية وتنظيم للتسويق. وتستوجب الزيادة في الإنتاجية والاستخدام الزراعي إعادة تنظيم اجتماعي للزراعة أي تحويل أشكال ملكية الأراضي، وذلك بمحاربة الملكية الكبيرة التي لا تساعد على التكثيف الزراعي وتفادي الملكية المجزأة لنفس الأسباب. وهذا معناه ضرورة إجراء إصلاح زراعي.²

وقد وجدت الجزائر بعد الاستقلال هيكلا صناعيا هزيبا يتركب بصفة خاصة من فرع الصناعة الاستخراجية وفرع الصناعات الاستهلاكية والصناعات الوسيطة، حيث حرصت السياسة الصناعية الفرنسية في الجزائر على عدم خلق قاعدة إنتاج صناعي قوية، فتجاهلت بذلك تطوير صناعات إنتاج أدوات العمل، والتي تعتبر صناعة استثمارية بما لها من تأثير مباشر على رفع الإنتاج والإنتاجية وهذا ما أدى إلى ضعف الإنتاج الصناعي في الجزائر،³ وهذا ما دفع الدولة إلى إعطاء الأولوية بعد الاستقلال للتصنيع. وقد اعتمدت الجزائر في تمويلها لمخططات التصنيع على المديونية الخارجية وعائدات صادرات المحروقات.

¹. عبد اللطيف بن أشنهو، مرجع سابق، ص.47.

². نفس المرجع، ص.47 - 48.

³. محمد بلقاسم حسن بللول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص.

ويعتبر المخطط الثلاثي 1967-1969 أول خطة اقتصادية عرفتها الجزائر كان محورها الأساسي هو التصنيع باعتباره محركا لعملية التنمية.¹ وكان هدف الدولة من هذا المخطط تطوير جهازها الإنتاجي والقضاء على التبعية للخارج.

وأكد المخطط الرباعي الأول 1970-1973 على تقوية ودعم بناء الاقتصاد الاشتراكي واعتماد إستراتيجية التنمية على التصنيع بالدرجة الأولى، وتطوير المناطق الريفية لإحداث التوازن بينها وبين المدن.² وقد أسفر المخطط الرباعي الأول على زيادات ملحوظة في الاستثمار الفعلي والتشغيل وحجم القيمة المضافة، وهذا ما يدل على تطور اقتصادي ملحوظ. كما تطورت الاستثمارات من حيث الحجم تطورا كبيرا وهذا ما يدل على وجود إرادة سياسية لمضاعفة الجهد الاستثماري للدولة بغرض تنمية القوى الإنتاجية للمجتمع هذا من جهة، ومن جهة أخرى يتضح أن استثمارات المخطط الثلاثي قد حققت نتائج مشجعة من حيث ارتفاع الناتج الداخلي الإجمالي وارتفاع عدد العمال المشغلين، وكذلك ارتفاع حجم الاستثمارات الإجمالية.³ وقد اهتم المخطط الرباعي الأول بصفة واضحة في عمله الاستثماري بتنمية جهاز الإنتاج المادي المتمثل في الزراعة والصناعة، وقد حظيت هذه الأخيرة بحوالي 58% من مجموع استثمارات المخطط باعتبارها أساس جهاز الإنتاج المادي.⁴

وفي المخطط الرباعي الثاني 1974 - 1977 استمر التركيز على تنمية القطاع المادي والاهتمام الواسع بتنمية الصناعة، إلى جانب الاهتمام بالبنية الاجتماعية بغرض تحسين الإطار الاجتماعي لمعيشة المواطن قصد الحصول على خدمات استهلاكية جماعية بكميات وافرة وتكاليف منخفضة مثل خدمات التكوين والتعليم والسكن والصحة. ويريز الجدول التالي تطور الاستثمارات حسب قطاعات النشاط.

¹ محمد بلقاسم حسن مهلول، سياسة تمويل التنمية وتنظيمها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص.66.

² نفس المرجع، ص.ص. 194 - 195.

³ نفس المرجع، ص.ص. 245 - 246.

⁴ نفس المرجع، ص. 249.

الجدول رقم (29): إجمالي الاستثمارات خلال الفترة 1967-1977

1977-1974		1973-1970		1969-1967		
التوزيع القطاعي للاستثمارات. %	قيمة الاستثمارات بمليار دينار	التوزيع القطاعي للاستثمارات. %	قيمة الاستثمارات بمليار دينار	التوزيع القطاعي للاستثمارات. %	قيمة الاستثمارات بمليار دينار	
7.3	8.9	12	4.35	20.7	1.9	الزراعة
61.1	74.1	57.3	20.80	53.5	4.9	الصناعة
31.6	38.2	30.7	11.35	25.8	2.3	قطاعات أخرى
100	121.2	100	36.5	100	9.1	المجموع

المصدر: عبد الحق لعموري، عشرية الفرصة الأخيرة: الاقتصاد الجزائري الازدهار أو الانهيار، منشورات الشهاب، باتنة، 2015، ص.64.

يتضح من الجدول أعلاه أن الجزائر في الفترة 1967-1977 أولت اهتماما متزايدا لقطاع الصناعة مقابل تراجع كبير لقطاع الزراعة، حيث أن حصته من الاستثمارات المخصصة للمخطط الرباعي الثاني لم تتجاوز 8% بعد أن كانت في حدود 21% في المخطط الثلاثي، أما قطاع الصناعة فقد استأثر بحصة الأسد من مجموع الاستثمارات والتي فاقت 60% في المخطط الرباعي الثاني.

وقد بلغ معدل الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي خلال المخطط الثلاثي 26.4% ثم في المخطط الرباعي الأول 33.5% ليرتفع إلى 46.8% في المخطط الرباعي الثاني و 54.7% في 1978.¹

ومقابل هذا الحجم الكبير من الاستثمار قدر متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1967-1978 بـ 7.2%،² وهو معدل رغم أهميته يعتبر ضعيفا قياسا إلى حجم الاستثمار، حيث أنه خلال الفترة 1967-1978 لم يتجاوز مجموع الإنتاج الإضافي 46.5 مليار دينار،³ وهو ما يعني أن كل دينار من الإنتاج الإضافي يحتاج إلى 6.4 دينار كاستثمارات مما يدل على وجود هدر كبير للموارد بسبب ضعف إنتاجية عناصر

¹. Ministère de la Planification et de l'Aménagement du Territoire, "Synthèse du Bilan Economique et Social de la Décennie 1967-1978", ANEP Rouiba, Mai 1980, p.12.

². Ibid, p.x.

³. Ibid, p.12.

الإنتاج. إضافة إلى الاعتماد الكبير على المديونية الخارجية لتمويل عملية التصنيع حيث انتقلت من مليار دولار في 1970 إلى 17 مليار دولار في 1980.¹

وفي الجانب الاجتماعي تم تحقيق إنجازات هامة تمثلت أساسا في رفع نسبة التمدرس من 47.8% في السنة الدراسية 1967/1968 إلى 72.5% في 1977 / 1978،² كما شهدت الفترة 1967-1978 استحداث 1100000 منصب شغل جديد وانخفض بذلك معدل البطالة من 25% إلى 19% في نفس الفترة، وكانت أهم النشاطات المساهمة في التشغيل هي البناء والأشغال العمومية والخدمات والتجارة والإدارات.³

المطلب الثاني: سياسة التنمية الاقتصادية في الفترة 1980-1989

منذ بداية الثمانينات بدأت تبرز مؤشرات توحى بالقطيعة مع التوجه الاشتراكي وأولى هذه المؤشرات الشعار الرسمي للمرحلة الذي كان " من أجل حياة أفضل " بدلا من الشعار السابق " التقشف من أجل الخروج من التخلف " الذي ميز المرحلة الأولى، وتجسد هذا الشعار في العديد من القرارات التي اتخذتها الدولة ومن بينها استيراد الملايير من المواد الاستهلاكية الغذائية وبيعها بأسعار إدارية لا علاقة لها بأسعار السوق محليا أو خارجيا.⁴

كما عرفت هذه المرحلة تنفيذ المخطط الخماسي الأول (1980-1984) الذي تضمن إعادة الهيكلة العضوية والمالية للشركات الوطنية والتي أدت إلى تفشي الاحتلالات بسبب صعوبة مراقبة المؤسسات من طرف الدولة وجهاز الرقابة، وحدوث نزاعات بين الوحدات حول تقييم الوسائل الموجودة في المؤسسة الأم، إضافة إلى مشاكل النقل والتموين،⁵ وغيرها من المشاكل التي ترتبت عن تجزئة المؤسسات الوطنية.

ورغم أن إعادة الهيكلة العضوية والمالية كانت تهدف إلى القضاء على التخطيط المركزي إلا أن المؤسسات

¹. Ahmed Ben Bitour, L'Algerie au Troisième Miliare, Défis et Potentialités, Edition Marinor, Alger, 1998, p.24.

². Ministère de Planification et de l'Amenagement du Territoir, Op.Cit., p.150.

³. Ibid, p.XIII.

⁴. على همال، " دور الدولة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية تاريخيا (دراسة حالة الجزائر) "، الملتقى الدولي حول إحياء دور الدولة بالبلدان العربية المتوسطة في المراحل الانتقالية، جمعية البحوث للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، صفاقس، 25 و 26 فيفري 2015، ص. 9.

⁵. الطيب داودي وعبد الحق ماني، " تقييم إعادة هيكلة المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية "، مجلة المفكر، العدد الثالث، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013، ص.140.

للمؤسسات، وأدى عدم التحكم في تقنيات التسيير والتنظيم على مستوى وظائف المؤسسة إلى عدم تحقيق الهدف الجوهرى لإعادة الهيكلة والمتمثل في رفع معدلات المردودية والإنتاجية للمؤسسات الوطنية.¹

وأدى تطبيق المخطط الخماسي الأول إلى تحقيق نتائج اقتصادية واجتماعية ايجابية، حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 12% خلال الفترة (1985-1980)،² وسجل الميزان التجاري فائضا بمقدار 4281.8 مليون دينار جزائري في 1985 كما مثل رصيد الميزانية 3.24% من الناتج المحلي الإجمالي في نفس السنة،³ كما شهدت الفترة 1984-1980 انجاز ما قيمته 345 مليار دينار جزائري من الاستثمارات واستحداث حوالي 710000 منصب شغل جديد.⁴

إن هذه النتائج الايجابية التي أسفر عنها المخطط الخماسي الأول كانت نتيجة الارتفاع في أسعار النفط التي بلغت 39.5 دولار في 1981 والتي أدى انهيارها إلى 14.8 دولار في 1986 إلى تدهور ملحوظ في المؤشرات الاقتصادية. حيث انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 0.9% في 1986 وسجل الميزان التجاري عجزا بمقدار 15271.3 مليون دينار جزائري،⁵ وقدر عجز الميزانية بـ 11.8% من الناتج المحلي الإجمالي في نفس السنة،⁶ كما ارتفعت المديونية الخارجية من 18.37 مليار دولار في 1985 إلى 22.79 مليار دولار في 1986.⁷ كما تسببت أزمة انهيار أسعار البترول لسنة 1986 في عدم تحقيق النتائج المسطرة للمخطط الخماسي الثاني، وعاد التقشف الإجمالي وبدأت الأزمة الاجتماعية والسياسية كما زادت حدة أزمة المديونية مما استوجب على الدولة اللجوء إلى الإصلاحات الاقتصادية.⁸

¹. نفس المرجع.

². R-Boudjema, "Algérie : Chronique d'un Ajustement Structurel", Revue d'Economie et Statistique Appliquées, n° 06, mai 2006, éditée par l'INPS, Alger, p.27.

³. Ibid, p.28.

⁴. محمد بلقاسم حسن بملول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1999، ص 103-129.

⁵. R. Boudjema. Op.Cit., pp. 27-28.

⁶. Martha Bouilla, L'Aboutissement de Reformes en Algérie, Croissance et Transition Economique du FMI, 17/19/01/1998, p.276.

⁷. R. Boudjema. Op.Cit., pp. 28.

⁸. علي همال، مرجع سابق، ص.10.

المبحث الثاني : سياسة التنمية الاقتصادية أثناء الإصلاحات

اضطرت الجزائر بسبب شح مواردها المالية وتزايد عبء مديونيتها الخارجية إلى اللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية لطلب إعادة جدولة ديونها في مقابل تطبيقها لبرامج التكيف و الاستقرار الاقتصادي والتي ترتبت عنها عدة آثار اقتصادية واجتماعية.

المطلب الأول : الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي

بعد الصدمة النفطية العكسية في سنة 1986 انخفضت عائدات الصادرات النفطية للجزائر بحوالي 50%، وتدهورت التوازنات الاقتصادية الكلية، حيث وصل عجز الميزانية إلى رقم قياسي بنسبة 13,7% من إجمالي الناتج المحلي في سنة 1988، وقد لجأت الحكومة إلى الإصدار النقدي والتمويل الخارجي لمواجهة العجز المالي، في الوقت الذي بدأت القروض الخارجية تتراكم حيث ارتفعت نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الناتج المحلي من 30% في 1985 إلى 41% في 1988، كما قفزت نسبة خدمة الدين إلى الصادرات من 35% إلى 78% خلال نفس الفترة بسبب قصر آجال الاستحقاق، وهذا ما دفع الحكومة إلى إتباع سياسة تقشفية نتج عنها أزمة السلع المفقودة في السوق.¹

نتيجة لكل ما سبق دخلت الجزائر في مفاوضات مباشرة مع صندوق النقد الدولي للحصول على قروض لأجل تخفيف حدة العجز في الميزان التجاري، ونتج عن تلك المفاوضات إبرام اتفاقية Standby مع الصندوق بتاريخ 30 ماي 1989 التي نصت على ضرورة ترشيد السياسة النقدية وتخفيض تدريجي لقيمة العملة الوطنية، والتخلص من عجز الميزانية، وإضفاء نوع من المرونة على الأسعار، والعمل على تحرير تدريجي للتجارة الخارجية.

وفي مارس 1989، أرسل وزير المالية الجزائري للمدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي رسالة الرغبة التي أكدت فيها الحكومة الجزائرية على التزامها بالتحويلات الليبرالية التي تركز على برنامج الصندوق، حيث أكدت على: "المضي في عملية اللامركزية الاقتصادية تدريجيا، وخلق البيئة التي تمكن من اتخاذ القرار على أساس المسؤولية المالية والربحية، والاعتماد الكبير على ميكانيزم الأسعار بما في ذلك سياسة سعر الصرف".² وقد تعهدت الحكومة الجزائرية بتنفيذ برنامج التكيف والاستقرار في الاتفاقيات التي أبرمتها مع صندوق النقد الدولي، حيث كان الاتفاق الأول في 30 ماي 1989 ومن خلاله بدأت أولى خطوات تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات بإلغاء

¹ كريم النشاشيبي وآخرون، "الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق"، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص.8.

² صالح صالح، "ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي"، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 1، السداسي الأول، دار الخلدونية، الجزائر، 1999، ص.

التخصيص المركزي للنقد الأجنبي، وإنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، وبدأ الاعتماد على آليات العرض والطلب في تحديد أسعار الفائدة وأسعار الصرف، كما تم تقليص تشكيلة السلع التي تحدد الدولة أسعارها، وبدأت إجراءات منح الاستقلالية القانونية لخمس بنوك تجارية.¹

وكان الاتفاق الثاني مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في جوان 1991، وجاء ليستكمل تطبيق برنامج التعديل في معظم المجالات، كإعطاء الاستقلالية الكاملة للمؤسسات في اتخاذ القرارات المالية والإدارية على أساس قواعد السوق ومؤشرات الربحية الاقتصادية والمالية وحرية تحديد الأسعار وتقليص دور خزانة الدولة في تمويل عجز تلك المؤسسات، بالإضافة إلى اتخاذ إجراءات لإصلاح نظام الأجور وتغيير سياسة الإعانات ونظم الدعم وإلغاء التمييز بين القطاع الخاص والعام فيما يتعلق بأسعار الفائدة والقروض، كما توقفت الدولة عن التمويل المباشر للبناء السكني، ومكنت القطاع الخاص من المشاركة في التجارة الخارجية.²

وفي عام 1994 توجهت الحكومة الجزائرية إلى نادي باريس بغرض إعادة جدولة الديون، حيث اتفق ممثلو الدول الدائنة على تقديم مساعدات للجزائر نظرا لإجراءات الإصلاح المهمة التي تعهدت باتخاذها. وتمثل الديون القابلة لإعادة الجدولة لدى نادي باريس الديون العمومية المتوسطة والطويلة الأجل الممنوحة من طرف الدول أو المؤسسات الرسمية التابعة للحكومات أو المؤسسات الدولية.³ كما تقدمت الجزائر بصفة رسمية بطلب إعادة جدولة للديون الخاصة في أكتوبر 1994 لدى نادي لندن.⁴

المطلب الثاني : الآثار المترتبة عن برنامج الإصلاح الهيكلي

ترتب عن برامج الإصلاح الاقتصادي مجموعة من الآثار يمكن تقسيمها إلى آثار اقتصادية مست معدل النمو والميزانية العامة وميزان المدفوعات والمؤسسات العمومية والتضخم، كما نجم عنها عدة آثار اجتماعية تمثلت أساسا في انخفاض القدرة الشرائية وتراجع نفقات الدولة وتزايد معدلات البطالة.

¹ . علي بطاهر، "سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، جامعة الشلف، ص. 182:

www.univ-chlef.dz/renaf/articles-renaf-N-01/article-07pdf

² . نفس المرجع، ص ص. 182-183.

³ . نفس المرجع، ص ص. 183 - 185.

⁴ . نفس المرجع، ص. 185.

أولاً: الآثار الاقتصادية

1. بالنسبة لمعدل النمو

سجل الاقتصاد الجزائري معدلات نمو ايجابية في الناتج المحلي الإجمالي ولو بنسب متواضعة وكانت أعلاها في نهاية سنة 1998، حيث بلغت نسبة النمو 5.1%¹، وهذا ما يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم (30): تطور معدل النمو في الجزائر خلال الفترة 1994-1999

الوحدة: %

1999	1998	1997	1996	1995	1994
3.2	5.1	1.1	3.8	3.8	0.9-

المصدر: إحصائيات وزارة المالية على الموقع: <http://www.finance-algeria.org/dgep/a5.htm>

ويمكن إرجاع هذا التحسن في معدلات النمو إلى ما يلي:

- التخفيف من ضغط المديونية الخارجية من خلال إعادة الجدولة التي سمحت للجزائر بالاستفادة من 17 مليار دولار مضافا إليها 5.5 مليار دولار،² كمساعدات من المؤسسات المالية والنقدية الدولية لإنجاح البرامج.
- ارتفاع أسعار البترول والتي سمحت بتحقيق إيرادات مالية كبيرة خاصة مع تزايد الكميات المنتجة من قبل الجزائر والتي انتقلت من 767 ألف برميل يوميا سنة 1995 إلى 800 ألف برميل يوميا سنة 1996؛³
- النتائج المشجعة التي حققتها بعض القطاعات ولاسيما القطاع الفلاحي الذي شهد قفزة نوعية خلال النصف الثاني من التسعينات بفضل الدعم الذي قدمته الدولة للفلاحين من خلال المخطط

¹. إحصائيات وزارة المالية: <http://www.finance-algeria.org/dgep/a5.htm>

². Abdlbaki Rouabah et Ali Hamel, "Première Évaluation du Contenu et des Résultats du PAS en Algérie", in Colloque la Mondialisation, L'Ajustement structurel et le Développement, Sétif, 15-16 Mai 1999, p.328.

³. Ibid.

الوطني للتنمية الفلاحية ويتجلى ذلك من خلال نسبة النمو التي حققها القطاع سنة 2001 والتي

بلغت 18.7%¹.

2. بالنسبة لمعدل التضخم

في أوائل التسعينات أدت عمليات التخفيض الكبيرة لقيمة الدينار الجزائري إلى تزايد تكلفة الواردات وتكلفة خدمة الديون الخارجية، فارتفع بذلك عجز الميزانية وتصاعدت خسائر المؤسسات العامة، ولقد مولت هذه الاختلالات من خلال إصدار النقود.² كما أدى تخفيض قيمة الدينار إلى زيادة معدل التضخم كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (31): معدل التضخم في الفترة 1989-1998

السنة	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل التضخم	9.3	16.65	25.88	31.66	20.54	29.04	29.77	18.67	5.73	4.95

Source: World Bank, World Development Indicators, 2015, <http://data.worldbank.org/wdi>

يتضح من الجدول أعلاه أن معدلات التضخم أخذت منحى تنازليا ابتداء من سنة 1995 وهذا بفضل إتباع سياسة مالية تقييدية، وسياسة دخول متشددة وموقفا نقديا صارما سمح بتخفيض معدل التضخم إلى أن بلغ 4.95% سنة 1998، حدث هذا الانخفاض في معدل التضخم في ظل عمليات تحرير الأسعار، والتي كان تأثيرها على رفع معدلات التضخم متدنيا للغاية بفضل إتباع سياسة نقدية حذرة، حتى أنها فتحت المجال أمام إجراء هذه التعديلات دون تغذية الضغوط التضخمية، وساهم انتعاش الطلب على النقود في أعقاب جهود التثبيت الناجحة إلى ظهور نتائج إيجابية على ظاهرة التضخم.

وقد كان لسياسة الأجور الحكومية في القطاع العام دورا أساسيا في تخفيض معدل التضخم. فقد هبطت الأجور بالقيمة الحقيقية بأكثر من 30% خلال الفترة 1993-1996 مما سمح باستعادة القدرة التنافسية، ولقد عدلت الأجور ليس على أساس التضخم في الماضي بل في ظل اعتبارات توقعات التضخم في المستقبل استنادا إلى

¹ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، "مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001"، الدورة العامة العشرون، الجزائر، جوان 2002، ص. 49.

² النشاشيبي وآخرون، مرجع سابق، ص. 69.

الاحتمالات الخارجية وإلى مكاسب الإنتاجية المحلية. وبناء عليه، فقد كانت الزيادات في الأجور دائما أقل من التضخم.¹

وقد فوض القانون 90-10 ومن بعده الأمر 03-11 المتعلقان بالنقد والقرض بنك الجزائر مهمة الإشراف على السياسة النقدية ومتابعة تنفيذها، ومنح مجلس النقد والقرض السلطة الكاملة لاتخاذ الإجراءات المناسبة والضرورية الكفيلة بالتحكم في العرض النقدي والرقابة عليه، بالشكل الذي يسمح بتحقيق الأهداف المسطرة في السيطرة والحفاظ على استقرار الأسعار والنمو السريع للاقتصاد الوطني.

3. بالنسبة للميزانية العامة

انخفض العجز في الميزانية العامة للدولة من 6% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1993 إلى 1.9% سنة 1994 ليسجل بعد ذلك فائضا بلغ 0.6% و 3.9% و 2.9% في سنوات 1995 و 1996 و 1997 على التوالي،² وذلك بسبب السياسات التي اتبعت لترشيد الإنفاق العمومي وتحسين حصيلته الإيرادات.

4. بالنسبة لميزان المدفوعات واحتياطات الصرف

سجل ميزان المدفوعات تحسنا في رصيد الحساب الجاري واحتياطات الصرف وهذا ما يظهره الجدول

التالي:

الجدول رقم (32): وضعية ميزان المدفوعات خلال الفترة 1994 - 1999

الوحدة: مليار دولار

1999	1998	1997	1996	1995	1994	
0.03	0.92-	3.01	0.93	2.52-	1.82-	رصيد الحساب الجاري
2.49-	0.25-	0.36	0.5	1.15	1.94	رصيد حساب رأس المال
4.41	6.84	8.05	4.23	2.11	2.64	احتياطات الصرف

المصدر: إحصائيات وزارة المالية: <http://www.finance-algerie.org/dgep/a5.htm>

¹ نفس المرجع، ص ص. 69-70.

² إحصائيات حول الاقتصاد الجزائري على الموقع: <http://www.Dree.org/algerie>

يتضح من الجدول أعلاه أن الفترة 1994-1999 شهدت تحقيق فوائض في بعض السنوات بالنسبة لرصيد الحساب الجاري وحساب رأس المال وهذا ما ترتب عليه إعادة تشكيل الاحتياطات الدولية حيث ارتفع احتياطي الصرف من 2.64 مليار دولار في 1994 إلى 4.41 مليار دولار في 1999 ويعود هذا التحسن إلى ارتفاع إيرادات الصادرات من المحروقات والتي ارتفعت من 8.61 مليار دولار في 1994 إلى 11.91 مليار دولار في 1999.¹

5. بالنسبة لمؤشرات الدين الخارجي

عرفت الديون الخارجية ونسبة الديون انخفاضاً في الفترة 1994-1999 وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (33): مؤشرات الدين الخارجي خلال الفترة 1994-1999

1999	1998	1997	1996	1995	1994	
28.31	30.47	31.22	33.65	31.57	29.48	إجمالي الديون (مليار دولار)
40.22	47.8	33.15	31.48	42.69	48.7	نسبة خدمة الدين إلى الصادرات (%)

المصدر: إحصائيات وزارة المالية: <http://www.finance-algerie.org/dgep/a5.htm>

انخفض إجمالي الديون من 29.48 مليار دولار في 1994 إلى 28.31 مليار دولار في 1999 كما انخفضت نسبة خدمة الدين إلى الصادرات من 48.7% إلى 40.22% خلال نفس الفترة والسبب راجع لارتفاع إيرادات الصادرات من المحروقات مما سمح للجزائر بتخفيض قيمة مديونيتها.

6. بالنسبة للمؤسسات العمومية

واجهت المؤسسات العمومية بعد تطبيق الجزائر لبرنامج الإصلاح الاقتصادي مناخاً اقتصادياً جديداً تميز بتخفيض قيمة العملة وتحرير الأسعار وتحرير التجارة الخارجية وقد ترتب عن تطبيق برنامج الإصلاح حل وغلق العديد من المؤسسات بسبب ضعف إمكانياتها المالية وعدم قدرتها على استيراد المواد الوسيطة اللازمة للعملية الإنتاجية، إلى جانب ضعف تنافسية منتجاتها مقارنة بالمنتجات الأجنبية. وقد صدر قانون خصخصة المؤسسات العمومية في المرسوم الرئاسي 95/22 المؤرخ في 15 أوت 1995 المعدل في مارس 1997 في الأمر 97/12. وبدأ

¹. إحصائيات وزارة المالية: <http://www.finance-algerie.org/dgep/a5.htm>

تنفيذ هذه العملية في أبريل 1996، حيث شملت 200 مؤسسة عمومية محلية صغيرة أغلبها في قطاع الخدمات، وفي نهاية 1996 تسارعت وتيرة حل الشركات وخصخصتها بعد إنشاء 5 شركات جهوية قابضة. وتواصلت في أبريل 1998 خصخصة أكثر من 800 مؤسسة،¹ كما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم (34): حصيلة حل المؤسسات حسب قطاعات نشاطها وإطارها القانوني

إلى غاية 30 جوان 1998

المجموع	مؤسسات خاصة	مؤسسات عمومية محلية	مؤسسات عمومية اقتصادية	القطاعات
25	02	18	5	الفلاحة
443	-	383	60	الصناعة
249	-	195	54	البناء والأشغال والسكن
98	-	93	15	الخدمات
815	02	689	134	المجموع

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، "لجنة التقويم، التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي"، الدورة العادية الثانية عشرة، نوفمبر 1998، ص.55.

ويلاحظ من الجدول أن القطاع الصناعي يعد من أكثر القطاعات المتضررة حيث أن 54% من المؤسسات التي تم حلها تابعة للقطاع الصناعي ثم يليه قطاع البناء والأشغال العمومية والسكن بنسبة 30% من إجمالي المؤسسات.

ثانياً: الآثار الاجتماعية

رغم التحسن في أغلب المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري والتي نشأت عن التقيد الصارم بمبادئ وشروط برنامج الإصلاح الاقتصادي المبرم مع صندوق النقد الدولي، إلا أن ذلك لم ينعكس إيجاباً على مختلف شرائح المجتمع بل على العكس من ذلك فقد نتج عنه آثار اجتماعية قاسية بسبب تخلي الدولة عن دورها الاجتماعي واقتصارها على تسيير الآثار السلبية لبرنامج التصحيح الهيكلي بالنسبة للفئات الأكثر تضرراً. ويمكن ملاحظة ذلك

¹. بغداد كربالي، "نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثامن، جامعة محمد خيضر بسكرة، جانفي 2005، ص ص. 12-13.

من خلال: انخفاض القدرة الشرائية وتراجع نفقات الدولة على القطاعات الاجتماعية كالتربية والصحة والسكن إلى جانب انتشار البطالة.

1. انخفاض القدرة الشرائية

لقد انخفضت القدرة الشرائية للمواطنين وخاصة بالنسبة للفئات البسيطة بسبب الارتفاع الكبير في الأسعار نتيجة تخفيض الدعم الموجه لمعظم المواد الأساسية من جهة والتباطؤ في زيادة المدخيل من جهة أخرى.¹ فبالنسبة للأسعار شهدت ارتفاعا كبيرا خلال التسعينات ولاسيما في الفترة 1992-1995 حيث ارتفعت الأرقام البيانية العامة للأسعار بنسبة 23% في سنة 1990 وعرفت أعلى مستوياتها سنة 1994 بنسبة 41.3%² وفيما يتعلق بجانب الأجر فتدل الأرقام الاستدلالية للقدرة الشرائية للأجراء عن الانخفاض المستمر للقدرة الشرائية لدى الطبقات المتوسطة.

الجدول رقم (35): تطور الأرقام الاستدلالية للقدرة الشرائية للأجراء

سنة الأساس: 1988، الوحدة: %

1996	1995	1994	1993	
68.7	71.5	85.3	87.4	الإطارات
69.6	73.7	82.7	90.1	الأعوان التقنيون
82.5	85.1	94	117.4	عاملو التنفيذ

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، "مشروع التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل

الهيكلي"، الدورة العادية الثانية عشر، نوفمبر 1998، ص.75.

يلاحظ من الجدول التدي المطرد للقدرة الشرائية للإطارات والأعوان التقنيين وعاملو التنفيذ والذين يمثلون الطبقة المتوسطة في المجتمع.

¹. عيسى بن ناصر، "أثر برنامج التكيف والتعديل الهيكلي على المؤسسة الاقتصادية في الجزائر: حالة المؤسسة الفلاحية"، مداخلة في الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعزيز مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 29-30 أكتوبر، 2001، ص.7.

². المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التقييم، مرجع سابق، ص.72.

2. تراجع نفقات الدولة على التربية والصحة

أدت برامج الإصلاح الاقتصادي إلى تراجع نفقات الدولة المتعلقة بالقطاعات الاجتماعية حيث انخفض إنفاق الدولة على قطاع التربية والتكوين من 7.7% من إجمالي الناتج المحلي في 1993 إلى 6.4% عام 1996، كما انخفضت نفقات الصحة من 1.7% إلى 1.5% خلال نفس الفترة.¹ ويوضح الجدول رقم (36) الانخفاض المحسوس لنفقات الدولة للتسيير بالقطاعات الاجتماعية.

الجدول رقم (36): تطور الحصة المتصلة بالقطاعات الاجتماعية في نفقات الدولة للتسيير

خلال الفترة 1993-1997

%					
1997	1996	1995	1994	1993	
17.8	19.5	19.8	20.8	23	التربية الوطنية
3.2	3.6	3.8	4.2	-	التعليم العالي والبحث العلمي
4.7	5.3	4.8	5.6	5.5	الصحة والسكان
1.2	1.5	1.4	1.7	1.5	العمل والشؤون الاجتماعية والتكوين المهني

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، "لجنة التقييم، المشروع التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي"، الدورة العادية الثانية عشر، نوفمبر 1998، ص ص. 76-77.

وكما هو واضح من الجدول فقد انخفضت نفقات التسيير في كل من قطاعات الصحة والسكن، والعمل والشؤون الاجتماعية والتكوين المهني، التعليم العالي والبحث العلمي، وخصوصا في قطاع التربية الوطنية.

3. ارتفاع البطالة

شكلت قضايا التشغيل إحدى الاهتمامات الكبرى بغرض توزيع ثمار التنمية والاستفادة منها لأكثر فئات المجتمع، وقد ترتب على تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي تسريح آلاف العمال نتيجة حل عدد كبير من المؤسسات العمومية والخاصة، وهذا ما يظهره الجدول التالي:

¹. عيسى بن ناصر، مرجع سابق، ص ص. 8-9.

الجدول رقم (37): تطور تسريح العمال خلال الفترة 1994-1997

السنوات	عدد العمال المسرحين	عدد المؤسسات	الطبيعة القانونية للمؤسسة
1994	20908	20	مؤسسات محلية 633
1995	236300	300	مؤسسات عمومية 268
1996	100498	162	مؤسسات خاصة 84
1997	162175	503	
المجموع	519881	985	

Source: Abdlbaki Rouabah et Ali Hamel, Première Evaluation du Contenu et des Résultats du PAS en Algérie, in Colloque la Mondialisation, L'Ajustement Structurel et le Développement, Sétif, 15- 16 Mai 1999, p.332.

يظهر من الجدول أعلاه أن غلق المؤسسات أدى إلى إحالة حوالي نصف مليون عامل إلى البطالة، هذا إلى

جانب توفر عدة عوامل أدت إلى ارتفاع حجم البطالة بشكل مستمر ومنها:

- التحولات الهيكلية التي عرفت الجزائر منذ 1986؛
- ضعف التسيير وفشل السياسات الاقتصادية السابقة؛
- عدم ملائمة نظام التربية والتعليم مع احتياجات سوق العمل.¹

الجدول رقم (38): تطور ظاهرة البطالة في الفترة 1989-1997

السنة	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
معدل البطالة	16.89	19.79	20.6	23	23.2	24.39	27.89	-	25.39

Source : World Bank, World Development Indicators, 2015: <http://data.worldbank.org/wdi>

يلاحظ من الجدول أعلاه الارتفاع الكبير في نسبة البطالة التي قفزت من 16.89% في 1989 إلى 25.39

في 1997 مما يدل على الآثار السلبية القوية للإصلاحات على جانب التشغيل، وما زاد من تأزم الوضع ارتفاع

الطلب على الشغل مقابل انخفاض العرض، ففي الفترة 1990-1995 بلغ عدد طالبي العمل مليون شخص في

¹. حاكمي بوحفص، "البطالة بين التحدي والاحتواء: دراسة حالة الجزائر"، مجلة الاقتصاد والمجتمع، جامعة السانبا، وهران، العدد 2010/6، ص 220 - 225.

الوقت الذي لم تتجاوز فيه عروض العمل 400000 منصب شغل تركزت معظمها في قطاع البناء والأشغال العمومية.¹

المبحث الثالث: سياسة التنمية الاقتصادية بعد الإصلاحات

بعد سنوات من تطبيق الإصلاحات وعلى الرغم من تحقيق بعض النتائج في مجال التوازنات الاقتصادية الخارجية، إلا أن تلك الإصلاحات لم تؤد إلى تحسين ظروف المعيشة للمواطنين وخلق مناصب الشغل. ومن أجل ضمان انطلاقة فعالة ودائمة للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية كان يجب على الدولة وضع حوافز لأجل بعث النمو في مناطق واسعة من البلد، كتشجيع الاستثمارات الخاصة المحلية وتنمية المؤسسات الصغيرة، وتدعيم إعادة الانطلاق الفلاحي والصيد وكل النشاطات الإنتاجية المحلية، وتحسين مستوى المعيشة والتعليم للسكان، لذلك تم وضع ثلاثة برامج خماسية تمثلت في برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو والبرنامج الخماسي للفترة 2010-2014.

المطلب الأول : مضمون برامج الإنعاش الاقتصادي

أولاً: برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2004

يتمحور برنامج الإنعاش الاقتصادي الممتد بين 2001 إلى 2004 حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية، وتطوير مجال الري والنقل وتحسين المستوى المعيشي وتنمية الموارد البشرية وذلك لأجل تحقيق التنمية المحلية. وتمثلت أهم إنجازات برنامج الإنعاش الاقتصادي فيما يلي:²

1. دعم النشاطات الإنتاجية

أ. الفلاحة: يندرج هذا البرنامج - الذي قدرت تكلفته بـ 65 مليار دج- في إطار المخطط الوطني للتنمية

الفلاحية PNDA ويتمحور حول البرامج المتعلقة بـ:

- تكثيف الإنتاج الفلاحي ولاسيما الموارد واسعة الاستهلاك وترقية الصادرات من المنتجات الفلاحية؛
- إعادة تحويل أنظمة الإنتاج من أجل تكفل أحسن بظاهرة الجفاف؛
- حماية الأحواض المنحدرة والمصببات وتوسيع مناصب الشغل في الريف؛

¹. Fodil Hassam, "Chronique de l'Économie Algérienne Vingt ans de Reformes libérales", l'Économiste d'Algérie, Algérie, 2005, p.171.

². كريم زرمان، "التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2009"، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، جامعة محمد خيضر بسكرة، جوان 2010، ص ص. 200-204.

- حماية النظام البيئي الرعوي وتحسين نوعية العلف؛
- مكافحة التهميش والفقر، وخاصة عن طريق مشاريع تجريبية للتنمية الجماعية ومعالجة ديون الفلاحين.
- ب. الصيد والموارد المائية:** يتضمن البرنامج -الذي قدرت تكلفته بـ 9.5 مليار دج- في هذا القطاع ما يلي:
- تخصيص الموارد للصندوق الوطني للمساعدة في الصيد التقليدي والصيد البحري؛
- إنشاء مؤسسة للقرض من أجل الصيد وتربية المائيات، وذلك بفتح فرع لدى صندوق التعاون الفلاحي (CNMA) الذي يتضمن شبكة للصناديق الواقعة على مستوى مراكز الصيد وتربية المائيات؛
- إدخال إجراءات جبائية وشبه جبائية وجمركية تهدف إلى دعم نشاط المتعاملين؛
- معالجة ديون المهنيين المتعاقدين من طرف المستفيدين من مشاريع FIDA، CEE.

2. التنمية المحلية والبشرية

أ. التنمية المحلية: يحدد البرنامج نشاط الدولة في التكفل بالانشغالات المحلية على عدة مستويات:

- التدخل فيما يخص التحسين النوعي والمستدام للإطار المعيشي للمواطنين؛
- يتضمن البرنامج إنجاز مخططات بلدية (PCD) موجهة في أغلبها لتشجيع التنمية والتوزيع المتوازن للتجهيزات والأنشطة على كل التراب الوطني؛
- إنجاز المشاريع المرتبطة بالطرق الولائية والبلدية، وتطهير الماء والمحيط، والبنى التحتية لتشجيع على استقرار ورجوع السكان وخاصة في المناطق التي مسها الإرهاب؛
- يستجيب هذا البرنامج لحاجات ملموسة، معبر عنها بمشاريع رامية إلى تنمية مستدامة على صعيد المجموعات الإقليمية.

ب. التشغيل والحماية الاجتماعية: في ميدان الشغل والحماية الاجتماعية قدرت تكلفة البرنامج بـ 16 مليار دج، ويخص برامج الأشغال ذات الكثافة العالية ليد العاملة والمتعلقة بالولايات المحرومة، وتسمح هذه البرامج بتوفير 70000 منصب شغل دائم في تلك الفترة، وفيما يخص النشاط الاجتماعي تضمن البرنامج نشاطات التضامن اتجاه السكان الأكثر ضعفا، وإعادة الاعتبار للمؤسسات المتخصصة واكتساب 500 حافلة نقل مدرسي للبلديات المحرومة، و3 ملايين ترمي إلى تأطير سوق العمل.

3. تعزيز الخدمات العامة وتحسين الإطار المعيشي

قدر الغلاف المالي للأشغال الكبرى للتجهيز والتهيئة العمرانية بـ 210.5 مليار دج ويتضمن هذا البرنامج ما يلي:

أ. التجهيزات الهيكلية للعمران: وتهدف إلى تحسين إطار معيشة سكان المراكز الحضرية الكبرى وتوزعت تكاليف هذا البرنامج إلى 31.3 مليار دج للبنى التحتية للموارد المائية و54.6 مليار دج للبنى التحتية للسكك الحديدية و45.3 مليار للأشغال العمومية.

ب. تأمين الموانئ والمطارات والطرق: يهدف البرنامج إلى تعزيز الأمن في الموانئ والمطارات والطرق بواسطة وسائل الكشف والمراقبة قصد حماية الاقتصاد الوطني وقدرت تكلفته بـ 1.7 مليار دج.

ج. إحياء الفضاءات الريفية بالجبال والهضاب العليا والواحات: تضمن البرنامج حماية الفضاءات الساحلية والمحافظة على مناطق الهضاب العليا والجنوب والاهتمام بالأحياء المحرومة على مستوى المناطق الحضرية، ويسمح هذا البرنامج بتحسين حياة السكان وإيجاد مناصب الشغل ويتوزع بالشكل التالي: المحيط 6.1 مليار دج، الطاقة 16.8 مليار دج، حماية الأحواض المنحدرة 9.1 مليار دج، السكن 35.6 مليار.

4. تنمية الموارد البشرية

تقدر تكلفة البرنامج بـ 90.3 مليار دج، وقد اختيرت المشاريع وفقا لانعكاسها المباشر على حاجيات السكان، ويتوزع هذا البرنامج على الشكل الموالي: التربية الوطنية 27 مليار دج، التكوين المهني 9.5 مليار دج، التعليم العالي 18.9 مليار دج، البحث العلمي 12.38 مليار دج، الصحة والسكان 14.7 مليار دج، الشباب والرياضة 4 مليار دج، الثقافة والاتصال 2.3 مليار دج والشؤون الدينية 1.5 مليار دج.

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005 – 2009

يقدر المبلغ المخصص للبرنامج التكميلي بـ 4202.7 مليار دج وتم تقسيم البرنامج إلى خمسة برامج فرعية كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (39): التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

النسبة المخصصة للبرنامج	المبالغ المخصصة للبرنامج بالمليار دج	البرنامج
%45.5	1908.5	1. برنامج تحسين ظروف معيشة السكان:
	555	- السكن
	399.5	- التربية، التعليم العالي، التكوين المهني
	200	- البرامج البلدية للتنمية
	250	- تنمية مناطق الهضاب العليا والمناطق الجنوبية
	192.5	- تزويد السكان بالماء والكهرباء والغاز
	311.5	- باقي القطاعات
%40.5	1703.1	2. برنامج تطوير الهياكل القاعدية:
	1300	- قطاع الأشغال العمومية والنقل
	393	- قطاع المياه
	10.15	- قطاع التنمية العمرانية
%8	337.2	3. برنامج دعم التنمية الاقتصادية:
	312	- الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري
	18	- الصناعة وترقية الاستثمار
	7.2	- السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف
%4.8	203.9	4. برنامج تطوير الخدمة العمومية:
	99	- العدالة والداخلية
	88.6	- المالية والتجارة وباقي الإدارات العمومية
	16.3	- البريد والتكنولوجيات الحديثة للاتصال
%1.2	50	5. برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال

المصدر: نبيل بوفليح، "دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 9، 2013، ص.47.

ويتبين من الجدول أعلاه أن القطاعات المستفيدة من البرنامج التكميلي تتمثل في:

- قطاع التنمية المحلية والبشرية الذي استفاد من برنامج خاص يصل إلى 1908.5 مليار دج وهو ما يمثل %45.5 من إجمالي البرنامج التكميلي.

- قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية وخصص له مبلغ 1703.1 مليار دج أي 40.5% من إجمالي البرنامج.

- قطاعات الصناعة والفلاحة والصيد البحري، قدر المبلغ المخصص لها بـ 337.2 مليار دج وهو ما يمثل 8% من إجمالي البرنامج.

- القطاع الإداري الحكومي والذي استفاد من برنامج خاص لتطوير وإصلاح أهم الهيئات الحكومية على غرار الداخلية، العدالة، المالية وقدرت قيمته بـ 203.9 مليار دج أي بنسبة 4.8% من البرنامج.

ثالثا: مضمون البرنامج الخماسي 2010 - 2014

خصص لهذا البرنامج 21214 مليار دج وتم تقسيم هذا البرنامج إلى ثلاثة برامج فرعية كما هو موضح في

الجدول التالي:

الجدول رقم (40): التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي 2010 - 2014

البرنامج	المبالغ المخصصة للبرنامج (مليار دج)	%
1. برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	9903	45.43
- السكن	3700	
- التربية، التعليم العالي، التكوين المهني	1898	
- الصحة	619	
- تحسين وسائل وخدمات الإدارات العمومية	1800	
- باقي القطاعات	1886	
2. برنامج تطوير الهياكل القاعدية:	8400	38.52
- قطاع الأشغال العمومية والنقل	5900	
- قطاع المياه	2000	
- قطاع التهيئة العمرانية	500	
3. برنامج دعم التنمية الاقتصادية	3500	16.05
- الفلاحة والتنمية الريفية	1000	
- دعم القطاع الصناعي العمومي	2000	
- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل	500	

المصدر: نبيل بوفليح، "دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية

والإنسانية، العدد 9، 2013، ص. 48.

من الجدول أعلاه يتبين أن القطاعات المستفيدة من البرنامج الخماسي تتمثل في:

- قطاع التنمية المحلية والبشرية: الذي استفاد من 9903 مليار دج أي بنسبة 45.43% من إجمالي البرنامج.

- قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية وخصص له 8400 مليار دج أي بنسبة 38.52% من إجمالي البرنامج.

- قطاعات الصناعة، الفلاحة، الصيد البحري والتشغيل استفادت من 3500 مليار دج أي ما يمثل نسبة 16.05% من إجمالي البرنامج.

ويمكن القول أن التوزيع القطاعي للبرنامج يعكس رغبة الحكومة في استهداف القطاعات التي تؤثر بصورة مباشرة في تحقيق التنمية البشرية من خلال الاهتمام بتوفير السكن والتعليم والصحة، إضافة إلى تدعيم البنية التحتية عن طريق برنامج تطوير الهياكل القاعدية، وبالمقابل يتضح إهمال الدولة للقطاعات المدرة للثروة والموفرة لمناصب الشغل كالصناعة والفلاحة.

المطلب الثاني : تقييم مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر بعد الإصلاحات

لتقييم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر تم اعتماد مجموعة من المؤشرات تمثلت في معدل النمو وبنية الإنتاج ورصيد الميزان التجاري ورصيد ميزان المدفوعات و معدل التضخم والمديونية والادخار ومعدل البطالة.

1. تطور معدل النمو وبنية الإنتاج

في فترة ما بعد الإصلاحات عرف معدل النمو تذبذبا بين الزيادة والنقصان حيث سجل أكبر نسبة في 2003 وأضعف نسبة في 2009 وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (41):تطور معدل النمو في الجزائر في الفترة 2000 - 2014

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل النمو	2.2	4.61	5.59	7.2	4.3	5.9	1.7	3.4	2	1.6	3.6	2.8	3.3	2.8	3.8

Source: World Bank, Development Indicators, 2015, <http://data.worldbank.org/wdi>

يظهر من الجدول أعلاه أن الاقتصاد الجزائري حقق أعلى معدل نمو في 2003 حيث سجل معدل 7.2% وهذا راجع إلى النمو الذي حققه قطاع المحروقات في تلك السنة حيث سجل نموا قدره 8.8% وهذا على الرغم من أن معظم الصناعات الوطنية عرفت تراجعا في سنة 2003 . بالمقابل نجد أن معدل النمو انخفض إلى 1.6% في

سنة 2009 وهذا بسبب تراجع نمو قطاع المحروقات والذي سجل نسبة 0.8% وهذا على الرغم من تسجيل القطاع الفلاحي ومعظم الصناعات الوطنية لمعدلات نمو ايجابية (انظر الجدول رقم 42).

الجدول رقم (42): التقسيم القطاعي لنمو إجمالي الناتج الداخلي الحقيقي في الجزائر

خلال الفترة 2000-2014

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2003	2000	
-0.6	-5.5	-3.4	-3.3	-2.2	0.8-	8.8	4.9	المحروقات
5.6	7.1	7.1	6.1	6.3	9.6			القطاعات الأخرى (خارج المحروقات)
2.5	8.8	7.2	11.6	4.9	21.1	19.7	5-	الفلاحة
3.9	4.1	5.1	3.9	3.4	8.9			الصناعة خارج المحروقات
6.8	7	5.6	5.4	4.5	7.6	-20.6	-8.9	الصناعة الغذائية
0.7	5.5	7.4	4.2	2.4	23	8.9	2.2	الحديد الصناعة الميكانيكية والكهرباء
-0.1	0.3	1.5	-2	-2.4	0.6	-2.4	-14.4	النسيج
4.9	-0.5	2.8	-0.6	0	-2.3	-7.7	-6	الجلود والاحذية
2.5	0.6	1.3	2	-0.8	5.6	-7.6	6.4	مواد البناء
1.3	2.3	2	0.8	3.3	1.1	-6.1	-8.2	الخشب والورق والفلين
0.8	5	5.8	8	3.7	8.8	-10.6	6.2	الصناعة الكيماوية البلاستيك والمطاط
3.4	1.8	0.9	-5.7	15	-18	0.6	15.6	المناجم والمحاجر
6.9	4.3	10.2	7.4	5.4	9.7	6.6	2.4	الطاقة والمياه

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على المعطيات الواردة في التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنوات: 2002، 2004، 2013، 2015 انظر:

www.bank-of-algeria.dz

ووفقا لمعطيات الجدول رقم (42) فإنه يمكن ترتيب القطاعات المهيمنة على الناتج المحلي الإجمالي والمؤثرة

في معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2014 كما يلي:¹

أ. قطاع الخدمات: يعد قطاع الخدمات أول قطاع مؤثر في معدل النمو الاقتصادي بعدما انتقلت مساهمته في

الناتج المحلي الإجمالي من 30.7% في سنة 2000 إلى 41.5% في 2014، وقد كان لتطبيق سياسة الإنعاش

الاقتصادي أثر إيجابي على أداء هذا القطاع حيث أدى رفع الإنفاق الحكومي إلى رفع الطلب الكلي ومن ثم زيادة

¹. نبيل بوفليح، مرجع سابق، ص ص. 49-51.

حجم المبادلات التجارية الداخلية والخارجية والخدمات المرتبطة بها وهو ما يفسر تسجيل القطاع لمعدلات نمو متزايدة نسبيا.

ب. قطاع المحروقات: قدرت مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2000 بـ 39.4% لتصل إلى 44.3% في 2005. ثم انخفضت إلى 27.1% في 2014. ورغم هذا الانخفاض يعد قطاع المحروقات ثاني قطاع مؤثر على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

ج. قطاع البناء والأشغال العمومية: بلغت مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية 10.8% سنة 2014 وهذا بعد أن كانت تمثل 8.1% فقط في سنة 2000، ويرجع ذلك إلى الاهتمام الذي أولته الدولة لهذا القطاع في برامج الإنعاش الاقتصادي.

د. قطاع الفلاحة: ويعد تأثير هذا القطاع في معدل النمو الاقتصادي ضعيفا بالمقارنة بقطاعي المحروقات والخدمات حيث لم تتجاوز مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي 10.6% سنة 2014، وباعتبار قطاع الفلاحة في الجزائر مرتبط بشكل قوي بالظروف المناخية السائدة، فهذا ما يجعله عرضة لتقلبات حادة، ففي سنة 2008 سجل القطاع نسبة نمو سالبة قدرت بـ - 5.3% بسبب ظاهرة الجفاف التي شهدتها الجزائر خلال تلك السنة، في حين أدت ملائمة الظروف المناخية في سنة 2010 إلى تسجيل القطاع لنسبة نمو هامة قدرت بـ 6%.

هـ. قطاع الصناعة: تراجعت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي من 7.2% في 2000 إلى 5% في 2014 وبذلك يعد هذا القطاع الأضعف تأثيرا على معدل النمو (ستتم دراسة هذا القطاع بشكل مفصل في الفصل الخامس). وهذا يدل على أن سياسة الإنعاش الاقتصادي لم تكن لها أية آثار ايجابية على قطاع الصناعة.

الجدول رقم (43): نسبة مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر

خلال الفترة 2000-2014

2014	2013	2012	2011	2010	2005	2000	
27.1	29.8	34.2	35.9	34.9	44.3	39.4	المحروقات
10.6	9.9	8.8	8.1	8.5	7.7	8.4	الزراعة
5	4.6	4.5	4.6	5.1	5.6	7.2	صناعة خارج المحروقات
10.8	9.8	9.2	9.1	10.5	7.4	8.1	الأشغال العمومية
41.5	38.4	36.7	36.4	34.8	28.4	30.7	الخدمات:
25.2	23.1	20.4	20.1	21.6	20	20.3	- خدمات خارج الإدارة
16.3	15.3	16.3	16.3	13.2	8.4	10.4	- خدمات الإدارات العمومية
5	7.5	6.6	5.9	6.2	6.6	6.2	الحقوق والرسوم على الواردات

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على المعلومات الواردة في التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنوات 2002، 2008، 2015:

www.bank-of-algeria.dz

والملاحظ أن معدلات النمو المحققة في الجزائر لا تتناسب مع حجم الأموال التي تم ضخها في الاقتصاد الوطني حيث بينت دراسة محمد مسعي حول برنامج الإنعاش الاقتصادي وأثرها على النمو بان مضاعف الإنفاق العمومي للفترة 2001-2009 يساوي 0.9، وهذا يعني أن كل دينار تم ضخه في الاقتصاد ضمن الإنفاق العمومي خلال تلك الفترة أدى في المتوسط إلى تآكل الدخل الحقيقي العام بحوالي 10 سنتيمات من الدينار. وتفسير ذلك أن كل زيادة في الاستهلاك بالنسبة لزيادة في الدخل المتاح، تقابلها في المتوسط زيادة في الاستيراد تفوق 80 %، حيث يساوي الميل الحدي للاستيراد 0.807، أي أن كل دينار إضافي للاستهلاك يتسرب منه حوالي 80 سنتيما للخارج لاستيراد السلع والخدمات، ويوظف الباقي لشراء السلع والخدمات المحلية.¹

¹. محمد مسعي، "سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو"، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 2012/10، ص.156.

2. حصيلة الميزان التجاري بعد الإصلاحات

في فترة ما بعد الإصلاحات عرف رصيد الميزان التجاري في الجزائر تذبذبا بين الزيادة والنقصان وهذا ما

يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(44): تطور رصيد الميزان التجاري للجزائر في الفترة 2000-2014

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
0.6	9.31	20.23	25.95	12.2	7.57	40	34.24	34.06	26.47	14.27	11.14	6.71	9.61	12.3

المصدر: تم تجميع هذه البيانات من صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، لسنوات 2006، 2010، 2015:

<http://www.amf.org.ae>.

يعود التغير الحاصل في رصيد الميزان التجاري في الجزائر إلى التغير في قيمة الصادرات التي تتأثر بشكل شبه كلي بأسعار البترول، فكما يوضحه الجدول أعلاه انخفض رصيد الميزان التجاري في سنة 2001 وذلك راجع لانخفاض حصيلة الصادرات بسبب انخفاض سعر البترول إلى 24.8 دولار،¹ نتيجة أحداث سبتمبر 2001 التي أثرت بشكل كبير على الطلب العالمي للبترول الذي انخفض بسبب تضرر شركات النقل الجوي من تلك الأحداث، كما أن منظمة البلدان المصدرة للبترول قررت عدم تخفيض الإنتاج لكي لا تتأثر المؤسسات المتضررة، وهذا ما أدى إلى انخفاض الأسعار،² وقد ترتب على هذا الانخفاض في سعر البترول انخفاضا في قيمة الصادرات من المحروقات من 21,65 مليار دولار في 2000 إلى 19,09 مليار دولار في 2001.³

أما سنة 2002 فقد عرفت انخفاضا في رصيد الميزان التجاري نتيجة تراجع في قيمة الصادرات إلى 18,42 مليار دولار، وهذا رغم ارتفاع متوسط سعر برميل البترول الخام الجزائري إلى 25,19 دولار للبرميل،⁴ خلال هذه السنة، والسبب في ذلك هو انخفاض سعر الصادرات من المحروقات الغازية في السداسي الثاني من

¹. المجلس الاقتصادي والاجتماعي، "مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001"، مرجع سابق، ص. 22.

². نفس المرجع، ص. 21.

³. Banque d'Algérie, Statistiques de la Banque d'Algerie, p. 87, www.bank-of-algeria.dz

⁴. B.P, Statistical Review of World Energy, June 2002, www.amoco.com

2002¹، إلى جانب ارتفاع قيمة الواردات إلى 12.01 مليار دولار (بعدها كانت 9.48 مليار دولار في 2001).² ويعود الارتفاع في الواردات في سنة 2002 إلى الأسباب التالية:

- استئناف استيراد السلع الموجهة لميدان الإنتاج؛
 - تطبيق تعريف جمركية جديدة انطلقا من بداية سنة 2002 قدرت بـ5% على المنتجات نصف المصنعة و30% للمنتجات الجاهزة،
 - تخفيض معدل التعريف الإضافية المؤقتة بـ12 نقطة حيث انتقلت من 60% في 2001 إلى 48% في 2002؛
 - توسيع مجموعة المنتجات المستفيدة من امتيازات جمركية وخاصة المنتجات الموجهة لصناعات التركيب.
- وطيلة الفترة 2003-2008 ظلت قيمة الصادرات في ارتفاع مستمر حيث انتقلت من 24.46 مليار دولار في 2003 إلى 78.59 مليار دولار في 2008، والسبب الرئيسي هو ارتفاع أسعار النفط من 28.96 دولار للبرميل في 2003 إلى 99.97 دولار في 2008.³ والذي يرجع بدوره إلى تزايد الطلب العالمي نتيجة زيادة معدلات النمو في الاقتصاد العالمي.
- وفي سنة 2009 انخفضت قيمة الصادرات إلى 45.19 مليار دولار بسبب انخفاض سعر البرميل إلى 62.25 دولار،⁴ والذي يعود إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط بسبب الأزمة العالمية لسنة 2008 (أزمة الرهن العقاري) وابتداء من 2010 عادت قيمة الصادرات للارتفاع من جديد حيث وصلت إلى 72.88 مليار دولار (سعر البرميل 112.94 دولار)،⁵ وذلك نتيجة انتعاش الاقتصاد العالمي من جديد. وفي سنتي 2013 و2014 انخفض رصيد الميزان التجاري بشكل محسوس وذلك نتيجة تزايد الإنتاج في دول الأوبك وتقليص واردات الو.م.أ من النفط من 60% في 2005 إلى 15% في 2014،⁶ وهذا بسبب الاستثمارات الأمريكية الهائلة في مجال الغاز الصخري بالإضافة إلى ارتفاع سعر الدولار الأمريكي في مقابل العملات الأخرى.

¹. Ministère des Finances, "Note de Conjoncteur au Second Semestre", 2002, www.finance-algeria.org

². Banque d'Algérie, Statistique de la Banque d'Algérie, Op. Cit., p.87.

³. Ibid, pp. 87-88.

⁴. Ibid, p.88.

⁵. Ibid.,

⁶. بشير مصيطفي، نهاية الربع الأزمة والحل، جسر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص.61.

من خلال ما سبق يلاحظ أن قيمة الصادرات الجزائرية خاضعة بشكل شبه كلي لتقلبات السوق البترولية وذلك لان هيكل الصادرات لم يتغير رغم الإصلاحات ورغم تطبيق برنامجي الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو.

الجدول رقم (45): تركيبة الصادرات حسب فوج المنتجات لسنتي 2000-2014

2014		2000		
النسبة من إجمالي الصادرات	قيمة الصادرات بمليون دولار	النسبة من إجمالي الصادرات	قيمة الصادرات بمليون دولار	
97.26	58362	97.3	21061	الطاقة
2	1173	2.04	447	المواد نصف المصنعة
0.189	110	0.19	42	المواد الأولية
0.5	323	0.13	30	المواد الغذائية
0.03	16	0.21	44	التجهيزات الصناعية
0.02	11	0.07	15	السلع الاستهلاكية
0.001	1	0.06	12	التجهيزات الفلاحية
100	59996	100	21651	المجموع

المصدر: تم إعداده من طرف الباحثة بناء على المعطيات الواردة في تقارير بنك الجزائر لسنتي 2002 و2015:

www.bank-of-algeria.dz

وكما هو واضح من الجدول أعلاه تشكل صادرات المواد الطاقوية أكثر من 97% من إجمالي الصادرات الجزائرية أما فيما يخص الصادرات خارج المحروقات فلم يحصل تغير كبير في هيكلها، باستثناء زيادة الصادرات من المواد الغذائية والتي لا تزال مساهمتها ضئيلة جدا من حصيلة الصادرات، كما نلاحظ الانخفاض الكبير في الصادرات من التجهيزات الصناعية والفلاحية.

وبالنسبة للواردات فقد استمرت قيمتها في الارتفاع طيلة الفترة 2000-2014 حيث انتقلت من 9.3 مليار دولار في عام 2000¹ إلى 59.6 مليار دولار في 2014،² ويوضح الجدول التالي أهم الواردات وتغيرها بين سنتي 2000 و2014:

¹. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2002: www.bank-of-algeria.dz

². Banque d'Algérie, Rapport 2014, Évolution Économique et Monétaire en Algérie, Juillet 2015 : www.bank-of-algeria.dz

الجدول رقم (46): تركيبة الواردات حسب فوج المنتجات لسنتي 2000-2014

2014		2000		أهم المنتجات المستوردة
النسبة من إجمالي الواردات %	قيمة الواردات بمليون دولار	النسبة من إجمالي الواردات %	قيمة الواردات بمليون دولار	
38.4	18115	29.7	2773	التجهيزات الصناعية
20.5	12301	18.3	1690	المواد النصف مصنعة
17.4	10550	25.4	2356	المواد الغذائية
16.3	9894	20	1841	السلع الاستهلاكية
4.3	2720	1.1	106	الطاقة
1	629	0.1	84	التجهيزات الفلاحية
2.1	1325	5.4	495	المواد الأولية
100	59670	100	9345	المجموع

المصدر: تم إعداده من طرف الباحثة بناء على المعطيات الواردة في التقارير السنوية لبنك الجزائر 2002 و2014، انظر:

www.bank-of-algeria.dz

يلاحظ من الجدول أعلاه أن مواد التموين الصناعي (التجهيزات الصناعية والمواد النصف مصنعة) تحتل المرتبة الأولى ضمن قائمة الواردات حيث سجلت نسبة 48% من إجمالي الواردات في سنة 2000 لتصل إلى حوالي 59.9% في سنة 2014 وهذا يدل على التبعية المطلقة للقطاع الصناعي للخارج، ويدل أيضا أن برنامجي الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو كانت سبب في زيادة تلك التبعية.¹

كما يظهر الجدول الزيادة المعتبرة في الواردات من المواد الغذائية التي بالرغم من انخفاض نسبتها من إجمالي الواردات إلا أنها كلفت الدولة سنة 2014 أكثر من 10.5 مليار دولار بعد أن كانت تكلفتها حوالي 2.3 مليار دولار في 2000، ويمكن تفسير هذه الزيادة بارتفاع عدد السكان الذي انتقل من 30.4 مليون نسمة في 2000 إلى 39.2 مليون نسمة في 2013.² وكذا زيادة الميل الحدي للاستهلاك نتيجة رفع الأجور. ويوضح الجدول التالي النمو المطرد في مراتب الأجراء في الفترة 2002-2011.

¹ . الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2011، فصل الديمغرافيا، ص.34.

² . برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2014، مرجع سابق، ص. 215.

الجدول رقم (47): تطور الأجور في الفترة 2002-2011

الوحدة: مليون دج

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
مرتبات الإجراء	559774,1	594785,7	680523,4	729855,7	816070,3	911184,3	1040012,3	1130973,21	1290138,4	1403549,6

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2011، فصل المحاسبة الوطنية، ص.239.

3. ميزان المدفوعات

سجل ميزان المدفوعات الجزائري فائضا مستمرا ومتزايدا ابتداء من سنة 2002 نتيجة الفائض المحقق في

الميزان التجاري بسبب ارتفاع أسعار البترول إلى غاية 2008 وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (48): رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر في الفترة 2000-2014

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
رصيد ميزان المدفوعات	7.57	6.19	3.66	7.47	9.25	16.94	17.73	29.55	36.99	3.86	15.33	20.06	12.06	0.13	-1

المصدر: تم تجميع البيانات من صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، لسنتي 2013 و2015:

<http://www.amf.org.ae>

يتضح من الجدول أعلاه إن الفائض في ميزان المدفوعات بلغ سنة 2008 مستوى قياسيا قارب 37 مليار دولار لينخفض في سنة 2009 إلى 3.86 مليار دولار متأثرا بالتراجع الكبير في أسعار البترول والذي نزل إلى مستوى 62.25 دولار للبرميل في 2009.¹ ثم ارتفع مجددا في السنوات اللاحقة بعد تزايد الطلب على المحروقات وارتفاع أسعارها من جديد في الأسواق الدولية، حيث بلغت 111.49 دولار للبرميل في 2012.² لكن وبحلول سنة 2014 سجل ميزان المدفوعات عجزا بمليار دولار،³ بسبب تراجع أسعار النفط إلى 99.68 دولار للبرميل،⁴

¹. Banque d'Algérie, Statistique de la Banque d'Algérie, Op. Cit., p.88.

². منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي 2015، الكويت، 2015، ص.110.

³. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2015، أبو ظبي، 2015: <http://www.amf.org.ae>

⁴. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، مرجع سابق، ص.110.

حيث تراجع رصيد الميزان التجاري من 9.31 مليار دولار في 2013 إلى 0.6 مليار دولار في 2014 كما سجل الحساب الجاري عجزا بمقدار 4.230- مليار دولار في 2014 (بعد أن حقق فائضا في 2013 بلغ 757 مليون دولار).¹

4. تطور ظاهرة التضخم

منذ سنة 2001 ظهر تطبيق السياسة النقدية بصورة منفصلة في ظل سياق اقتصاد كلي تميز بتضخم ضئيل، وفائض مهم في ميزان المدفوعات، وخاصة الحساب التجاري، ونسبة ايجابية وتدرجية للنمو الاقتصادي، ونسبة عالية للبطالة. كما أن شروع بنك الجزائر منذ سنة 2001 في إصدار التقارير السنوية حول الوضعية الاقتصادية والنقدية سمح بتحديد أهداف السياسة النقدية بوضوح.²

لقد أوضح كل من قانوني 10-90 و 11-03 الأهداف النهائية للسياسة النقدية والمتمثلة فيما يلي:

- استقرار الأسعار ونسبة أسعار الصرف بالتوافق مع الاستعمال التام للموارد.

- استقرار الأسعار ونسبة أسعار الصرف بالتوافق مع نمو سريع للاقتصاد.

إذن يبقى الهدف الأساسي للسياسة النقدية الذي حدده بنك الجزائر هو استقرار الأسعار ومراقبة وتيرة التضخم، حيث تم استهداف معدل التضخم بـ 3% كمؤشر لأسعار الاستهلاك، وذلك منذ 2003 كهدف نهائي للسياسة النقدية، إلا أنه منذ 2007 برز المعدل التضخمي المستهدف ضمن المجال 3%- 4% بسبب ارتفاع وتيرة التضخم المستورد.³ وكما سبق الإشارة إليه فقد عرف مستوى التضخم أعلى مستوياته في سنة 1992 حيث وصل إلى 31.6% ثم انخفض إلى 2.64% في سنة 1999 ليصل إلى معدل قياسي بلغ 0.34% في 2000 كأدنى حد لمعدل التضخم عرفته الجزائر منذ الاستقلال.

ويرجع انخفاض معدل التضخم في الجزائر إلى عدة إجراءات اتخذتها الحكومات المتعاقبة في إطار برنامج التعديل الهيكلي، كتحرير الأسعار، وتعديل أسعار الفائدة الحقيقية برفعها إلى مستويات قياسية سنّي 1994-

¹ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2015، مرجع سابق.

² فضيل رايس، "تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000 - 2011)"، بحوث اقتصادية عربية، العددان 61-62/شتاء - ربيع 2013، ص. 203.

³ نفس المرجع، ص. 203-204.

1995، وتقليص الموازنة العامة إلى مستويات معقولة، والصرامة في تسيير الكتلة النقدية والبحث عن أساليب جديدة لتمويل الأنشطة الاقتصادية بدلا من الإصدار النقدي المفرط.¹

أما تفسير عودة ارتفاع معدل التضخم إلى 4.2% سنة 2001 فهذا راجع إلى ارتفاع نمو الكتلة النقدية 53.9% من الناتج الداخلي الخام بعد أن كانت 37.8% في سنة 2000، ويعود ارتفاع الكتلة النقدية إلى انطلاق تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي، ثم انخفاض معدل التضخم في 2002، إلى 1.4% ليعاود الارتفاع في 2003 إلى 4.2% والسبب في هذا الارتفاع أساسا هو نمو فائض السيولة المصرفية بمعدل 36.29% مقابل 25.13% في سنة 2002.² والملاحظ في الفترة 2005-2009 أن معدل التضخم ظل يرتفع بشكل مستمر حيث انتقل من 1.3% في 2005 إلى 5.7% في 2009، وذلك بسبب الشروع في برنامج دعم النمو الاقتصادي، وكذلك ارتفاع الكتلة النقدية الذي انتقل من 50.5% في 2005 إلى 66.9% في سنة 2009 ونظرا لارتفاع أسعار الخضر والفواكه الطازجة ارتفع معدل التضخم من 2.7% في نهاية 2010 إلى 5.5% في أكتوبر 2011.³

وبحسب بنك الجزائر فإن أسباب التضخم خلال العشرية 2000-2010 كانت كالاتي:⁴

- ارتفاع أسعار المواد الزراعية المستوردة.
- ارتفاع أسعار الخضر والفواكه الطازجة.
- التوسع الكبير في الكتلة النقدية.

وقد ارتفع معدل التضخم، مسجلا أعلى مستوياته على مدار 15 سنة، حيث وصل إلى 8,4% في 2012، مقارنة بنسبة 4,5% في 2011، وتركزت زيادات الأسعار أساسا في أسعار الغذاء والسلع المصنعة، تحفزها السيولة الزائدة التي نتجت عن طفرة الإنفاق العام الجاري التي تم تمويلها من عمليات السحب من صندوق ضبط الإيرادات. وقد رفع بنك الجزائر في ماي 2012 نسبة الاحتياطي الإلزامي من 9% إلى 11% وزاد من حجم

¹ عبد القادر بابا، "السياسة النقدية في الجزائر بين الأداء والفعالية"، ص. 6: www.neeria.com

² فضيل رايس، مرجع سابق، ص. 204.

³ Fond Monétaire International, "Algérie Rapport des Services du FMI pour les Consultations de 2011 au titre de l'article IV", 22 décembre, 2011, p.5.

⁴ فضيل رايس، مرجع سابق، ص. 205.

استيعاب السيولة بمقدار 250 مليار دينار (23%) مما خفض تدفقات السيولة الحرة، غير أن هذه الإجراءات لم تكن كافية لتتحكم في التضخم.¹

5. تطور المديونية والادخار

بعد أزمة الدين الخارجي التي نتجت عن الصدمة النفطية لسنة 1986 والتي أدت إلى إعادة جدولة الدين الخارجي بين 1994 و1998، اتبعت الجزائر خطة تقليص المديونية الخارجية عن طريق تسديدات هامة مسبقاً، خاصة بين سنتي 2004 و2006² وهذا ما أدى إلى انخفاض معتبر للدين الخارجي كما يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم (49): المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة 2000-2014

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2000	2010	2011	2012	2013	2014
حجم المديونية	25.47	5.53	4.41	3.69	3.9	3.73

Source : World Bank, World Development Indicators, 2015, <http://data.worldbank.org/wdi>

يتضح من الجدول الانخفاض الكبير في المديونية الخارجية للجزائر حيث انتقلت من 25.47 مليار دولار في 2000 إلى 3.73 مليار دولار في 2014 وتتضمن المديونية ديون متوسطة وطويلة الأجل تم التعاقد بشأنها من طرف مؤسسات خاصة ذات رؤوس أموال أجنبية قامت باستثمارها مباشرة في الجزائر، وفي هذا الإطار شهدت سنة 2009 إدخال إجراءات تشريعية تحد من التمويل الخارجي للاستثمارات في إطار الشراكة وتفضيل اللجوء إلى الادخار المحلي.³ وقد عرفت نسبة الادخار المحلي إلى إجمالي الناتج المحلي تزايداً معتبراً بعد الإصلاحات حيث انتقلت من 27.09% في 1990 إلى 44.8% في سنة 2000،⁴ كما تظهر الإحصائيات أن الادخار المحلي في الجزائر قادر على تغطية الاستثمار المحلي وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

¹ صندوق النقد الدولي، نشرة معلومات معممة رقم 13/10، 25 جانفي 2013، ص. 2: www.info.org

² بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، ص. 67.

³ نفس المرجع، ص. 69.

⁴ World Bank, World Development Indicators, 2015, Op.Cit.

الجدول رقم (50): إجمالي الادخار والاستثمار المحليين نسبة من إجمالي الناتج المحلي

خلال الفترة 2010-2014

الوحدة: %

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
الادخار	48.4	48.1	47.1	46.1	44.1
إجمالي الاستثمار	41	38	39	43	46

Source : World Bank, World Development Indicators, 2015: <http://data.worldbank.org/wdi>

يلاحظ طيلة الفترة 2010-2013 أن الادخار المحلي يغطي الاستثمار المحلي في حين شهدت سنة 2014 ارتفاعا في نسبة الاستثمار المحلي حيث تجاوز نسبة الادخار المحلي وهذا قد يكون سببا في ارتفاع الدين الخارجي من 3.39 مليار دولار في 2013 إلى 3.73 مليار دولار في 2014 حيث انه بالرجوع إلى هيكل الدين الخارجي نجد أن سبب هذا الارتفاع هو زيادة القروض القصيرة الأجل والتي تتمثل أساسا في قروض المستثمرين وتسبيقات الشركات الأم إلى فروعها في الجزائر (يقع هذا الدين قصير الأجل على عاتق زبائن البنوك الخاصة الذين يفضلون قروض المستثمرين لتمويل زبائن وارداتهم).¹

وفي ظل الظروف التي تعرفها الجزائر بعد انخفاض أسعار البترول من المتوقع أن ترتفع المديونية الخارجية لتغطية احتياجات التمويل خاصة إذا علمنا أن حصة إيرادات الجباية البترولية من الإيرادات الكلية للميزانية تراوحت في الفترة 2000-2013 بين 62.88% و 78.78%² وان عجز الميزانية العامة للدولة بلغ سنة 2014 (-13.96) مليار دولار وهي أعلى نسبة عجز سجلتها الجزائر منذ سنة 2000.³

6. تطور ظاهرة البطالة

بعد انتهاء برامج الإصلاحات الاقتصادية من نوع الجيل الأول بكل نتائجها عمدت السلطات العامة في الجزائر في مارس 1998 إلى وضع البرامج التالية للتنمية الاقتصادية:

- مواصلة عملية خصخصة القطاع العام؛

¹ . بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، ص. 72.

² . voir: - IMF, IMF country report N°13/47, 2013, www.imf.org

- les Rapport de la Banque d'Algérie pour les années 2003, 2007, 2011, 2012.

³ . انظر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنتي 2013 و 2015 أبو ظبي <http://www.amf.org.ae>

- تدعيم الاستثمار الأجنبي وتوفير الظروف الملائمة لذلك؛
 - تكييف القوانين استعدادا للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة؛
 - تنفيذ برامج طموحة للتنمية خلال 2000-2014 من خلال برنامج الإنعاش الوطني 2000/2004 وبرنامج دعم النمو 2005/2009 والمخطط الخماسي 2014/2000، وكان الهدف من تلك البرامج إعادة تنشيط الطلب الكلي ودعم القطاعات والنشاطات المنتجة للثروة والموفرة لمناصب العمل.
- وخلال فترة ما بعد الإصلاحات تميز الوضع الاقتصادي بما يلي:

- تحسن أوضاع النمو الاقتصادي؛
 - تحسن في التوازنات المالية؛
 - تسجيل أرقام قياسية في احتياطات الصرف؛
 - الدين الخارجي أصبح قابلا للتسيير؛
 - ارتفاع أسعار النفط.
- وانخفض معدل البطالة بعد فترة الإصلاحات حيث انتقل من 29.79% في سنة 2000 إلى 10.6% في سنة 2014¹ وذلك للأسباب التالية:

- برنامج التنمية الفلاحية سنة 2003 وفر 445000 فرصة عمل سنويا؛
 - برنامج الإنعاش الذي خصص له 7 مليار دولار وفر 200000 فرصة عمل سنويا؛
 - برنامج إنشاء مليون سكن وبرنامج تنمية الهضاب؛
 - دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.²
- وفيما يلي تقييم لأداء سوق العمل في الجزائر:
- الدور المحدود للقطاع الخاص في التشغيل حيث يتطلب نجاح القطاع الخاص توفير المناخ الاستثماري المناسب، فبيئة الأعمال في الجزائر تتسم بضعف البنية التحتية وتعقيد الإجراءات الإدارية وانعدام الشفافية والأنظمة التشريعية غير المستقرة.
 - ارتفاع مساهمة القطاع غير الرسمي في التشغيل إذ تظهر الإحصاءات الرسمية أن الانخفاض في معدل البطالة سار جنبا إلى جنب مع تنامي القطاع غير الرسمي وفيما انخفض معدل البطالة من 30%

¹ . Banque d'Algérie, Rapport 2014, Op.Cit., p.154.

² . بوحفص، مرجع سابق، ص ص. 225-227.

إلى 10% على مدى العقد الماضي، ازدهر القطاع غير الرسمي من 20% في عام 2000 إلى 27% في عام 2007.

- تقاس مرونة التشغيل بالنسبة للنمو بقسمة التغير النسبي في عدد المشتغلين في اقتصاد ما أو قطاع ما إلى التغير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي أو القيمة المضافة، ووفقا لبيانات البنك الدولي يعتبر النمو الاقتصادي ذا كثافة رأسمالية عندما تكون مرونة التوظيف بالنسبة للناتج أقل من 0.4 وذا كثافة من حيث العمالة عندما تكون المرونة أكبر من 0.8. ويعتبر النمو الاقتصادي المحقق في الجزائر غير منتج للوظائف وإنما هو كثيف رأس المال، والسبب في ذلك هو هيكل الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات الذي يتصف بضعف إنشائه لمناصب العمل¹

- ارتفاع البطالة لدى فئة الشباب، فقد بلغت نسبة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة بين العاطلين عن العمل 42.7%² سنة 2014، وهي نسبة مرتفعة سيؤدي عدم تخفيضها إلى إحداث ضغوط اجتماعية كبيرة؛

- ارتفاع البطالة لدى خريجي الجامعات، إذ تشير الإحصائيات إلى انخفاض نسبة الحاصلين على شهادات جامعية ضمن العمالة الإجمالية حيث قدرت بـ 14.34% في 2011 مقابل 21.87% لذوي المستوى الثانوي و52.62% لذوي المستوى الابتدائي في نفس السنة³. ويتضح بذلك أن الأفراد الذين لديهم مستويات متواضعة من التعليم أكثر حظا في الحصول على مناصب عمل؛

- ارتفاع مساهمة قطاع الخدمات في التشغيل على حساب قطاعي الصناعة والزراعة، إذ تشير إحصائيات سنة 2013 أن النسبة المئوية للقوة العاملة في قطاع الخدمات بلغت 48.3% مقابل 31.6% في قطاع الصناعة و20.1% فقط في قطاع الزراعة⁴.

وكخلاصة لكل ما سبق يمكن القول أن هناك تراجع ملحوظ في معدلات البطالة وهذا بالتزامن مع التزايد المستمر لإيرادات الدولة من صادرات قطاع المحروقات، وهو ما سمح للدولة بتوفير مناصب عمل في القطاع العام

¹. لخضر عبد الرزاق مولاي، "تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر 2000 - 2011"، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، عدد 10/2012، الجزائر، ص ص. 195-199.

². صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد 2015، ملاحق إحصائية، 2015، ص.405.

³. صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد 2015، الفصل العاشر، تطوير العلاقة بين المنظومة التعليمية وأسواق العمل في الدول العربية، 2015، ص.261.

⁴. صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد 2015، ملاحق إحصائية، مرجع سابق، ص.404.

(خاصة في الإدارات الحكومية) وكذلك توفير فرص عمل مهمة في القطاع الخاص نتيجة الاستثمارات الكبيرة التي شرعت فيها الدولة من خلال القطاع الخاص في إطار برنامجي الإنعاش ودعم النمو. ولكن عند تحليل طبيعة الوظائف المستحدثة يتضح ارتفاع مساهمة القطاع غير الرسمي وارتفاع البطالة لدى فئة الشباب وخراب الجامعات كما أن المناصب المستحدثة غير لائقة إضافة إلى أنها مؤقتة.

خاتمة الفصل الثالث

أظهرت دراسة تجربة التنمية في الجزائر هشاشة الاقتصاد الوطني وتبعيته المزمنة لتقلبات السوق النفطية، فعند تتبع جميع مراحل التنمية في الجزائر نلاحظ أنه كلما انخفضت أسعار البترول تدهورت جميع المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.

فبعد حصول الجزائر على استقلالها اتبعت أسلوب المخططات الذي أدى إلى تحقيق نتائج اقتصادية واجتماعية مقبولة، لكن وبمجرد حدوث الأزمة النفطية لسنة 1986 تدهورت أوضاع التنمية في الجزائر مما اضطرها إلى تطبيق وصفات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لعلاج أزمتها، وقد كان لتلك الوصفات آثار سلبية على المؤشرات الاجتماعية رغم بعض الآثار الإيجابية على المؤشرات الاقتصادية.

وبتطبيق الجزائر لبرامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو والتي تزامنت مع انتعاش السوق البترولية تم تحقيق تحسن في العديد من المؤشرات مثل ارتفاع قيمة الصادرات وقيمة الادخار المحلي وانخفاض المديونية ومعدلات التضخم، غير أن الإستراتيجية التنموية لم تؤد في النهاية إلى تغيير بنية الإنتاج بحيث ظل قطاع المحروقات هو القطاع المتحكم في إيرادات الدولة كما أن هيكل الواردات لم يتغير فلازالت الجزائر في تبعية للخارج لتلبية حاجاتها من مواد التموين الصناعي والفلاحي ومن المواد الغذائية والاستهلاكية، وبالنسبة لمعدل البطالة فقد كان انخفاضه ناتجا عن إيجاد مناصب شغل غير دائمة أو تابعة للقطاع غير الرسمي.

إن النمو المحقق في الجزائر هو نمو توسعي يعتمد على ضخ قوي للموارد دون الحصول بالمقابل على معدلات نمو مرتفعة، فالنقصات الضخمة للدولة على التنمية البشرية وتوفير البنى التحتية لم تؤد لحد الآن إلى بلوغ نسب النمو المرجوة. كما أن مساهمة القطاعات خارج المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي لازالت ضئيلة وما يزال قطاع المحروقات هو القطاع الأكثر تأثيرا على معدلات النمو.

الفصل الرابع

تقييم تجربة التنمية في المغرب

تمهيد

على غرار العديد من الدول النامية تحاول المغرب إيجاد الطريق الصحيح الذي يمكنها من تحقيق معدلات نمو عالية ومستوى معيشي لائق لكافة أفرادها. ورغم بعض الاختلاف، تعتبر التجربة التنموية بالمغرب شبيهة إلى حد كبير بالتجربة التنموية في الجزائر، فبعد حصولها على الاستقلال عملت المغرب على وضع إستراتيجية تنموية للخروج من دائرة التخلف، وفي الوقت الذي اتبعت فيه الجزائر نموذجاً اشتراكياً، اختارت المغرب النموذج الليبرالي معتقدة انه الأنسب للوصول إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي وإقامة علاقات التعاون والشراكة مع الدول الرأسمالية الغربية .

ونظراً لضعف إمكانياتها التمويلية واعتمادها الكبير على عائدات الموارد الطبيعية، لم تستطع المغرب الاستمرار في خططها التنموية ولجأت في وقت مبكر (مقارنة بالجزائر) إلى المنظمات الدولية لإعادة تصحيح التوازنات الاقتصادية.

واستمرت المغرب في مسيرتها التنموية، متبعة أسلوب التحرير والانفتاح، وطبقت مجموعة من الاستراتيجيات القطاعية الهادفة لتطوير أهم القطاعات الاقتصادية بها، من اجل تنويع نسيجها الاقتصادي وإقامة علاقات تعاون وشراكة مع عدة دول بهدف الاندماج في الاقتصاد العالمي. ولأجل دراسة المسيرة التنموية للمغرب والمراحل التي مرت بها، سيتم التطرق في هذا الفصل إلى السياسة التنموية المتبعة في هذا البلد منذ الاستقلال وتقييم أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية فيه.

المبحث الأول: سياسة التنمية الاقتصادية في المغرب

يمكن تقسيم مسار التنمية للمغرب إلى ثلاث مراحل، امتدت المرحلة الأولى من الاستقلال إلى 1982 والتي اعتمدت فيها المغرب على سياسة حمائية في نموذجها التنموي، وتبنت خلالها إستراتيجيتي إحلال الواردات ثم تشجيع الصادرات، لتأتي بعدها المرحلة الثانية التي امتدت ما بين 1983 و1993 والتي اعتمد فيها المغرب برامج التقويم الهيكلي والاستقرار الماكرو اقتصادي، وبدأت المرحلة الثالثة في 1993 والتي تعزز فيها أسلوب التحرير والانفتاح الاقتصادي.

المطلب الأول: السياسة التنموية للمغرب من الاستقلال إلى 1982

كان الاقتصاد المغربي غداة الاستقلال اقتصادا معتمدا على القطاع الفلاحي الذي كان رهينة التقلبات المناخية وكان تمويل التنمية يتم بإيرادات صادراته من الموارد الطبيعية وخاصة الفوسفات واللجوء إلى الاستدانة الخارجية، مع بعض المساهمة لتحويلات المهاجرين وعرفت تلك المرحلة هيمنة الاقتصاد غير الرسمي الذي كان ضروريا لإحداث التوازن الاقتصادي والاجتماعي في ظل الأوضاع التي كانت تعرفها البلاد.¹

و قد اتبعت المغرب أسلوب المخططات حيث شهدت هذه المرحلة تنفيذ المخططات التالية:²

– المخطط الخماسي (1960-1964): استهدف هذا المخطط إصلاح القطاع الزراعي والاهتمام

بتطوير الصناعة الثقيلة وإنشاء صناعات أولية تحويلية إلى جانب تحسين الإطار المعيشي للمواطنين من خلال الإنفاق على القطاعات الاجتماعية كالتعليم والصحة والسكن. وقد حصلت الصناعات التقليدية والزراعة على حصة الأسد من الاستثمارات المرصودة لهذا المخطط (33.2% و20.9% على التوالي)، وحدد المخطط معدل نمو سنوي للقطاع الصناعي في حدود 10% والقطاع الزراعي بـ 3.5% في مقابل 6.5% كمعدل نمو للاقتصاد ككل.³ وبسبب ارتباط الاقتصاد المغربي في هذه الفترة بأداء القطاع الفلاحي والذي يتأثر بشكل مباشر بالظروف

¹ . Hassan Zaroual, Ombres et lumière sur l'Économie du Maroc, Trajectoire et Perspectives, 2008, p. 3. www.abhatoo.net.ma

² . مريم الخياري، النموذج التنموي المغربي خلال نصف قرن بين الطموح الداخلي والإكراهات الخارجية:

www.marocdroit.com

³ . le Plan Quinquennal Ouvre la Voie à la Véritable Indépendance Économique, le Monde Diplomatique : <http://www.monde-diplomatique.fr/1962/06/A/24771>

المناخية، فان متوسط معدل النمو السنوي لم يتجاوز 2.9% خلال هذه الفترة.¹ ويشار هنا إلى أن المغرب حسم خياره الاقتصادي بداية من سنة 1963 بإتباع منهج اقتصاد السوق مع الحفاظ على القطاع العمومي وتدعيمه.

— **المخطط الثلاثي (1965-1967):** سعى هذا المخطط إلى تقليص تدخل الدولة وإعطاء القطاع الخاص فرصا أوسع للاستثمار، واهتمت الدولة بإنشاء البنية التحتية (سدود وطرق وكهرباء وتوفير المياه الصالحة للشرب)، وتم إعطاء الأولوية لقطاعي الفلاحة والسياحة، وهذا بتوجيه الفلاحة نحو التصدير وبناء سلسلة من الفنادق مع تحسين الخدمات في أكثر المناطق جلبا للسياح. وقد خصصت الحكومة المغربية في هذا المخطط 988 مليون درهم لقطاع الفلاحة و 760 مليون درهم لقطاع السياحة.²

— **المخطط الخماسي (1968-1972):** هدف هذا المخطط الذي رصد له 12.2 مليار درهم من الاستثمارات،³ إلى إتمام نفس الأهداف المسطرة في المخطط السابق مع توجيه التركيز إلى القطاع الصناعي والعمل على تحديث وسائل الإنتاج. وقد خصص للقطاع الصناعي مبلغ 1421 مليون درهم كاستثمارات والتي وجهت أساسا لتطوير فروع الصناعات الغذائية والكيمياء ومواد البناء.⁴ وتساهم الدولة في هذا المجهود الاستثماري بحوالي النصف (47.6 %) والباقي من خلال تشجيع وتعبئة الادخار المحلي الخاص.⁵

— **المخطط الخماسي (1973-1977):** اعتبر هذا المخطط بمثابة سياسة تصحيحية لاستراتيجيات الدولة السابقة حيث تبني مشاريع اقتصادية واجتماعية طموحة تم الاعتماد في تمويلها على مداخيل الفوسفاط.

¹ . Nezzar Barraka et Ahmed Benrida, la Croissance Économique et l'Emploi, Observatoire du Développement Humain, 2006, p.309. www.albacharia.ma/xmlui/handle/123456789/31444

² . Abdel Aziz Belal et Abdel Jalil Agourram, L'Économie Marocaine de l'Indépendance. p.157. : aan.mmsh.univ-aix.fr/pdf/AAN-1969-08_28.pdf

³ . Habib el Malki, Chronique Économique : Maroc, p.578. : aan.mmsh.univ-aix.fr/pdf/AAN-1973-12_11.pdf

⁴ . Abdel Aziz Belal et Abdel Jalil Agourram, Op.Cit., p.165.

⁵ . Larbi Talha, l'Économie Maghrébine Depuis l'Indépendance.

Books.openedition.org/iremam/125?Lang=fr#tocfrom1n1

وقد منحت الأولوية لتنمية القطاع الصناعي وخاصة الصناعات التصديرية (37.2% من مجموع الاستثمارات).¹ كما استمرت المغرب في إعطاء الأولوية للفلاحة والسياحة (22.3% من مجموع الاستثمارات).² وعملت على زيادة معدلات الادخار من خلال زيادة الضرائب المباشرة والتقليل من الإنفاق العمومي، وهو ما ضاعف حجم الادخار من 2845 مليون درهم في 1973 إلى 5779 مليون درهم في 1977.³

– **المخطط الثلاثي (1978-1980):** جاء هذا المخطط بعد الأزمة الاقتصادية الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول بفعل الصدمة البترولية الثانية لعام 1979 وكذا ارتفاع معدلات الفائدة في الأسواق الدولية مسببة ارتفاعا في تكلفة الاقتراض وزيادة عبء المديونية الخارجية. لذلك دعا إلى التقليل من نفقات الدولة وفتح المجال أمام القطاع الخاص والاهتمام بتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وتجدر الإشارة إلى أن المخطط الثلاثي 1965-1967 لم يحقق أهدافه بسبب ثقل حجم المديونية وتخلف القطاع الفلاحي، كما لم تكن هناك إمكانية لتحقيق أهداف المخطط الخماسي 1973-1977 بسبب انخفاض أسعار الفوسفات في السوق العالمية منذ نهاية سنة 1975.⁴

ويمكن إيضاح السياسة الاقتصادية للمغرب في هذه المرحلة بدراسة ثلاثة جوانب لها وهي سياسة الاستثمار وسياسة التمويل وسياسة التجارة الخارجية وذلك على النحو التالي:⁵

أ. **سياسة الاستثمار:** مثل الاستثمار نسبة تتراوح بين 10 و15% من الناتج المحلي الإجمالي كمتوسط للفترة 1960-1971،⁶ وهي نسبة لم تكن كافية لرفع الإنتاج الإجمالي، وهذا ما دفع الدولة لتشجيع الاستثمارات المحلية والخارجية في الزراعة والسياحة، عن طريق منح إعانات وحوافز كتلك التي جاء بها قانون الاستثمارات

¹. يعود توجه المغرب لتشجيع الإنتاج الموجه للتصدير للأسباب التالية:

- ضعف الطلب المحلي وبالتالي ضيق السوق المحلية وضرورة البحث عن أسواق جديدة لتصريف المنتجات المغربية.
- عدم نجاح سياسة إحلال الواردات في التقليل من الاستيراد، حيث أن 60% من مدخلات إنتاج القطاع الصناعي كانت مستوردة.
- القرب الجغرافي للمغرب من دول الجماعة الأوروبية والتي تمثل سوقا استهلاكية مهمة. انظر: larbi talha, Op.Cit.

². Ibid.

³. Habib El Malki, Op.Cit.

⁴. Jbilon Mohammed, la Planification au Maroc, p.1.

<https://overdoc.files.wordpress.com/2009/la-planification-au-maroc.pdf>

⁵. Abdel Aziz Belal et Abdel Jalil Agourram, Op.Cit., pp.157-168.

⁶. Royaume du Maroc, Haut Commissariat au Plan, les Sources de la Croissance Économique au Maroc, Septembre 2005, p.13. www.hcp.ma/file/111438

الصناعية لسنة 1961 والذي شمل بعدها قطاع السياحة، وقانون الاستثمار الزراعي عام 1969. ورغم التدابير المشجعة للاستثمار الخاص إلا أنه ظل منخفضا ومتجها للمضاربة في العقار والتجارة والاستثمارات خارج المغرب. ونتيجة لذلك كان على الدولة توسيع مشاركتها في تمويل الاستثمار خاصة في مجال الزراعة والسياحة ثم في قطاع الصناعة.

ب. سياسة التمويل: عرفت سياسة التمويل اختلالا بسبب عدم التوازن بين الادخار والاستثمار، ولم تستطع وسائل التمويل الداخلية تغطية احتياجات التمويل (الادخار المحلي العمومي لم يكن يغطي سوى ثلث الاستثمارات العمومية في سنة 1968). مما زاد من مديونية المغرب منذ بداية الستينات حيث ارتفع الدين الخارجي من 256 مليون دولار في 1963 إلى 566 مليون دولار في نهاية عام 1968.

ج. سياسة التجارة الخارجية: بسبب ضعف التصنيع، اقتصرت صادرات المغرب على بعض المنتجات الزراعية والمعدنية (الحمضيات، الفوسفاط)، وتمثلت وارداتها أساسا في السلع المصنعة، وقد كانت 62 % من صادرات المغرب موجهة لدول المجموعة الأوروبية وما بين 55 إلى 60% من وارداتها تأتي من تلك الدول.

وقد عرفت مرحلة ما بعد الاستقلال تزايدا كبيرا للنفقات العمومية بسبب زيادة صادرات الفوسفاط والتي ارتفعت أسعارها بثلاثة أضعاف بين سنتي 1973 و 1974 وهذا لتمويل برنامج الاستثمار المقرر في المخطط الخماسي 1973-1977 والذي يهدف إلى إقامة بنية تحتية متميزة للاقتصاد المغربي (سدود، طرق، هياكل مدرسية وجامعية).¹

لذا شهدت نفقات الاستثمار ارتفاعا بنسبة 131% ما بين 1975 و 1977 في حين أن نفقات التسيير ارتفعت بـ 44% وهذا بسبب الرفع من أجور الوظيفة العمومية بنسبة 26% ومنح الدعم للمنتجات الغذائية الأساسية،² بالموازاة مع تزايد النفقات العسكرية الموجهة لتمويل النزاع مع الصحراء الغربية.

إن التوسع الكبير في الإنفاق اصطدم بتراجع سعر الفوسفاط إلى حدود 30 دولار للطن سنة 1978،³ وهو ما ولد عجزا كبيرا في الميزانية في نهاية فترة السبعينيات بلغت نسبته 14.0% سنة 1981 وهو الذي لم يتجاوز 1.9% عام 1973 (انظر الجدول رقم 51).

¹. رئاسة الحكومة المغربية، تقرير 50 سنة من التنمية البشرية وآفاق سنة 2025 الفصل الرابع تعبئة الإمكان البشري: النمو السياسات الاقتصادية والتشغيل، 2006، ص.03.

². M'Hamed Sagou, "les Politiques Macro Économique, les Politiques Budgétaires et Monétaires du Maroc Depuis Cinquante ans", Janvier 2006, p.25. sur : <http://www.rdh50.ma/fr/pdf>

³. موسوعة ويكيبيديا: <https://fr.wikipedia.org>

الجدول رقم (51): تطور عجز الميزانية المغربية خلال الفترة 1973-1982

السنة	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82
عجز/ PIB (%)	1.9	3.8	8.7	16.1	14.6	9.9	9.2	10.1	14.0	12.0

Source: le Gouvernement Marocain, Croissance Économique et Développement Humain, 50 ans de Développement Humain et Perspectives 2025, Rapport Thématique, 2006, p.23.

لمواجهة هذا الوضع انطلقت سنة 1978 سياسة التقشف وتطهير الوضعية المالية للدولة، والتي كانت منطلقها تخفيض نفقات الاستثمار بنسبة 40% عام 1978،¹ والحد من تصاعد النفقات الجارية، وهو ما أدى إلى آثار اجتماعية قاسية مست أغلب فئات المجتمع المغربي.² ولكن هذا المسعى أيضا واجهته بيئة خارجية وداخلية غير مواتية كانت ابرز تجلياتها ارتفاع أسعار البترول، انهيار سعر الفوسفاط، الظروف المناخية غير الملائمة (موجة الجفاف التي أثرت على القطاع الفلاحي سنة 1981) والاضطرابات الاجتماعية الراضية لسياسة التقشف.³ وأمام قلة مصادر التمويل الداخلية لجأت المغرب إلى الاستدانة من الخارج لتمويل النفقات وتغطية العجز،* في ظروف يطبعها ارتفاع أسعار الفائدة في الأسواق الدولية وهو ما رفع نسبة الدين الخارجي من PIB إلى 43.8% سنة 1981 بعدما كان لا يتجاوز 12.9% عام 1974.⁴ يضاف إلى ذلك انه خلال الفترة 1981-1983 لم يتجاوز معدل النمو 2% ومعدل التضخم استقر في حدود 10% والعجز في الحساب الجاري بلغ 12% من الناتج المحلي الإجمالي واحتياطي الصرف لا يغطي إلا أياما فقط من الواردات.⁵ إن هذه المعطيات تبين أن المغرب دخل عشرية الثمانينات بتدهور واضح في التوازنات الداخلية والخارجية ولقد وجدت مبررا لها في نقاط الضعف الهيكلية للاقتصاد المغربي (الاعتماد الكبير للإنتاج الزراعي على العوامل

¹ . M'hamed Sagou , Op.Cit., p.26.

² . ارتفع عدد البطالين من 349273 بطال عام 1971 إلى 642182 بطال في عام 1982. أما قطاع السكن فقد عرف عجزا ب 800000 وحدة سكنية، يضاف إلى ذلك انخفاض نسبة التمدد في التعليم الابتدائي التي لم تتجاوز 56% مقابل 13% فقط للتعليم الثانوي، في حين كان التأطير في قطاع الصحة ضعيفا جدا بمعدل طبيب لكل 15000 ساكن ونصيب كل مواطن مغربي من الإنفاق الصحي لم يتعد 8 درهم فقط سنويا. انظر:

le Gouvernement Marocain, Croissance Économique..., Op.Cit., p.44.

³ . تقرير 50 سنة من التنمية لبيئية وآفاق سنة 2025، مرجع سابق، ص.03.

* . حيث مول العجز في الميزانية في حدود 72% بواسطة الديون الخارجية، انظر في ذلك: حسن صبار، "محاولة فهم أزمة مديونية العالم الثالث (حالة المغرب)"، ندوة المديونية في الوطن العربي، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 1992، ص.40.

⁴ . تقرير 50 سنة من التنمية لبيئية وآفاق سنة 2025، مرجع سابق، ص.03.

⁵ . Nezzar Barraka et Ahmed Benrida, Op.Cit., p.311.

المناخية، تراجع أسعار الصادرات خاصة بالنسبة للفوسفاط...) وكذا في الظروف الاقتصادية الخارجية غير المواتية كارتفاع أسعار النفط، ارتفاع سعر صرف الدولار وارتفاع أسعار الفائدة، وهو ما حتم على المغرب القبول ببرنامج الإصلاح المفروض من المؤسسات المالية الدولية.

لكن قبل الخوض في مضمون برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي طبقتته المغرب وأثره على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، من الضروري إجراء مقارنة حول تجربة التنمية في الجزائر والمغرب خلال المرحلة التي سبقت الإصلاحات وهذا من خلال النقاط التالية:

- الجزائر اتبعت النهج الاشتراكي منذ استقلالها ما أعطى للدولة تفويضا كاملا لإدارة الشأن الاقتصادي، فهي المستثمر والمنتج والمصدر والمستورد ودور القطاع الخاص لا يكاد يذكر، أما المغرب فقد تبنت نهجا ليبراليا لاقتصادها كان فيه للقطاع الخاص دورا أساسيا لكن دون إغفال دور الدولة والتي كان تدخلها مهما خاصة في المرحلة الأولى التي تلت استقلال المغرب من خلال إنشاء البنية التحتية والإنفاق على القطاعات الاجتماعية (التعليم، الصحة والسكن).

لكن ما يعاب على البلدين هو لجوءهما إلى استيراد نماذج اقتصادية جاهزة (صالحة لاقتصاديات معينة وفي ظروف معينة) ومحاولة تطبيقها كما هي دون تعديلها وفق ظروف وخصائص البلدين. فأى نموذج تنموي لا يراعي معطيات وضروريات التنمية المحلية سيكون مآله الفشل لا محالة.

- اتبعت الجزائر والمغرب أسلوب التخطيط الاقتصادي من خلال تنفيذ مجموعة من المخططات كانت الأولوية فيها لقطاع الصناعة بالنسبة للجزائر ولقطاعي الفلاحة والخدمات (خاصة السياحة) بالنسبة للمغرب والتي حدث فيها تحول جوهري ابتداء من المخطط الخماسي 1973-1977 حيث منحت فيه الأولوية لقطاع الصناعة. مع ملاحظة ضعف نسب تنفيذ هذه المخططات لأسباب متعددة كطول آجال إنجاز المشاريع وعدم توفر الموارد الكافية أحيانا وسوء إدارتها وانتشار الفساد في أحيان كثيرة.

- رغم أهمية الجهود الاستثمارية في البلدين (خاصة بالنسبة للجزائر) إلا أن نسب النمو المحققة لم تكن بنفس أهمية البرامج الاستثمارية المنفذة ضمن المخططات المختلفة، وهو ما يشير إلى وجود هدر كبير للموارد بسبب ضعف إنتاجية عناصر الإنتاج.

- رغم المداخيل الهامة للبلدين من صادراتهما من المواد الأولية (البترول والفوسفاط) والتي شهدت أسعارها ارتفاعا كبيرا خاصة خلال النصف الأول من السبعينيات، إلا أن الجهود الاستثمارية الضخم الذي خطط

له البلدان، دفعهما إلى الاستدانة من الخارج لتغطية احتياجات التمويل، لكن مع تراكم الديون وتراجع مداخيل الصادرات وقع البلدان في أزمة سداد ديونهما الخارجية ولجأ إلى المؤسسات المالية الدولية لطلب إعادة جدولتها.

- بسبب وقوع الجزائر في لعنة الموارد واعتمادها على إيرادات قطاع المحروقات في تمويل اقتصادها (وهو ذو قيمة مضافة ضعيفة)، جعل البلد رهينة لتقلبات أسعار هذه المادة في الأسواق الدولية، ولم تنجح الجزائر في بناء اقتصاد متنوع متكامل فيه القطاعات الثلاثة (الأولي، الصناعة والخدمات). أما المغرب فقد نجح نسبيا في تطوير قطاع الفلاحة إلى جانب قطاع المعادن (الفوسفاط) وأصبحت صادرات المنتجات الفلاحية تمثل حوالي نصف الصادرات الإجمالية للمغرب.

المطلب الثاني: المغرب وبرنامج التكيف الهيكلي

من أجل التصدي للاختلالات الحادة في مؤشرات الاقتصاد المغربي (تزايد عجز الميزانية وعجز الحساب الجاري، ضخامة الدين الخارجي)، بدأت المغرب في سنة 1983 بدعم من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في تطبيق برنامج التكيف الهيكلي والذي استند على اتخاذ تدابير للحد من الطلب الكلي من اجل التقليل من العجز في الميزانية العامة والحساب الجاري بالموازاة مع اتخاذ إجراءات أخرى لزيادة العرض الكلي من خلال تحسين أداء المؤسسات المحلية.

بدأ مسار المفاوضات مع صندوق النقد الدولي في تاريخ 08 أكتوبر 1980، حيث أبرمت الاتفاقية الأولى لمدة ثلاث سنوات بمبلغ 810 مليون دولار من حقوق السحب الخاصة وفي 26 أكتوبر 1982 تم إبرام اتفاقية تأكيدية أخرى مع الصندوق لمدة سنة بمبلغ 281.2 مليون من حقوق السحب الخاصة تم استعماله بالكامل.¹ لكن بانتهاء هذه الاتفاقية وأمام تدهور مالية الدولة والتوقف عن دفع الديون، كان الخيار الوحيد أمام المغرب هو طلب إعادة جدولة ديونها والتفاوض مع صندوق النقد الدولي على مضمون وشروط برنامج التكيف الهيكلي والذي كان يرمي إلى:²

- التقليل التدريجي للإعانات الممنوحة لصندوق الموازنة والتحرير التدريجي للأسعار والذي تجسد من خلال زيادات مهمة للأسعار تراوحت ما بين 18% و 70%.

¹. حسان صبار، مرجع سابق، ص.4.

². نفس المرجع ص.45.

- تقليص عجز الميزانية عن طريق ضغط اعتمادات التجهيز وفرص التشغيل وكذا تقليص الإعانات.
- تشجيع وتدعيم آليات الاقتصاد الحر عن طريق تحرير التجارة الخارجية، الإصلاح الجبائي ومراجعة السياسة النقدية.

وترجمة لمضمون البرنامج تم إبرام اتفاقية تأكيدية جديدة لمدة 18 شهرا (جويلية 1983 ديسمبر 1984) وتشمل مبلغ 300 مليون دولار من حقوق السحب الخاصة، وقد أتاحت هذه الاتفاقية تعبئة مدا خيل بقيمة 09 ملايين درهم خلال الفترة 1984 - 1990 وفي الإطار نفسه أعطى صندوق النقد الدولي موافقته لنجاح المفاوضات مع نادي باريس (فيما يخص الديون الرسمية) و نادي لندن (فيما يخص الديون الخاصة)¹، وهذا من اجل تخفيف وطأة الديون على الاقتصاد المغربي من خلال إعادة جدولتها وتحقيق الاستقرار والتوازن لمؤشرات الاقتصاد الكلي.

إن مسار المفاوضات الذي امتد لقرابة عشرية كاملة يستدعي الكشف عن أهم نتائجه في إعادة الاستقرار للاقتصاد المغربي وهذا من خلال استعراض التطورات التي طرأت على أهم مؤشرات الاقتصاد المغربي بعد تطبيق برنامج التكيف الهيكلي:²

1. المالية العامة

انخفض عجز الميزانية العمومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي حيث انتقل من 15% عام 1982 إلى 2% عام 1992 وهذا بسبب ضغط النفقات إضافة إلى تزايد حصيلة الضرائب كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والتي تطورت من 15.6% عام 1986 إلى 22.3% عام 1992. كما عرفت الفترة 1982 - 1994 انخفاض الحاجة إلى التمويل كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بـ 12 نقطة نتيجة إعادة جدولته الديون وبالتالي انخفاض خدمات الدين العام.

¹. كان أول اتفاق مع نادي باريس في 25 أبريل 1983 لجدولة 1100 مليون دولار أمريكي وذلك لمدة 07 سنوات و 03 أشهر مع فترة سماح تصل إلى ثلاث سنوات و 9 أشهر وهذا بعدما كانت مستحقة التسديد ما بين 1983/09/01 و 1984/12/31.

أما مع نادي لندن فقد ابرم المغرب اتفاقيتين بتاريخي 1987/09/23 و 1990/09/20 وهو ما مكن من جدولة 3200 مليون دولار منها 2765 مليون دولار مستحقات متوسطة المدى والتي تمت إعادة جدولتها لمدة 20 سنة مع مدة سماح تصل إلى 10 سنوات أما المقبولات البنكية بمبلغ 435 مليون دولار فأعيدت بدولتها على مدة 15 سنة مع مدة سماح 07 سنوات انظر ذلك: حسن صبار، مرجع سابق، ص ص. 45 - 46.

².Ministère de l'Économie et des Finances, "Bilan du Programme d'Ajustement Structurel", Document de Travail n°01, Maroc, Octobre 1995, pp.4-5.

وقد استطاعت الحكومة المغربية التحكم في عجز الميزانية العامة بعد ذلك، حيث قدر متوسط عجز الميزانية خلال الفترة 1993-2000 بـ 3.2% من الناتج المحلي الإجمالي مستفيدة من عوائد عملية الخصخصة وانخفاض خدمات الدين العام بسبب عمليات إعادة الجدولة.¹

2. الحسابات الوطنية

بلغ متوسط معدل النمو للاقتصاد المغربي خلال الفترة 1983-1993، 3.1% وهو معدل ضعيف قياسا إلى نسب النمو المحققة خلال الفترتين 1960-1971 و 1972-1982 والتي بلغت 5% و 4.9% على التوالي.² كما أن هذا المعدل لا يسمح باستيعاب الأعداد الهائلة من طالبي العمل. يضاف إلى ذلك تراجع معدل الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي من 27% في سنة 1982 إلى 20% سنة 1994 وهذا نتيجة لانخفاض استثمارات الدولة والتي تراجعت حصتها من التكوين الخام الرأس المال الثابت إلى 33% سنة 1994 بعدما كانت في حدود 49% خلال الفترة 1980-1982. أما معدل الادخار المحلي من الناتج المحلي الإجمالي فقد ارتفع من 16.5% عام 1982 إلى 24% سنة 1990 نتيجة ضغط النفقات في إطار برنامج التعديل الهيكلي.

3. التوازنات الخارجية

انخفض العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات إلى حدود 2% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 1993 بعدما وصل إلى مستوى 12.3% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1982 وهذا بسبب التراجع الكبير للواردات والتحسين في تحويلات العمال المغاربة في الخارج والتي انتقلت من 6.6% من الناتج المحلي الإجمالي إلى 7.6% بين سنتي 1983 و 1993 بالإضافة إلى تحسن عائدات قطاع السياحة والتي مثلت نسبة 4.6% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1993 بعدما لم تتجاوز 3.3% عام 1983.

وعرف معدل تغطية الواردات بالصادرات تحسنا متزايدا من 48%، 58%، 76% بين سنوات 1982، 1983، 1988 ليستقر بعد ذلك بين 54% و 60% ولكن مع هذا تبقى نسبة غير كافية. وقد مثلت الفوسفاط 25% من الصادرات المغربية بعدما كانت 43% عام 1983 في مقابل ذلك انتقلت صادرات قطاع النسيج من 6.3% إلى 17.6% بين عامي 1983 و 1994 وهو نفس المنحى الذي عرفته صادرات قطاع الصيد البحري والذي انتقل خلال نفس الفترة من 7.5% إلى 15.4%. أما عن الدين الخارجي فلقد كانت نتائج برنامج التكييف الهيكلي مهمة جدا في تخفيف حدته، حيث سمح بتخفيض نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي

¹. le Gouvernement Marocain, Croissance Économique, Op.Cit., p.64.

². Royaume du Maroc, Haut Commissariat au Plan, les Sources..., Op.Cit., p.12.

من 128% عام 1985 إلى 70% عام 1994 وتراجعت نسبة خدمات الديون إلى الصادرات من السلع والخدمات إلى اقل من 36%.

4. السياسة النقدية والمالية

أصبح احتياطي الصرف يغطي 06 أشهر من الواردات سنة 1992 بعدما كانت شهرا واحدا في بداية إعادة الجدولة. وانخفض معدل التضخم من 10.5% عام 1982 إلى 5% عام 1992. كما تم تحرير أسعار الفائدة والتي استهدفت تبسيط هيكل هذه الأسعار و خلق الظروف المواتية لضمان تطور تدريجي نحو مرحلة يتم فيها تحديد أسعار الفائدة الدائنة والمدينة وكذلك معدلات إعادة التمويل بواسطة آليات السوق.

وهكذا تم تحرير أسعار الفائدة الدائنة تقريبا بأكملها خلال السنوات الأولى من عقد التسعينات بعدما كانت محددة عند مستويات دنيا منذ أفريل 1985، أما أسعار الفائدة المدينة فلقد بدا تفكيك القيود المفروضة عليها بتحرير أسعار الفائدة المطبقة على القروض لأجل متوسط وطويل وذلك في أكتوبر 1990 وكذا على القروض قصيرة الأجل في أكتوبر 1991، ولم تبق تخضع إلى التقنين سوى معدلات الفائدة على القروض للتصدير والقروض متوسطة الأجل القابلة لإعادة الخصم، قبل أن يتم تحريرها في جوان 1995.¹

5. خوصصة المؤسسات العمومية

تبنّت الحكومة المغربية قانون الخوصصة عام 1989 والذي يقوم على مبدأ الخوصصة التدريجية وذلك باعتماد ثلاث وسائل لتطبيقها وهي: البيع عبر الأسواق المالية، الدعوة إلى تقديم العروض أو التخلص من الموجودات على نحو مباشر أو هذه السبل الثلاثة مجتمعة.²

وحددت الحكومة المغربية القطاعات التي لا يمكن التخلي عنها لصالح القطاع الخاص وهي: الكهرباء والماء (الإنتاج والتوزيع) والبريد والمواصلات، النقل بأنواعه (البري والبحري والجوي) الحديد والصلب وقطاع السكن الاجتماعي. أما القطاعات الأخرى فيمكن للدولة ترك المجال للقطاع الخاص للاستثمار فيها وتشمل: الصناعة

¹. عبد اللطيف الجواهري، "تجربة السياسة النقدية في المملكة المغربية"، صندوق النقد العربي، ابو ظبي، 2004، ص.17.

². كمال شحادة، "عبر من الخوصصة"، ترجمة غسان غصن، برنامج الأمم المتحدة للتنمية، يناير 2002، ص. 83.

الغذائية، النسيج والملابس، قطاع السياحة، الصناعات التحويلية وجزء مهم من القطاع المالي (البنوك ومؤسسات التأمين).¹

وقد تم الشروع الفعلي في عملية الخصخصة عام 1993 وشملت 36 شركة و 26 مؤسسة فندقية وكانت حصيلتها 346.6 مليون دولار عام 1994،² ومن بين أهم المؤسسات المخصصة هناك 18 مؤسسة و 05 فنادق، تم التنازل عليها جزئيا أو كليا لمستثمرين أجانب وهو ما مثل 77.9% من عائدات عملية الخصخصة.³ ويعتبر المغرب من الدول الأكثر استفادة من عمليات البيع في إطار الخصخصة مقارنة بالدول العربية الأخرى والتي بلغت 1163.3 مليون دولار عام 1999 (انظر في ذلك الجدول رقم 52)

الجدول رقم (52): عائدات الخصخصة في دول عربية مختارة

الوحدة: ملايين الدولارات

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الجزائر	-	-	9.3	-	-	45.8
مصر	393.2	261.9	-	855.1	538.7	856.5
الأردن	-	14.7	11.3	32.7	5.1	-
المغرب	346.6	239.7	270.6	716.4	92.2	1163.3
تونس	-	32.5	35.9	2.8	364.4	8.4

المصدر: كمال شحادة، عبر من الخصخصة، ترجمة غسان غصن، برنامج الأمم المتحدة للتنمية، يناير 2002، ص. 13.

ومنذ بداية عملية الخصخصة وإلى سنة 2008 تم خصخصة 73 مؤسسة عمومية وكانت حجم العوائد المحققة من هذه العملية ما يقارب 14 مليار دولار. وكانت أهم عملية لشركة vivendi universal الفرنسية

¹.H. EL MALKI et A. Doumou, "les dilemmes de l'ajustement structurel", Institut de recherches et d'études sur le monde arabe et musulman, CNRS/ Aix Marseille université : Books.Openedition.org/iremam/2433? Lang=fr.

². نفس المرجع، ص. 13.

³.Ministère des Finances et de la Privatisation, Dossier Informationnel N° 2, " la Privatisation au Maroc: 10 ans déjà", Juin 2003, p .08.

التي تحصلت على 53% من أسهم شركة اتصالات المغرب بقيمة إجمالية بلغت 5 ملايين دولار أمريكي.¹ وهو ما يؤكد أن الاستثمار الأجنبي المباشر ساهم بقسط كبير في عمليات الخوصصة وكانت حصته منها أكثر من 70% ومن دول مختلفة جاءت في صدارتها فرنسا بـ 69%، مع تركزه في قطاع الخدمات بـ 30% والصناعة بـ 25% ثم الطاقة والمناجم بـ 20%.²

لكن وبالرغم من أهمية العوائد المالية للخوصصة إلا أنها لا يمكن أن تغطي لوحدها الحاجة لتمويل استثمارات جديدة وكذا المساهمة في تمويل موارد الميزانية العامة للمغرب.

6. أسعار الصرف

أدى انهيار اتفاق بريتون وودز إلى التخلي عن الأسعار التعادلية المقررة في إطار قاعدة الصرف بالذهب والتوجه نحو تبني نظام الصرف الحر (نظام التعويم). وقد اختار المغرب تثبيت وربط عملته بسلة من العملات الأجنبية بداية من ماي 1973،³ مما سمح باستقرار الدرهم إلى بداية تطبيق المغرب لبرنامج الإصلاح الاقتصادي مع المؤسسات المالية الدولية، حيث حدث انخفاض حاد لقيمة الدرهم خلال فترة الثمانينات وخاصة خلال الفترة 1980-1985 وهذا بعدما كانت هذه الأسعار ثابتة نسبيا خلال الستينات والسبعينات. ويلاحظ أن انخفاض قيمة الدرهم مقابل الدولار الأمريكي (167%) أقوى بكثير مما هو عليه مقابل الفرنك (63% فقط) (انظر في ذلك الجدول رقم 53).

الجدول رقم (53): تطور سعر صرف الدرهم خلال الفترة 1980 - 1990

1990	1989	1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	
8.09	8.12	8.21	7.80	8.71	9.62	9.55	8.06	6.27	5.33	4.33	درهم مقابل الدولار
1.58	1.40	1.36	1.45	1.88	1.28	0.99	0.97	0.93	0.93	0.96	درهم مقابل الفرنك

المصدر: بشير حمدوش، "التجربة المغربية في إدارة سعر الصرف"، في ندوة نظم وسياسة أسعار الصرف، صندوق النقد العربي، ابوظبي، 2002،

ص.237.

¹. NATION UNIS, "Guide de l'Investissement au Maroc : Opportunités et Conditions", Juillet 2010, p.10.

². OCDE, "Stratégie de Développement du Climat des Affaires, Maroc , Dimension: Politique de Privatisations et Partenariats Public-Privé", 2011, pp.23-24.

³. بشير حمدوش، مرجع سابق، ص.240.

إن التخفيض التدريجي لسعر صرف الدرهم المغربي مقابل العملات الرئيسية كان يهدف تشجيع الصادرات والحد من الواردات وبالتالي إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات الذي بلغ عجز حسابه التجاري 12.3% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1982 (كما ذكر سابقا) وقد نجحت سياسة سعر الصرف المتبعة نسبيا (إلى جانب عوامل أخرى) في زيادة الصادرات الصناعية، حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي الإجمالي للصادرات 13.5% خلال الفترة 1980-1987 ومتوسط معدل النمو السنوي للمنتجات الصناعية والمنتجات الجاهزة 44.7% خلال نفس الفترة. كما أثرت هذه النتائج الإيجابية على وضع ميزان المدفوعات الذي استعاد توازنه وحقق فائضا بـ 1% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1987.¹

بالمقابل فإن سياسة سعر الصرف كان تأثيرها على حجم الواردات ضعيفا وهذا بسبب صعوبة تخفيض بعض الواردات (كالمسحوق الاستهلاكية الأساسية و سلع التجهيز)، كما أن بعض الصادرات لا تتأثر بتغير قيمة العملة المحلية سواء لأن سعرها محدد بعملة دولية كالـدولار (مثل الفوسفات)، أو بسبب خضوع بعضها لقيود مشددة من قبل الدول المستوردة كالتالي تفرضها دول الإتحاد الأوروبي على الصادرات المغربية من السلع الزراعية.²

7. تطور ظاهرة البطالة

انتقل معدل البطالة على المستوى الوطني من 10.7% عام 1982 إلى 12.1% عام 1991 وهذا لأن الدولة أصبحت توفر فرص محدودة للتوظيف، أما القطاع الخاص فيفضل اليد العاملة ذات المستوى التعليمي المحدود والأقل إنتاجية وذات الأجور المنخفضة. مع اتساع حجم البطالة لدى الشباب خاصة أصحاب الشهادات كما يبين يوضحه الجدول التالي:

¹. بشير حمدوش، مرجع سابق، ص. 249. و ص. 251.

². نفس المرجع، ص. 252.

الجدول رقم (54): تطور البطالة في المغرب بحسب المستوى التعليمي بين سنتي 1985 و 1993

معدل البطالة		الهيكلة		الشهادة
نسبة البطالة في كل فئة		النسبة من البطالة الإجمالية		
1993	1985	1993	1985	
10.4	12.0	37.6	58.6	بدون شهادة
24.6	21.3	44.6	35.8	مستوى متوسط
18.7	8.3	17.8	5.6	مستوى عالي

Source : le Gouvernement Marocain, Croissance Économique et Développement Humain, 50 ans de Développement Humain et Perspectives 2025, Rapport Thématique, 2006, p.55.

يتضح من هذا الجدول أن حصة الشباب أصحاب المستوى العالي والمتوسط تتجاوز 62% من البطالة الإجمالية سنة 1993 .

أما بالنسبة للأجور فقد استهدف برنامج التعديل الهيكلي تثبيت كتلة الأجور وجعل معدل نموها يقترب من الصفر وهذا لأن تثبيت الأجور يؤدي إلى تخفيض الاستهلاك الداخلي وتحسين تنافسية الاقتصاد وتشجيع الصادرات إضافة إلى جذب المستثمرين الأجانب الباحثين عن تخفيض تكاليف الإنتاج.¹

وأخيرا يمكن القول بان سياسة التكييف الهيكلي التي طبقها المغرب سمحت بالحد ولو جزئيا من الاختلالات الداخلية والخارجية دون التسبب في تدهور كبير في المؤشرات الاجتماعية ما عدا معدل البطالة ولكن مع هذا فالنتائج المحققة تبقى غير كافية وهشة فيما يتعلق بالمالية العامة و ميزان المدفوعات وكذا المديونية الداخلية للدولة. لذلك وجب الاستمرار في مسار الإصلاحات وإزالة الحواجز أمام الاستثمار الخاص والعمومي المحلي والأجنبي وإصلاح النظام الضريبي وتعزيز الصادرات وهذا من اجل تحسين المؤشرات الاجتماعية والرفع من المستوى المعيشي للفرد المغربي.

وقبل التفصيل في المرحلة الثالثة يمكن إبداء الملاحظات التالية حول تجربة الجزائر والمغرب مع الإصلاحات الاقتصادية:

- تدهور المؤشرات الكلية لاقتصاد الجزائر والمغرب (تزايد عجز الميزانية والحساب التجاري، تزايد معدلات البطالة، تزايد عبء المديونية...) دفع البلدين إلى اللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية لطلب إعادة جدولة

¹. H. EL MALKI et A. Doumou, Op.Cit.

ديونهما والإقرار بفشل واضعي السياسة الاقتصادية للجزائر والمغرب في إرساء قواعد متينة لاقتصاديات قادرة على مواجهة الصدمات الخارجية.

- طلب إعادة الجدولة هو دليل على سوء إدارة البلدين لديونهما الخارجية سواء من حيث آجال القروض، أسعار الفائدة واستخدام وتوظيف الدين. وهو ما فرض على الجزائر والمغرب القبول ببرامج إصلاح ليبرالية لها آثار اجتماعية قاسية.

- البرامج المطبقة في البلدين (وهي نفسها من حيث المضمون) سمحت بإعادة التوازن إلى معظم المؤسسات الاقتصادية الكلية على المدى القصير بفعل سياسة التقشف وتقليل الإنفاق ولكنها لم تتمكن من إحداث تغيير هيكلية طويل الأجل في اقتصاد البلدين. وبالتالي فمشكلة البلدين لا تقتصر على تحقيق التوازن بل تتعداها إلى تحقيق معدلات نمو مستدامة تسمح بتحسين الوضع التنموي للبلدين على الأمد الطويل.

- ترتب على برامج الإصلاح في البلدين آثار اجتماعية سلبية ظهرت أساسا في: ارتفاع معدلات البطالة، انخفاض الإنفاق على القطاعات الاجتماعية، تدهور القدرة الشرائية وتزايد معدلات الفقر.

- يعتبر المغرب الأكثر استفادة من الجزائر في عملية الخصخصة، حيث تحصلت على مداخيل هامة من خصخصة مؤسساتها العمومية والتي بيعت أغلبها بشكل جزئي أو كلي لمستثمرين أجانب، على عكس الجزائر التي كانت مداخيلها ضعيفة جدا وبيعت مؤسساتها المخصصة بالدينار الرمزي والكثير منها تم غلقها وتحويلها عن نشاطها الأساسي وهي بذلك خسارة اقتصادية متعددة الأوجه: عوائد محدودة، فقدان لمناصب عمل وتدمير للنسيج الصناعي المحلي.

المطلب الثالث: مرحلة التحرير والانفتاح الاقتصادي

بدأت سياسة الانفتاح في المغرب فعليا في بداية الثمانينات حيث تجسدت في برامج التصحيح الهيكلي التي قامت بها المغرب منذ 1983 (والتي سبقت الإشارة إليها)، والانضمام إلى الغات سنة 1987 ومنظمة التجارة العالمية سنة 1994. وأدى برنامج التعديل الهيكلي إلى عصرنة النظام الجبائي، وتحرير التجارة الداخلية والخارجية، ومرونة قوانين التبادل وإصلاح القطاع المالي، وكذلك البدء بتطبيق نظام الخصخصة، وقد تعززت وتيرة هذه

الإصلاحات منذ 1996 حيث وضعت قوانين جديدة لتنظيم قطاع التجارة، إضافة إلى إصلاح السوق المالية وإنشاء سوق للتبادل، والتحرير الكامل لأسعار الفائدة إلى جانب تطبيق ميثاق الاستثمار¹.

وتميزت السياسة الاقتصادية في المغرب في مرحلة الانفتاح بتفعيل عدة مخططات استهدفت القطاعات الحيوية للاقتصاد المغربي ومنها مخطط المغرب الأخضر الذي استهدف تطوير القطاع الفلاحي والميثاق الوطني للإقلاع الصناعي ومخطط "هاليوتيس" لتطوير الصيد البحري ومخطط "رواج" لتطوير قطاع التجارة.

وتعتبر اتفاقيات التجارة الحرة التي وقعتها المغرب مع مجموعة من الدول أحد أهم مظاهر الانفتاح للاقتصاد المغربي حيث تعد المغرب من أكثر الدول المغاربية والعربية انفتاحا على العالم الخارجي (مقارنة بالجزائر) والدليل على ذلك هو الاتفاقات التي أبرمتها لإقامة مناطق التجارة الحرة إضافة إلى اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (55): اتفاقيات التجارة الحرة الموقعة من طرف المغرب

الاتفاقات	تاريخ التصديق	الدخول حيز التنفيذ
اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي	26 فيفري 1996	1 مارس 2000
اتفاق التجارة الحرة مع المجموعة الأوروبية للتبادل الحر	19 جوان 1997	1 ديسمبر 1999
اتفاق التجارة الحرة مع تركيا	7 أبريل 2004	1 جانفي 2006
اتفاق التجارة الحرة مع تونس	16 مارس 1999	16 مارس 1999
اتفاق التجارة الحرة مع الامارات العربية المتحدة	25 جوان 2001	11 سبتمبر 2003
اتفاق التجارة الحرة مع مصر	27 ماي 1998	29 أبريل 1999
اتفاق التجارة الحرة مع الأردن	16 جوان 1999	21 أكتوبر 1999
اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية	19 فيفري 1997	1 جانفي 1998
اتفاقية التجارة الحرة مع الو-م-أ	15 جوان 2004	1 جانفي 2006
اتفاقية أغادير: المغرب، تونس، مصر، الأردن	25 أبريل 2004	27 مارس 2007

Source : OCED, "Examen de l'OCDE des Politiques de l'Investissement", Maroc, 2010, P. 68.

¹ . Royaume du Maroc, Ministère de l'Économie et des Finances, "L'Économie Marocaine Face au Défi de Libre Échange", Document de Travail n 18, Avril 1997, p. 1.

يتضح من الجدول أعلاه أن الدول التي وقعت معها المغرب اتفاقيات للتبادل الحر تمثل أهم الشركاء التجاريين للمغرب، وتعتبر مصدرا لـ 61% من واردات المغرب وسوقا لـ 77 من صادراته.¹ وأن توقيع المغرب لهذه الاتفاقيات يضع أمام المستثمرين سوقا واسعة تتكون من 55 دولة وبحوالي مليار مستهلك.²

وإن نجح المغرب في جذب ما يفوق 28 مليار دولار كاستثمارات أجنبية مباشرة منذ سنة 2000 وإلى غاية سنة 2014 في مقابل حوالي ملياري دولار خلال الفترة 1990-1999،³ فإن النظر إلى حجم المبادلات بين المغرب والدول التي وقعت معها اتفاقيات للتجارة الحرة بعد سنة 2000 (أي بعد دخول أغلبية الاتفاقيات حيز التنفيذ) يوضح تزايد حجم العجز التجاري بين المغرب وشركائها كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (56): تطور العجز التجاري بين المغرب وشركائها التجاريين في إطار اتفاقيات التبادل الحر

الوحدة: مليار درهم

السنة	2000	2007	2013	2014
العجز التجاري مع				
الإتحاد الأوروبي	-12.7	-47.7	-78.9	-70.5
المجموعة الأوروبية للتبادل الحر	-1	-0.6	-0.8	-1
اتفاقيات أغادير	0.0	-3.2	-3.8	-4.2
تركيا	-4.1	-12.4	-21.4	-9.5
منظمة التجارة الحرة العربية	-12.6	-25.1	-49.4	-35.2
الإمارات العربية	-0.1	-1.0	-2.2	-3.1
الولايات المتحدة الأمريكية	-4.1	-12.4	-21.4	-19.8

المصدر: المملكة المغربية، الوزارة المنتدبة لدى وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، "الامتيازات التي توفرها اتفاقيات التبادل الحر التي

وقعتها المغرب"، 2015، ص ص 16-22.

¹. OCDE, "Examen de l'OCDE des Politiques de l'Investissement", Maroc, 2010, p.67.

². Agence Marocaine de Développement des Investissement, Investir au Maroc, Les 7 Raisons Clé. www. invest. gov. ma long. Fr . 3

³. World Bank, World Development Indicators, 2015. <http://data.worldbank.org>

وهو ما يعني أن الانفتاح وإزالة العوائق التجارية أمام حركة السلع والخدمات استفادت منه بالدرجة الأولى الدول الشريكة للمغرب والتي تمتلك قدرات إنتاجية وتنافسية ضخمة لا تقوى المغرب على مواجهتها على الأقل في الأمد القصير.

المبحث الثاني: تقييم مؤشرات التنمية الاقتصادية في المغرب

لتقييم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المغرب تم اعتماد مجموعة من المؤشرات تمثلت في معدل النمو وبنية الإنتاج ورصيد الميزان التجاري ومعدل التضخم والادخار والمديونية الخارجية وتحويلات المهاجرين ومعدل البطالة.

المطلب الأول: معدل النمو وبنية الإنتاج

يتميز النمو الاقتصادي في المغرب بتأرجحه القوي حيث سجل نسبة نمو قدرها 2.9% ما بين 1960 و1966 لتصل إلى نسبة 5.7% من 1967 إلى 1974 ثم تراجعت نسبة النمو إلى 2.7 ما بين 1988 و1996¹ وقد استمر هذا التآرجح طيلة الفترة 2000 - 2014 وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (57): معدل النمو في المغرب خلال الفترة 2000-2014

الوحدة: %

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل النمو	1.59	7.55	3.31	6.31	4.8	2.97	7.75	2.7	5.92	4.24	3.81	5.24	3	4.72	2.41

Source: World bank, World Development Indicators, 2015. <http://data.worldbank.org/wdi>

يلاحظ من الجدول أعلاه أن المغرب حقق أكبر معدل نمو خلال الفترة 2000-2014 في سنة 2006 وذلك بمقدار 7.75% وكانت أضعف نسبة في نفس الفترة سنة 2000 بمعدل 1.59% وبالرجوع إلى هيكل القيمة المضافة حسب قطاع النشاط الاقتصادي نجد أن القطاع الأولي قد حقق نموا في القيمة المضافة سنة 2006 بنسبة 21.1% وبالمقابل سجل نفس القطاع تراجعا بمقدار 12.2- سنة 2000²، وهذا يدل على أن النمو

¹ . رئاسة الحكومة المغربية، تقرير 50 سنة من التنمية البشرية وآفاق سنة 2025، مرجع سابق، ص. 10.

² . Ministere de l'économie et des Finances, Tableau de Bord des Indicateurs, Macro-Economique, Mai 2015, p. 2.

الاقتصادي في المغرب لا يزال مرتبطا بالنمو المحقق في القطاع الأولي بدرجة كبيرة على الرغم من أن مساهمة هذا القطاع في القيمة المضافة الإجمالية للاقتصاد تعد ضئيلة مقارنة بقطاعي الصناعة والخدمات.

وقد سجل الاقتصاد المغربي معدل نمو مقداره 3.8% كمتوسط سنوي للفترة 1999-2005،¹ ثم ارتفع هذا المتوسط إلى 4.2% في الفترة 2006-2014 ويعزى تحسن أداء الاقتصاد المغربي إلى تحديث القطاع الفلاحي وتزايد مساهمة الأنشطة الفلاحية ذات القيمة المضافة العالية على حساب إنتاج الحبوب إلى جانب تعزيز القيمة المضافة غير الفلاحية التي استفادت من عملية تحول الاقتصاد المغربي نحو الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية، حيث سجلت الأنشطة غير الفلاحية نسبة 87% من إجمالي القيمة المضافة وقد نتج عن اعتماد مختلف الاستراتيجيات القطاعية تغيرات كبيرة في النسيج الإنتاجي المغربي وإنعاش الأنشطة الموجهة للتصدير مثل صناعة السيارات والطائرات.²

وبالرجوع إلى بنية الإنتاج يلاحظ تراجع مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي مقابل تزايد مساهمة قطاع الخدمات.

الجدول رقم (58): بنية الإنتاج في المغرب من 1965 إلى 2014

الوحدة: %

2014	2000-94	1993-1983	1982-1972	1979-1965	
13	14.7	17.2	19.4	26.5	الزراعة
29	29.9	29.1	32	30.7	الصناعة
58	55.4	53.6	48.6	42.8	الخدمات

Source :- Royaume du Maroc, Haut Commissariat au Plan, les Sources de la Croissance, Septembre 2005, p.12.

- pour 2014: World Bank, World Development Indicators, 2015:

<http://data.worldbank.org/wdi/table/4.2>

يلاحظ من الجدول أعلاه تراجع مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي حيث انخفضت إلى أقل من النصف، فبعد أن كانت الفلاحة تساهم بنسبة 26.5% في الفترة 1965-1971 أصبحت لا تتعدى

¹ وزارة الاقتصاد والمالية للمملكة المغربية، مشروع قانون المالية لسنة 2013، التقرير الاقتصادي والمالي، ص.29: www.finances.gov.ma

² وزارة الاقتصاد والمالية للمملكة المغربية، مشروع قانون المالية لسنة 2016، التقرير الاقتصادي والمالي، ص.39-40:

www.finances.gov.ma

مساهمتها 13% في 2014 وبالنسبة للقطاع الصناعي فعلى الرغم من التراجع الطفيف لمساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي إلا أنه لا يزال يحظى بنسبة مساهمة معتبرة تعادل تقريبا الثلث، أما قطاع الخدمات فقد شكل النسبة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي منذ 1965 واستمرت مساهمته في الارتفاع لتصل إلى 58% في 2014. ولأجل توضيح مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي بشكل مفصل لا بد من معرفة معدلات النمو المحققة في كل قطاع من قطاعات النشاط الاقتصادي.

الجدول (59): النمو السنوي للقيم المضافة حسب قطاع النشاط في المغرب خلال الفترة 2000-2013

2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
18.7	-7.2	5.1	-2.3	28.9	16.6	-20.0	21.1	-11.1	4.5	20.3	4.3	19.1	-12.2	القطاع الأولي
0.3	1.4	4	6.4	-4.7	3.6	6.6	4.8	4.9	3.8	4.4	2.7	4.7	4	الصناعة
2.7	5.8	6	3.3	3.6	4.1	6.1	5.2	6.3	5.6	4.5	2.8	5.8	5.2	الخدمات

Source : Ministère de l'Économie et des Finances, Tableau de Bord des Indicateurs Macro-Economique, Mai 2015, p. 2.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن هناك تذبذبا في نمو القطاعات الثلاث لكن القطاع الأولي يعتبر من أكثر القطاعات تذبذبا حيث يلاحظ مثلا أنه سجل تراجعا بنسبة 20% في 2007 ثم حقق نموا بمقدار 28.9% في 2009، وهذا دليل على أن القطاع الفلاحي (الذي يعتبر مكونا رئيسيا من مكونات القطاع الأولي) لا يزال مرتبطا بالعوامل المناخية.

أما بالنسبة لقطاعي الصناعة والخدمات فيعود التقلب الحاصل في معدل نمو القيمة المضافة لهما إلى التقلبات الحاصلة في القطاعات المكونة لهما، حيث يبين الجدول رقم (59) أن قطاع الصناعة مثلا سجل نموا سلبيا سنة 2009 بمقداره 4.7% وكان ذلك نتيجة انخفاض نمو قطاع الصناعات الاستخراجية والذي سجل نموا سلبيا بنسبة 23.8%. بالمقابل عرف قطاع الخدمات تراجعا مهما بين سنتي 2012 و2013 حيث انخفض معدل النمو السنوي للقيمة المضافة للقطاع من 5.8% إلى 2.7% ويعزى ذلك إلى تراجع أداء القطاعات الفرعية المكونة لقطاع الخدمات وخاصة قطاع الاتصالات الذي انخفض معدل نموه من 25.6% من 2012 إلى 2.8% من 2013.¹

¹. Royaume du Maroc, Ministère de l'Économie et des Finances, Tableau de Bor..., Op.Cit., p. 2.

المطلب الثاني: تحليل رصيد الميزان التجاري

استمر العجز في الميزان التجاري طيلة الفترة 2000 - 2014 كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (60): رصيد الميزان التجاري للسلع والخدمات في المغرب خلال الفترة 2000-2014

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الرصيد	-1.98	-0.95	-0.85	-1.4	-2.82	-3.33	-3.59	-7.38	-13.12	-11.06	-10.05	-14.21	-15	-15.46	-13.59

Source : World bank/ World Development Indicators 2015: <http://data.worldbank.org/wdi>

لقد عرف الميزان التجاري للمغرب عجزا هيكليا نتيجة ثقل الفاتورة الطاقوية والواردات من مواد التجهيز والسلع النصف مصنعة والمواد الغذائية ويمكن توضيح ذلك في النقاط التالية:¹

— ارتفعت الفاتورة الطاقوية من 5.2% من الناتج الداخلي الخام في 2001 إلى 11% في 2011 وعرف الرصيد التجاري للمنتجات الطاقوية تدهورا بمعدل 16.1% في المتوسط خلال الفترة 2011/2001 بسبب ارتفاع حاجيات النشاط الاقتصادي وارتفاع أسعار النفط من 24.5 دولار في 2001 إلى 111.8 دولار في 2011.

— شهد عجز رصيد سلع التجهيز تزايدا معتبرا قدر بـ 9% في المتوسط بين 2001 و 2011 وهذا راجع لتزايد استيراد الآلات والمعدات والأجهزة المختلفة والسيارات الصناعية والجرارات.

— عرف رصيد السلع الاستهلاكية النهائية عجزا منذ 2004 فبعد أن سجل فائضا بنسبة 0.4% من الناتج الداخلي الخام في 2001، يلاحظ أنه سجل عجزا بنسبة 2.9% من الناتج الداخلي الخام في أواخر 2011 وذلك نتيجة تزايد واردات بعض المنتجات مثل: السيارات الخاصة والآلات ذات الاستعمالات العامة وأجهزة الإرسال والتحويل.

— وقد عرف العجز التجاري المغربي تحسنا بين سنتي 2013 و 2014 حيث سجل على التوالي 198 و 186 مليار درهم وذلك بعد التفاقم الذي عرفه بين 2000 و 2012 حيث انتقل من 44 مليار

¹. مشروع قانون المالية 2013، مرجع سابق، ص ص. 31-33.

درهم لسنة 2000 إلى 202 مليار درهم سنة 2012 ويعود هذا التحسن النسبي إلى الارتفاع في

صادرات القطاعات الجديدة (السيارات وصناعة الطائرات) وإلى انخفاض أسعار النفط.¹

وفي سنة 2015 تميزت المبادلات الخارجية للمغرب بما يلي:²

– تراجع عجز الميزان التجاري بنسبة 19.2% وذلك بفضل الأداء الجيد للصادرات (14.3 مليار درهم) وتراجع الواردات (21.7- مليار درهم).

– انتعاش صادرات قطاع السيارات (8.4 مليار درهم) ونمو مبيعات الفوسفات ومشتقاته (6 مليار درهم) والصناعات الغذائية (5.4 مليار درهم).

– انخفاض الواردات بسبب تراجع فاتورة الطاقة (26.5- مليار درهم) والمشتريات من الحبوب (6.1- مليار درهم).

– سجلت نسبة تغطية الصادرات للواردات 58.7% سنة 2015 مقابل 51.7 سنة 2014 وقد عرفت بنية صادرات المغرب تحولا هيكليا نتيجة إنشاء فروع جديدة لقطاعات التصدير وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

¹. مشروع قانون المالية 2016، مرجع سابق، ص.26.

². Ministère de l'Économie et des Finances, Office des Changes, Résultats des Échanges Extérieurs a fin Décembre 2015, Maroc, 31 Mars 2016, www.oc.gov.ma/portal/fr/content/communiqué-au-Sujet-des-résultats-de-la-balance-des-paiement-et-de-la-position-extérieure-1

الجدول رقم (61): بنية الصادرات المغربية حسب المنتوجات الرئيسية لسنوات مختارة

الوحدة: %

المنتجات	2000	2007	2013
منتجات كيميائية	16	19	22
منتجات الكترونية وكهربائية	11	16	15
منتجات ميكانيكية	04	08	14
النسيج	37	21	18
منتجات غذائية	12	11	11
منتجات فلاحية	11	10	08
المعادن	07	07	07
الطاقة	04	02	05

Source : Royaume du Maroc, Ministère Délégué auprès du Ministère de l'Industrie, du Commerce, de l'Investissement et de l'Économie Numérique, Analyse Chiffrée du Commerce Extérieur Marocain 2000-2013, avril 2014, www.mce.gov.ma

ويتبين من الجدول أعلاه ارتفاع صادرات المغرب من الصناعات الميكانيكية والالكترونية والكهربائية والمواد الكيماوية وذلك بسبب توجه المغرب نحو الصناعات الناشئة ذات القيمة المضافة العالية في المقابل يلاحظ تراجع صادرات المنتجات الفلاحية والملابس بسبب المنافسة القوية في السوق العالمية.

ويرجع ضعف تنافسية المنتجات المغربية إلى سببين أساسيين هما:¹

– ارتفاع أسعار الصادرات المغربية مقارنة بأسعار أهم المنافسين في السوق العالمية مثل : الصين والهند وتونس ومصر وتركيا.

– التطور البطيء لإنتاجية العمل.

ويبدو جليا أن هيكل الصادرات المغربية أكثر تنوعا من هيكل الصادرات الجزائرية ففي الوقت الذي تستحوذ فيه صادرات المحروقات على أكثر من 97% من صادرات الجزائر يلاحظ أن المغرب استطاعت ولو نسبيا تنويع نسيجها الإنتاجي ومن ثم هيكل صادراتها.

¹. مشروع قانون المالية 2016، مرجع سابق ص. 27.

وفيما يتعلق بميكل الواردات المغربية فقد عرف بعض التغيرات فيما يخص النسب المستوردة من المنتجات الطاقوية على وجه الخصوص.

الجدول رقم (62): هيكل الواردات المغربية خلال الفترة 2000-2014

الوحدة: %

متوسط 2008-2014	متوسط 2000-2007	
10.1	9.8	المواد الغذائية
24.4	18.4	المنتجات الطاقوية
5.8	6.5	المواد الأولية
20.8	22.4	المنتجات نصف المصنعة
21.1	21.2	سلع التجهيز
17.7	21.6	السلع الاستهلاكية

Source: Ministère de l'Economie et des Finances, Tableau de Bord des Indicateurs Macro- Economique, Principaux Indicateurs Macro Economiques, mai 2015, p. 8.

ومن خلال الجدول أعلاه يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

- ارتفاع نصيب المنتجات الطاقوية من إجمالي الواردات من 18.4 إلى 24.4% وتزامن ذلك مع ارتفاع أسعار النفط من 28 دولار في سنة 2000 إلى 109 دولار في سنة 2013 وهذا ما أدى إلى ارتفاع الفاتورة الطاقوية للمغرب.¹
- تعاني المغرب كما هو الحال بالنسبة للجزائر من تبعية القطاع الصناعي للخارج حيث شكلت نسبة المنتجات النصف المصنعة و سلع التجهيز الصناعي 47.6% من إجمالي الواردات في الفترة 1990-1994، ولا زالت هذه النسبة مرتفعة حيث سجلت نسبة 41.2% في الفترة 2008-2014.

¹. Royaume du Maroc, Ministère de l'Économie et des Finances, Tableau de Bord..., Op.Cit., p.5.

– لا تزال المغرب تعتمد على الخارج في تلبية حاجياتها من المواد الغذائية كما هو الحال بالنسبة للجزائر وتشكل الواردات الغذائية لكلا البلدين من مواد أساسية لا يمكن الاستغناء عنها مثل القمح والسكر والحليب.

المطلب الثالث: المديونية الخارجية والادخار وتحويلات المهاجرين

تعتمد المغرب في تمويل التنمية بشكل كبير على المديونية الخارجية والدليل على ذلك هو الارتفاع المستمر لهذه الأخيرة طيلة الفترة 2000 إلى 2014.

الجدول رقم (63): المديونية الخارجية للمغرب خلال الفترة 2000-2014

الوحدة:مليار دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
حجم المديونية	20.6	18.7	18.1	18.3	16.9	16.2	17.9	20.6	20.9	24.6	27.2	29.9	33.8	39.2	42.7

Source: World bank, wdi 2015: <http://www.worldbank.org/wdi>

يلاحظ من الجدول أعلاه الارتفاع الكبير للمديونية الخارجية للمغرب، فمقارنة بسنة 2000 حيث بلغت المديونية قيمة 20.6 مليار دولار ارتفعت هذه القيمة إلى أكثر من الضعف في سنة 2014 حيث سجلت 42.7 مليار دولار مقابل 3.73 مليار دولار للجزائر في نفس السنة ولعل أهم أسباب ارتفاع المديونية في المغرب هو العجز المزمع في الميزانية (والذي لا تكفي الموارد المحلية لتغطيته) كما هو واضح من الجدول التالي:

الجدول رقم (64):رصيد الميزانية للمغرب خلال الفترة 2000-2014

الوحدة: % من PIB

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الرصيد	-5.2	-2.6	-4.1	-3.1	-3.1	-4	-1.7	0.6	0.4	-2.2	-4.7	-6	-7	-5.2	-4.7

Source : Royaume du Maroc, Ministère de l'Economie et des Finances, Tableau de Bord des Indicateur Macro- Economique, Mai 2015, P.1.

وإضافة إلى العجز في الميزانية يلاحظ أن نسبة الادخار في المغرب لا تغطي نسبة الاستثمار مما يعني أن استمرار الاستثمارات مرهون بالمديونية الخارجية باعتبار وسائل التمويل الداخلية غير كافية.

الجدول رقم (65): إجمالي الادخار والاستثمار للمغرب كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

خلال الفترة 2000-2014

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
19.8	20.2	19.7	21.7	23.2	23.1	24.9	24.5	23.9	23.1	24.1	24.5	23.8	23.6	20.1	إجمالي الادخار الخلي
29.4	30.3	32.5	31.4	30.6	31.6	34.4	32.1	28.1	27.5	26.2	25.1	25.2	24.8	25.9	إجمالي الاستثمار الخلي

Source: World bank, wdi 2015: <http://www.worldbank.org/wdi>

يلاحظ من الجدول أعلاه أن معدلات الادخار في المغرب كانت أقل من معدلات الاستثمار (على عكس الجزائر) ولعل أهم أسباب انخفاض الادخار في المغرب هو:¹

- انخفاض معدل الادخار الوطني بـ 1.3 نقطة لينتقل من 28.5% كمتوسط خلال الفترة 2000-2007 إلى 27.2% من 2008-2013 هذا الانخفاض يعود إلى الارتفاع الطفيف في حصة الدخل الوطني الخام المتاح والموجهة إلى استهلاك العائلات والتي مثلت 55.5% في الفترة الثانية.
- انخفاض متوسط حصة الادخار الخارجي من الادخار الوطني بـ 3.4 نقطة مقارنة بالفترة 2000-2007 حيث سجلت نسبة 19.7% في الفترة 2008-2013 وهذا نتيجة الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى تذبذب في الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

بالمقابل تولى المغرب أهمية خاصة لجاليته المقيمة بالخارج وتوفر لها القنوات المناسبة للمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية من خلال تحويل أموالهم إلى وطنهم الأم، وهي العملية التي عرفت نموا سنويا متواصلا وبتوسط سنوي يقدر بحوالي 6 ملايين دولار خلال الفترة 2000-2014 كما يوضحه الجدول التالي:

¹. Royaume du Maroc, Ministère de l'Économie et des Finances, Tableau de Bord, Op.Cit., p.4.

الجدول رقم(66): تطور تحويلات العمال المهاجرين والمغاربة خلال الفترة 2000-2014

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
6.9	6.8	6.5	7.2	6.4	6.2	6.8	6.7	5.4	4.5	4.2	3.6	2.87	3.26	2.16
-20.52	-20.34	-20.09	-19.28	-14.96	-16.52	-19.02	-13.88	-8.92	-7.70	-6.68	-4.63	-3.06	-2.95	-3.19
33	33	32	37	42	37	35	48	60	58	62	77	94	110	67

Source: 1. Global Knowledge Partnership on Migration and Development, Migration and Development Brief: Remittance Inflows. www.knomad.org

2. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبوظبي، سنوات 2006، 2009، 2015: www.afm.org

وقد سمحت التحويلات المهمة للمهاجرين المغاربة بتغطية العجز التجاري المزمّن للمغرب بنسبة 55% كمتوسط للفترة 2000-2014، كما تؤثر هذه التحويلات إيجابيا على مؤشرات الاستهلاك والادخار والاستثمار. وأوضحت في هذا الإطار دراسة لمؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج أن 8% من تحويلات المهاجرين المغاربة تذهب لتمويل مشاريع استثمارية و 21% يتم إيداعها في البنوك المغربية (والتي يمكن

أن توجه للاستثمار)، فيما يوجه الباقي (71%) للاستهلاك.¹ وهو ما يشكل محركا حقيقيا للنمو الاقتصادي ومنشطا للدورة الاقتصادية بالمغرب.

وعلى عكس المغرب تأتي تحويلات المهاجرين الجزائريين محدودة وضعيفة قياسا إلى حجم الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج، حيث لم تتجاوز متوسط التحويلات السنوية للفترة 2000-2014 مليار دولار وهو ما يمثل ثلث التحويلات التي حصلت عليها المغرب من عمالتها بالخارج.

الجدول رقم (67): تطور تحويلات العمال المهاجرين الجزائريين خلال الفترة 2000-2014

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	حجم التحويلات بالمليار دولار
2.06	2	1.84	1.94	2.04	2.05	2.20	2.12	1.61	2.06	2.46	1.75	1.07	0.67	0.79	

Source : Global Knowledge Partnership on Migration and Development, Migration and Development Brief: Remittance Inflows. www.knomad.org

ويضيع جزء مهم من تحويلات المهاجرين الجزائريين في السوق السوداء نتيجة الأسعار المغرية التي تمنحها هذه الأخيرة مقارنة بالأسعار الرسمية، يضاف إلى ذلك صعوبة تحويل الأموال عن طريق القنوات الرسمية سواء من حيث الآجال أو التكاليف نتيجة جمود وعدم مرونة النظام المصرفي الجزائري.

المطلب الرابع: معدلات التضخم

تعتبر معدلات التضخم في المغرب مقبولة أو مسيطرة عليها إذ انتقلت من 9.3% خلال الفترة 1990-1997²، إلى 1.7% في الفترة 2000-2013 لتتخفض إلى 0.43% في 2014 ويرجع ذلك إلى تراجع أسعار المنتجات النفطية والانخفاض المحسوس في أسعار المواد الغذائية وكذا الانخفاض في أسعار معظم السلع في السوق العالمية.³

¹. Fondation Hassan II pour les Marocains Résidant a l'Étranger, Marocains Résidant a l'Étranger: l'Utilisation des Transferts, 2008, p. 97.

². World Bank, wdi 2015, <http://data.worldbank.org/wdi>

³. Royaume du Maroc, Ministère de l'Économie et des Finances, Tableau de Bord..., Op.Cit., p .12.

الجدول رقم (68): نسبة التضخم في المغرب خلال الفترة 2000-2014

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
نسبة التضخم	1.89	0.61	1.16	1.49	0.98	3.28	2.04	3.7	0.99	9.98	0.99	0.92	1.27	1.88	0.43

Source: World bank, wdi 2015: <http://www.worldbank.org/wdi>

وقد سجلت نسبة 1.78% كمتوسط سنوي للتضخم في الفترة 2007-2000 لتتخفص إلى 1.45% في الفترة 2014-2008 ويرجع ذلك إلى ما يلي:¹

— انخفاض التضخم في أسعار المنتجات غير الغذائية من 1.7% في الفترة 2007-2000 إلى 1% في الفترة 2014-2008 حيث انخفضت بشكل خاص أسعار السكن بـ 0.7 نقطة وأسعار النقل بـ 1.3 نقطة.

— انخفضت أسعار الإنتاج لقطاع المناجم بـ 2.6 نقطة حيث انتقلت من 3.7% كمتوسط للفترة 2007-2000 إلى 1.1% في الفترة 2014-2008.

— انخفضت أسعار الإنتاج للقطاع الصناعي بـ 0.7 نقطة حيث انتقلت من 3.6% كمتوسط للفترة 2007-2000 إلى 2.9% في الفترة 2014-2008 ويعود هذا الانخفاض إلى تراجع مؤشر أسعار الإنتاج للصناعات الميكانيكية والمعدنية والكهربائية (من 1.8% إلى 0.3%) وكذلك قطاع تكرير البترول ومنتجات الطاقة الأخرى (من 14.7% إلى 4.5%).

ويعتبر معدل التضخم المحقق في المغرب أقل من الجزائر حيث سجلت نسبة 1.62% كمتوسط للفترة 2014-2000 في المغرب بينما سجلت نسبة 3.71% في الجزائر خلال نفس الفترة.²

المطلب الخامس: معدلات البطالة

انتقل معدل البطالة في المغرب من 13.6% في سنة 2000 إلى 10.1% في 2014،³ وارتفع حجم العمالة من 8.845 مليون منصب شغل إلى 10.646 مليون منصب في نفس الفترة، حيث بلغ عدد مناصب الشغل المستحدثة سنويا في الفترة 2014-2000، حوالي 129 ألف منصب عمل ويشغل القطاع الخاص 90.4% من

¹. Ibid, p.12.

². تم حسابها من طرف الباحثة بناء عن المعطيات الواردة في: World Bank, wdi 2015, <http://data.worldbank.org/wdi>

³. World Bank, World Development Indicators, 2015. <http://data.worldbank.org>

اليد العاملة في 2014 (مقابل 88% عام 2000).¹ وقد أظهر تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والتشغيل خلال الفترة 2000-2014 أن ارتفاع النمو الاقتصادي بنقطة واحدة يؤدي إلى ارتفاع التشغيل بـ 0.28 نقطة. وقد كان قطاع الخدمات أكثر القطاعات المساهمة في استحداث مناصب الشغل حيث أن ارتفاع النمو في قطاع الخدمات بنقطة واحدة يؤدي إلى ارتفاع التشغيل بـ 0.53 نقطة مقابل 0.33 نقطة للقطاع الصناعي و 0.05 نقطة للقطاع الفلاحي خلال نفس الفترة.²

فالنسبة للقطاع الفلاحي فقد انخفض نصيبه من اليد العاملة من 45.9% سنة 2000 إلى 39% سنة 2014 وذلك بسبب تزايد الهجرة من الريف والتوسع في المناطق الحضرية، إضافة إلى جذب القطاعات الأخرى لليد العاملة كقطاع الخدمات والأشغال العمومية، إلى جانب إدخال أساليب الإنتاج الحديثة وبالتالي انخفاض الطلب على اليد العاملة.

أما قطاع الصناعة فقد انخفض نصيبه من العمالة الإجمالية من 13.2% في 2000 إلى 11.1% في 2014 نتيجة التغيرات العميقة التي عرفها النسيج الصناعي للمغرب حيث تراجعت الصناعات التقليدية وتمت عصرنة نمط الإنتاج للعديد من الصناعات، هذا إلى جانب ظهور صناعات جديدة ذات قيمة مضافة عالية تتميز بكثافة رأس المال، وإضافة إلى هذه العوامل فإن الصناعة المغربية تواجه منافسة المنتجات الأجنبية مما يؤثر على حجم الصادرات وحجم الطلب الداخلي على منتجات القطاع الصناعي في المغرب.

وبالمقابل يلاحظ ارتفاع نصيب قطاع الخدمات من اليد العاملة حيث انتقل من 34.7% في 2000 إلى 40.2% في 2014 ويرجع ذلك إلى استحداث 24000 منصب شغل في فروع التجارة وإصلاح التجهيزات المنزلية و 13 ألف منصب في مجال الخدمات الشخصية و 11 ألف في مجال النقل البري و 9000 في مجال المطاعم والفنادق.³

وحسب الفئات العمرية نجد أن فئة الشباب من 15 إلى 34 سنة تمثل 77 من مجموع العاطلين عن العمل في 2014،⁴ وتعتبر فئة الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 40-59 من أكثر الفئات المستفيدة من المناصب

¹. Haut Commissariat au Plan, Note sur le Marché du Travail au Maroc entre 2000 et 2014, p.4. et p.8. www.hcp.ma/attachment/631945/

². وزارة الاقتصاد والمالية، مشروع قانون المالية لسنة 2016، التقرير الاقتصادي والمالي، المملكة المغربية، ص.ص. 86-87.

³. Haut Commissariat au Plan, Op.cit., p p. 6-7.

⁴. وزارة الاقتصاد والمالية، مشروع قانون المالية لسنة 2016، مرجع سابق، ص. 88.

المستحدثة وذلك بـ 100 ألف منصب سنويا كمتوسط للفترة 2000-2014.¹ ويظل معدل البطالة مرتفعا لدى حاملي الشهادات حيث أن نسبة هذه الفئة من العمالة الإجمالية لم تتجاوز 11.4% سنة 2014 وهذا ما يظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم (69): نسبة العمالة حسب المستوى التعليمي في المغرب بين سنتي 2000 و 2014

2014	2000	
62	73.7	نسبة العمالة غير الحاصلة على شهادات من العمالة الإجمالية
26.6	18.2	نسبة العمالة من ذوي المستوى المتوسط
11.4	8.1	نسبة العمالة من ذوي المستوى العالي

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على المعلومات الواردة في:

Haut Commissariat au Plan, Note sur le Marché de Travail au Maroc entre 2000 et 2014, p.10.
www.hcp.ma/attachment/631945/

وكما هو واضح من الجدول فإن أكثر الفئات المستفيدة من مناصب الشغل هي فئة الأفراد غير الحاصلين على شهادات، في حين يبقى نصيب ذوي الشهادات من العمالة الإجمالية ضئيلا وهذا ما يترجم عدم ملائمة بعض الشهادات لمتطلبات سوق الشغل.²

ورغم تسجيل بعض التحسن في مجال ترقية نوعية العمل إلا أن نسبة العمالة المستفيدة من التغطية الصحية مثلت 20.5% فقط سنة 2014 مقابل 13.1% سنة 2000. كما أن نسبة العمال الذين يعملون بعقود عمل لا يزال ضئيلا حيث سجلت نسبة 36.5% سنة 2014 مقابل 31.5% سنة 2000، وتعد هذه النسب أكثر ضالة في قطاعي الزراعة والبناء والأشغال العمومية (7.5% و 7.4% على التوالي). وتجدر الإشارة هنا أن نسبة العمالة المنتمية إلى نقابة أو منظمة مهنية لم تتعد 3% سنة 2014،³ وهذا قد يفسر انخفاض التغطية الصحية والعمل بالعقود، لأن ضعف النشاط النقابي للعمال يجعل العمال أقل تنظيما وأقل مطالبة بحقوقهم.

مما سبق يمكن القول أنه رغم انخفاض معدل البطالة في المغرب في الفترة 2000-2014 وعلى الرغم من الجهود المبذولة لاستحداث مناصب شغل إضافية، إلا أن البطالة لازالت تمثل إحدى المشكلات الأساسية، وذلك نتيجة

¹. Haut Commissariat au Plan, Note sur le Marché de Travail au Maroc entre 2000 et 2014, Op. Cit., p.4.

². وزارة الاقتصاد والمالية، مشروع قانون المالية لسنة 2016، مرجع سابق، ص. 88.

³. Haut Commissariat au Plan, Note sur le Marché de Travail au Maroc entre 2000 et 2014, Op. Cit., pp.8-12.

تفشي هذه الظاهرة في أوساط الشباب عامة وذوي الشهادات على وجه الخصوص، كما أن المغرب لازالت بعيدة عن توفير شروط العمل اللائق وخاصة في مجال التغطية الصحية.

وكحوصلة عامة لما تم استعراضه من مؤشرات اقتصادية واجتماعية للبلدين يمكن القول أن:

- لا يزال الاقتصاد الجزائري معتمدا بشكل كبير على قطاع المحروقات ولا تزال مساهمة الزراعة والصناعة في تحقيق النمو في الجزائر ضئيلة جدا، ورغم أن المغرب استطاعت تنويع نسيجها الاقتصادي مقارنة بالجزائر إلا معظم منتجاتها ذات قيمة مضافة منخفضة وتنافسية ضعيفة، كالنسيج والمنتجات الغذائية؛
- يعد قطاع الخدمات المؤثر الأول على الناتج المحلي الإجمالي في كل من الجزائر والمغرب حيث مثل سنة 2014، نسبة 41.5% من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر و 58% في المغرب خلال نفس السنة (كما سبقت الإشارة إلى ذلك). وبالمقابل يلاحظ المساهمة الضئيلة للزراعة في الناتج المحلي الإجمالي والتي مثلت 13% في المغرب و 10.6% في الجزائر في سنة 2014، وخلال نفس السنة سجلت مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي 29% في المغرب و 5% فقط في الجزائر، ومن هنا يتضح ضعف أداء القطاع الصناعي في الجزائر والذي أدى إلى تراجع مساهمته في تحقيق النمو؛
- تعاني المغرب من عجز مزمن في رصيد الميزان التجاري وهذا راجع لعبء الفاتورة الطاقوية من جهة ولاستيراد المواد الغذائية و سلع التموين الصناعي من جهة أخرى. وبالمقابل نجد أن رصيد الميزان التجاري في الجزائر يحقق فائضا لكن هذا الأخير مرتبط بشكل شبه كلي بأسعار النفط التي يؤدي انخفاضها إلى تراجع هذا الفائض، وعلى غرار المغرب تعاني الجزائر من ثقل فاتورة المواد الغذائية و سلع التموين الصناعي؛
- تعتمد المغرب في تمويل التنمية على المديونية الخارجية بشكل كبير وهذا راجع إلى ضعف إيراداتها وانخفاض معدلات الادخار المحلي بها، أما بالنسبة للجزائر يلاحظ أن معدلات الادخار المحلي تفوق معدلات الاستثمار المحلي، كما أن إيرادات الميزانية تأتي في معظمها من الجباية البترولية وبالتالي أدى الارتفاع في أسعار النفط إلى انخفاض حجم المديونية الخارجية والاعتماد في تمويل التنمية على المصادر الداخلية؛

- استطاعت المغرب تحقيق معدلات تضخم منخفضة بعد التراجع الذي عرفته أسعار النفط والذي ساعد على انخفاض أسعار العديد من المنتجات المغربية، وبالمقابل لازالت معدلات التضخم في الجزائر مرتفعة (مقارنة بالمغرب) نتيجة برامج الإنعاش الاقتصادي التي أدت إلى التوسع الكبير في الكتلة النقدية؛
- تعد البطالة إحدى المشاكل الرئيسية التي تعاني منها الجزائر والمغرب على حد سواء، حيث يعاني البلدان من تفشي هذه الظاهرة في أوساط الشباب وحاملي الشهادات على وجه الخصوص، وعلى الرغم من التراجع الذي شهدته معدلات البطالة في البلدين مقارنة بالفترات السابقة إلا أن هذا التراجع يعود في المقام الأول إلى التطور الملحوظ للقطاع غير الرسمي الذي يتميز بمشاشة مناصب الشغل وعدم مطابقتها لمعايير العمل اللائق، كما أن المناصب المستحدثة في القطاع الرسمي هي مناصب غير دائمة أو موسمية؛
- في الوقت الذي اتبعت فيه المغرب إستراتيجيات قطاعية هدفت للنهوض بالقطاعات الإستراتيجية كالقطاع الفلاحي (المخطط الأخضر) وقطاع الصيد البحري (مخطط هاليوتيس) والقطاع الصناعي (مخطط الإقلاع الصناعي)، شرعت الجزائر في تطبيق مجموعة من برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو وجهت أساسا لمشاريع البنية التحتية وتنمية العنصر البشري، مع إهمال الدولة للقطاعات المدرة للثروة والموفرة لمناصب الشغل كالصناعة والفلاحة؛
- لا تتناسب معدلات الاستثمار في الجزائر والمغرب مع معدلات النمو المحققة حيث تعتبر هذه الأخيرة ضئيلة بالنظر إلى حجم الأموال المستثمرة في البلدين، وهذا يعني أن النمو المحقق هو نمو توسعي يعتمد على زيادة عناصر الإنتاج وليس نموا مكثفا يعتمد على تحسين الإنتاجية واعتماد تنافسية قائمة على التجديد والابتكار.

خاتمة الفصل الرابع

من خلال دراسة تجربة التنمية في المغرب يتضح أن هذه الأخيرة اتبعت أسلوب المخططات (كما حصل في الجزائر)، ونتيجة اعتمادها الكبير على القطاع الفلاحي وعلى عائداتها من تصدير الفوسفات إلى جانب تأثر الاقتصاد المغربي بالتغيرات الحاصلة في أسعار النفط، فقد لجأت المغرب إلى المديونية الخارجية بشكل كبير لتمويل التنمية بها .

ولتخفيف الاختلالات الماكرو اقتصادية والتخلص من مشكلة المديونية، طبقت المغرب برامج الاستقرار الاقتصادي والتعديل الهيكلي المقترحة من الصندوق والبنك الدوليين، واستطاعت تحقيق تحسن في العديد من المؤشرات مثل تخفيض عجز الميزانية العمومية و العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات إلى جانب تقليل الاعتماد على العائدات من صادرات الفوسفات، غير أنها لم تستطع تحقيق التنمية المنشودة، حيث أن التحسن في بعض المؤشرات الاقتصادية لم يكن كافيا لذلك وجب الاستمرار في مسار الإصلاحات.

وتميزت المرحلة الثالثة للمسيرة التنموية في المغرب بإتباع أسلوب التحرير والانفتاح، حيث أبرمت عدة اتفاقيات للتبادل الحر كما تبنت عدة استراتيجيات قطاعية استهدفت تطوير أهم القطاعات على غرار القطاع الفلاحي والصناعي والسياحي وقطاع الخدمات. ورغم أن المغرب استطاعت نسبيا تنويع هيكل صادراتها وتطوير قطاعها الصناعي إلا أنها - كما هو الحال بالنسبة للجزائر- لازالت تعاني من هشاشة اقتصادها، والدليل على ذلك هو العجز المزمن في الميزانية وفي الميزان التجاري وارتفاع المديونية والبطالة وعدم كفاية الادخار المحلي والتذبذب المستمر في معدلات النمو الاقتصادي.

إن ترددي الوضع الاقتصادي للجزائر والمغرب رغم الجهود المبذولة لتطويره يدفع إلى التساؤل عن البدائل التنموية التي تسمح بالقضاء على مظاهر التبعية في البلدين وتحررها من دائرة التخلف.

الفصل الخامس

الاستراتيجيات البديلة للتنمية في الجزائر والمغرب

تمهيد:

تبين من دراسة وتقييم تجربة التنمية في كل من الجزائر والمغرب أن البلدين لم يتمكنوا من تحقيق التنمية الشاملة المتكاملة، حيث يعاني كل منهما من هشاشة اقتصادهما بسبب الاعتماد على الصادرات من المواد الأولية والمنتجات ذات القيمة المضافة المنخفضة. فبالنسبة للجزائر فإن جميع برامجها التنموية متوقفة على إيراداتها من النفط، فبداية من تطبيقها لأسلوب المخططات ثم برامج الإصلاح الاقتصادي، وصولا إلى اعتماد برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو، لم تحقق الجزائر التنمية المنشودة.

ولا يختلف الوضع كثيرا في المغرب التي اعتمدت بدورها أسلوب المخططات ثم برامج الإصلاح الاقتصادي، لتطبق بعدها مجموعة من الاستراتيجيات القطاعية، لكن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للمغرب تدل أن التنمية به لازالت دون المستوى المطلوب، وبالتالي يجب على كل من الجزائر والمغرب البحث عن بدائل تنموية تكفل تحقيق معدلات نمو مرتفعة وتنمية بشرية عالية.

وقد أثبتت تجارب العديد من الدول أن إحداث التنمية الاقتصادية يتطلب النهوض بالقطاع الزراعي حيث لعب هذا الأخير دورا هاما في تنمية اقتصاديات الدول الصناعية مثل فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة، كل هذه الدول كانت انطلاقها بتطوير الزراعة لتتوجه بعد ذلك للنهوض بقطاع الصناعة، وقد أشارت اغلب التحليلات التنموية إلى أهمية التصنيع لتحقيق التنمية الاقتصادية. وإذا كان النهوض بالقطاعين الزراعي ثم الصناعي شرطا ضروريا للتنمية فإنه ليس شرطا كافيا حيث يجب أن يتزامن مع الاهتمام بالعنصر البشري لأن هذا الأخير هو أساس التغيير في كل الدول مهما اختلفت خصائصها. ومن خلال ما سبق سيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الفلاحة كبديل استراتيجي لكل من الجزائر والمغرب.

المبحث الثاني: الصناعة كبديل استراتيجي لكل من الجزائر والمغرب.

المبحث الثالث: التنمية البشرية كعنصر أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية

المبحث الأول: الفلاحة كبديل استراتيجي لكل من الجزائر والمغرب

بينت التجارب التنموية الناجحة ضرورة تطوير القطاع الفلاحي في المراحل الأولى للتنمية، وقبل تقديم التدابير التي من شأنها النهوض بهذا القطاع في كل من الجزائر والمغرب، لابد من إعطاء لمحة عن السياسة الفلاحية التي اتبعتها البلدان وتقييم القطاع الفلاحي لهما، ثم توضيح المشاكل والمعوقات التي حالت دون تطوير هذا القطاع في البلدين.

المطلب الأول: مراحل تطور القطاع الفلاحي في الجزائر وتقييم أدائه

أولاً: مراحل تطور القطاع الفلاحي في الجزائر

عرفت التنمية الفلاحية في الجزائر مرحلتين أساسيتين:¹

1. التنمية الفلاحية قبل 1988 (في ظل النظام الاشتراكي)

عرف القطاع الفلاحي في ظل النظام الاشتراكي عدة تحولات وذلك بهدف تحسين وضعية القطاع وزيادة حجم الإنتاج الفلاحي ونصيب الفرد من هذا الناتج، ونسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام والوصول إلى تحسين مستوى المعيشة للسكان وأهم تلك التحولات:

- التسيير الذاتي الذي جاء بعد الاستقلال مباشرة وكان يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إسناد تسيير المزارع المسترجعة من المعمرين الأوروبيين إلى الفلاحين وذلك بهدف إعادة الاعتبار للفلاح من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والنهوض بالقطاع، حيث كان أغلبية السكان في تلك الفترة يعيشون في الريف ويعانون صعوبة العيش وتفشي الأمية. إلا أن تلك السياسة لم تأت بالناتج المرجوة نظرا لمركزية التسيير والبيروقراطية، وهذا ما دفع الدولة إلى إعادة النظر في تسيير القطاع خاصة مع تطبيق نظام المخططات التنموية وإعادة تأميم الأراضي الفلاحية؛
- ثم جاء تطبيق نظام الثورة الزراعية في سنة 1972 بهدف إحداث تغيير جذري في الأرياف من أجل القضاء على الفوارق الاجتماعية والاقتصادية التي كان يتصف بها الريف الجزائري عن طريق تأميم الأراضي وإلغاء الملكيات الكبيرة وإعادة توزيعها، وتحسين مستوى معيشة سكان الأرياف؛

¹. محمد غردوي، "القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011 / 2012، ص ص. 14-15.

- وفي سنة 1981 عرف القطاع انتهاج الدولة لسياسة الإصلاح الهيكلي للاقتصاد الوطني، نتج عنه حل 6000 تعاونية من تعاونيات الثورة الزراعية وإعادة إدماجها ضمن 2000 مزرعة مسيرة ذاتيا وبذلك تم إنشاء 3264 مزرعة فلاحية اشتراكية و190 مزرعة نموذجية،¹ كما صدر في 1983 القانون 83-18 المتضمن حق حيازة الملكية العقارية بواسطة الاستصلاح، وكان يهدف هذا الإصلاح إلى زيادة المساحة الزراعية وتحقيق الاستغلال الأمثل للأراضي والموارد الزراعية من أجل زيادة الإنتاج وتقليص حجم الواردات، إلا أن هذا الإصلاح لم ينجح بسبب العجز المالي الكبير الذي عرفه القطاع، بالإضافة إلى الضائقة المالية التي عرفتها البلاد سنة 1986 بسبب انخفاض إيراداتها من المحروقات.

2. التنمية الفلاحية بعد 1988 (التحول إلى اقتصاد السوق)

نتيجة فشل التسيير المركزي الذي لم يشجع العمال في القطاع الفلاحي على الإنتاج، وارتفاع المديونية وخدمة الدين لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية، اتخذت الحكومة إجراءات جديدة في تنظيم الإنتاج للتخفيف من عجز الميزانية العمومية للدولة اتجاه القطاع، وجعله أكثر فعالية من خلال التوجه نحو خصوصية شاملة وحرية في الإنتاج والتسويق، وذلك بتطبيق القانون 87-19 المؤرخ في 1987/11/08 المتعلق بإعادة تنظيم الأملاك العمومية بهدف التوسع الرأسي للإنتاج من خلال تكتيف العملية الإنتاجية، مع حرية اتخاذ قرارات الإنتاج والتسويق، خاصة مع تطبيق الاتفاق الائتماني مع صندوق النقد الدولي سنة 1989 لإعادة توجيه الاقتصاد الوطني نحو النمو القائم على آليات اقتصاد السوق، لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتقليص الإنفاق العمومي وتشجيع الإنفاق الخاص والأجنبي.²

وفي بداية الألفية الثالثة عرف القطاع الفلاحي مرحلة جديدة من التنمية الفلاحية تزامنت مع تطبيق مخطط الإنعاش الاقتصادي تمثلت في تطبيق إستراتيجية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية الذي أعطى دفعة جديدة للتنمية الفلاحية من خلال برامج دعم وتحفيز المستثمرين والفلاحين بهدف إحداث نمو فعال في القطاع الفلاحي يعتمد على الحفاظ على الموارد الطبيعية وضمان استدامتها. وفي الفترة 2007/2013 تم تطبيق سياسة

¹. رابح زبيري، "الإصلاحات في القطاع الزراعي في الجزائر وآثارها على تطوره"، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1996، ص. 26.

². محمد غردي، مرجع سابق، ص. 15-17.

التجديد الفلاحي والريفي والتي تتركز على ثلاث محاور أساسية وهي:¹ التجديد الريفي، التجديد الفلاحي وتعزيز المهارات والقدرات البشرية والدعم التقني للمنتجين والمستثمرين الفلاحين وصغار المربين:

أ. **سياسة التجديد الفلاحي:** وتقوم على ثلاث محاور أساسية وهي:²

- إطلاق برامج تهدف إلى التكثيف والتحديث بهدف زيادة الإنتاج والإنتاجية وتطوير إنتاج مجموعة من المنتجات كالحبوب و الحليب والبقول والبطاطا، وزراعة الزيتون، والطماطم الصناعية واللحوم الحمراء والدواجن. وتراعي هذه البرامج تعميم أنظمة ترشيد استخدام المياه وتطوير إنتاج علف المواشي والبذور والشتلات إلى جانب تطوير مكننة القطاع؛

- تطبيق نظام الضبط (SYRPALAC) والذي يهدف من جهة إلى تأمين وتثبيت عرض المنتجات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع (الحليب، الحبوب، الطماطم، اللحوم، الزيوت، البطاطا) ومن جهة أخرى حماية مداخيل الفلاحين والمستهلكين، ويتحقق هذين الهدفين، عن طريق تقوية الأدوات الضرورية للضبط مثل إمكانيات التخزين للمنتجات الفلاحية والمذابح؛

- إنشاء بيئة آمنة ومحفزة في نفس الوقت من خلال إطلاق قروض بدون فوائد كقرض الرفيق وقروض إيجاريه "crédit leasing" لشراء المعدات والآلات الفلاحية ووضع تأمينات فعالة لمواجهة انخفاض المددودية والكوارث الفلاحية ودعم التعااضدية الريفية الجوارية، وتعزيز دور المنظمات المهنية.

ب. **سياسة التجديد الريفي:** تقوم هذه السياسة على أربعة محاور رئيسية وهي:³

- عصرنة القرى والمداشر (Ksours) من خلال تحسين الظروف المعيشية في المناطق الريفية؛
- تنويع الأنشطة الاقتصادية في الوسط الريفي وذلك عن طريق التنمية المحلية والتجارة، السياحة الريفية، الحرف، تميم المنتجات المحلية، تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الطاقة المتجددة، تكنولوجيا الإعلام والاتصال، لتحسين الأوضاع في المناطق الريفية؛

¹. الطيب هاشمي، "القطاع الزراعي في الجزائر في ظل الوفرة المالية للفترة 2006-2013 بين الانجازات والعقبات"، مداخلة في الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، جامعة الشلف، يومي 23-24 نوفمبر 2014، ص. 6. نقلا عن:

MADR (2012), le Renouveau Agricole et Rural en Marche « Algérie », Revue et Perspectives, Mai 2012, p.8.

². MADR, la Politique du Renouveau Agricole et Rural en Marche « Algérie », Novembre 2012, pp.2-3. www.minagri.dz/pdf/presentat%20rur.pdf

³. Nora Mehdjoub, la Politique du Renouveau Agricole et Rural en Algérie, Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural, Algérie, 2012, p.9.

- حماية وتأمين الموارد الطبيعية المتمثلة في الغابات، السهوب والواحات والجبال والخط الساحلي والأراضي الفلاحية؛

- حماية وتأمين الممتلكات الريفية المادية وغير المادية والمتمثلة في المنتجات الزراعية، المباني، حماية الأماكن الأثرية والثقافية وإحياء التقاليد الريفية.

ج. تعزيز المهارات والقدرات البشرية والدعم التقني للمتجدين وتمثل فيما يلي:¹

- ترقية استثمار أكثر إنتاجا في مجال البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي بهدف تسهيل استفادة المتجدين من التكنولوجيات الحديثة؛

- عصنة مناهج الإدارة الفلاحية؛

- تقوية القدرات المادية والبشرية لكل المنظمات والوكالات المكلفة بدعم الفلاحين والعاملين في القطاع الفلاحي؛

- دعم مصالح المراقبة والحماية البيطرية والصحة النباتية وحرائق الغابات.

ثانيا: تقييم أداء القطاع الفلاحي في الجزائر

لتقييم أداء القطاع الفلاحي سيتم التطرق إلى نسبة الاكتفاء الذاتي من مختلف المنتجات الفلاحية في الجزائر وكذلك نسبة مساهمة القطاع في القيمة المضافة وفي التشغيل.

1. نسبة الاكتفاء الذاتي

يوضح الجدول الموالي نسبة الاكتفاء الذاتي من مختلف أنواع الحبوب والخضر والفواكه واللحوم بأنواعها:

الجدول رقم (70): نسبة الاكتفاء الذاتي من المنتجات الفلاحية بالجزائر لسنة 2013

الوحدة: %

الألبان ومنتجاتها	الأسماك	اللحوم البيضاء	اللحوم الحمراء	جملة الزيوت	السكر (مكرر)	جملة الفواكه	جملة الخضر	جملة البقوليات	البطاطس	الشعير	الأرز	الذرة الشامية	القمح والدقيق	مجموعة الحبوب جملة
63	81.7	100.1	83.1	14	-	82.3	99.7	34	98.5	82.9	-	0.1	40.7	39.6

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على المعلومات الواردة في: الكتاب السنوي لإحصاءات الزراعة العربية، المجلد رقم 34، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، 2014، ص ص. 254-270.

¹. الطيب هاشمي، مرجع سابق، ص.7.

يلاحظ من الجدول أن الجزائر تستورد حوالي 60% من احتياجاتها من القمح والدقيق ومجموعة الحبوب، كما أنها لازالت تغطي النقص في احتياجاتها من الألبان ومنتجاتها عن طريق الاستيراد. كما يوضح الجدول أن نسبة الاكتفاء الذاتي من الزيوت والشحوم لم تتعدى 14%. وبالتالي يمكن القول أن القطاع الفلاحي ما زال بعيدا عن تحقيق الأمن الغذائي وتوفير السلع الأساسية المتمثلة في القمح والزيت والحليب.

2. نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في القيمة المضافة

تعد مساهمة القطاع الفلاحي في القيمة المضافة مساهمة ضعيفة بالمقارنة مع الإمكانيات المتوفرة والتي إذا استغلت بطريقة أمثل لاستطاع القطاع الفلاحي تحقيق نتائج أفضل وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (71): مساهمة القطاع الفلاحي في القيمة المضافة في الجزائر في الفترة 2000-2011

الوحدة: %

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
8.6	9	10	7.0	8.0	8.0	8.2	10.2	10.6	10.1	10.5	9

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الحسابات الاقتصادية من 2000 إلى 2011، نشرية رقم 609، ص. 23. www.ons.dz

يظهر من الجدول أن أحسن نسبة حققها القطاع خلال الفترة 2000-2011 كانت 10.6% من إجمالي القيمة المضافة للاقتصاد الوطني في سنة 2003 وانخفضت هذه النسبة إلى 8.6% سنة 2011، مما يدل على استمرار الاختلالات في تسيير القطاع الفلاحي وعزوف المستثمرين عن هذا القطاع.

3. مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل

يوضح الجدول التالي مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل خلال الفترة 2006-2014:

الجدول رقم (72): مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2006-2014

الوحدة %

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006
9.5	8.8	10.6	9	11.7	11.7	13.1	13.7	13.6

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على: ONS, Activité, Emploi et Chômage 2006-2014, www.ons.dz

وحسب إحصائيات سنة 2014 يعد القطاع الفلاحي أضعف قطاع من حيث المساهمة في التشغيل حيث لم تتعدى مساهمته 9.5% في الوقت الذي سجل فيه القطاع الصناعي نسبة 12.6% وقطاع البناء والأشغال العمومية 16.5% وقطاع الخدمات 1.4%¹.

المطلب الثاني: مراحل تطور القطاع الفلاحي في المغرب وتقييم أدائه

أولاً: مراحل تطور القطاع الفلاحي في المغرب

منذ استقلالها اعتبرت المغرب القطاع الفلاحي أحد المحركات الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بها، خاصة وأن ثلاثة أرباع سكانها كانوا يعيشون في الريف من أصل 10 مليون نسمة سنة 1955 وكانت الفلاحة تمثل 38% من الناتج المحلي الإجمالي،² وتضمن الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية وتصدر جزءاً هاماً من إنتاجها إلى الخارج. لكن ورغم إيجابية هذا الوضع إلا أن الفلاحة المغربية تميزت غداة الاستقلال بأنها فلاحة تقليدية تحت سيطرة الأجانب وذات إنتاجية محدودة وتخضع للتقلبات المناخية وهو ما استوجب العمل على تحديث هذا القطاع والحد من تأثير العوامل المناخية وتحسين الإنتاج الفلاحي وتنويعه بين الإنتاج الموجه لإحلال الواردات والإنتاج الموجه للتصدير.

وقد تمحورت السياسة الزراعية التي تبنتها المغرب بعد الاستقلال حول ثلاثة أهداف رئيسية وهي:³

- تحسين الأوضاع المعيشية للفلاحين وتوفير الأطر المؤسسية المنظمة لنشاطهم؛
- الفصل في ملكية الأراضي الزراعية التابعة للاستعمار الرسمي وللمعمرين؛
- تحديث القطاع الفلاحي وعصرنته وزيادة مردوديته.

وتجسيدا للهدف الأول تم إنشاء الصندوق الوطني للقرض الفلاحي سنة 1961 لتوفير التمويل اللازم للفلاحين من أجل امتلاك وسائل الإنتاج والشروع في استصلاح أراضيهم، كما تم استحداث الغرف الفلاحية والمعهد الوطني للبحث الزراعي سنة 1962 لمرافقة الفلاحين وحل المشاكل التي تواجههم.

وفي سنة 1963 وتنفيذا للهدف الثاني فإن المغرب وبعدما شجعت بقاء المعمرين مباشرة بعد الاستقلال نظرا للوضع السياسي غير المستقر والتخوف من حدوث أزمة اقتصادية قد تنتج عن الذهاب المفاجئ للأوربيين

¹. ONS, Activité, Emploi et Chômage, 2006-2014, www.ons.dz

². يوسف العبودي: السياسات القطاعية بالمغرب من الاستقلال إلى اليوم: <http://www.maghress.com/alalam/26494>

³. Najib Akasbi, Évolution et Perspectives de l'Agriculture Marocaine, p.93.

www.almounadila.info/wp-content/uploads/2015/01/akesbi.pdf

خاصة مع عدم امتلاك المغرب للإمكانيات المالية والتقنية الكافية والكفيلة باستغلال هذه الأراضي، والحجم الكبير للتعويضات التي تتحملها المغرب إذا قررت استرجاع الأراضي من المعمرين.¹ فقد بدأت المغرب في تجسيد مشروع مغربة الأراضي الزراعية بهدف تحويل ملكية هذه الأراضي إلى المغاربة، وعليه تمكنت المغرب في مرحلة أولى من استرجاع حوالي 289 ألف هكتار،² والتي كانت تحت ملكية الاستعمار الرسمي. ليستكمل هذا المسار في سنة 1973 باسترجاع الأراضي الفلاحية التي يملكها الخواص أجنب طبيعويون كانوا أم معنويون مقابل دفع تعويضات لأصحابها. ومكنت هذه العملية من استرجاع 728 ألف هكتار (328 ألف هكتار أصبحت تحت سيطرة الدولة والباقي والمقدر بـ 400 ألف هكتار انتقلت إلى ملكية الخواص).³ ومن أجل تسيير الأراضي المسترجعة أنشئت شركتي SODEA (شركة التنمية الفلاحية) للأراضي المسقية و SOGETA (شركة تسيير الأراضي الفلاحية) بالنسبة للأراضي البور.⁴

ولزيادة مردودية القطاع الفلاحي (الهدف الثالث) شرعت المغرب في مخطط طموح للتحكم في تسيير الموارد المائية والتوسع في بناء السدود وزيادة المساحة المسقية من الأراضي الزراعية (في سنة 1967 خططت المغرب لبلوغ مليون هكتار من الأراضي المسقية في آفاق سنة 2000)،⁵ والاستفادة من المزايا النسبية للمغرب كالمناخ المناسب، والقرب من الأسواق الأوروبية، والعمالة الرخيصة وصدور قانون الاستثمار الزراعي سنة 1969 من أجل تنظيم كفاءات تطوير الأراضي المسقية وتحديث المزارع وتكثيف الإنتاج وكذا تحديد صيغ الدعم والمساعدات التقنية والقروض والمنح.

ومع نهاية فترة السبعينيات وبداية الثمانينيات عرفت المغرب أزمة اقتصادية حادة تميزت بارتفاع حجم المديونية وتزايد العجز في الموازنة العامة للدولة وفي ميزان المدفوعات وندرة في احتياطي الصرف، ما دفع المغرب

www.anfasse.org

www.anfasse.org

³. Najib Akasbi, Op.Cit., p.92

⁴. Ibid, p.104.

⁵. في سنة 1967 كانت المغرب تتوفر على 16 سدا فقط بطاقة استيعابية تقدر بـ 2 مليار م³ وكانت تكفي لسقي ما يقارب 133000 هكتار من الأراضي المهيئة للسقي. وقد عرفت المغرب فقرة نوعية في عدد السدود المنجزة حيث بلغت 100 سد في سنة 2004 بطاقة 15 مليار م³ وسمحت بسقي ما يقارب 682600 هكتار وبإضافة المساحات المسقية من خلال السدود الصغيرة والحوجز المائية والمقدرة بـ 334130 هكتار فإن المساحة الإجمالية المسقية وصلت إلى 1016730 هكتار. مع ملاحظة أن ما خطط له في سنة 1967 قد تم تحقيقه في سنة 2001 حيث بلغت المساحة المسقية 999565 هكتار. أنظر: Ibid., p.9.

للجوء إلى المؤسسات المالية الدولية وتطبيقه لبرنامج التعديل الهيكلي بداية من سنة 1983، وقد استفاد القطاع الفلاحي في إطاره من مساعدات مالية وتقنية متعددة.¹

لكن هذه المساعدات كانت مشروطة بالحد من تدخل الدولة في القطاع وتقليص الدعم المقدم للقطاع الفلاحي (إلغاء إعانة الأسمدة وتخفيض إعانة البذور والرفع من أسعار الماء والكهرباء)، مع تحرير أسعار المواد الفلاحية والتي ارتفعت بنسب كبيرة خلال الفترة 1980 - 1990.²

وبداية من سنة 1994 (بعد برنامج التعديل الهيكلي) شرعت المغرب في منهج جديد يتكون من استراتيجيات عديدة يمتد مداها إلى سنة 2020 لتأهيل المناطق القروية وتطوير القطاع الفلاحي من خلال تحقيق الأهداف التالية:³

- المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي؛
- اندماج الاقتصاد المحلي مع الاقتصاد العالمي (خاصة بعد انضمام المغرب إلى منظمة التجارة العالمية)؛
- رفع وضمان مداخيل الفلاحين؛
- المحافظة على الموارد الطبيعية وتأمينها.

وقد تم في إطار هذه الإستراتيجية إصدار مجموعة قوانين أهمها القانون الخاص بالإصلاح الزراعي بالمناطق البوروية والقانون المتعلق بالماء، علاوة على انطلاق البرنامج الوطني للري للفترة 1993-2000 وكذا مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2000-2004،⁴ والذي جاء كنتيجة لدراسة شاملة لمؤشرات التنمية البشرية للمناطق القروية التي بينت التخلف الكبير لهذه المناطق مقارنة بالمناطق الحضرية.⁵

¹ . استفادت المغرب من تمويل يقدر بـ 100 مليون دولار خلال الفترة 1985-1987. أنظر:

Ibid., p.111.

² . ارتفعت أسعار الحليب بـ 141% والزيت بـ 112% والفرينة بـ 100% والسكر بـ 71%. أنظر:

Najib Akesbi, Op.Cit., p.110

³ . يوسف العبودي، مرجع سابق.

⁴ . نفس المرجع.

⁵ . من أبرز مظاهر تخلف المناطق القروية عن المناطق الحضرية في سنة 2000 ما يلي:

- مؤشر التنمية البشرية في المناطق الريفية أقل من نصف المؤشر في المدن.
- ضعف الدخول مع فوارق شاسعة بين المناطق الريفية والحضرية، بحيث أن ثلثي السكان الفقراء تقريبا يعيشون في الريف.
- نسبة الأمية بلغت 75% في الريف ومعدل الالتحاق بالمدارس لا يزيد عن 46% من مجموع الأطفال الذين هم في سن التمدرس.
- نقص حاد في البنية التحتية الأساسية حيث 54% من المناطق الريفية معزولة و63% من السكان لا يتحصلون على الماء الصالح للشرب و87% من الأسر بدون كهرباء.

- نقص حاد في التغطية الصحية. أنظر: Ibid., p.138.

وفي سنة 2008 اعتمدت المغرب خطة فلاحية جديدة سميت بمخطط المغرب الأخضر، الذي يهدف إلى الاستفادة من الإمكانيات التي يتوفر عليها قطاع الفلاحة وتحقيق أهداف طموحة في أفق 2020 تتعلق أساسا بما يلي:¹

- رفع حصة القطاع الفلاحي من الناتج الداخلي الخام من خلال رفع القيمة المضافة لتصل إلى ما بين 144 مليار درهم و174 مليار درهم؛
- إحداث 1500000 فرصة عمل جديدة؛
- مضاعفة دخل السكان القرويين؛
- مضاعفة 3.5 مرة صادرات شعب الحوامض والزيتون والفواكه وهو ما سيمكن من رفع قيمة هذه الصادرات إلى حوالي 44 مليار درهم.

ولتحقيق أهدافه الطموحة عمد مخطط المغرب الأخضر لتعبئة استثمارات هامة، حيث تعززت التمويلات العامة منها والخاصة في الفترة 2008-2013 حيث انتقلت من 7.4 إلى 13.8 مليار درهم، كما تضاعف الاستثمار الأجنبي المباشر بحوالي 10 مرات في نفس الفترة. وقد أدى تنويع مصادر تمويل القطاع الفلاحي في المغرب إلى تحقيق نتائج ملموسة حيث سجل متوسط معدل النمو السنوي للقطاع في الفترة 2008-2013 نسبة 9.3% مقابل 4.3% لحمل الاقتصاد الوطني.²

وقد تم عقد برنامجين جديدين على مدى المرحلة 2014-2020 يتعلق الأول بسلسلة اللحوم الحمراء ويهدف إلى رفع جودة المذابح البلدية ويتعلق الثاني بزراعة الأرز ويهدف إلى الزيادة في متوسط الإنتاجية من 70 إلى 80 قنطار في الهكتار.³

وقد تم أيضا اعتماد عدة إجراءات لأجل تدبير أمثل للموارد المائية، وخاصة تنفيذ البرنامج الوطني للاقتصاد في مياه السقي، وهذا ما مكن في نهاية 2013 من الزيادة في المساحة المجهزة بالتقنيات المقتصدة في الماء لتصل إلى 360000 هكتار وتم توسيع المساحة المسقية بحوالي 155000 هكتار على مستوى السدود المنجزة أو في طور

¹. وزارة الاقتصاد والمالية المغربية، مجلة المالية العدد 15، يونيو 2011، ص.ص. 7-8.

www.finances.gov.ma

². وزارة الاقتصاد والمالية المغربية، التقرير الاقتصادي والمالي، مشروع قانون المالية لسنة 2015، ص.ص. 34-35.

www.finances.gov.ma

³. نفس المرجع، ص. 35.

الانجاز، بالإضافة إلى دعم الفلاحة التضامنية وقد بلغ العدد الإجمالي للمشاريع المنجزة منذ انطلاق مخطط المغرب الأخضر إلى غاية أواخر 2014 نحو 492 مشروعاً للفلاحة التضامنية.¹

ويبدو أن مخطط المغرب الأخضر استطاع تحقيق نسبة جيدة من الأهداف المسطرة وهذا ما يوضحه

الجدول التالي:

الجدول رقم (73): نسبة تحقيق أهداف مخطط المغرب الأخضر

النسبة المحققة من الهدف المسطر لـ 2020	نسبة نمو الإنتاج للفترة 2013-2008	نسبة نمو الإنتاج للفترة 2014-2008	
%75.9		%77.7	الحوامض
%62.8		%105.1	زيت الزيتون
%50	%38.8		الحليب
%80.1	%29.2		اللحوم الحمراء
%62.2	%14.3		الدواجن

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على المعلومات الواردة في: وزارة الاقتصاد والمالية المغربية، التقرير الاقتصادي والمالي، مشروع قانون المالية لسنة 2015، ص. 35.

ثانياً: تقييم أداء القطاع الفلاحي في المغرب

لتقييم أداء القطاع الفلاحي سيتم التطرق إلى نسبة الاكتفاء الذاتي من مختلف المنتجات الفلاحية في المغرب وكذلك نسبة تطور الناتج المحلي الإجمالي الزراعي من إجمالي الناتج المحلي الكلي ونسبة مساهمة الزراعة في التشغيل.

1. نسبة الاكتفاء الذاتي

يوضح الجدول التالي نسبة الاكتفاء الذاتي من مختلف أنواع الحبوب والخضر والفواكه واللحوم بأنواعها:

¹. نفس المرجع، ص ص. 35-36.

الجدول رقم (74): نسبة الاكتفاء الذاتي من المنتجات الفلاحية في المغرب لسنة 2013

الوحدة: %

الألبان ومشتقاتها	الأسمك	اللحوم البيضاء	اللحوم الحمراء	جملة الزيوت والشحوم	السكر (مكرر)	جملة الفواكه	جملة الخضر	جملة البقوليات	البطاطس	الشعير	الأرز	الذرة الشامية	القمح والدقيق	مجموعة الحبوب	جملة
83.6	145.4	99.8	97.9	34.5	30.3	116	120.3	95.6	99.9	93.8	73	6.4	71.8	67.9	

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على المعلومات الواردة في: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم 34، الخرطوم، 2014، ص ص. 270-254.

يبدو أن الوضع في المغرب أحسن نوعا ما من الجزائر حيث تستورد المغرب حوالي 30% من احتياجاتها من القمح والدقيق ومجموعة الحبوب مقابل 60% بالنسبة للجزائر (كما سبق الإشارة إلى ذلك) كما أنها تستورد أقل من 17% من احتياجاتها من الألبان ومشتقاتها (مقابل 37% بالنسبة للجزائر). ومن الجدول أعلاه يظهر أن المغرب استطاعت تحقيق فائض في كل من الخضر والفواكه والأسماك.

2. نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في القيمة المضافة

تعتبر مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق القيمة المضافة في المغرب ضئيلة إذا ما قورنت بالقطاعات الأخرى وهذا رغم المساعي الحثيثة لتطوير القطاع وخاصة من خلال إجراءات المخطط الأخضر.

الجدول رقم (75): مساهمة القطاع الفلاحي في القيمة المضافة

في المغرب خلال الفترة 2000-2013

الوحدة: %

2013	2012	2011	2010	2009	2008	متوسط 2007-2000
16.6	14.4	15.5	15.3	16.4	14.6	15.8

Source : Ministère de l'Economie et des Finances, Tableau de Bord des Indicateurs Macro – Economiques, Mai 2015, p.3.

يبدو من الجدول أعلاه أن نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في القيمة المضافة تراوحت طيلة الفترة 2000 –

2013 ما بين 14.4% كأدنى نسبة سجلت في 2012 و 16.6% كأعلى نسبة سجلت في 2013 ورغم أن

هذه النسبة هي حوالي ضعف النسبة المسجلة في الجزائر (8.6% من 2011) إلا أن مساهمة القطاع تبقى ضئيلة إذا ما قورنت بالصناعة التي حققت نسبة 28.5% في 2013 والخدمات 54.9% في نفس السنة.¹

3. مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل

يستوعب القطاع الفلاحي حوالي 40% من السكان الناشطين في المغرب.

الجدول رقم (76): تطور نسبة اليد العاملة في القطاع الفلاحي إلى إجمالي السكان النشطين في المغرب

خلال الفترة 2005-2012

الوحدة : %

2012*	2011*	2010	2009	2008	2007	2006	2005
37.4	37.5	-	38.1	38.4	39.8	41.4	42.7

المصدر: بيانات البنك الدولي عن الأمن الغذائي في شمال إفريقيا، تحليل الحالة واستجابات الدول لعدم استقرار الأسواق الزراعية، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا، مكتب شمال إفريقيا، الطبعة الأولى، الرباط، 2011، ص. 20.

(*) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2012 (الفصل الثالث القطاع الزراعي): www.amf.org.ae

يتبين من الجدول انخفاض نسبة التشغيل في القطاع الفلاحي والذي يمكن تفسيره بعزوف الشباب ونقص

الاهتمام بالقطاع الفلاحي وصعوبة العمل فيه بسبب ضعف الإمكانيات والمؤهلات الفلاحية.²

المطلب الثالث: معوقات القطاع الفلاحي في البلدين والحلول المقترحة للنهوض به

أولاً: معوقات القطاع الفلاحي في الجزائر والمغرب

1. التصحر والمحسار الغطاء النباتي

من أهم أسباب ضعف الإنتاج الزراعي في الجزائر والمغرب هو الطبيعة المتصحرة لأغلب الأراضي، وتمثل

نسبة الأراضي الزراعية للمساحة الكلية 13% في المغرب،³ و3.55% في الجزائر.⁴ وبالإضافة إلى تصحرها

¹. Ministère de l'Economie et des Finances, Tableau de Bord, Op.Cit., p. 3.

². لخلف عثمان وآخرون، "واقع ومساهمات القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي، دراسة تحليلية مقارنة لحالة الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة 2005-2012"، مداخلة في الملتقى الدولي حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء التغيرات والتحديات الدولية الاقتصادية، الشلف، يومي 23 و24 نوفمبر 2014، ص.7.

³. المعهد العربي للتخطيط، "خصائص ومعوقات القطاع الزراعي والأمن الغذائي على المستوى العربي"، الموارد والاستثمار والتمويل، الكويت، ص.5.

www.arab-api.org

⁴. تم حساب النسبة بناء على المعلومات الواردة في: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، الخرطوم، 2014، ص ص. 1-11.

تتعرض الأراضي الزراعية في البلدين إلى تدهور وانحسار الغطاء النباتي الطبيعي وتلوث وتملح الأراضي المروية، وكذلك إلى الزحف العمراني، كما تعاني المراعي الطبيعية من التدهور بسبب غياب برامج جادة لتطويرها. وتعاني الجزائر من تفتت الملكيات والحيازات مما أدى إلى فقد الكثير من مساحة الأراضي الزراعية نتيجة وضع حدود الحيازات وقنوات الري والمخازن والحظائر.¹

الجدول رقم (77): المساحة المزروعة ونصيب الفرد منها في الجزائر والمغرب

الوحدة ألف هكتار

المساحة الكلية	المساحة المزروعة	نصيب الفرد من المساحة المزروعة بالهكتار	
238174.1	8461.87	0.22	الجزائر
71085	9186.5	0.28	المغرب

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم 34، الخرطوم، 2014، ص. 7.

وكما يظهر من الجدول أعلاه فإن نصيب الفرد من المساحة المزروعة لا يتعدى 0.28 هكتار في المغرب و0.22 هكتار في الجزائر.

2. ندرة وسوء استغلال الموارد المائية

يعاني الوطن العربي عامة من ندرة الموارد المائية مقارنة بمناطق العالم الأخرى حيث لا يمثل متوسط نصيب الهكتار الواحد من المياه السطحية الجارية في الوطن العربي سوى 15/1 نظيره على مستوى العالم و 5/1 من حيث متوسط الهطول المطري السنوي.²

الجدول رقم (78): استخدام الأراضي في الجزائر والمغرب عام 2013

المساحة ألف هكتار

مساحة المراعي	مساحة الغابات	المساحة المتروكة	مساحة المحاصيل الموسمية		مساحة المحاصيل المستديمة		
			المروية	المطرية	المروية	المطرية	
32969.44	4273.67	3043.45	634.38	3818.84	455.11	510.09	الجزائر
24850	8976.7	1275	791	5659	684.5	777	المغرب

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم 34، الخرطوم، 2014، ص. 9.

¹ فوزية غربي، "الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية"، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2008/2007، ص ص 253-255.

² المعهد العربي للتخطيط، خصائص ومعوقات القطاع الزراعي والأمن الغذائي على المستوى العربي، مرجع سابق، ص. 13.

وكما يبين الجدول أعلاه أن الزراعة في كل من الجزائر والمغرب تعتمد بشكل كبير على هطول الأمطار أكثر من اعتمادها على الري وخاصة بالنسبة للمحاصيل الموسمية. حيث تمثل الزراعة المطرية في الجزائر حوالي 80% من إجمالي المحاصيل الزراعية وتمثل في المغرب حوالي 81.3%.

3. تراجع مستمر للعمالة الفلاحية

تعد نسبة القوى العاملة الفلاحية إلى إجمالي القوى العاملة ضئيلة في الجزائر ورغم أنها كانت أفضل من المغرب، إلا أن هذه الأخيرة عرفت بدورها انخفاضا كبيرا، كما سبقت الإشارة إليه في الجدولين رقم 72 و 76. وهناك عدة أسباب لتدني العمالة الزراعية أهمها:

- العمل المتقطع وغير القار نتيجة لعدم انتظام تساقط الأمطار والاعتماد بشكل كبير على الزراعة المطرية.
- ضعف الأجور في القطاع الفلاحي مقارنة بالقطاع الصناعي وقطاع الخدمات.

4. استعمال محدود للأسمدة والآلات الزراعية

لا زالت الأساليب التقليدية في الإنتاج تمثل مكانة مهمة في القطاع الزراعي للجزائر والمغرب، ويبقى استخدام الوسائل الحديثة (الأسمدة الكيماوية والمبيدات والبذور المحسنة والجرارات والآلات) محدودا إذا ما قورن بدول العالم الأخرى.

الجدول رقم (79): تطور عدد الجرارات والحاصدات الزراعية في الجزائر والمغرب

خلال الفترة 2006-2013

العدد : بالوحدة

المغرب		الجزائر		متوسط الفترة 2006-2010
عدد الحاصدات	عدد الجرارات	عدد الحاصدات	عدد الجرارات	
3845	47692	12724	104713	2010-2006
4095	61000	9443	100847	2011
4095	61000	9521	102055	2012
4095	61000	9619	103635	2013

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على الإحصائيات الواردة في: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي لإحصاءات الزراعة العربية، المجلد رقم

34، الخرطوم، 2014، ص ص. 1-2.

ورغم أن إحصائيات الجدول توضح ارتفاعا في عدد الجرارات بالنسبة للجزائر في الفترة 2011-2013 وارتفاعها في المغرب مقارنة بمتوسط الفترة 2006-2010، إلا أنه بحسب عدد الجرارات لكل ألف هكتار نجد أنها تمثل حوالي 12 جرار لكل ألف هكتار من المساحة المزروعة بالنسبة للجزائر ولا تتعدى حوالي 6 جرارات لكل ألف هكتار بالنسبة للمغرب¹ وهي أعداد ضعيفة إذا ما قورنت بدول العالم الأخرى التي يصل فيها عدد الجرارات لـ 20 جرارا لكل ألف هكتار.²

5. قصور التمويل والإقراض الفلاحي

لا زالت الفجوة التمويلية الفلاحية تعد من أهم القضايا التي تؤثر في التنمية الفلاحية، ومن أهم المشاكل التي تعانيها الفلاحة في جانب التمويل هو ضعف الموارد المالية لمؤسسات الإقراض الفلاحي، واستمرار مشاكل الضمانات التي تعوق الحصول على القروض خاصة بالنسبة لصغار الفلاحين، والتركيز على منح القروض قصيرة الأجل لانخفاض المخاطر المرتبطة بها، وهذا على حساب القروض متوسطة وطويلة الأجل التي تعد مهمة لتمويل بناء وتوسيع الطاقات الإنتاجية والبنية الأساسية.

الجدول رقم (80): حجم القروض الممنوحة للقطاع الفلاحي في الجزائر والمغرب

بين سنتي 2012 و 2013

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	إجمالي القروض والتسهيلات ⁽¹⁾ الائتمانية	القروض الزراعية الإجمالية ⁽²⁾
الجزائر	2012	74103.9
	2013	84282.8
المغرب	2012	111.33 (**)
	2013	225.82 (**)
	2012	988.83 (**)
	2013	988.83 (**)

المصدر:

(1) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ملاحق إحصائية، 2015، ص. 417.

(2) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية المجلد رقم 34، الخرطوم 2014، ص. 9.

(*) تشمل البنوك ومؤسسات التوظيف الجماعي في السوق النقدية.

(**) لا تمثل جملة القروض لأن بعض البيانات غير متاحة بالنسبة لبعض أنواع القروض.

¹ من حساب الباحثة بناء على الإحصائيات الواردة في الجدولين رقم 77 ورقم 79.

² المعهد العربي للتخطيط، خصائص ومعوقات القطاع الزراعي والأمن الغذائي على المستوى العربي، مرجع سابق، ص. 23.

إن البيانات حول الإقراض الزراعي غير متوفرة بشكل كامل في كل من الجزائر والمغرب لكن حسب المتاح منها يلاحظ أن التركيز واضح في المغرب على القروض قصيرة الأجل حيث مثلت سنة 2013، 642.74 مليون دولار وهذا على حساب القروض متوسطة الأجل التي لم تتعدى في نفس السنة 346.09 مليون دولار،¹ (لا توجد بيانات حول القروض طويلة الأجل).

وحسب الجدول السابق فإن نسبة القروض الزراعية من إجمالي القروض تعد ضئيلة جدا حيث لم تتعدى في الجزائر سنة 2013، 2.67% و0.0078% في المغرب في نفس السنة.

ثانيا: الحلول المقترحة للنهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر والمغرب

لمواجهة المشاكل المتعددة التي يعاني منها القطاع الفلاحي في الجزائر والمغرب يمكن اقتراح الحلول التالية:

1. ترشيد استخدام المياه

تعاني الدول العربية بشكل عام والجزائر والمغرب بشكل خاص من ندرة وسوء استغلال الموارد المائية لذلك لا بد من ترشيد استهلاك هذه الأخيرة ويقتضي ذلك اتخاذ سياسات وإجراءات تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الرئيسية التالية:²

- تخطيط استخدامات الموارد المائية ومشاركة مستخدميها ولو جزئيا في تحمل تكاليف إتاحتها بالقدر الذي يجفزههم على إتباع الأساليب التكنولوجية والمؤسسية المثلى في ترشيد الاستخدام؛
- استحداث خطوط ائتمانية ميسرة لمساعدة مستخدمي المياه على تطبيق نظم الزراعة والري المرشدة لاستخدام المياه؛
- زيادة الإنفاق على البحوث التي تهتم باستنباط أصناف نباتية محدودة في احتياجاتها للماء، وكذلك البحوث الموجهة لتطوير تقنيات تحلية المياه باستخدام مصادر الطاقة المتجددة؛
- زيادة نشر الوعي بأهمية المياه ونشر ثقافة ترشيد استخدامها بين المواطنين عن طريق وسائل الإعلام ومؤسسات التعليم ومراكز التوجيه الديني؛
- الاهتمام بتطوير نظم إدارة موارد المياه وتوزيعها.

¹. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية المجلد رقم 34، مرجع سابق، ص. 6.

². المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية - خلال العقد الأول من الألفية الثالثة -"، الخرطوم، ديسمبر 2009، ص. 202-203.

2. التوسع في استخدام التقنيات الزراعية الحديثة

على الجزائر والمغرب زيادة الإنفاق على البحث والتطوير في قطاع الزراعة واستخدام التقنيات الحديثة المتمثلة أساسا في التقنية الحيوية وتقنية الاستشعار عن بعد، حيث تعد التقنية الحيوية إحدى الوسائل لتحسين الإنتاجية وخفض تكاليف الوحدة المنتجة وتطوير نوعية المنتجات حسب رغبة المستهلك، وكذلك تحسين إمكانيات تصنيع وحفظ المنتجات الزراعية.¹

كما تعتبر تقنية الاستشعار عن بعد إحدى التقنيات الفعالة في رصد العوامل المناخية ومسح الموارد الأرضية والمائية، وكذلك رصد المساحات التي تعاني من الجفاف والتصحر، وتطوير التلقيح الاصطناعي، وتقنية أشعة الليزر في تسوية التربة لرفع كفاءة أساليب الري. كما تجدر الإشارة إلى تقنية المكافحة الحيوية التي تسمح بالقضاء على الآفات الضارة دون استخدام المبيدات الكيماوية.²

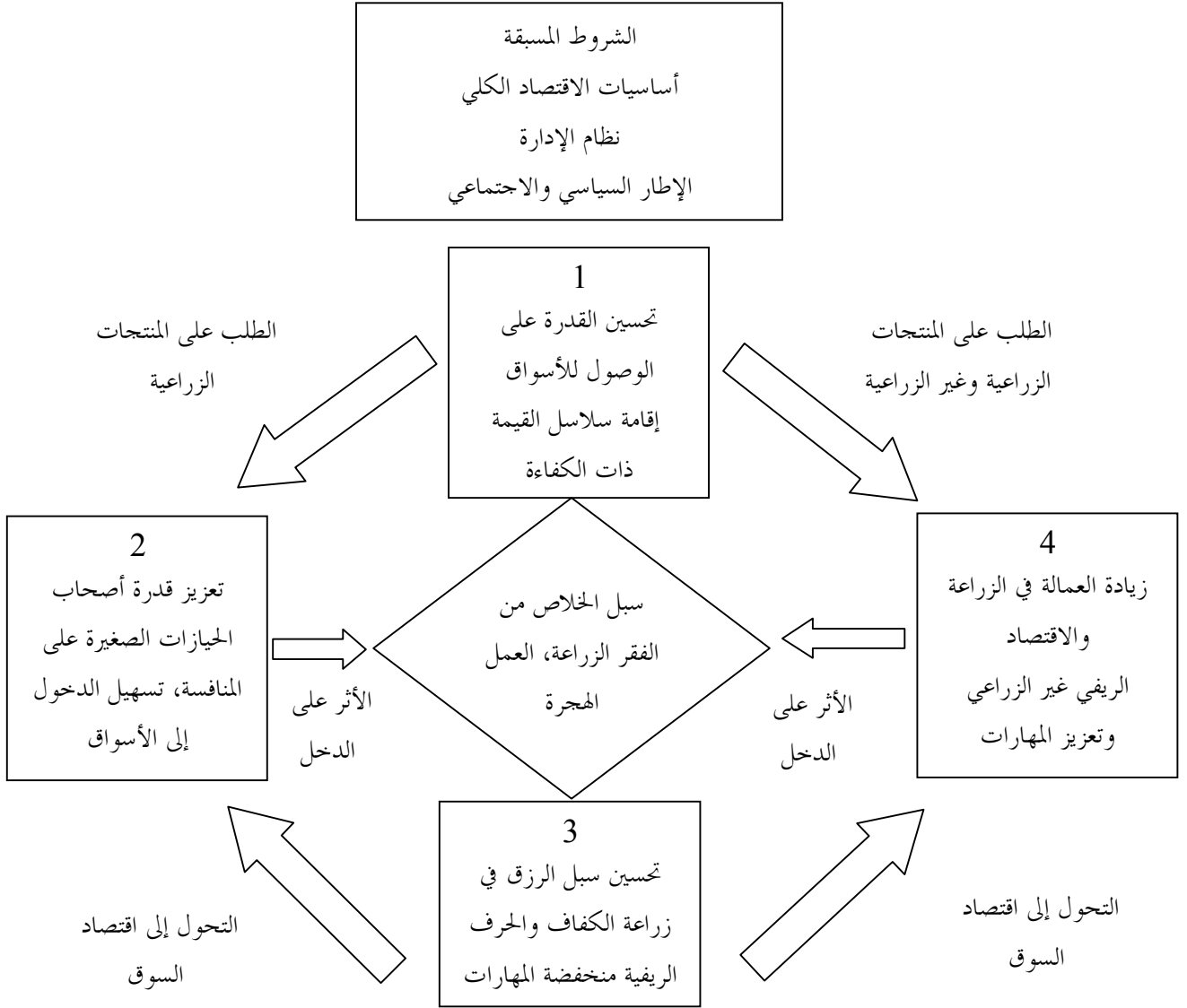
3. وضع سياسات فلاحية قادرة على تحقيق التنمية

تزداد فعالية الفلاحة في تحقيق النمو المستدام وتقليص الفقر عند توفر المناخ السياسي الملائم وكفاية نظام الإدارة العامة وسياسات الاقتصاد الكلي السليمة. ولا بد من وضع برنامج يمزج بين أربعة أهداف أساسية تشكل ما يسمى معين السياسات:

¹. نفس المرجع، ص. 203.

². نفس المرجع، ص. 203.

الشكل رقم (5): الأهداف الأربعة لسياسات برنامج الزراعة من أجل التنمية



المصدر: البنك الدولي تقرير عن التنمية في العالم 2008، الزراعة من أجل التنمية، واشنطن، 2008، ص. 21.

- الهدف الأول: تحسين القدرة على الوصول إلى الأسواق وإقامة سلاسل قيمة ذات كفاءة؛
- الهدف الثاني: تعزيز قدرة أصحاب الحيازات الصغيرة على المنافسة وتسهيل دخول المؤسسات والشركات إلى الأسواق؛
- الهدف الثالث: تحسين سبل الرزق في زراعة الكفاف والحرف الريفية منخفضة المهارات.

ولأجل استخدام الزراعة كوسيلة للتنمية يجب أن يتميز البرنامج الزراعي بالخصائص التالية:¹

¹. نفس المرجع، ص. 21.

- وضع الشروط المسبقة: لا يمكن تنفيذ عناصر برنامج الزراعة بفعالية دون التوافق الاجتماعي، وكفاية نظام الإدارة وسلامة أساسيات الاقتصاد الكلي.
- الشمولية: أي أن يجمع البرنامج بين الأهداف الأربعة في معين السياسات، وفقا لأوضاع كل بلد. كما يحدد المؤشرات التي تساعد على تحديد ورصد وتقييم مدى التقدم المنجز لتحقيق أهداف هذه السياسات.
- التمايز: تختلف البرامج باختلاف نوع البلاد، وبالتالي لا بد من تصميمها بما يتلاءم وخصوصيات كل بلد.
- الاستدامة: يجب أن تستوفي البرامج والسياسات شروط الإمكانية السياسية والقدرات المؤسسية وانخفاض التكلفة المالية.

4. توفير الموارد المالية للتمويل والائتمان الفلاحي

لأجل توفير الموارد المالية للتمويل والائتمان الفلاحي لا بد من تحقيق ما يلي:¹

- الإصلاح المؤسسي لمصادر التمويل الوطنية، وزيادة كفاءة الأداء وإعادة الهيكلة وتطوير النظم واللوائح، وتنفيذ سياسات تتفق وأهداف تلك المؤسسات.
- تعزيز موارد المؤسسات الائتمانية التمويلية القائمة بمختلف مستوياتها وتدعيم دور مؤسسات التمويل الفلاحي الوطنية.
- توفير مصادر تمويلية إضافية ثابتة لأجل المساهمة في تغطية الاحتياجات التمويلية الفلاحية المستقبلية.

5. زيادة جاذبية الاستثمار الفلاحي العربي

يتطلب التقدم في القطاع الفلاحي المزيد من الاستثمار والتمويل، وبسبب اعتماد الجزائر والمغرب على الزراعة المطرية وتعرض هذا النمط من الزراعة إلى الخطر بسبب التغيرات المناخية الدورية وضخامة الاستثمارات اللازمة للتكيف معها، هذا إلى جانب عدم كفاية استثمارات القطاع الخاص في الفلاحة. لذلك لا بد من تحسين المناخ الاستثماري في القطاع الفلاحي وجعله أكثر جذبا للاستثمار عن طريق توفير البنية التحتية والبيئة المؤسسية المشجعة.²

¹ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "آلية عربية لتمويل التنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي"، 2012، ص ص. 25-26.

² نفس المرجع، ص. 26.

6. ضمان الاستدامة الفلاحية

تعرف الاستدامة الفلاحية بأنها " قدرة أي نظام ايكولوجي فلاحى على الحفاظ على الإنتاجية طوال الوقت في مواجهة القيود البيئية والضغوط الاجتماعية والاقتصادية طويلة الأمد."¹ ولضمان الاستدامة الفلاحية لابد من تشجيع الفلاحة البيولوجية والتي تتضمن تبادلي إدخال المواد الكيماوية الضارة بالصحة والبيئة. وتميز المنتجات البيولوجية بأنها تتضمن نسبة عالية من المواد الحافظة للصحة، إضافة إلى احتوائها على نسبة كبيرة من العناصر الغذائية والفيتامينات، كما تساعد هذه المنتجات على حماية التنوع البيولوجي وحماية الطبيعة بصفة مستدامة.²

المبحث الثاني: الصناعة كبديل استراتيجي لكل من الجزائر والمغرب

لقد أسهم التصنيع بشكل كبير في تحقيق التنمية في الدول المتقدمة، ولانتقال الجزائر والمغرب إلى مصاف تلك الدول وتحسين أوضاعها الاقتصادية، لابد من اتخاذ الإجراءات التي تسمح بزيادة المساهمة الفعالة لهذا القطاع في النمو ومن ثم في التنمية. لأجل ذلك تناول هذا المبحث السياسات الصناعية المتبعة في البلدين وتقييم أداء القطاع الصناعي في كل منهما، ثم توضيح المشاكل التي يعاني منها القطاع واقتراح الحلول التي تكفل تطوير الصناعة في البلدين.

المطلب الأول: مراحل تطور القطاع الصناعي في الجزائر وتقييم أدائه

أولاً: الاستراتيجيات الصناعية المطبقة منذ الاستقلال

منذ حصول الجزائر على استقلالها في 1962 بدأت بتطبيق استراتيجيات مختلفة للنهوض بالقطاع الصناعي، حيث انطلقت بإتباع إستراتيجية الصناعات المصنعة وتبني مخططات النمو والمجمعات الصناعية الكبرى، ليتم بعدها اعتماد سياسات إعادة الهيكلة وتجزئة المؤسسات الكبرى، ثم تم الانتقال إلى مسار الخوصصة، وصولاً إلى إتباع أسلوب المجمعات الصناعية، وسيتم فيما يلي تلخيص هذه المراحل في العناصر التالية:

1. إستراتيجية الصناعات المصنعة

برز التوجه نحو إستراتيجية الصناعات المصنعة في ميثاق طرابلس 1962 الذي وضع المعالم الكبرى للسياسة الاقتصادية الجزائرية غداة الاستقلال وقد جاء فيه: "إن التنمية الحقيقية والطويلة المدى بالنسبة للوطن، مرتبطة بإقامة صناعات قاعدية ضرورية من اجل فلاحه متطورة. على هذا الأساس منحت الجزائر إمكانيات كبيرة

¹ جمال حلاوة وعلي صالح، مرجع سابق، ص. 137.

² فاتن الكسوري، الفلاحة البيولوجية في العالم وفي تونس، ص. 3-12.

للصناعات البترولية وصناعات الحديد والصلب. وفي هذا الإطار تتحمل الدولة مسؤولية توفير الظروف والوسائل الكفيلة بإنشاء صناعات ثقيلة".¹

وبدأت الجزائر في تطبيق هذه الإستراتيجية منذ سنة 1965 ويرجع اختيار الجزائر لهذه الإستراتيجية إلى ثلاث عوامل:

- الأول سياسي، وهو مخالفة النهج الاستعماري - نهج التطور الرأسمالي - الذي لم تر الجزائر في إطاره إلا الاستعباد والإذلال.

- الثاني توفر المقومات الطبيعية لإقامة مثل هذه المشاريع وخصوصا النفط والغاز الطبيعي.

- الثالث انعدام الإطارات المؤهلة التي تحتاجها الصناعة، وبالتالي تم التعويض عن ذلك بالاعتماد على صناعات كثيفة رأس المال.²

لم تتماشى إستراتيجية الصناعة المصنعة والواقع الجزائري، لأن التكنولوجيا المستخدمة لم يتم التحكم فيها مرحليا كما كان متوقعا، والتكامل القطاعي لم يتحقق وإنما حدث العكس حيث ظل استيراد المعدات الصناعية مستمرا مما زاد من الارتباط بالخارج أكثر، أي أن التبادل القطاعي ظل محدودا رغم مرور فترة طويلة عن تطبيق هذه الإستراتيجية، كما أن الصناعة الجزائرية لم ترق يوما إلى درجة التصدير، المبني على أسس اقتصادية بحتة بعيدة عن السياسة.³

واتسمت الفترة بين سنتي 1967-1979 بالمخططات الثلاثة، ومنحت فيها الدولة الاهتمام لقطاع الصناعات الثقيلة حلى حساب الزراعة حيث خصص لها نسب 43.4% و44.7% و51.6% عبر المخططات على التوالي،⁴ ويعود السبب في الاهتمام بالصناعة إلى قدرتها على تحقيق التكامل الاقتصادي، نظرا للروابط الأمامية والخلفية التي تتميز بها، وذلك باستخدام مدخلات مناجم الحديد والمحروقات لإنتاج وسائل الإنتاج خصوصا الفلاحية، وكرست لها مبالغ كبيرة وجهت إلى الصناعات الأساسية، خاصة قطاعي النفط والصلب لاعتبارهما الفرعين الأساسيين للتصنيع وتمويل التنمية.⁵

¹. Benaouda Hamel, Système Productif Algérien et Indépendance Nationale, OPU Algérie, 1983, Tome 1, p.136.

². زوزي محمد، "إستراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية"، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2010/08، ص.171.

³. نفس المرجع، ص. 172.

⁴. نفس المرجع، ص. 173.

⁵. إسماعيل العربي، التنمية الاقتصادية في الدول العربية في المغرب، ط2، ش، و، ن، و، ت، الجزائر، 1980، ص.47.

2. إعادة الهيكلة واستقلالية المؤسسات العمومية

لقد تبين أن سياسة المخططات التنموية التي تبنتها الجزائر من 1967 إلى 1978 عجزت عن تحقيق أهدافها التنموية، وبالتالي تمت الدعوة إلى التخلي عن سياسة التخصيص الغير متوازن لقطاعات النشاط الاقتصادي، واعتماد آليات جديدة للتحكم الأفضل في جهاز الإنتاج الصناعي. وبناء على ذلك قامت الحكومة الجزائرية خلال الفترة 1982 - 1985 بتبني مجموعة من الإصلاحات تركزت بالخصوص على مؤسسات القطاع الصناعي، كان من أبرزها إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات العمومية الإنتاجية وذلك بهدف تزويد المؤسسات العمومية بوسائل تمويلية تضمن لها التوازن المالي وذلك عن طريق إعادة تكوين رأس المال الاجتماعي للمؤسسات، بالإضافة إلى إعادة هيكلة ديونها.¹

ثم جاء مشروع استقلالية المؤسسات سنة 1988، بعد الأزمة الخانقة التي عرفها الاقتصاد الجزائري بسبب الصدمة النفطية العكسية سنة 1986، والتي أدت إلى تدهور أداء معظم وحدات إنتاج القطاع العام، في ظل عدم قدرة الدولة على توفير التمويلات اللازمة لمواصلة الدورات الإنتاجية وقد تم تطبيق هذا المشروع على الوحدات التي استفادت من مشاريع إعادة الهيكلة العضوية والمالية، وكان الهدف من هذا القانون الذي اعتبر امتدادا للإصلاحات السابقة منح مؤسسة القطاع العام استقلالها المالي، وشخصيتها الاعتبارية.²

وعليه فقد قامت الدولة بوضع تنظيم جديد للقطاع العام من خلال قانون استقلالية المؤسسات رقم 01 - 88، حيث تحولت بموجبه مؤسسات النشاط الاقتصادي من مؤسسات اشتراكية إلى مؤسسات اقتصادية عمومية ذات أشكال قانونية مختلفة (شركات أسهم، شركات تضامن، وشركات ذات مسؤولية محدودة).³

ومن أجل تكريس مشروع الاستقلالية المالية تم إنشاء صناديق المساهمة CNPE وتولى هذه الصناديق القيام باستثمارات اقتصادية لحساب الدولة. ويتمثل دورها في مراقبة المؤسسة العمومية وتوجيهها، كما تتدخل في إعداد ومتابعة تنفيذ البرامج، بواسطة ممثليها في مجالس إدارة المؤسسات على اعتبار أنهم يمثلون صاحب الأسهم وهي الدولة أي أنها تعتبر بمثابة الوسيط الذي تمارس الدولة من خلاله حقها في ملكيتها على المؤسسات العمومية.⁴

¹. عبد الرحمان عية وعبد القادر بلقيوس، "تقييم مدى نجاعة الاتجاهات الحديثة في تنمية قطاع الصناعة الجزائري بعد الاندماج في نظام اقتصاد السوق"، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر، جامعة مستغانم، يومي 23 و24 أبريل 2012، ص ص. 160-161.

². نفس المرجع، ص. 162.

³. نفس المرجع.

⁴. نفس المرجع.

3. الخصوصية

منذ منتصف التسعينات شرعت الجزائر في وضع برامج هامة للخصوصية (كما ورد في الفصل الثالث) بدءا بتشريع النصوص والقوانين التي تحكمها ومرورا بتهيئة المحيط الاقتصادي من إصلاحات شملت التشريعات الجبائية، والإجراءات الجمركية والنظام المصرفي، تم إرساء القواعد الأولى لتطبيق هذه البرامج بتحفيز القطاع للشراء أو المساهمة في رأس مال المؤسسات العمومية المراد خصوصتها، غير أن تطبيق برامج الخصوصية واجه عدة عقبات عرقلت مسارها وأبطأت تنفيذها، مما جعل المؤسسات الاقتصادية العمومية في وضعية انسداد.¹

لقد ظهر أول برنامج للخصوصية في أفريل 1996 مدعما من طرف البنك الدولي حيث كان من المقرر أن يمس حوالي 200 مؤسسة عمومية محلية صغيرة، خاصة في قطاع الخدمات كما أنشأت لهذا الغرض شركات قابضة، وقد تم فعلا حل وخصوصية أكثر من 800 مؤسسة محلية، أما بالنسبة للمؤسسات العمومية الكبيرة فمع نهاية 1998 تم اعتماد برنامج يقضي بخصوصية نحو 250 مؤسسة خلال سنتي 1998-1999، إلا أن هذه العملية لم تستكمل بشكل كامل، لعدة أسباب منها الموضوعية ومنها الذاتية، كعدم استقرار الطاقم الحكومي وبالخصوص الهيئات القائمة على عملية الخصوصية، رفض النقابات والعمال، والوضع الأمني، وغيرها.²

أما فيما يتعلق بالمؤسسات العمومية التي لا يمكن إنعاشها فإنه ابتداء من نهاية نوفمبر 1996 قد شرع في حلها بوتيرة سريعة حيث تشير الأرقام إلى أنه تم حل 815 مؤسسة بنهاية شهر جوان 1998، منها 83% مؤسسات محلية و16% مؤسسات عمومية. وقد مست هذه العملية في الواقع حوالي 60 مؤسسة اقتصادية عمومية صناعية و383 مؤسسة صناعية عمومية، وهذا يعني أن 54% من المؤسسات المنحلة هي مؤسسات صناعية.³

ثانيا: تقييم أداء القطاع الصناعي الجزائري

يتميز القطاع الصناعي الجزائري بالتنوع وهذا بفضل تنوع ووفرة الخيرات الطبيعية التي تزخر بها البلاد حيث نجد الصناعات الغذائية والكيميائية والمعدنية وغيرها، ويرتكز القطاع الصناعي العمومي على ثلاث فروع

¹. شكيب أنور شريف وعثمان بوزيان، "الخصوصية في الجزائر، دراسة وتقييم"، في الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية: واقع وآفاق، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، يومي 29 و30 نوفمبر 2004، ص. 10.

². عمار عماري وليلى قطاف، "الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على القطاع الصناعي في الجزائر"، مداخلة في الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية، جامعة سطيف، يومي 29 و30 أكتوبر 2001، ص. 6.

³. نفس المرجع، ص. 7.

تتمثل في الصناعات الغذائية والالكترونية والكهربائية والميكانيكية، وكيمياء البلاستيك والمطاط، وقد ساهمت هذه الفروع مجتمعة للفترة 2008-2010 بحوالي 35% من إجمالي إنتاج القطاع العمومي، في حين أن القطاع الخاص يتركز على فرعين من الصناعات، الصناعة الغذائية وصناعة النسيج والألبسة الجاهزة، والتي مثلت 42% من إجمالي إنتاج القطاع الخاص.¹

وتتمركز المؤسسات الصناعية على السواحل الجزائرية، حيث تنشط حوالي 786 وحدة صناعية، 21 منطقة نشاط، 13 منطقة صناعية، 14 محجرة رملية، 27 محجرة و91 صناعة خطرة،² أما حجم مساهمة هذه المؤسسات الصناعية في القيمة المضافة فيمكن توضيحه بالجدول التالي:

الجدول رقم (81): مساهمة الصناعة خارج المحروقات في إجمالي القيمة المضافة في الجزائر

خلال الفترة 2000-2011

الوحدة: %

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
4.9	5.5	6.2	5	5.4	5.6	5.9	6.8	7.3	8.1	8	7.5

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الحسابات الاقتصادية من 2000 إلى 2011، نشرية رقم 609، ص. 23. www.ons.dz

يلاحظ من الجدول المساهمة المتواضعة جدا للقطاع في إجمالي القيمة المضافة للاقتصاد الوطني حيث لم تتعد نسبة 8.1% كأحسن نسبة حققتها خلال فترة 12 سنة (من 2000 إلى 2011) وبالنظر إلى آخر إحصائية متوفرة فقد انخفضت تلك النسبة إلى النصف تقريبا حيث سجلت نسبة 4.9% في سنة 2011، وهذا دليل على فشل جميع الإصلاحات التي طبقت على القطاع الصناعي، واستمرار هيمنة قطاع المحروقات الذي بلغت مساهمته في القيمة المضافة 38.3% سنة 2011.³

¹. رتيبة عروب وتسعديت بوسبعين، "أهمية تأهيل وتنمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر، حقائق وآفاق"، مداخلة في الملتقى الوطني حول الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر، جامعة مستغانم، يومي 23 و24 أبريل 2012، ص. 146.

². نفس المرجع، ص. 147. نقلا عن:

Le Rapport de la Seconde Communication National de l'Algérie sur les Changements Climatiques a la CNUCC, Alger, 2010, p. 63.

³. الديوان الوطني للإحصائيات، الحسابات الاقتصادية من 2000 إلى 2011، نشرية رقم 609، ص. 23. www.ons.dz

أما بالنسبة للتشغيل فيلاحظ أن القطاع الصناعي لا يستوعب نسبة كبيرة من اليد العاملة وهذا ما يبينه

الجدول التالي:

الجدول رقم (82): مساهمة القطاع الصناعي في التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2006-2014

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006
12.6	12.6	13	13.1	14.2	13.7	12.6	12.5	12

Source : ONS, Activité, Emploi et Chômage 2006-2014. www.ons.dz

يتضح من الجدول أن أحسن نسبة حققها القطاع الصناعي في مساهمته في التشغيل خلال الفترة 2014-2006 كانت 14.2% وقد انخفضت هذه النسبة إلى 12.6% في سنة 2014. وهذا يدل على عدم وجود استثمارات جديدة في القطاع الصناعي، والتوجه بشكل كبير إلى الاستثمار في قطاع الخدمات حيث يستوعب أكثر من نصف اليد العاملة حيث سجل نسبة مساهمة في التشغيل بلغت 61.4% سنة 2014.¹

المطلب الثاني: مراحل تطور القطاع الصناعي في المغرب و تقييم أدائه

أولاً: مراحل تطور القطاع الصناعي في المغرب

منذ سنوات الستينات حاولت الدولة المغربية تحديد إستراتيجية صناعية تسعى لتحقيق أهداف مباشرة (زيادة معدلات النمو، تغطية الطلب المحلي، المساهمة في التصدير) وأهداف غير مباشرة (التشغيل، التحكم في التكنولوجيا، التكامل بين القطاعين العام والخاص).² وكان للدولة دور كبير في تجسيد هذه الإستراتيجية من خلال إنشاء قطاع عام مسير من قبل الدولة أو المشاركة في بعض المشاريع من القطاع الخاص. هذا الجهود نتج عنه إنشاء قاعدة صناعية متنوعة نسبياً لكنها هشة وأقل تنافسية وتواجه قيوداً خارجية متعددة.

1. إستراتيجية إحلال الواردات

اعتمدت المغرب على سياسة إحلال الواردات والتي تهدف إلى تشجيع القطاعات التي تعمل على الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة واستخدام محدود لرؤوس الأموال والتكنولوجيا مع ضمان حماية الإنتاج المحلي،³ من

¹. ONS, Activité, Op.Cit.

². Larabi Jaidi, l'Industrialisation de l'Economie Marocaine: Aqui Réels et Modalités d'une Remise en Cause, le Maroc Actuel, Editions du CNRS, Paris, 1992, p.9.

³.Ibid., p.94.

خلال فرض قيود تعريفية وغير تعريفية على الواردات.* وتعتبر قطاعات النسيج والجلود والصناعات الغذائية أهم محاور هذه السياسة والتي وجهت لتغطية حاجيات السوق المحلية من هذه السلع.

وقد واجهت سياسة إحلال الواردات مصاعب متعددة منها: زيادة ضغط الطلب على الواردات من السلع الرأسمالية على الحسابات الخارجية، الطاقة المفرطة للإنتاج في سوق محدود، عدم تناسب تقنيات الإنتاج مع سوق العمل. وقد أدت هذه العقبات إلى ندرة فرص الاستثمار في الفترة 1968 - 1972 والتي اقتصر على توسيع بعض الوحدات القائمة (المواد الكيميائية، الاسمنت، السكر) أو إنشاء وحدات صغيرة لمعالجة المواد الخام المستوردة (البلاستيك، أدوات منزلية).¹ وكان معدل النمو الصناعي غير كاف حيث بلغ 3% كمتوسط خلال الفترة 1963 - 1968 وكانت عدد المشاريع الصناعية متواضعة وهكذا بقيت حصة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي متواضعة والتكامل مع القطاعات الاقتصادية الأخرى محدود جدا.²

وبداية من سنة 1973 وإلى غاية 1977 وأمام تراجع أداء القطاع الزراعي فقد اعتبرت المغرب أن التصنيع هو القطاع الأساسي لتحقيق الإقلاع الاقتصادي حيث تم إنعاش سياسة إحلال الواردات وعرفت السياسة الصناعية تحولا جذريا ساهمت فيه بالأساس الفوائض المالية الهامة التي حققتها صادرات الفوسفات والتي سمحت بتمويل مشاريع صناعية كبرى تابعة للقطاع العام (المواد الكيميائية، الاسمنت، السكر) كما أنشأت الدولة شركات قابضة (ODI, SNI, CDG)** لتسيير بعض الصناعات التحويلية.

وقد عززت الديناميكية التي ميزت الاستثمارات الصناعية وخاصة العمومية منها خلال هذه الفترة تغييرات هيكلية في النسيج الصناعي نحو الفروع المنتجة للسلع الوسيطة، لكن ورغم التوسع الملحوظ في الاستثمار الصناعي إلا أن مساهمة الصناعة الوطنية في تغطية الحاجيات المحلية من سلع التجهيز بقيت ضعيفة.

إن دور الفوسفات كقطاع محوري في تمويل عملية التنمية سرعان ما تراجع بسبب انخفاض أسعارها في الأسواق الدولية وهذا ما جعل الدولة تواجه مرة أخرى مشكلة التمويل. هذه الصدمة دفعت الحكومة إلى تبني خطة انتقالية (1978 - 1980) تم فيها فقط استكمال الخطط القطاعية المحددة سابقا مع تأجيل تنفيذ الأهداف

*. 70% من الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات تجاوزت نسبة 30% وهناك رسوم تصل إلى معدل 190%. كما تم تعزيز الحماية الجمركية من خلال تقسيم البرنامج العام للواردات إلى ثلاث فئات متباينة وفقا لدرجة الحرية:
- القائمة أ تحتوي على السلع التي يمكن استيرادها بحرية.
- القائمة ب تحتوي على السلع التي يمكن استيرادها بترخيص.
- القائمة ج تحتوي على السلع التي يمنع استيرادها إلا في حالة خاصة.

¹. Ibid., p. 95.

². Ibid., p. 93.

** . **ODI**: Office de Développement Industriel, **SNI**: Société Nationale de l'Investissement, **EDG**: Caisse de Dépôt et de Gestion.

الصناعية المدرجة في الخطة (1981 - 1985) (وهي زيادة الاستثمارات، وتطوير قطاعات سلع التجهيز والسلع الوسيطة) وذلك بسبب تزايد أزمة المديونية وتطبيق المغرب لبرنامج التعديل الهيكلي مع المؤسسات الدولية.

2. إستراتيجية التوجه نحو التصدير

أمام تناقضات إستراتيجية إحلال الواردات سعت السلطات المغربية إلى تبني سياسة التوجه نحو التصدير، والنفوذ إلى الأسواق الخارجية، هذه الإستراتيجية كانت محصورة في السابق في بعض المنتجات الزراعية والسمكية (الفواكه المعلبة والخضروات والأسماك) ومنتجات المعادن (الأسمدة الفوسفاتية). لتتخذ فيما بعد إجراءات وتدابير تحفيزية لتنويع نطاق قطاعات التصدير ليشمل كلا من المنتجات التي تتطلب استثمارات ضخمة يتحملها القطاع العام (كيمياء الفوسفات) والمنتجات المصنوعة من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة (المنتجات والجلود والالكترونيات).

هذا التوجه جاء لتعويض التكلفة المرتفعة لبعض الواردات (الطاقة والسلع الرأسمالية) من خلال تشجيع صادرات المنتجات المصنعة وتحسين الإنتاجية الصناعية عن طريق الانفتاح على المنافسة الدولية. والاستعانة بالخبرات الأجنبية في تطوير القطاع الصناعي المحلي، لكن هذا المسعى اصطدم بالقيود الحمائية التي تفرضها الدول المتقدمة على صادرات الدول النامية، وكذلك المنافسة الشديدة المفروضة من قبل صادرات دول نامية أخرى في آسيا وأمريكا اللاتينية وهو ما قلل من قدرة الصناعات الموجهة للتصدير على المساهمة الفعلية في عملية التنمية خاصة في ظل الاعتماد الكبير على الخارج للحصول على المواد الأولية والمنتجات الوسيطة اللازمة لعمليات الإنتاج.

ثانيا: تقييم أداء القطاع الصناعي في المغرب

يساهم القطاع الصناعي في المغرب بـ30% في الناتج المحلي الإجمالي و22% في التشغيل،¹ ويتميز القطاع بالتنوع حيث يضم الصناعة النسيجية،² والصناعة الكيماوية (تحويل الفوسفات الخام)، صناعة السيارات والطيران والإلكترونيك والصناعة الصيدلانية والغذائية، وبلغت مساهمة القطاع الصناعي من إجمالي القيمة المضافة للاقتصاد 27.8% كمتوسط في الفترة 2000-2007 لترتفع إلى 29.6% كمتوسط للفترة 2008-2013.³

¹. Ministère de l'Industrie, du Commerce, de l'Investissement et de l'Économie Numérique, Royaume de Maroc, Étude pour le Développement du Secteur Privé au Royaume du Maroc (Collecte et Analyse d'Information), Mars 2014, p.46.

². بـ 200000 عامل موزعين على 1500 مصنع، يعتبر قطاع النسيج أحد الفروع الصناعية الأكثر أهمية في المغرب. انظر: Ibid.

³. Ministère de l'Économie et des Finances, Tableau de Bord, Op.Cit., p.3.

وقد سجل معدل النمو السنوي للقيمة المضافة للقطاع الصناعي في المغرب متوسط 4.5% في الفترة 2007-2000 لينخفض إلى 1.8% في الفترة 2013-2008 ويوضح الجدول التالي معدل النمو السنوي للقيمة المضافة حسب الفرع الصناعي.

الجدول رقم (83): نمو القيم المضافة حسب الفروع الصناعية في المغرب للفترة 2013-2007

الوحدة: %

2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	الزيادة السنوية بـ%
-2.9	-2.4	5.9	38.6	-23.8	-5.9	9.1	الصناعة الاستخراجية
0.8	1.5	2.3	3.1	0.9	2.1	3.8	الصناعة (خارج تكرير البترول) ^(*)

من إعداد الباحثة بناء على المعلومات الواردة في:

Source : Ministère de l'Économie et des Finances, Direction des Études et des Prévisions Financières, Tableau de Bord des Indicateurs Macro-économiques, Mais 2015, p. 2.

^(*) تضم الصناعة الغذائية والنسجية والكيميائية والميكانيكية وصناعات تحويلية أخرى.

يلاحظ من الجدول انخفاض نمو القيم المضافة لمختلف فروع القطاع الصناعي سنة 2008 مقارنة بسنة 2007 حيث انخفضت في الصناعات (خارج تكرير البترول) من 3.8 في 2007 إلى 2.1 في 2008 ليصل هذا الانخفاض إلى 0.9% في 2009 وهذا بسبب آثار الأزمة العالمية. ورغم أن هذه الصناعات استرجعت قوتها عام 2010 بتسجيل معدل نمو سنوي مقداره 3.1% غير أنها تراجعت من جديد ابتداء من 2011 حيث انخفض نمو القيمة المضافة إلى 2.3% ليصل إلى 0.8% في 2013 وهذا بسبب المشاكل التي تعانيها هذه الصناعات والتي سيتم التفصيل فيها في العنصر الموالي.

المطلب الثالث: معوقات التنمية الصناعية في الجزائر والمغرب والحلول المقترحة للنهوض بها

أولاً: معوقات التنمية الصناعية في الجزائر والمغرب

هناك معوقات مشتركة بين الجزائر والمغرب حالت دون تطور القطاع الصناعي في كل منهما وتتمثل أساساً في المعوقات الإدارية والمعوقات العقارية ومشكلة الفساد والمعوقات الضريبية.

1. المعوقات الإدارية

إن عملية تأسيس مؤسسة في الجزائر تتطلب المرور بأربعة عشر إجراء يستغرق 24 يوما ويكلف 21.5% من دخل الفرد،¹ وفي دراسة للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID تحت عنوان "مطاف المستثمر" - أنجزت لصالح الحكومة المغربية - لابد للمستثمر في المغرب أن يمر بـ 18 مصلحة ويقوم بـ 43 عملية، ويقضي على الأقل 3 سنوات حتى يشرع في جني الأرباح (هذه الثلاث سنوات هي أدنى فترة لتطوير العلاقات مع الإدارة والبنوك).²

2. المعوقات العقارية

بينت تقديرات وزارة الصناعة في الجزائر أن حجم العقار الصناعي المتاح يقدر بـ 180 مليون م² بينما بلغ حجم الطلبات المودعة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 8 مليون م² مما يدل على أن المشكلة ليست في نقص العقار ولكن في صعوبة الحصول على قطعة أرض مهيأة لمزاولة نشاط استثماري بالإضافة إلى الارتفاع الكبير في أسعار العقارات القابلة للاستغلال بسبب المضاربة وتعقد الإجراءات الإدارية والقضائية.³

ويعد مشكل العقار أيضا من أهم المشاكل التي تعيق الاستثمار في المغرب، حيث أن الأراضي الصناعية نادرة وباهضة الثمن وخاصة في المناطق الحضرية، فضلا عن القوانين المعقدة التي تحكم النظام العقاري في المغرب.⁴

3. المعوقات الضريبية

يعاني الاستثمار في الجزائر من ثقل النظام الضريبي من حيث تعقد الإجراءات الجبائية وعدم الوضوح في التطبيق،⁵ كما يعاني المستثمر المغربي من الضغط الضريبي وتعقد وتنوع الجباية المحلية، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الفائدة والمبالغة في الضمانات المطلوبة وكذلك مركزية قرار الموافقة على منح القروض.⁶

¹. مريزق عدمان و كمال بوصافي، "أهمية القطاع الصناعي في الجزائر - إشارة إلى مجمع سيفيتال -"، مداخلة في المنتدى الوطني حول الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر، جامعة مستغانم، يومي 23 و24 أفريل 2012، ص.109.

². www.maghress.com/attajdid/12944

³. مريزق وبوصافي، مرجع سابق، ص. 109.

⁴. www.maghress.com/attajdid/12944

⁵. مريزق وبوصافي، مرجع سابق، ص.109.

⁶. www.maghress.com/attajdid/12944

4. مشكلة الفساد

يوضح مؤشر الشفافية درجة شفافية اقتصاد ما من خلال قياس مدى تفشي الفساد والرشوة بين موظفي القطاع العام ورجال السياسة، فإذا اخذ المؤشر النقطة صفر، فهذا يعني أن البلد فاسد جدا أما إذا اخذ النقطة 10 فهذا دليل على أن البلد نظيف جدا.¹ وتشير الإحصائيات أن قيمة المؤشر في الجزائر سنة 2012 كانت 3.4 من 10،² وهو ما يعني أن الجزائر في نظر المستثمرين المحليين والأجانب والمنظمات الدولية، هي من الدول ذات المستويات العالية من الفساد والرشوة التي تمثل عقبة حقيقية أمام إقامة المشاريع الاستثمارية، وتؤدي إلى زيادة تكلفة إنجازها.

وبلغ متوسط قيمة مؤشر الشفافية في المغرب 3.33 من 10 خلال الفترة 2003-2012،³ وهذا يؤكد أن بيئة الأعمال في المغرب كما في الجزائر تعتبر في نظر رجال الأعمال والمنظمات الدولية اقل شفافية وتتميز بارتفاع معدلات الفساد والرشوة، وهو ما يؤكد تقرير الشفافية العالمي لعام 2012-2013 والذي قام بترتيب أهم عقبات الاستثمار التي تواجه المستثمرين المحليين والأجانب في المغرب، حيث تبين أن الفساد يعتبر ثالث عقبة من حيث الأهمية بنسبة 12.6%.⁴

5. ضعف الاستخدام التكنولوجي في الصناعات التحويلية

تتميز الصادرات التحويلية في كل من الجزائر والمغرب بأنها ضعيفة التكنولوجيا، حيث أن الصادرات المعتمدة أساسا على الموارد الطبيعية هي الأعلى إذ تمثل صادرات المحروقات 98% في الجزائر، وتمثل صادرات قطاع المواد الكيماوية وشبه الكيماوية في المغرب (المعتمد أساسا على الفوسفات) 41% من إجمالي الصادرات.⁵

¹. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية"، الكويت، 2002، ص.111.

². Transparency International : www.transparency.org/index

³. Ibid.

⁴. World Economic Forum, the Global Competitiveness Report, (2012-2013), p.264.

⁵. المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، التقرير الصناعي العربي، 2009-2010، ص.171.

الجدول رقم (84): نسبة الصادرات عالية التقنية من إجمالي الصادرات المصنعة في الجزائر والمغرب

خلال الفترة 2003-2012

الوحدة: %

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الجزائر	2.28	1.04	1.48	1.62	0.71	0.65	0.62	0.5	0.16	0.13
المغرب	11.34	10.18	9.64	9.79	8.81	5.95	7.32	7.69	6.06	6.35

Source : World Bank, World Development Indicators, 2014: <http://data.worldbank.org/wdi>

من الجدول أعلاه يتضح أن نسبة الصادرات عالية التقنية من إجمالي الصادرات المصنعة تعد منخفضة في كل من الجزائر والمغرب، ورغم أن الوضع يبدو أفضل نوعا ما في المغرب إلا أن هذه الأخيرة عرفت انخفاضا ملحوظا في نسبة الصادرات عالية التقنية حيث انخفضت إلى النصف تقريبا (من 11.34% في 2003 إلى 6.35% في 2012).

6. تركيز الصادرات في أسواق شديدة المنافسة

تتركز معظم صادرات كل من الجزائر والمغرب في دول الاتحاد الأوروبي ويوضح الجدولين التاليين ذلك.

الجدول رقم (85): هيكل الصادرات المغربية حسب الوجهة

الوحدة: %

2014	متوسط 2014-2008	متوسط 2007-2000	
63.2	60.4	74	الاتحاد الأوروبي
3.6	3.9	2.9	الو.م.أ.
0.9	1	1.9	اليابان

Source : Ministère de l'Economie et des Finances, Direction des Etudes et de Prévisions Financière, Tableau de Bord des Indicateurs Macro Economique, calcul de la DEPF sur la base des données de l'office des change, Mai 2015, p11.

تمثل صادرات المغرب الموجهة إلى الاتحاد الأوروبي 63.2% في 2014 ولم تتجاوز 3.6% للولايات المتحدة الأمريكية و 0.9% لليابان وهذا يوضح تركيز الصادرات المغربية في دول الاتحاد الأوروبي.

الجدول رقم (86) : الزبائن العشرة الأوائل للجزائر في 2014

(نصيب السوق %)

اسبانيا	ايطاليا	فرنسا	بريطانيا	هولندا	و.م.أ.	الصين	بلجيكا	البرازيل	تركيا
15.16	13.18	11.05	8.78	8.11	7.68	4.63	4.56	4.41	4.2

Source : Trésor, Direction Générale, Publication des Services Economiques, le Commerce Extérieur Algérien en 2014, Juin 2015, p.2. : www.tresor.economie.gouv.fr/file/413996.

كما هو الحال بالنسبة للمغرب تتركز معظم صادرات الجزائر في دول الاتحاد الأوروبي حيث تمثل 60.84% من إجمالي الصادرات، مع العلم أن الاتحاد الأوروبي أصبح وجهة هامة لصادرات الصين والهند وبعض دول أوروبا الشرقية ، وهذا أدى إلى اشتداد المنافسة على سوق الاتحاد الأوروبي مما يهدد المغرب و الجزائر بفقدان حصصهما من هذه السوق وبالتالي لابد من تنويع أسواقها وشركائها واستغلال الفرص التي تتيحها أسواق الصين والهند والأسواق العربية.

ثانيا: أهم الحلول المقترحة للنهوض بالقطاع الصناعي بالبلدين

يمكن اقتراح مجموعة من الحلول للنهوض بالقطاع الصناعي في كل من الجزائر والمغرب، غير أن هذه الدراسة ستركز على أربعة حلول أساسية وهي الصناعة التحويلية باعتبارها أكثر الصناعات المولدة للقيمة المضافة، والمجمعات الصناعية لكونها تتميز بالكثير من الآثار الايجابية على القطاع الصناعي، والاستثمار الأجنبي المباشر لما له من أثر على النمو الاقتصادي بالإضافة إلى الاندماج في سلاسل القيمة العالمية.

1. الصناعة التحويلية

يتطلب خلق فرص العمل المستدامة التغيير الهيكلي، أو قدرة الاقتصاد على توليد أنشطة جديدة سريعة النمو تتميز بارتفاع القيمة المضافة والإنتاجية وزيادة العوائد المرتبطة بالحجم، وتوجد في التصنيع فرص أكثر مقارنة بالقطاعات الأخرى لتحقيق تراكم رأس المال، والاستفادة من وفورات الحجم والحصول على التكنولوجيات الجديدة، وبالتالي أصبحت الصناعة التحويلية جوهر التحول الهيكلي والنمو الاقتصادي.¹

ويمكن تناول التغيير الهيكلي من منظور ايجابي أو منظور معياري، فمن منظور ايجابي فان التحولات في الاقتصاد من الأنشطة المنخفضة الإنتاجية التي يوجد بها فرص محدودة للتغيير التكنولوجي ومكاسب القيمة المضافة

¹ . منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO، تقرير التنمية الصناعية لعام 2013، "النمو المستدام للتشغيل، دور الصناعة التحويلية والتغيير

الهيكلي"، 2013، ص.1.

نحو الأنشطة المرتفعة الإنتاجية التي يوجد بها فرص أكبر للابتكار، وزيادة القيمة المضافة تصبح هي الأساس للتغيير الهيكلي وبشكل اعم للتنمية الاقتصادية.

وعندما يفهم التغيير الهيكلي من منظور معياري، يصبح التصنيع محركا للنمو الاقتصادي، وبالتالي يصبح أي تحويل للموارد من الأنشطة منخفضة الإنتاجية (مثل الزراعة) نحو الصناعة التحويلية ينطوي على إضافة هامة للتغيير الهيكلي، حيث تتميز الصناعة التحويلية بالقدرة على توليد عائدات دينامية متزايدة وبالتالي إنتاجية أكبر من خلال زيادة الإنتاج.¹

إذن تعد الصناعة التحويلية محركا رئيسيا لنمو الإنتاجية، نتيجة للتحسينات في تقسيم العمل والتغير التكنولوجي ووفورات الحجم كما أن تنمية التصنيع تحفز على سبيل المثال زيادة الطلب على السلع الأولية وعلى زيادة جودتها (في الزراعة وصيد الأسماك والتعدين) وكذلك بالنسبة للخدمات (مثل الأعمال المصرفية والتأمين والاتصالات والتجارة والنقل) وتولد الصناعة التحويلية كذلك العوامل الخارجية من خلال تطوير التكنولوجيا وخلق المهارات والتعلم والتي تعتبر هامة بالنسبة للقدرة التنافسية.²

وبالنسبة للجزائر فلديها العديد من الصناعات التحويلية وتمثل أساسا في صناعة الخشب والورق، النسيج والجلود، الصناعة الغذائية، الصناعة الكيماوية، مواد البناء، الصناعات الميكانيكية والكهربائية، صناعة الحديد والصلب، ورغم تواضع الإنتاج في هذه الصناعات إلا أن الجزائر بإمكانها تطويرها ولاسيما تلك التي تتطلب تكنولوجيا منخفضة أو متوسطة مثل صناعة الأغذية والمشروبات والمنسوجات وصناعة الملابس ومنتجات الأخشاب والورق والأثاث والمعادن. ويمكن أن نستشهد بمثال الصناعات البتروكيماوية حيث أن الجزائر تصدر مادة البروبان بسعر متوسط يبلغ 600 دولار للطن الواحد، لكن تحويل هذه المادة إلى البروبان سيسمح بتصديرها بسعر 1200 دولار للطن وسيؤدي تحويلها إلى البوليبروبان إلى ارتفاع سعر التصدير إلى 1800 دولار للطن. وإذا حولت هذه المادة الأخيرة إلى قماش فان سعر الطن من القماش سيقفز إلى 3000 دولار وأخيرا إذا تم تحويل القماش إلى أطقم مخصصة للجراحين سيتضاعف سعر التصدير إلى 10000 دولار للطن.³

أما المغرب فقد اهتمت بتطوير مجموعة من الصناعات التي من شأنها السماح بتنوع صادراتها مثل الصناعة الغذائية وصناعة النسيج والألبسة وصناعة الإلكترونيك، فبالنسبة للصناعة الغذائية قامت المغرب في إطار المخطط

¹. نفس المرجع، ص ص. 2-4.

². نفس المرجع، ص. 4.

³. منظمة العمل الدولية، "خيارات نحو تنمية بديلة ونمو تشاركي وتضميني: مقارنة عمالية"، بيروت، 2014، ص ص. 39-40.

الأخضر بإجراءات تهدف إلى تحديث نسيج الإنتاج الفلاحي المغربي، مما سيمكن من توفير منتجات فلاحية مخصصة للتصنيع كما ونوعاً، كما تهدف إلى تحسين مستوى تنافسية السلاسل ذات القيمة المضافة العالية، و تم في إطار الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي وضع إجراءات تهدف لتطوير سلاسل ذات مؤهلات عالية على مستوى التصدير.¹

وللمعالجة نقائص صناعة النسيج والألبسة تم وضع برامج تهدف إلى عصنة المقاولات الصغرى والمتوسطة كما تم تشجيع الاستثمار في ميدان الختم والطباعة والصباغة.²

ويسعى المغرب إلى تعزيز تموقعه على مستوى قطاع الميكرو إلكترونيك والذي يقدر حجم سوقه العالمية بما يزيد عن 300 مليار دولار وكذا على مستوى قطاع المكونات الكهربائية الذي يتركز إنتاجه بشكل مهم على نقل وتوزيع الكهرباء والخدمات المرافقة.³

2. التجمعات الصناعية

التجمع الصناعي هو "تجمع جغرافي لمجموعة من المنشآت الصناعية والمؤسسات المساندة التي تعمل في نشاط معين، تترايط وتتكامل فيما بينهما في إنتاج مجموعة من منتجات أو خدمات هذا النشاط، بحيث تدخل في علاقة تكامل وتشابك فيما بينها بشكل رأسي وأفقي في جميع مراحل العملية الإنتاجية، مكونة بذلك السلسلة الكاملة للقيمة المضافة للمنتج، وتشمل هذه العلاقة تبادل السلع والخدمات والمعلومات والخبرات والموارد البشرية".⁴

وللتجمعات الصناعية أهمية بالغة بالنسبة لاقتصاديات الدول حيث تؤدي إلى:⁵

- رفع معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي؛

- الاستغلال الأمثل والتشغيل الكامل لموارد الدولة؛

- تحقيق التنمية الصناعية؛

- جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية؛

- تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة؛

¹ . مشروع قانون المالية لسنة 2013، التقرير الاقتصادي والمالي، وزارة الاقتصاد والمالية، المملكة المغربية، ص. 42-43.

² . نفس المرجع، ص. 43-44.

³ . نفس المرجع، ص. 44.

⁴ . قطاع الشؤون الاقتصادية مركز المعلومات والدراسات، دراسة حول آفاق تطبيق التجمعات الصناعية وتأثيره على التوطن الصناعي في المملكة العربية السعودية، ص. 18.

⁵ . نفس المرجع، ص. 24.

- خفض معدلات الفقر؛
- خفض معدلات البطالة؛
- التطوير التكنولوجي؛
- زيادة الصادرات؛
- ربط مناهج التعليم باحتياجات سوق العمل.

وتساعد التجمعات الصناعية بشكل مباشر في تحسين مستوى معيشة المواطنين عن طريق توفير فرص عمل أكثر، وبشكل غير مباشر من خلال أثرها الايجابي على التنمية الاقتصادية، كما تساهم التجمعات الصناعية في تخفيض معدلات الفقر خاصة إذا ما تركزت هذه التجمعات في المناطق الريفية، وكذلك في دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي توفر نسبا كبيرة من العمالة، وتكون التجمعات الصناعية أكثر فعالية إذا تركزت في القطاعات الصناعية كثيفة العمالة.¹

الجدول رقم (87): الآثار الايجابية لتطبيق التجمعات الصناعية

نوعية الآثار	نماذج للآثار المتوقعة	العلاقة مع تحسين مستوى المعيشة
تنمية المنشآت	تؤدي التجمعات الصناعية إلى تعزيز القدرات التنافسية للمنشآت التي بداخلها وبما يؤدي إلى زيادة عدد هذه المنشآت وزيادة الفرص الوظيفية وتحسين قدرات العاملين بها وتحسين ظروف العمل، وتحسين مستوى التكنولوجيا المطبقة فيها، وتخفيف الآثار البيئية السلبية وتطبيق نظم جودة حديثة.	- توفير مصادر جديدة للدخل. - توفير المزيد من فرص العمل. - تحسين فرص الكوادر المؤهلة في الحصول على عمل مناسب. - الانخراط في مجموعات منتجة. - تحسين ظروف وبيئة العمل.
تطوير روابط الأعمال	ينتج عن التجمعات الصناعية تطوير المنشآت الجديدة من خلال الحصول على معلومات الأسواق، والدخول إلى أسواق جديدة لتسويق المنتجات محليا وعالميا، والانضمام إلى سلسلة القيمة العالمية، وتحسين فرص الحصول على التمويل وتطوير ظروف السوق المحلية وزيادة الصادرات والمشاركة في المعارض المحلية والعالمية وتخفيض التكاليف.	- تطوير المنشآت والحفاظ على نموها. - تأمين فرص المبيعات من خلال تنويع الأسواق. - توفير دخل متاح للتصرف داخل التجمع الصناعي وبما يمكن إنفاقه على مشتريات من داخل التجمع.
تنمية الحوكمة المحلية	تشجع التجمعات الصناعية فكرة التعاون بين المنشآت، ونشر عقلية النجاح المشترك وخلق روابط أفقية ورأسية بين المنشآت وتطوير التجمعات المعنية بالتصدير المشترك، وإنشاء منظمات ممثلة لهذه المنشآت وخلق نوع من التوافق حول الأولويات والاحتياجات ومطالبة الحكومة بها.	- زيادة رأس المال الاجتماعي المحلي. - زيادة فعالية المنظمات والمجالس واللجان الممثلة لمصالح المنشآت. - تحسين الظروف البيئية.

المصدر: قطاع الشؤون الاقتصادية مركز المعلومات والدراسات، دراسة حول آفاق تطبيق التجمعات الصناعية وتأثيره على التوطين الصناعي في المملكة العربية السعودية، ص.25-26.

www.chamber.org.sa/Arabic/information center/studies/documents

¹. نفس المرجع، ص.25.

من خلال ما سبق يتبين أن الجزائر والمغرب يمكنها الاستفادة من التجمعات الصناعية نظرا للآثار الايجابية لهذه الأخيرة على تنمية المنشآت وتطوير روابط الأعمال وتنمية الحوكمة المحلية. فكما ورد في دراسة واقع الصناعة في الجزائر و المغرب لوحظت المساهمة الضئيلة للصناعة في توفير مناصب الشغل، وان العمل بأسلوب التجمعات الصناعية من شأنه زيادة المنشآت ومن ثم زيادة الفرص الوظيفية، هذا إلى جانب مساهمتها في دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة والتي يعول عليها البلدين لأجل تطوير الصناعات التحويلية بشكل خاص.

كما تؤدي التجمعات الصناعية إلى جذب الاستثمارات الأجنبية وهذا ما يؤدي إلى تحسين مستوى التكنولوجيا المطبقة في التصنيع وهو ما يسمح بتطوير صناعات ذات تكنولوجيا عالية ومن ثم تحقيق قيم مضافة أعلى، هذا إلى جانب الانضمام إلى سلاسل القيمة العالمية التي تساهم بشكل كبير في التنمية الاقتصادية.

3. الاستثمار الأجنبي المباشر

إن ضعف إمكانياتها المالية وعدم قدرتها على الشراء المباشر للتكنولوجيا ذات التكلفة المرتفعة أدت بأغلب الدول النامية إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر ليكون قناة للحصول على التكنولوجيا المتطورة والاحتكاك بمصدر الإبداع وهي الشركات متعددة الجنسيات وفروعها، والتي قد تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في نقل جزء من مخزونها التكنولوجي إلى البلدان النامية المضيفة ما ينعكس إيجابا على الأجهزة الإنتاجية بهذه الدول، وعلى تنافسيتها في الخارج. لكن الأثر الايجابي للتكنولوجيا المنقولة إلى البلدان النامية يرتبط أساسا بمدى مطابقتها لاحتياجات الأجهزة الإنتاجية المحلية وتكلفتها وطرق نقلها وقدرة الدول المضيفة على استيعابها.

والى جانب نقل التكنولوجيا يعتبر استحداث فرص عمل جديدة في الدول المضيفة من الأهداف الأساسية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة وان الواقع أثبت بان مساهمة الشركات متعددة الجنسيات وفروعها مهمة وواضحة في توفير الملايين من مناصب العمل على المستوى العالمي وفي الدول النامية والمتقدمة على حد سواء.

من خلال ما سبق يتضح أن الجزائر والمغرب بإمكانهما الاستفادة من الآثار الايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية بشكل عام، وفي تطوير قطاع الصناعة بشكل خاص.

1.3. الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر مرحلتين رئيسيتين، تميزت المرحلة الأولى (فترة التسعينيات) بأحجام ضئيلة لم تتجاوز 147 مليون دولار كمتوسط للفترة 1990-1999¹ بسبب الوضع السياسي والأمني الصعب الذي عرفته الجزائر في تلك الفترة. وقد أثمر التحول الجذري في بنية الاقتصاد الجزائري من اقتصاد موجه إلى اقتصاد مبني على الحرية الاقتصادية وزيادة الانفتاح على العالم الخارجي من خلال تحرير التجارة الخارجية والاستثمار اعتماد الجزائر لقوانين جديدة منظمة لعملية الاستثمار كقانون 1993 وقانون الخوصصة، اللذان أوضحا إمكانية قبول رأس المال الأجنبي للاستثمار داخل الاقتصاد الوطني وفي كل القطاعات، وهو ما انعكس إيجابا على حجم التدفقات الواردة إلى الجزائر خاصة بعد تحسن الأوضاع الأمنية و استعادة الاقتصاد الوطني لتوازناته وقد زادت هذه التدفقات ابتداء من سنة 2000 (المرحلة الثانية)، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (88): الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2000-2014

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
حجم التدفقات	0.28	1.107	1.065	0.633	0.881	1.081	1.795	1.661	2.593	2.746	2.264	2.580	3.052	2.661	1.488

Source: www.unctad.org/en/Pages/DIAE/world%20Investment%20Reprt/Annex-Tables.aspx

يظهر الجدول أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر قد ارتفع من 280 مليون دولار في 2000 إلى 1.07 مليار دولار عام 2001 ويرجع هذا إلى بيع رخصة الهاتف النقال لشركة اوراسكوم المصرية وخصخصة مركب الحجار لصالح شركة أسبات الهندية، ثم تراوحت تدفقات الاستثمار الأجنبي بين الانخفاض و الارتفاع ليصل أقصى مستوى له في 2009 بحجم تدفقات بلغت 2.74 مليار دولار. ليستمر بعد ذلك في التذبذب إلى أن استقر عند حدود 1.5 مليار دولار في سنة 2014 وهذا بسبب تطبيق قاعدة 49/51 والتي تحد من مساهمة الشركاء

¹ . World Bank, World Development Indicators, 2015. <http://data.worldbank.org>

الأجانب وتفرض على المستثمر الأجنبي البحث على شركاء محليين للحصول على المشاريع، بالإضافة إلى تراجع الاستثمارات في قطاع المحروقات والذي لم يعد محفزاً نظراً للانخفاض المستمر لأسعاره في الأسواق الدولية. ومثلت تدفقات الاستثمار الواردة إلى الجزائر في سنة 2014 كنسبة من التدفقات الواردة إلى شمال إفريقيا 12.8% وإلى إفريقيا 2.7% والدول النامية 0.21% ومن التدفقات العالمية 0.12%¹، وهي نسب تبين محدودية حصة الجزائر من التدفقات الإقليمية والعالمية وتؤثر على تدهور بيئة الأعمال بالجزائر والتي عوض أن تكون عنصر جذب للمستثمرين الأجانب أصبحت عنصر طرد لهم. وهو ما انعكس سلباً على حجم الاستثمارات المنجزة فعلياً والتي كانت أقل بكثير من الاستثمارات التي تم التعاقد بانجازها (تم انجاز حوالي 40% من الاستثمارات المقررة وتوفير 45% من مناصب العمل التي كان من المفروض استحداثها)²، وهو ما يعني أن الجزائر لم تتمكن من جعل المستثمرين الأجانب شريكاً حقيقياً في عملية التنمية والاستفادة من إمكانياتهم وخبراتهم في استغلال الفوائض المالية المهمة التي توفرت للجزائر منذ بداية الألفية الثالثة.

وتتميز المشاريع الأجنبية المنجزة بالجزائر بتركزها في قطاعات معينة ومحدودة كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (89): تقسيم المشاريع الاستثمارية الأجنبية المنجزة في الجزائر بحسب قطاع النشاط

خلال الفترة 2002-2012

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	المبلغ مليون دج	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	6	1.5	887	1	82	0.5
البناء والأشغال العمومية	63	15	12082	1.5	6689	16
الصناعة	220	54	599200	74	23450	54.5
الصحة	5	1.5	6192	0.5	737	1.5
النقل	16	4	3991	0.5	505	1
السياحة	3	0.5	13587	1.5	1124	2.5
الخدمات	92	23.5	167118	21	10363	24
المجموع	410	100	803057	100	42950	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz

¹. تم حسابها من خلال المعطيات الواردة في:

UNCTAD, World Investment Report 2015, Country Fact Sheet: Algeria.
<http://unctad.org/fdistatistics>

². تم حسابها من خلال المعطيات الواردة في: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: www.andi.dz

يتضح من الجدول أعلاه أن القطاع الأكثر استقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر هو قطاع الصناعة حيث استحوذ على 54% من عدد المشاريع وأكثر من 74% من إجمالي الاستثمار الأجنبي غير أنها كانت موجهة في معظمها لقطاع المحروقات ومن هنا يتضح ضرورة توجيه الاستثمارات الأجنبية لقطاع الصناعات التحويلية بشكل أكبر وخاصة تلك التي تتطلب تكنولوجيا عالية وهذا للاستفادة من خبرات الشركات متعددة الجنسيات وتقليل الاعتماد على الصناعة الاستخراجية. شرط معالجة الاختلالات التي يعاني منها مناخ الأعمال في الجزائر (البيروقراطية، جمود النظام المصرفي، مشكلة العقار....) والتي ستمكن من إقناع المستثمرين الأجانب بجدوى الاستثمار فيها.

2.3. الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب

استقطبت المغرب أحجاما متباينة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة 2000-2014 كما هو

مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (90): الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى المغرب خلال الفترة 2000-2014

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
حجم التدفقات	0.42	2.80	0.48	2.31	0.89	1.65	2.44	2.80	2.48	1.95	1.57	2.56	2.72	3.29	3.58

Source: www.unctad.org/en/Pages/DIAE/world%20Investment%20Reprt/Annex-Tables.aspx

يظهر الجدول التقلب الشديد الذي ميز التدفقات الاستثمارية خلال الفترة 2000-2005 وهذا راجع إلى تطور مسار الخوصصة في المغرب الذي عرف ديناميكية سريعة في سنوات وبطيئة في سنوات أخرى ويوضح الجدول الموالي قيمة المشاريع الأجنبية المنفذة في إطار برنامج الخوصصة.

الجدول رقم (91): قيمة المشاريع الأجنبية المنفذة في المغرب في إطار برنامج الخوصصة

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
قيمة المشاريع	0	2065.9	0	1477.7	0	733.7

Source : UNCTAD, Examens de la Politique d'Investissement au Maroc, 2008, p. 5.

يبين الجدول أن تزايد عمليات الخوصصة كانت سببا مباشرا في بلوغ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مستويات قياسية خاصة خلال سنتي 2001 و2003 والتي مكنت المغرب من احتلال المرتبة الأولى مغاربيا والثانية إفريقيا وبمجم تدفقات قدر بـ 2807.1 مليون دولار في 2001 و2314.5 في 2003 وقد تمت خصخصة 35% من رأس مال المتعامل العمومي للهاتف النقال (المغرب للاتصالات) لشركة vivendi universal بقيمة 2.72 مليار دولار في سنة 2001، وفي سنة 2003 تم التنازل عن 80% من أسهم شركة التبغ المغربية بقيمة 1.7 مليار دولار لصالح الشركة الفرانكوا-اسبانية (actadis).¹

في المقابل، عرفت الفترة 2005-2007 نسقا تصاعديا للتدفقات السنوية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث حققت رقما قياسيا في 2007 قدر بـ 2.8 مليار دولار، غير أن تلك التدفقات تراجعت في سنوات 2008 و2009 و2010 و2011 بسبب تراجع الطلب الذي مس الاقتصاد العالمي نتيجة لأزمي الرهن العقاري والديون السيادية. ومع بداية عودة الانتعاش إلى الاقتصاد العالمي، عادت المغرب لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية من جديد وبنسق تصاعدي بلغ مداه في سنة 2014 أين تجاوز 3.5 مليار دولار.

ورغم أهمية هذه التدفقات (شكلت حوالي ثلث التدفقات الواردة إلى دول شمال إفريقيا في سنة 2014) وتجاوزها لما حصلت عليه الجزائر، إلا أنها تبقى غير كافية مقارنة بمجم التدفقات الاستثمارية الواردة إلى مختلف مناطق العالم، حيث أن حصة المغرب في سنة 2014 من التدفقات المتوجهة إلى إفريقيا كانت في حدود 6.6% وإلى الدول النامية 0.5% ومن التدفقات العالمية 0.3%.²

إن هذه المقارنة لحصة المغرب من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى الإقليمي والعالمي تؤكد أن الشركات الأجنبية لم تقتنع بعد ببيئة الأعمال المتاحة في المغرب خاصة مع توفر بدائل استثمارية أفضل في مناطق أخرى من العالم تسمح لهذه الشركات بتحقيق أكبر العوائد وبأقل التكاليف.

وقد شمل الاستثمار الأجنبي الوارد إلى المغرب عدة قطاعات اقتصادية والجدول التالي يوضح التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب:

¹. UNCTAD, Examens de la Politique d'Investissement au Maroc, 2008, p.6.

². تم حسابها من خلال المعطيات الواردة في:

جدول رقم (92): التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المغرب

خلال الفترة 2000 – 2014

الوحدة: %

القطاع	الصناعة	البنوك	العقارات	السياحة	الاتصالات	التأمينات	الطاقة والمناجم	التجارة
متوسط الفترة 2007 – 2000	24	3.5	12.6	15.5	28.6	1.8	2.4	3.0
متوسط الفترة 2014-2008	20.2	10.9	24.3	10.5	8.9	1.8	6.6	3.2

Source : Ministère de l'Économie et des Finances, Direction des Études et des Prévisions Financières, Tableau de Bord des Indicateurs Macro-économiques, Mais 2015, p.13.

يتضح من الجدول أن قطاع العقارات هو الأكثر جذبا للاستثمارات خلال الفترة 2014-2008 بنسبة 24.3% يليه قطاع الصناعة بنسبة 20.2% مع ملاحظة انخفاض حصة قطاع الاتصالات وهو ما يمكن تفسيره بتشجيع هذا القطاع وتضاعل الفرص الاستثمارية فيه.

وبالنظر إلى المعطيات المتعلقة بقطاع الصناعة فإنه من المهم بالنسبة للمغرب الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر (من خلال هيئة مناخ استثماري ملائم) في تطوير الصناعات التحويلية والصناعات ذات التكنولوجيا العالية وخاصة صناعة السيارات وصناعة الطيران، لأجل تعزيز اندماجها في سلاسل القيمة العالمية من جهة، وزيادة مناصب الشغل المستحدثة من جهة أخرى.

4. سلاسل القيمة العالمية ومساهمتها في التنمية الصناعية

الاقتصاد العالمي مطبوع اليوم بسلاسل القيمة العالمية التي يتم في إطارها تبادل السلع الوسيطة والخدمات في عمليات مجزأة ومشتتة دوليا. وعادة ما تخضع سلاسل القيمة العالمية لتنسيق الشركات متعددة الجنسيات التي لديها عمليات تبادل عبر الحدود للمدخلات والمخرجات عن طريق شركائها المنتسبة وشركائها المتعاقدين ومورديها المستقلين.

ويمكن أن تساهم سلاسل القيمة العالمية في التنمية مساهمة كبيرة، ففي البلدان النامية تسهم تجارة القيم المضافة بحوالي 30% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بـ 18% في البلدان المتقدمة. وهناك ارتباط إيجابي بين المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ومعدلات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وتترتب على سلاسل القيمة

العالمية آثار اقتصادية مباشرة في القيمة المضافة وفرص العمل والدخل، ويمكن أن تشكل وسيلة هامة للبلدان النامية لتطوير قدراتها الإنتاجية عن طريق نشر التكنولوجيا وبناء المهارات، وبالتالي إتاحة فرص للتطوير الصناعي في الأجل الطويل.¹

وعلى صعيد الشركات، يرتبط وصول هذه الأخيرة لزيادة الإنتاجية والارتقاء إلى أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى في سلاسل القيمة العالمية، بطبيعة السلاسل التي تعمل فيها هذه الشركات والحوكمة وعلاقات القوة القائمة في السلسلة وقدراتها الاستيعابية والبيئة التجارية والمؤسسية السائدة في الاقتصاد. ولا تكفي مجرد المشاركة المتنامية في هذه السلاسل، بل لابد من تكوين قيمة مضافة محلية أعلى والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية التي تتميز بتطور تكنولوجي متزايد، للانتقال من الصادرات القائمة على الموارد إلى صادرات مصنوعات وخدمات تتزايد درجة تعقدتها تدريجياً.²

وقد استطاعت المغرب (على عكس الجزائر) الاندماج في سلاسل القيمة العالمية في قطاعي صناعة السيارات وصناعة الطائرات، فبالنسبة لصناعة السيارات عرفت صادرات هذا القطاع ارتفاعاً مهماً حيث تجاوزت قيمتها 40 مليار درهم سنة 2014 (بمعدل نمو سنوي قدر بحوالي 27.2% خلال الفترة 2005-2014)، كما ارتفعت صادرات قطاع صناعة الطيران من 3.6 مليار درهم سنة 2008 إلى أكثر من 7.4 مليار درهم سنة 2014.³ لكن استفادة المغرب من الاندماج في سلاسل القيمة العالمية يبقى مرهوناً بقدرتها على تنويع أسواق التصدير بالتوجه أكثر نحو أسواق إفريقيا وآسيا وتكوين كفاءات مؤهلة إضافة إلى ضرورة التركيز على الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية.⁴

المبحث الثالث: التنمية البشرية كعنصر أساسي للتنمية الاقتصادية

يعتبر الإنسان غاية عملية التنمية ويعد في الوقت نفسه الركيزة الأساسية لها، فالاستثمار في المدخلات المادية دون الاستثمار في التنمية البشرية سيؤدي إلى تناقض كبير في عائدات عملية التنمية، وبالتالي فإن الاهتمام بالتعليم والقدرات والمهارات المعرفية، وبصحة ومعيشة الإنسان ضروري للارتقاء بالتنمية البشرية. وبالمقابل فالتقدم

¹. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي 2013 عرض عام، "سلاسل القيمة العالمية: الاستثمار والتجارة من أجل التنمية"،

نيويورك وجنيف، 2013، ص. XIV.

². نفس المرجع، ص. 24-25.

³. وزارة الاقتصاد والمالية للمملكة المغربية، مشروع قانون المالية لسنة 2016، مرجع سابق، ص. 44-45.

⁴. نفس المرجع، ص. 45-46.

الحقيقي في التنمية البشرية لا يقاس فقط بتوسيع خيارات الأفراد وقدرتهم على تحصيل التعليم، ووضعهم الصحي الجيد، والعيش في مستوى مقبول والشعور بالأمان، إنما هو في تحصيل الانجازات وتوفير الظروف المواتية لاستمرار التنمية البشرية، خاصة في ظل تزايد المخاطر التي يتعرض لها البشر اليوم بسبب عدم الاستقرار المالي وتعاقد الضغوط البيئية مثل تغير المناخ وغيره من العوامل التي يجتمل أن تعرقل التقدم في التنمية البشرية.

المطلب الأول: تقييم التنمية البشرية في الجزائر

تحسن وضع الجزائر في مؤشر التنمية البشرية،* من معدل 0.667 سنة 2005 إلى 0.698 سنة 2011 ليصل إلى 0.717 سنة 2013 لتتقدم بذلك الجزائر من المرتبة 98 في سنة 2005،¹ إلى المرتبة 93 في 2013.² ومن ثم انتقلت من مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة إلى مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة. ويرجع تحسن دليل التنمية البشرية إلى التقدم الواضح في مجال التعليم والصحة، إضافة إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي.

1. تطور نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)

ارتفع نصيب الفرد من 1727,3 دولار في 2000 إلى 3038,7 في 2005 ثم 4349,5 في 2010 ليصل إلى 5360,7 دولار في سنة 2013.³ ويرجع هذا الارتفاع إلى تزايد الناتج الداخلي الإجمالي في تلك الفترة والذي يعود أساسا إلى ارتفاع أسعار البترول الخام.

2. مؤشرات التعليم

انتقلت نسبة التمدرس،** في الجزائر من 85,98% في السنة الدراسية 1991/1990 إلى 90,65% في 2001/2000 لتصل إلى 95,39% في 2008/2007.⁴ وارتفعت عدد سنوات الدراسة المتوقعة من 11 سنة 2000 إلى 14 سنة 2012 كما انخفضت معدلات التسرب المدرسي من 5,5% سنة 2001 إلى 5% كمتوسط للفترة 2011/2002.⁵ كما عرف معدل الأمية انخفاضا كبيرا وهذا ما يتضح من الجدول التالي:

* دليل التنمية البشرية: دليل مركب يقيس متوسط الانجازات في ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية هي: الحياة المديدة والصحية والمعرفة والمستوى المعيشي اللائق. أنظر: http://hdr.undp.org/en/media/UDR_2012_AR_TechNotes.pdf

¹. UNDP, Rapport sur le Développement Humain, 2011, pp.149 – 152.

². برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2014، مرجع سابق، ص. 159.

³. World Bank, World Development Indicators 2014 : <http://data.worldbank.org/wdi>

** نسبة التمدرس: عدد التلاميذ المسجلين والبالغة أعمارهم من 6 إلى 15 سنة بالنسبة للأطفال البالغة أعمارهم ما بين 6 و15 سنة.

⁴. الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962 – 2011 فصل التعليم، ص. 116.

⁵. صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد، ملاحق إحصائية، 2015، مرجع سابق، ص. 116.

الجدول رقم (93): معدل الأمية في الجزائر لسنتي 1990 و 2012

الوحدة: %

معدل الأمية			
الفئة العمرية 15 - 24		الفئة العمرية 15 سنة فما فوق	
2012	1990	2012	1990
7,5	22,7	22,3	47,1

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ملاحق إحصائية، ابوظبي، 2015 ص. 399.

يلاحظ أن نسبة الأمية انخفضت إلى أكثر من النصف خلال الفترة 1990 - 2012 بالنسبة للفئة التي يفوق سنها 15 سنة كما أنها انخفضت إلى ما يقل عن الثلث بالنسبة للفئة التي يتراوح سنها بين 15 و 24 سنة. ويمكن تفسير هذا التحسن في مؤشرات التعليم بالارتفاع في نفقات التعليم كنسبة من الناتج الداخلي الخام حيث انتقلت من 5.11% في 1992 إلى 5.68% في 1999 لتصل إلى 5.94% في سنة 2011.¹

وحسب مؤشر التعليم العالي والتدريب سجلت الجزائر المرتبة 108 بسبب تراجع بعض المؤشرات المكونة له كمؤشر جودة النظام التعليمي من المرتبة 123 إلى 131 ومؤشر استخدام الانترنت في المدارس من المرتبة 125 إلى 132،² وهو دليل واضح على تدني مستوى النظام التعليمي والتكويني بالجزائر وبالتالي محدودية مساهمته في إفراز عماله مدربة وكفؤة.

وقد سجلت الجزائر تراجعا في ترتيبها في محور عوامل تطور الإبداع والابتكار حيث صنفت في المرتبة الأخيرة وكان ذلك انعكاسا لتراجع ترتيبها في المؤشرات الفرعية وخاصة مؤشر الابتكار الذي عرف تراجعا بـ9 مراتب (المرتبة 141). وقد رتبت الجزائر في أهم مؤشرات الجزئية في مراتب متأخرة كمؤشر القدرة على الابتكار من 138 إلى 143، ومؤشر التعاون بين الجامعات والقطاع الصناعي في البحوث والتطوير من 136 إلى 144، ومؤشر جودة مؤسسات البحث العلمي من 126 إلى 141.³ وتؤكد معطيات هذا المؤشر على التراجع الكبير في مستويات الابتكار والإبداع على مستوى الجامعات ومؤسسات البحث وضعف تحويل مخرجات هذا القطاع إلى منتجات من خلال القطاع الصناعي.

¹. World Bank, World Development Indicators, 2014, Op. Cit.

². World Economic Forum, the Global Competitiveness Report, Op.Cit., p. 89.

³. Ibid.

وحسب مؤشر الابتكار العالمي جاءت الجزائر في المرتبة 133 على الصعيد العالمي (ضمن 142 دولة) وكانت نتيجة المؤشر في نفس السنة 2012.¹

3. الوضع الصحي في الجزائر

بلغت نسبة السكان المستفيدين من خدمات صحية سنة 2012، 95% من إجمالي السكان،² وانتقل عدد السكان لكل طبيب من 1063 في 1990 إلى 941 في 2000،³ ليصل إلى 833 في 2013،⁴ ويرجع ذلك إلى ارتفاع نسبة نفقات الصحة من الناتج الداخلي الخام حيث انتقلت من 2.93% في 1995 إلى 2.99% في 2000 ثم 3.94% في 2012.⁵

ولكن رغم ارتفاع نسبة المستفيدين من الرعاية الصحية والتحسين الواضح في المؤشرات الصحية إلا أن هذا لا يعني أن نوعية الرعاية الصحية جيدة وكافية في الجزائر، حيث أظهرت استطلاعات الرأي عن مدى رضا الأغلبية من المواطنين عن مدى توفير الخدمات الصحية وجودتها أظهرت أن 52% منهم فقط قد أجابوا بالرضا أما البقية وهم حوالي النصف فهم غير راضين عن وفرة الخدمات الصحية ونوعيتها.⁶

كما أن هناك عدة مؤشرات تدل على أن الوضع الصحي في الجزائر لم يرتق إلى المستوى المطلوب، حيث أن العمر المتوقع عند الولادة سنة 2013 كان 72.7 سنة لدى الإناث و69.4 سنة لدى الذكور وهذا المؤشر يعد منخفضا إذا ما قورن بدول أخرى ذات تنمية بشرية مرتفعة،⁷ أما معدل الوفيات فقد كان بالنسبة للرضع سنة 2012، 17 لكل 1000 مولود حي، ووصل إلى 20 لكل ألف مولود حي بالنسبة للأطفال دون سن الخامسة.⁸

¹. يمتد المؤشر من 0 (أسوأ أداء) إلى 100 (أفضل أداء): تقرير المعرفة العربي، الشباب وتوطين المعرفة - دولة الإمارات العربية المتحدة، دار العزيز للطباعة والنشر، دبي، 2014، ص. 152.

². صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، مرجع سابق، ص. 402.

³. الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962 - 2011، فصل الصحة، ص. 108.

⁴. تم حسابها بناء على المعلومات الواردة في: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، مرجع سابق، ص. 402.

⁵. World Bank, World Development Indicators, 2014, Op. Cit.

⁶. الاستطلاع قامت به هيئة الأمم المتحدة وهو لآخر سنة متوفرة في الفترة 2008 - 2012، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2014، مرجع سابق، ص ص. 219-220.

⁷. قدر العمر المتوقع عند الولادة في الاروغواي سنة 2013 (احتلت المرتبة الأولى في مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة التي تنتمي إليها الجزائر)، بـ 80.6 عند الإناث و73.7 عند الذكور، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2014، مرجع سابق، ص. 174.

⁸. سجلت بيلاروس في 2012، 4 وفيات لكل 1000 مولود حي بالنسبة للرضع و5 وفيات بالنسبة للأطفال دون سن الخامسة، أنظر: نفس المرجع، ص. 182.

المطلب الثاني: تقييم التنمية البشرية في المغرب

انتقل دليل التنمية البشرية في المغرب من 0.526 سنة 2000 إلى 0.617 سنة 2013،¹ ورغم أن هناك بعض التحسن في هذا المؤشر إلا أن المغرب لازالت مصنفة ضمن الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة، على عكس الجزائر التي استطاعت الانتقال إلى مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة ويمكن تفسير ذلك بعدم تحسن مؤشرات التعليم والصحة بالقدر الكافي وهو ما سيتم توضيحه في العناصر التالية.

1. تطور نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)

ارتفع نصيب الفرد من 1275.8 دولار سنة 2000 إلى 1948.2 في 2005 ثم 2822.7 في 2010 ليصل إلى 3108.6 في 2012.² ويعود هذا الارتفاع إلى الزيادة المستمرة التي عرفها الناتج الداخلي الخام حيث انتقل من 37.02 مليار دولار في سنة 2000 إلى 59.5 مليار دولار في 2005 ثم 90.7 مليار دولار في 2010 ليصل إلى 96.7 مليار دولار في 2012.³

2. مؤشرات التعليم

بلغ معدل التمدرس للفئة العمرية 6-11 سنة، 99.1% خلال السنة الدراسية 2014 - 2015 وعلى مستوى التعليم الإعدادي بلغ معدل التمدرس الخاص بالفئة العمرية 12 - 14 سنة، 90.4% خلال نفس السنة الدراسية مقابل 60.3% في السنة الدراسية 2000 - 2001، وفيما يتعلق بالتعليم الثانوي الخاص بالفئة العمرية 15 - 17 سنة انتقل معدل التمدرس من 37.2% في 2001/2000 إلى 70.1% في 2014/2015،⁴ أي أنه ارتفع بجوالي الضعف.

وبالنسبة لعدد سنوات الدراسة المتوقعة فقد ارتفعت من 9 سنوات في سنة 2000 إلى 11.6 سنة في سنة 2012 ورغم هذا التحسن فإنها تبقى دون المستوى المطلوب. كما أن معدلات التسرب المدرسي انخفضت من 24.5% في 2001 إلى 9.5% كمتوسط للفترة 2002/2011،⁵ وقد عرف معدل الأمية أيضا انخفاضا كبيرا وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

¹. نفس المرجع، ص. 164.

². World Development Indicators, 2014, Op cit.

³. Ibid.

⁴. وزارة الاقتصاد والمالية، مشروع قانون المالية لسنة 2016، التقرير الاقتصادي والمالي للمملكة المغربية، ص. 90.

www.finances.gov.ma

⁵. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، مرجع سابق، ص. 397.

الجدول رقم (94): معدل الأمية في المغرب لسنتي 1990 - 2012

الوحدة: %

معدل الأمية			
الفئة العمرية 15 - 24		الفئة العمرية 15 سنة فما فوق	
2012	1990	2012	1990
18.5	44.7	32.9	61.3

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ملاحق إحصائية 2015 ص. 399.

يلاحظ من الجدول أن نسبة الأمية انخفضت إلى حوالي النصف بالنسبة للفئة العمرية 15 سنة فما فوق كما انخفضت إلى أكثر من النصف بالنسبة للفئة التي يتراوح سنها بين 15 و 24 سنة.

ويرجع هذا التحسن في مؤشرات التعليم إلى برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي منحت الأولوية لقطاع التعليم من خلال زيادة نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي والتي بلغت 6.3% في سنة 2013،¹ بعدما كانت في حدود 5.3% في سنة 1999.² حيث بلغ عدد المشاريع 8155 مشروع ونشاط (ما يمثل 22% من مجموع المشاريع)،³ كما بلغ عدد السكان المستفيدين من المبادرة في قطاع التعليم حوالي مليوني مستفيد.⁴

وعرف مؤشر التعليم العالي والتدريب تراجعاً طفيفاً وفقد ثلاث مراتب بين سنتي 2011 و 2013 بسبب تراجع بعض مؤشرات الفرعية كمؤشر جودة النظام التعليمي (من 93 إلى 105) ومؤشر استخدام الانترنت في المدارس (من 87 إلى 95). وسجل محور عوامل تطور الإبداع والابتكار تراجعاً بـ 5 مراتب (انتقل من 79 إلى 84) يمكن تفسيره من خلال التراجع في مؤشرات الفرعية كمؤشر الابتكار الذي فقد فيه المغرب 17 رتبة وهو تراجع كبير جاء نتيجة لتراجع أغلب المؤشرات الجزئية المكونة له كمؤشر القدرة على الابتكار (108-115) ومؤشر جودة مؤسسات البحث العلمي (96 - 104) وأيضاً مؤشر إنفاق الشركات على البحوث والتطوير (104 - 119) بالإضافة إلى مؤشر التعاون بين الجامعات والقطاع الصناعي في البحوث والتطوير (102 -

¹. Unstats.un.org/unsd/publications/statistical-yearbook/files/syb58/table-09.pdf

². UNESCO, Unesco Expenditure on Education as % GDP(from government sources): Data.uis.unesco.org/index.aspx?queryid=181&lang=en

³. مشروع قانون المالية لسنة 2016، المملكة المغربية، مرجع سابق، ص. 100.

⁴. نفس المرجع، ص. 101.

116).¹ ويؤكد هذا التراجع على ضعف الابتكار والإنفاق على البحوث والتطوير ونقص الروابط بين النظام التعليمي والمحيط الاقتصادي.

وحسب مؤشر الابتكار العالمي في عام 2014 جاءت المغرب في المرتبة 84 على الصعيد العالمي حيث كانت نتيجة المؤشر 32.24.²

3. الوضع الصحي في المغرب

بلغت نسبة السكان المستفيدين من خدمات صحية سنة 2012، 75% من إجمالي السكان.³ وانتقل عدد السكان لكل طبيب (في القطاعين العمومي والخاص) من 2314 سنة 2000 إلى 1681 سنة 2013. ورغم أن هناك بعض التحسن إلا أن الكثافة الطبية وشبه الطبية في المغرب تبقى ضعيفة مقارنة مع نظيرتها في شمال إفريقيا والشرق الأوسط: 6.2 طبيب لكل 10000 نسمة في المغرب مقابل 7.5 طبيب لكل 10000 نسمة في شمال إفريقيا والشرق الأوسط.⁴ والملاحظ في المغرب هو عدم التوازن في توزيع الموارد البشرية حسب الجهات، حيث يتركز 45% من الأطباء في محور الدار البيضاء - الرباط في حين يوجد 24% منهم فقط في الوسط القروي.⁵ وبلغ العمر المتوقع عند الولادة سنة 2013، 72.7 سنة للإناث و69.1 سنة بالنسبة للذكور،⁶ وهذا المؤشر منخفض جدا مقارنة بدول أخرى كما سبقت الإشارة إلى ذلك. أما معدل الوفيات بالنسبة للرضع سنة 2012 فقد بلغ 27 لكل مولود حي و31 لكل 1000 مولود حي بالنسبة للأطفال دون سن الخامسة،⁷ ويعتبر هذا المعدل مرتفعا مقارنة بالجزائر.

¹. World Economic Forum, Op. Cit., pp.264 – 265.

². تقرير المعرفة العربي للعام 2014، "الشباب وتوطين المعرفة - دولة الإمارات العربية المتحدة"، دار الفريز للطباعة والنشر، دبي، 2014، ص. 152.

³. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، مرجع سابق، ص. 402.

⁴. مشروع قانون المالية لسنة 2016، المملكة المغربية، مرجع سابق، ص. 139.

⁵. نفس المرجع، ص. 93.

⁶. نفس المرجع.

⁷. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2014، مرجع سابق، ص. 176.

المطلب الثالث: الحلول المقترحة لتنمية العنصر البشري

1. تأمين الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع

يسهم تأمين الخدمات الاجتماعية الأساسية،* للجميع في بناء كفاءات المجتمع وأكدت الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الأهداف الإنمائية للألفية في عام 2010 أن تعميم الخدمات الاجتماعية وتأمين الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية من العوامل التي تسهم في تحقيق المكاسب الإنمائية وتعزيزها".¹

ورغم اختلاف أساليب تقديم الخدمات حسب ظروف كل بلد وخصوصيته، تبقى فكرة وحيدة هي أساس التجارب الناجحة في كل مكان وهي أن الدولة هي المسؤولة الأولى عن تأمين الخدمات الاجتماعية لجميع السكان، وعلى مستوى السياسة العامة لا يكفي الاهتمام بالميزانيات فقط بل ينبغي التركيز على توقيت رصدتها وكيفية توزيعها.²

2. زيادة الإنفاق على البحث والتطوير

تعتبر ضالة الأموال من أهم معيقات البحث العلمي في العالم العربي، حيث لا تتجاوز نسبة الإنفاق على البحث العلمي 0.2% من الناتج العربي الإجمالي وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالمتوسط العالمي والمقدر بـ 2.28%.³

ويبلغ متوسط الإنفاق على البحوث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2005-2014 في الجزائر 0.07% وفي المغرب 0.73%.⁴

ولعل أهم الحلول التي يمكن اقتراحها في هذا المجال هو تنويع نسيج مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي لصالح القطاع الخاص المحلي والأجنبي، حيث أثبتت تجارب عدة دول مثل كوريا الجنوبية وماليزيا وجود ترابط بين اندماج القطاع الخاص في التعليم العالي ومستوى النمو.⁵

*. الخدمات الاجتماعية الأساسية من التعليم والرعاية الصحية ومياه وصرف صحي وأمان عام.

¹. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2014، مرجع سابق، ص. 84.

². معهد اليونسكو للإحصاء، بيانات البحث والتطوير التجريبي الاستثمار في مستقبل أفضل، اليونسكو، كندا، 2014، ص. 4.

³. سعيد الصديقي، "الجامعات العربية وتحدي التصنيف العالمي: الطريق نحو التميز"، مجلة رؤى إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث

الإستراتيجية، العدد 6، المجلد الثاني، افريل 2014، ص. 22.

⁴. World Bank, World Development Indicators 2015 : Science and Technologie, 2015, <http://data.worldbank.org /table/5.13>

⁵. بشير مصيطفي، مرجع سابق، ص. 131-132.

وتتطلب جودة البحث العلمي نشر مراكز البحث الأساسي والتطبيقي وفق خطة الدولة التنموية، وفي هذا الإطار لابد من الإشارة إلى أهمية البحث التطبيقي (التجريبي) الذي يسمح بتحويل المعلومات النظرية إلى مشاريع نمو تستجيب لحاجات المجتمع.

وللحكومات دور رئيسي في تحفيز البحث والتطوير التجريبي (أو التطبيقي)،* ودعمه في إطار شراكة مع القطاع الخاص. وإن القيمة الحقيقية للبحث والتطوير التجريبي تتجاوز براءات الاختراع والمنتجات المشتقة، حيث يمكن أن تحقق المعرفة المنتجة فوائد عديدة للمجتمع ككل من حيث التعليم والرعاية الصحية والحفاظ على البيئة.¹ ومؤشرات البحث والتطوير التجريبي ليست مجرد أرقام ولكنها توضح ما إذا تم تحقيق الأهداف الإستراتيجية للبلد في مجال البحث والتطوير، وتحديد نقاط الضعف والقوة في نظام الابتكار الوطني. حيث يمكن تحديد مثلاً مدى قدرة الشركات على استيعاب واكتساب المعرفة الخارجية وتحويلها إلى منتجات جديدة وأساليب أفضل.

3. تطوير التعليم وتوجيه النظام التعليمي نحو اقتصاد المعرفة والتنافسية

يتحرك النظام التعليمي في كثير من الدول في واحد من اتجاهين: اتجاه الإصلاح التربوي القائم على المعايير والمحاسبة والنتائج الثابتة، واتجاه اقتصاد المعرفة والتنافسية الاقتصادية التي تقوم على المرونة والابتكار والإقدام على المخاطرة.² وتقتضي المرونة في النظام التعليمي خلق نظام إداري لا مركزي يوفر حرية الاختيار للمعلمين فيما يتعلق بما يدرسون، وإيجاد نظام تقييم مرن يشجع الطلاب على التنافس. وعلى مستوى الجامعة تشمل المرونة إعطاء مساحة أكبر للمحاضرين لاختيار طريقة التدريس مع وجود تكامل المناهج وعدم انعزالها عن بعضها. إذا لا بد من تركيز المدارس والجامعات على تنمية وتحفيز ثقافة الإبداع التي تمنح المعلمين حرية استخدام وسائل تدريس جديدة والابتعاد عن الكتاب المقرر كلما لزم الأمر، وبالتالي لا بد أيضاً من تغيير نظام التقييم ليسمح بأكبر قدر من المرونة.³

*. البحث والتطوير التجريبي: هو كل عمل إبداعي يمارس وفق أساس منهجي بهدف زيادة رصيد المعارف بما في ذلك المعارف الخاصة بالإنسانية والثقافة والمجتمع. واستخدام رصيد المعرفة هذا من أجل ابتكار تطبيقات جديدة. انظر: معهد اليونيسكو للإحصاء، استقصاء 2012 جمع البيانات عن إحصاءات البحث والتطوير التجريبي، اليونيسكو، ص.6.

¹. نفس المرجع، ص. 84.

². تقرير المعرفة العربي للعام 2014، مرجع سابق، ص. 116.

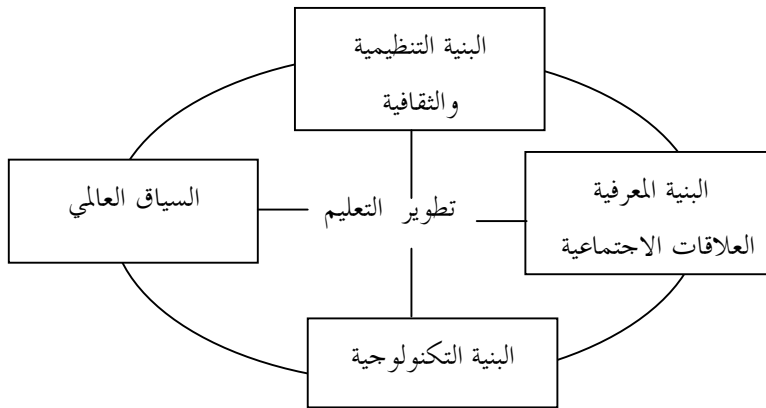
³. نفس المرجع، ص. 116-118.

يبين الشكل رقم (6) أن رباعية تطوير التعليم تضمن:¹

أ. تحديث البنية المعرفية عن طريق إحداث نقلة نوعية من البيداغوجيا التقليدية القائمة على الحفظ والتذكر والتلقين إلى بيداغوجيا بنائية تقوم على أربعة مكونات وهي:²

1. تعلم نشاط يركز على المتعلم لتنمية قدراته على التعامل الذاتي مع مصادر المعرفة؛
 2. التقويم المستمر لأداء المتعلم حيث يمكن الكشف باستمرار عن جوانب التقدم ودعمها؛
 3. تقنية المعلومات والاتصال وتوظيفها بفاعلية في عملية التعليم والتعلم والتقويم؛
 4. المنهج المرن وهو إطار واسع من معايير التعليم والتعلم البنائية يعطي مساحة كبيرة للمعلم والمتعلم لتحديد حاجتهما التربوية من المعرفة والمعلومات والقيم وفق مستجدات الموقف التربوي والعلمي.
- ب. البنية التنظيمية: والمقصود بها مجمل العلاقات الاجتماعية التي يتم بها وعن طريقها إدارة حجرة الدراسة وإدارة المدرسة. ويجب الانتقال من البنية البيروقراطية الجامدة إلى بنية اجتماعية تتسم بعلاقات إنسانية مرنة وأن تتوفر في هذه البنية أسس الحكم الرشيد وتدعم الممارسات الديمقراطية بين التلاميذ والمدرسين وأولياء الأمور.
- ج. البنية التكنولوجية: وتتضمن توفير تقنية المعلومات والاتصال في المدرسة والاهتمام بإعداد مدرسين وقيادات مدرسية قادرة على استخدام التقنية.
- د. السياق العالمي: وتتضمن الالتزام وتعميم المعايير العالمية لأداء المعلم والمتعلم وإدارة المدرسة والاستمرار في إجراء الاختبارات العالمية التي تقيس قدرات التلاميذ.

الشكل رقم (6): رباعية تطوير التعليم



المصدر: تقرير المعرفة العربي، "التعليم وإعداد النشء لمجتمع المعرفة"، دبي، 2010/2011، ص. 37-40.

¹ أنظر: معهد اليونسكو للإحصاء، مرجع سابق، ص. 6.

<http://unesdoc.unesco.org/image/0021/002171/217121a.pdf>

² تقرير المعرفة العربي، "التعليم وإعداد النشء لمجتمع المعرفة"، دار الفريز للطباعة والنشر، دبي، 2010/2011، ص. 37-40.

4. تفعيل دور الجامعة في تحسين آفاق التشغيل

يمكن لمكاتب التوجيه التابعة لوزارات التربية والتعليم العالي أن تلعب الدور اللازم لتوجيه وإرشاد الطلبة، وتوفير المعلومات الكافية حول التخصصات التي يحتاجها سوق العمل، حيث يلاحظ التكدرس الوظيفي في بعض التخصصات ونقص كبير في تخصصات أخرى.¹ كما يمكن توجيه الجهود نحو استقطاب الطلب على التخصصات المهنية والفنية. وتوجيه سياسات التعليم إلى تحسين استجابة المنظومة التعليمية ومؤسسات البحث والتطوير لمتطلبات السوق وذلك عن طريق تسهيل عملية التدرج من المعاهد العليا والجامعات إلى الحياة العملية وتسهيل النفاذ إلى المعلومات والمعرفة وكذلك تكوين الشراكات مع مراكز البحوث التطبيقية وحاضنات المشاريع² والجامعات الأجنبية، ويمكن تحفيز الجامعات للقيام بدورها في تحسين آفاق التشغيل إذا تم إنشاء نظام لتصنيف الجامعات بناء على قدرتها على توسيع آفاق التشغيل لخرجيها.³

5. الاستفادة من اقتصاد المعرفة في الحد من البطالة

لا يعتمد الإنتاج في اقتصاد المعرفة على المواد الأولية بل تتمثل المدخلات أساسا في المعرفة ويعتبر الدماغ البشري آلة الإنتاج الأساسية، مما يسمح لأصحاب العقول المبدعة حتى في المناطق الفقيرة بان يحظوا بميزة تنافسية على مستوى سوق العمل العالمي، فمثلا يوجد طلب متزايد في الولايات المتحدة على البرمجيات التي ينجزها الشباب الهندي البارع في الإعلام الآلي.⁴

وتبرز أهمية اقتصاد المعرفة في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال:⁵

- مساهمته في تحسين الأداء ورفع الإنتاجية وتخفيض تكاليف الإنتاج وتحسين نوعيته، وذلك نتيجة استخدام الأساليب والوسائل الحديثة؛

¹. صندوق النقد العربي، "تطوير العلاقة بين المنظومة التعليمية وأسواق العمل في الدول العربية"، التقرير الاقتصادي العربي الموحد (الفصل العاشر)، 2015، ص. 272.

². حاضنات المشاريع أو ما يسمى بحاضنات الأعمال هي "هيئات تُمدد إلى مساعدة المشروعات المبدعة والناشئة ورواد الأعمال الجدد، وتوفر لهم الوسائل والدعم اللازمين لتخطي أعباء ومراحل الانطلاق والتأسيس، كما تقوم بعمليات تسويق ونشر منتجات هذه المشروعات." انظر: منظمة العمل العربية، التقرير العربي الرابع حول التشغيل والبطالة في الدول العربية: آفاق جديدة للتشغيل في المنطقة العربية، القاهرة، 2014، ص. 135.

³. صندوق النقد العربي، تطوير العلاقة بين المنظومة التعليمية وأسواق العمل في الدول العربية، مرجع سابق، ص. 278 - 279.

⁴. عماد الدين شرعة، "دور الحاضنات التكنولوجية في التأسيس لاقتصاد المعرفة"، الملتقى الدولي حول استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 18 و19 افريل 2012، ص. 4.

<http://manifest.univ-ouargla.dz/document/Archive/.../28.pdf>

⁵. فليح حسن خلف، اقتصاد المعرفة، عالم الكتاب الحديث، عمان، 2007، ص. 22.

- يساهم في إحداث التطور والتحديث للنشاطات الاقتصادية بما يسهم في توسعها بشكل متزايد ومتسارع وهو ما يضمن تحقيق الاستمرارية في النمو الاقتصادي؛
- يسمح بالتخلص من قيد الموارد الطبيعية من خلال ابتكار موارد جديدة وإضافة استخدامات جديدة للموارد المعروفة؛

توليد فرص عمل وخاصة في المجالات التي تستخدم تقنيات متقدمة.

ويتميز اقتصاد المعرفة بزيادة الطلب على العمال المهرة، حيث بينت العديد من الأبحاث أن زيادة الاعتماد على وسائل الإنتاج المعتمدة على المعرفة (مثل تكنولوجيات الإعلام والاتصال) يؤدي إلى زيادة الطلب على العمال المهرة وذوي الكفاءات العالية.¹

كما يعتبر العمل عن بعد من أهم مميزات التطور التكنولوجي، حيث يمكن استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال للعمل في المكتب المتزلي أو أثناء السفر أو أي مكان آخر، بحيث يتميز بأنه عمل غير محدد الوقت وإنما لا بد على العامل القيام بمهمة معينة في مدة زمنية محددة وفقا لعلاقة تعاقدية مع صاحب العمل.²

وقد أكدت تجربة دول غرب إفريقيا إمكانية الاستفادة من اقتصاد المعرفة في استحداث مناصب شغل جديدة، حيث أطلقت شركة "سيسكو" الأمريكية مبادرة تتمثل في تنفيذ برنامج تدريبي مكثف يمكن الطلبة الملتحقين به من تصميم وإدارة شبكات الحاسب الآلي والمعلومات، وشملت هذه المبادرة 11 دولة من دول غرب إفريقيا. وقد أشارت برامج تقييم الأداء إلى أن حوالي ثلثي الحاصلين على التدريب نجحوا في الالتحاق بوظائف في قطاع تكنولوجيا المعلومات، وقام 10% منهم بتأسيس مشروعات خاصة بهم.³

6. تكوين شراكة بين قطاع التعليم العالي والفروع الاقتصادية

لا بد من تطوير برامج التعليم العالي بما يتفق مع حاجات المؤسسة المنتجة وحاجات المجتمع وحاجة النمو، وباعتبار هذه الحاجات متغيرة في الزمن بسبب التحولات التكنولوجية. فيجب أن تكون هناك شراكة إستراتيجية بين قطاع التعليم العالي والفروع الاقتصادية ذات الأولوية في النمو والمتمثلة في الصناعة والفلاحة والخدمات.⁴

¹. عبد الحق العشاءشي ومصطفى حوحو، "دور اقتصاد المعرفة في الحد من البطالة: حالة الجزائر"، ورقة بحثية في المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد

والتمويل الإسلامي: النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، اسطنبول، 9-10 سبتمبر 2013، ص.8.

². نفس المرجع، ص.9.

³. محمد إسماعيل وهبة عبد المنعم، "بطالة الشباب في الدول العربية"، صندوق النقد العربي، 2015، ص.36-37.

⁴. بشير مصيطفى، مرجع سابق، ص.133.

وتؤدي مشاركة القطاع الخاص في عملية التدريب والتأهيل إلى توفير فرص للمتدربين لاكتساب مهارات وظيفية تسمح بالالتحاق بسوق العمل بشكل أسرع وهذا ما أكدته التجارب الدولية، حيث اعتمد نجاح التجربة الألمانية في خفض بطالة الشباب على برامج التكوين والتأهيل المهني التي نفذها القطاع الخاص وفق نظام " التدريب المهني المزدوج " الذي يجمع بين تعليم الطلبة في المدارس الفنية والصناعية والتدريب في المصانع و ورشات الأعمال.¹ ومنه فان إشراك القطاع الخاص في عملية تمويل وتصميم وتنفيذ برامج التدريب سيسمح بالتحاق العديد من البطالين بسوق العمل وسيزيد من كفاءة اليد العاملة.

7. التأكيد على دور سياسات الاقتصاد الكلي في تعزيز النمو الداعم للتشغيل

أكدت التجارب الدولية أهمية دور سياسات الاقتصاد الكلي في توفير بيئة اقتصادية محفزة للنمو الاقتصادي واستحداث المزيد من مناصب الشغل وتمثل تلك السياسات في السياسة النقدية والسياسة المالية والسياسات المتعلقة ببيئة الأعمال والاستثمار بالإضافة إلى السياسات التجارية. إن تبني سياسة نقدية ذات أهداف واضحة، خاصة فيما يتعلق بتوضيح توقعات التضخم ومرونة نظم الصرف وتخفيض تكلفة الاقتراض وتحسين النفاذ إلى التمويل، تسمح للشركات بوضع التقديرات المناسبة لأنشطتها المستقبلية وتحفز مستويات التنافسية وبالتالي تدعم قدرتها على التوسع في التوظيف. أما السياسة المالية فيمكنها دعم أنشطة التوظيف من خلال الإعفاءات الضريبية التي تشجع على إنشاء المشروعات وخاصة الصغيرة والمتوسطة منها بهدف توفير مناصب شغل تتلاءم مع ميولات الشباب بشكل عام وأصحاب الشهادات بشكل خاص، على اعتبار أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشجع الابتكار وتتميز بالمرونة مما يسمح بتجسيد مشاريع تناسب مع تخصصات ومؤهلات أصحابها. وتعتبر سياسات هئية مناخ الأعمال ضرورية لتحفيز دور القطاع الخاص والانفتاح على الأسواق العالمية من خلال تطبيق سياسة تجارية تسمح بزيادة الصادرات ومن ثم رفع الإنتاج وبالتالي زيادة الطلب على الأيدي العاملة.² ويمكن الإشارة أيضا إلى أن مساهمة الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية في إيجاد أنواع من الوظائف والتي تتطلب مهارات اكبر سيسمح بتوظيف أعداد كبيرة من أصحاب الشهادات.³

¹ منظمة العمل العربية، التقرير العربي الرابع حول التشغيل والبطالة في الدول العربية، مرجع سابق، ص.37.

² محمد إسماعيل وهبة عبد المنعم، مرجع سابق، ص.33-34.

³ منظمة العمل الدولية، " نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي: نحو مجتمعات عربية منتجة وشاملة "، بيروت، 2013، ص.109.

ومن اجل تعزيز دور سياسات الاقتصاد الكلي في زيادة فرص التشغيل من المهم إقامة نظام معلومات حديث عن سوق العمل وتكوين قاعدة بيانات عن الوظائف الشاغرة ومؤهلات الباحثين عن عمل ونشر المعلومات عن فرص التدريب المتاحة والمطلوبة.¹ وهو ما يمكن من الإدارة الجيدة لسوق العمل والتقليل من معدلات البطالة.

8. تفعيل دور المهاجرين في تحقيق التنمية

يساعد المهاجرون على تحقيق التنمية في بلدانهم الأصلية بعدة طرق، سواء بتحويل الأموال أو تحويل المعرفة، إضافة إلى مساهمتهم في مجالي الاستثمار والتجارة.

إن الأموال التي يرسلها المهاجرون إلى أسرهم تؤدي إلى تحقيق التنمية عن طريق المساهمة في توفير نفقات التعليم والرعاية الصحية ومستلزمات العيش الكريم، كما تسمح بتخفيض معدلات البطالة لدى الأفراد الذين سيستفيدون من الأموال المحولة لإقامة مشاريع خاصة، وقد بينت دراسة أجرتها اللجنة العلمية والتكنولوجية في بكين أن 140 ألفاً من الصينيين الذين درسوا في الولايات المتحدة الأمريكية عادوا إلى الصين خلال الفترة 1996-2000 وقاموا بإنشاء حوالي 3000 مشروع فاقت مخرجاتها المالية بليون دولار.² وإذا كان تحويل أموال المهاجرين إلى البلد الأصلي مهما لتحقيق التنمية فإن تحويل المعرفة يعتبر أكثر أهمية لأنه يؤدي إلى تحسين نوعية رأس المال البشري الضروري للتنمية.

ويساهم المهاجرون في إنشاء أسواق للمنتجات المصنعة في بلدانهم الأصلية، حيث ساعد على سبيل المثال أصحاب الأعمال الكوريين على دخول السيارات والالكترونيات المصنوعة في جمهورية كوريا الجنوبية إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وأوضحت دراسة كندية أن مضاعفة عدد المهاجرين ذوي المهارات من آسيا قد تزامن مع ارتفاع الصادرات الآسيوية إلى كندا بنسبة 74%.³ كما أن المهاجرين الذين نجحوا في مباشرة الأعمال في بلدان المقصد يلعبون دوراً مهماً في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلدانهم الأصلية.⁴

مما سبق تتضح ضرورة تفعيل دور المهاجرين في التنمية من خلال تحسين الإطار التنظيمي للخدمات المالية بهدف الحد من تكاليف تحويل الأموال وتشجيع المهاجرين على تحويل أموالهم إلى بلدانهم الأصلية، كما أن التسهيلات الإدارية تحفزهم على الاستثمار في أوطانهم. ويؤدي تقديم الحوافز المالية والمادية وخلق بيئة جاذبة

¹. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل العاشر: تفعيل برامج التشغيل في الدول العربية، 2007، ص.219.

². التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية، سلسلة دراسات وتقارير حول السكان والتنمية في المنطقة العربية، منشورات جامعة الدول العربية، إدارة السياسات السكانية والهجرة، 2008، ص.137.

³. الجمعية العامة للأمم المتحدة، الهجرة الدولية والتنمية، الدورة الثامنة والستون، 25 جويلية 2013، ص.15.

⁴. نفس المرجع.

للكفاءات من خلال دعم وتحديث البنية التحتية للبحث العلمي إلى استقطاب الأدمغة المهاجرة وبالتالي زيادة مساهمتها في عملية التنمية.

وحسب دراسة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فإن عدد المهاجرين ذوي التعليم العالي المقيمين في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية من المغرب والجزائر سنة 2012 بلغ على التوالي 392000 و306000 مهاجر¹ وهي أعداد مهمة لو وفرت لها الشروط الملائمة سيكون لها الأثر الإيجابي على اقتصاد البلدين، والذين يمكنهما الاستفادة من تراكم خبرات وكفاءة ومعارف مهاجريها في تحسين أوضاعها التنموية.

وتجدر الإشارة في الأخير إلى أن الهجرة الدائرية يمكن أن تلعب دورا جوهريا في تحقيق التنمية في الجزائر والمغرب من خلال تحسين القدرة التنافسية للبلدين، ويتحقق ذلك بإرسال المهاجرين لفترات مؤقتة إلى البلدان المستقبلية قصد اكتساب المهارات والخبرات ثم نقلها إلى البلدان الأصلية، لكن هذا لا يمكن أن يتحقق إلا بتوفر مجموعة من العوامل أهمها:²

- إنشاء بنوك المعلومات حول الجالية من البلدين خاصة من ذوي الكفاءات تتضمن كل المعلومات حول ميدان العمل ونوع المساهمة في تنمية الاقتصاديات المحلية؛
- إنشاء بنوك المعلومات حول المشاريع الاستثمارية الاقتصادية منها والعلمية والتكنولوجية ذات الأولوية بالنسبة لكل بلد والتحفيزات المقدمة للراغبين في القيام بتنفيذها؛
- إقامة البنية التحتية اللازمة لجذب الكفاءات والمستثمرين، مثل مخابر البحث، وحاضنات المشاريع، والمناطق الصناعية وغيرها؛
- توفير التحفيزات المادية والمعنوية لذوي الكفاءات؛
- الاعتماد على الاستحقاق والمردودية كمعايير للتعيين والترقية.

9. وضع سياسات عمومية فعالة للحفاظ على الصحة

توجد العديد من السياسات العمومية التي من شأنها توفير تنمية صحية للسكان ويمكن تصنيفها في ثلاث مجموعات أساسية:

¹ . <http://www.oecd.org/els/mig/dioc.com>

² . علي همال، "الهجرة الدائرية ودعم القدرات التنافسية في الدول العربية"، موجز التقرير العربي الخامس لمنظمة العمل العربية حول التشغيل والبطالة في الدول العربية، منظمة العمل العربية، القاهرة، 2016، ص.33.

- المجموعة الأولى من السياسات العمومية تتمثل في سياسات النظم الصحية (التي تتعلق بالأدوية الأساسية، والتكنولوجيا، ومراقبة الجودة، والموارد البشرية وغيرها) حيث لا بد من دعم الدولة للرعاية الأولية، أي تقديم الخدمات الصحية الأساسية عن طريق توفير الأدوية ذات الاستخدام الواسع، ومراقبة جودة المنتجات المستهلكة بكافة أنواعها بهدف الحفاظ على صحة المواطن.
 - وتمثل المجموعة الثانية من السياسات العمومية في السياسات والبرامج التقنية التي توفر الإرشادات للمكلفين بالرعاية الأولية بشأن كيفية علاج المشاكل الصحية ذات الأولوية، ويشمل أيضا التدخلات الكلاسيكية للصحة العمومية (مثل الوقاية من الأمراض).
 - أما المجموعة الثالثة من السياسات العمومية تعرف باسم "الصحة في جميع السياسات" وهي تستند إلى الإقرار بأن تحسين صحة السكان تتحكم فيها سياسات القطاعات الأخرى غير قطاع الصحة، مثل قطاع التعليم، وقطاع الصناعة.
- إن السياسات العمومية الفعالة يمكن أن تحقق التنمية الصحية عن طريق توعية أفراد المجتمع من منتجين ومستهلكين بضرورة الالتزام بالتدابير والإجراءات التي من شأنها الحفاظ على صحتهم، فمثلا يمكن إنقاذ 8.5 مليون شخص على مدى عقد من الزمان بتخفيض الملح من النظام الغذائي بنسبة 15%¹، وهذا عن طريق تخفيض المنتجين لكمية الملح من الأغذية المجهزة وتشجيع المستهلكين عن طريق الحملات الإعلامية بإتباع أنظمة غذائية صحية.

¹. منظمة الصحة العالمية، "الرعاية الصحية الأولية، الآن أكثر من أي وقت مضى"، التقرير الخاص بالصحة في العالم، القاهرة، 2008، ص ص.

خاتمة الفصل الخامس

حاولت كل من الجزائر والمغرب منذ حصولهما على الاستقلال السياسي وضع استراتيجيات لتحسين أداء القطاع الفلاحي، لكن هذا الأخير لا يزال يعاني من مشاكل التمويل وسوء استخدام المياه والتصحر إضافة إلى عزوف الشباب عن العمل في هذا القطاع. وعلى الرغم من أن الوضع في المغرب يعتبر أحسن من الجزائر، إلا أن القطاع الفلاحي في البلدين لازال عاجزا عن تحقيق الاكتفاء الذاتي ولازالت مساهمته متواضعة في القيمة المضافة وفي التشغيل. ويمكن النهوض بالقطاع إذا تم إتباع بعض التدابير كترشيد استخدام المياه وإدخال التقنيات الحديثة في الفلاحة بالشكل الكافي وتوفير التمويل اللازم وغيرها من السياسات التي من شأنها تطوير القطاع.

والى جانب القطاع الفلاحي يعاني القطاع الصناعي في الجزائر والمغرب من عدة مشاكل تتمثل أساسا في تعقد الإجراءات الإدارية والضغوط الضريبية ومشكلة الفساد والرشوة التي تمثل عقبة حقيقية أمام إقامة المشاريع الاستثمارية، إضافة إلى ضعف استخدام التكنولوجيا الذي أدى إلى انخفاض حصة المنتجات ذات القيمة المضافة العالية في إجمالي الصادرات، كما أن تركيز هذه الأخيرة في أسواق الاتحاد الأوروبي جعلها عرضة للمنافسة الدولية الشديدة، لأجل ذلك يجب على البلدين الاهتمام بشكل أكبر بالصناعات التحويلية باعتبارها تجلب قيمة مضافة عالية، كما يمكن إتباع أسلوب التجمعات الصناعية لما توفره من آثار إيجابية والاستعانة بالاستثمار الأجنبي المباشر للاستفادة من التكنولوجيا العالية.

لكن تحقيق تطور في القطاعين الصناعي والزراعي يتطلب العناية أكثر بالعنصر البشري ولاسيما الرعاية الصحية والتعليم، وعلى الرغم من التحسن الذي سجلته الجزائر والمغرب في دليل التنمية البشرية إلا أنه يبقى غير كاف، لان الانخفاض في معدلات الأمية وزيادة نسبة التمدرس وارتفاع عدد الأطباء لم يصاحبه تحسن في نوعية التعليم والخدمات الصحية المقدمة، والدليل على ذلك تراجع المؤشرات الدالة على جودة التعليم والقدرة على الابتكار والتعاون بين الجامعات والقطاع الصناعي وغيرها من المؤشرات. ومن هنا يجب إعطاء أهمية أكبر لتفعيل دور رأس المال البشري في التنمية الاقتصادية من خلال الاهتمام بمجال التعليم والرعاية الصحية بصورة أكثر جدية.

الختامة

ظل مفهوم التنمية الاقتصادية لوقت طويل مرادفا للنمو الاقتصادي ثم تطور تدريجيا لتصبح التنمية ذات أبعاد ثلاثة، بعد اقتصادي وبعد اجتماعي وبعد بيئي، حيث يتطلب تحقيقها تغييرات هيكلية في البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلد. وقد تعددت النظريات المفسرة لظاهرة التنمية، وباستثناء نظرية التبعية التي ترجع التخلف إلى عوامل خارجية فإن جميع نظريات التنمية الاقتصادية ترى أن التخلف ذو أسباب داخلية مثل نقص الادخار أو ضعف التكنولوجيا أو ضيق الأسواق أو اختلال بنية الإنتاج.

وبين مؤيد ومعارض لتدخل الدولة في المجال الاقتصادي والاجتماعي، اتضح انه لا بد من تحقيق الانسجام، والتكامل بين القطاعين العام والخاص وفتح المجال لكليهما للمساهمة في تحقيق التنمية.

وقد تبين من هذه الدراسة أن الوصول إلى مصاف الدولة المتقدمة وتحقيق التنمية الاقتصادية لا يكون بإتباع نموذج تنموي محدد، لأن ما يصلح لبلد معين لا يتناسب بالضرورة مع البلدان الأخرى، كما أن الإستراتيجية التنموية المتبعة تختلف باختلاف مراحل التنمية، فقد أثبتت دراسة التجارب التنموية الناجحة أنه في المراحل الأولى لا بد من تطوير القطاع الفلاحي، ثم تحويل الفائض الاقتصادي المحقق إلى القطاع الصناعي ويعتبر تطوير هذا الأخير شرطا ضروريا لتحقيق التنمية، حيث لا بد من الاهتمام بفروع الصناعة التحويلية على وجه الخصوص باعتبارها مصدرا للقيمة المضافة العالية، وإن كان تطوير الصناعة شرطا ضروريا فانه ليس شرطا كافيا حيث لا بد من الاهتمام بالعنصر البشري للنهوض بالعملية التنموية. لان الإنسان يعتبر وسيلة التنمية وغايتها في الوقت ذاته، فالاهتمام بصحة الإنسان ومستواه التعليمي ينتج أفرادا قادرين على تطوير جميع القطاعات وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة المتكاملة.

وقد حاولت كل من الجزائر والمغرب على غرار العديد من الدول النامية، اللحاق بركب الدول المتقدمة، فبعد حصولهما على الاستقلال السياسي، اتبع البلدان أسلوب المخططات حيث اختارت الجزائر النهج الاشتراكي وانتهجت إستراتيجية الصناعات المصنعة. أما بالنسبة للمغرب فاتبعت النهج الليبرالي واهتمت في البداية بالقطاعين الزراعي والسياحي لتتحول بعدها هي الأخرى إلى التركيز على التصنيع.

لكن السياسة التنموية المتبعة في البلدين لم تؤد للأسف إلى تحقيق النتائج المنتظرة منها، حيث وقع البلدان في أزمة المديونية لان كلاهما يعاني من عدم تنوع مصادر الدخل نتيجة ضعف الإنتاجية في جميع القطاعات الاقتصادية، لذلك لجأت كل من الجزائر والمغرب إلى المؤسسات الدولية لتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي التي أدت إلى تحقيق التوازنات في المؤشرات الاقتصادية الكلية التي كانت ناتجة عن تقليص الإنفاق العمومي والتي

تسببت في آثار اجتماعية سلبية. وبعد مرحلة الإصلاح الاقتصادي اختارت الجزائر تطبيق جملة من برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو، أما المغرب فقد شرعت في تطبيق استراتيجيات قطاعية شملت أهم القطاعات بما على غرار القطاع الفلاحي والصناعي والتجاري والسياحي.

ولدراسة الموضوع تم وضع ثلاث فرضيات كانت نتيجة اختبارها على النحو التالي:

- أشارت الفرضية الأولى إلى أن القطاع الفلاحي يساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي وتوفير مناصب الشغل وتنمية المناطق الريفية في الجزائر والمغرب، وهو ما نفتته نتائج الدراسة التي بينت المساهمة المتواضعة للقطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي وفي توفير مناصب الشغل، كما تبين أن البلدين يعتمدان على الاستيراد لتلبية حاجياتهما من عدة مواد غذائية أساسية.

- جاء في الفرضية الثانية أن القطاع الصناعي وخاصة الصناعات التحويلية ساهمت في رفع الناتج المحلي الإجمالي وتنويع مصادر الدخل للجزائر والمغرب، لكن نتائج الدراسة أوضحت عدم صحة هذه الفرضية باستثناء أن المغرب حقق بعض التنوع في نسيجه الصناعي، لكن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي كانت متواضعة.

- بالنسبة للفرضية الثالثة القائلة أن الاهتمام بالعنصر البشري أدى إلى فعالية مساهمة الأفراد في العملية التنموية، فقد ثبت خطأها لان التحسن في المؤشرات المتعلقة بالتنمية البشرية كان تحسنا كميا وليس تحسنا نوعيا، وبالتالي لم يكن له الأثر المطلوب على العملية التنموية في البلدين.

وفي ضوء ما تقدم يمكن إيجاز أهم النتائج المستخلصة من هذا البحث في النقاط التالية:

- لم تؤد السياسة التنموية المتبعة من الجزائر والمغرب منذ استقلالهما إلى تحقيق تنمية شاملة ومتكاملة، حيث حرص البلدان على تحقيق نسب نمو مرتفعة بالاعتماد على الطلب الخارجي (أي الصادرات) مما جعلها عرضة لتقلبات الأسواق العالمية؛

- يتصف الوضع في الجزائر بالاعتماد الكبير على قطاع المحروقات إنتاجا وتصديرا وجباية حيث أن تطبيق البرامج الاقتصادية متوقف على إيرادات هذا القطاع، بمعنى أن انخفاض إيرادات الصادرات من المحروقات قد يؤدي إلى تأخير أو إلغاء تنفيذ البرامج التنموية؛

- استطاعت المغرب تنويع صادراتها وعدم الاعتماد على إيرادات الفوسفات بشكل كبير كما في السابق، إلا أن معظم المنتجات المغربية لا زالت ذات قيمة مضافة منخفضة ومعتمدة على اليد العاملة ضعيفة الكفاءة وذات الأجور المتدنية؛

- تعاني الجزائر والمغرب على حد سواء من تبعية للخارج لتلبية حاجتها من المواد الغذائية الأساسية ومواد التموين الصناعي على وجه الخصوص (مع الإشارة إلى أن قيمة صادرات المغرب من المواد الغذائية تغطي قيمة وارداتها)؛

- رغم انخفاض معدلات البطالة في البلدين مقارنة بدول المغرب العربي الأخرى، إلا أن التشغيل في كل من الجزائر والمغرب يتصف بهشاشة مناصب العمل المستحدثة، حيث يسيطر القطاع غير الرسمي على معظم العمالة في البلدين والذي يتصف بعدم استقرار العمل وغياب الحماية الاجتماعية. هذا إلى جانب تفشي ظاهرة البطالة في صفوف الشباب وحاملي الشهادات؛

- إن النمو المحقق في الجزائر والمغرب هو نمو توسعي قائم على زيادة عناصر الإنتاج وخفض التكاليف وليس نموا مكثفا يعتمد على تحسين الإنتاجية واعتماد تنافسية قائمة على التجديد والابتكار وهذا ما يفسر عدم التناسب بين معدلات الاستثمار ومعدلات النمو المحققة، إذ تعتبر هذه الأخيرة ضئيلة بالنظر إلى حجم الأموال المستثمرة في البلدين؛

- إن انتقال الجزائر والمغرب إلى اقتصاد السوق لم يغير مكانة البلدين في التقسيم الدولي التقليدي للعمل والقائم على استغلال اليد العاملة ذات الكفاءة الضعيفة والمتوسطة في المغرب واستغلال الموارد الطبيعية الباطنية في الجزائر؛

- يوجد تناقض كبير بين دينامية النسيج الاقتصادي ودينامية منظومة التعليم والتدريب، ففي الوقت الذي تتوسع فيه الأنشطة الاقتصادية كثيفة العمالة ذات الكفاءة الضعيفة تنتج المنظومة التربوية أعدادا متزايدة من خريجي الجامعات وحاملي الشهادات العليا وهو ما أدى إلى ظهور اختلالات في أسواق العمل؛

- رغم تحسن مؤشرات التنمية البشرية في البلدين (وخاصة الجزائر) إلا أنه تحسن في الجوانب الكمية فقط دون الجوانب الكيفية وهو ما يستدعي إصلاح المنظومة الصحية والتعليمية للبلدين.

ولأجل تحقيق تنمية شاملة ومتكاملة في الجزائر والمغرب يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

- أثبتت التجارب التنموية الناجحة ضرورة تطوير القطاع الزراعي في المراحل الأولى للتنمية، وإن عدم تحقيق البلدين للاكتفاء الذاتي (خاصة بالنسبة للجزائر) يستوجب اتخاذ تدابير استعجالية للنهوض

بالقطاع لعل أهمها هو تطبيق التقنيات الزراعية الحديثة خاصة المتعلقة بترشيد استخدام المياه وتطوير الفلاحة البيولوجية التي من شأنها ضمان الاستدامة الزراعية باعتبارها تتفادى استخدام المواد الكيماوية الضارة بالصحة والبيئة؛

- إن تحقيق معدلات نمو عالية يتطلب التركيز على المنتجات ذات القيمة المضافة المرتفعة والتي تتحقق في مجال الصناعات التحويلية، ولتطوير هذه الأخيرة لا بد من الاستفادة من المزايا التي توفرها التجمعات الصناعية وخاصة ما يتعلق بتخفيض تكاليف الإنتاج، كما أن الاستغلال الجيد للاستثمار الأجنبي المباشر من شأنه السماح بالاستفادة من التكنولوجيا الحديثة؛

- إن الانتقال إلى نمط تنمية مستدامة ومكثفة يتطلب تحقيق نمو أسرع للإنتاجية ويكون ذلك بالتجديد والابتكار الذي يتحقق بالاهتمام بمجال البحث والتطوير، وهذا الأخير أصبح ضروريا لتكوين اقتصاد مبني على المعرفة وقادر على الاندماج والاستمرار في سلاسل القيمة العالمية؛

- من الضروري رد الاعتبار لدورين أساسيين للدولة يتمثل الدور الأول في وضع سياسات قطاعية في المجال الصناعي والزراعي والخدمي من خلال إقامة علاقات تعاقدية وتشاركية تضمن تعبئة جميع الأطراف لتحقيق الأهداف التنموية المرجوة، أما الدور الثاني فيتمثل في إعادة الاعتبار لسياسات إعادة توزيع الثروة باعتبار نظام السوق يؤدي إلى زيادة الفوارق بين الفئات الاجتماعية _ وهذا ما يستوجب تدخل الدولة لتحقيق التوازن في المجالين الاقتصادي والاجتماعي _ وبين المناطق حسب مواقعها الجغرافية؛

- إن الاهتمام بالعنصر البشري باعتباره رأسمال ضروري للتنمية وذلك بتوفير الرعاية الصحية اللازمة وتكوين أفراد ذوو كفاءات علمية ومهنية، يسمح بمساهمتهم الفعالة في تجسيد البرامج التنموية؛

- يتطلب تطوير برامج التعليم العالي بما يتفق مع حاجات المؤسسة وحاجات المجتمع وحاجة النمو، تكوين شراكة بين قطاع التعليم العالي والفروع الاقتصادية المتمثلة في الزراعة والصناعة والخدمات.

- ينبغي تجسيد المبادئ الإسلامية - المتعلقة باحترام الوقت ومحاربة الرشوة والفساد وطلب العلم وتقديس العمل وعدم الإسراف - في الحياة الاقتصادية. فإذا كانت الكنفوشوسية قد ساعدت دول جنوب شرق آسيا في النجاح الاقتصادي، فكيف لا يؤدي التمسك بالمنهج الإسلامي الحنيف إلى تحقيق النهضة الاقتصادية والتنمية الشاملة والعادلة.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

I. الكتب

1. الأخرس إبراهيم، "التجربة الصينية الحديثة في النمو"، ايتراك للنشر، القاهرة، 2005.
2. إسماعيل محمد صادق، التجربة الماليزية: مهاتير محمد والصحة الاقتصادية، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014.
3. انجهام بربرة، الاقتصاد والتنمية، ترجمة حاتم حميد محسن، دار كيوان، دمشق، 2010.
4. أوهمي كينيشي، الاقتصاد العالمي المرحلة التالية: تحديات وفرص في عالم بلا حدود، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2006.
5. الباز محمود الطنطاوي، مدخل لدراسة الاقتصاد السياسي، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2004.
6. بن أشنهو عبد اللطيف، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط بين 1962-1980، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.
7. بن قانة إسماعيل محمد، اقتصاد التنمية (نظريات - نماذج - استراتيجيات)، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
8. بهلول محمد بلقاسم حسن، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
9. بهلول محمد بلقاسم حسن، سياسة تمويل التنمية وتنظيمها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.
10. تودارو ميشيل، التنمية الاقتصادية، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2006.
11. جيلز مالكوم وآخرون، اقتصاديات التنمية، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، بدون سنة نشر.
12. الجوهرى يسرى، جغرافية التنمية، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1999.
13. الحبيب فايز إبراهيم، نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، مطابع جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1985.

14. حلاوة جمال وصالح على، مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
15. خلف فليح حسن، التنمية والتخطيط لاقتصادي، عالم الكتاب الحديث، عمان، 2006.
16. دغيم أحمد علي، المعجزة الاقتصادية والقضاء نهائيا على البطالة، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2006.
17. الرهوان محمد حافظ، التنمية الاقتصادية ومسؤولية الحكومة عن تحقيق التقدم، دار أبو المجد للطباعة، القاهرة، 2006.
18. ريوفيد جوناثان، نافذة على الأعمال في الصين، إستراتيجية الاستثمار والدخول إلى الأسواق الصينية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2009.
19. زكي رمزي، حوار حول الديون والاستقلال مع دراسة خاصة عن الوضع الراهن لمديونية مصر، مطبوعات مدبولي، القاهرة، 1986.
20. سايتز جون ل.، السياسات التنموية، مقدمة حول القضايا والمسائل العالمية، ترجمة ياسر حمارنة، دار عمان، عمان، 1990.
21. سلامة رمزي علي إبراهيم، اقتصاديات التنمية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1991.
22. سوفي عبد الهادي عبد القادر، أساسيات التنمية والتخطيط الاقتصادي، جامعة اسيوط، بدون دار نشر، 2009.
23. شعباني إسماعيل، مقدمة في اقتصاد التنمية - نظريات التنمية والنمو - استراتيجيات التنمية، ط2، دار هومة، الجزائر، 1997.
24. صقر احمد صقر، التنمية الاقتصادية، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت، 2004.
25. عبد المطلب عبد الحميد، نماذج تنمية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2013.
26. عجمية محمد عبد العزيز والليثي محمد علي، التنمية الاقتصادية، مفهومها، نظرياتها، سياساتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
27. عجمية محمد عبد العزيز وناصر إيمان، التنمية الاقتصادية دراسة نظرية وتطبيقية، الإسكندرية، 2000.
28. العربي إسماعيل، التنمية الاقتصادية في الدول العربية في المغرب، ط2، ش، و، ن، و، ت، الجزائر، 1980.

29. عساف أحمد عارف والوادي محمود حسين، التخطيط والتنمية الاقتصادية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2011.
30. عساف س. وآخرين، قضايا عربية معاصرة، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، 2001.
31. عطية عبد القادر محمد عبد القادر، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.
32. العيسوي إبراهيم، التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشروق، القاهرة، 2001.
33. غنيم عثمان محمد وأبوزنط ماجدة أحمد، التنمية المستدامة، فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
34. قابل محمد صفوت، نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2008.
35. القريشي محمد صالح تركي، علم اقتصاد التنمية، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
36. القريشي مدحت، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، عمان، 2007.
37. القريشي مدحت، تطور الفكر الاقتصادي، ط2، دار وائل، عمان، 2011.
38. كريم كريمة وعبد الخالق جودة، أساسيات التنمية الاقتصادية، ط2، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006.
39. كوى تيان ينغ، طريق الصين - النظرة العلمية إلى التنمية-، ترجمة عباس جواد كريمي، مؤسسة الفكر العربي للبحوث والدراسات، بيروت، 2011.
40. لعموري عبد الحق، عشرية الفرصة الأخيرة: الاقتصاد الجزائري الازدهار أو الانهيار، منشورات الشهاب، باتنة، 2015.
41. لوموان فرانسواز، الاقتصاد الصيني، تعريب صباح كعدان، دمشق، الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010.
42. مصطفى مريم أحمد وحفظي إحسان، قضايا التنمية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2005.

43. مصيطفى بشير، نهاية الريع الأزمة والحل، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.
44. النحفي سالم توفيق والقريشي محمد صالح تركي، مقدمة في اقتصاد التنمية، مديرية دار الكتاب للطباعة والنشر، الموصل، 1988.
45. يوسف ناصر، دينامية التجربة اليابانية في التنمية المركبة، دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010.

II. الدراسات والتقارير

1. إحصائيات وزارة المالية: <http://www.finance-algeria.org/dgep/a5.htm>
2. إسحاق سمير توفيق، "الدروس المستفادة لمصر من التجربة التنموية الكورية"، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، 1996.
3. إسماعيل محمد وعبد المنعم هبة، "بطالة الشباب في الدول العربية"، صندوق النقد العربي، 2015.
4. الأمم المتحدة، تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2015، نيويورك، 2015.
5. آيت أومغار سمير، الإصلاح الزراعي بين نظام الحرس والمعارضة السياسية www.anfasse.org
6. بابا عبد القادر، "السياسة النقدية في الجزائر بين الأداء والفعالية"، www.neeria.com
7. بازم عثمان، "إستراتيجية التصنيع في ماليزيا، النموذج الماليزي للتنمية"، برنامج الدراسات الماليزية، جامعة القاهرة، 2005.
8. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2014: "المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر"، 2014.
9. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية للعام 2006، "ما هو ابعده من الندرة: القوة والفقير وأزمة المياه العالمية"، 2006.
10. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2002: www.bank-of-algeria.dz
11. البنك الدولي تقرير عن التنمية في العالم 2008، الزراعة من أجل التنمية، واشنطن، 2008.
12. بيانات البنك الدولي عن الأمن الغذائي في شمال إفريقيا، تحليل الحالة واستجابات الدول لعدم استقرار الأسواق الزراعية، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا، مكتب شمال إفريقيا، الطبعة الأولى، الرباط، 2011.

13. التعليم في ماليزيا، http://moe.gov.sg/ccimd/pdf/education_malaysia.pdf
14. التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنوات 2002-2008-2015: www.bank-of-algeria.dz
15. التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية، سلسلة دراسات وتقارير حول السكان والتنمية في المنطقة العربية، منشورات جامعة الدول العربية، إدارة السياسات السكانية والهجرة، 2008.
16. تقرير المعرفة العربي للعام 2014، "الشباب وتوطين المعرفة - دولة الإمارات العربية المتحدة"، دار الفريز للطباعة والنشر، دبي، 2014.
17. تقرير المعرفة العربي، "التعليم وإعداد النشء لمجتمع المعرفة"، دار الفريز للطباعة والنشر، دبي، 2010/2011.
18. الجمعية العامة للأمم المتحدة، الهجرة الدولية والتنمية، الدورة الثامنة والستون، 25 جويلية 2013.
19. جمهورية مصر العربية، وزارة الدولة لشؤون البيئة، اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، "نحو إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة"، وثيقة إطار الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ومنهجية إعداد المؤشرات لها، www.eeaa.gov.eg/profils/o/eeaaReports/NSDSF.pdf
20. الجواهري عبد اللطيف، "تجربة السياسة النقدية في المملكة المغربية"، صندوق النقد العربي، ابو ظبي، 2004.
21. خروف حميد، سياسة التنمية في الجزائر، رؤية سوسيولوجية. <http://fr.scribd.com/doc/29859315/1989-1962-سياسة-التنمية-في-الجزائر>
22. خطاب عبد الله شحاته، "دور الدولة والنظرية الاقتصادية: الدروس المستفادة للحالة المصرية، دور الدولة في الاقتصاد المختلط"، مركز شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب، القاهرة، يومي 12 و 13 افريل 2008.
23. الخياري مريم، النموذج التنموي المغربي خلال نصف قرن بين الطموح الداخلي والإكراهات الخارجية، www.marocdroit.com
24. الديوان الوطني للإحصائيات، الحسابات الاقتصادية من 2000 إلى 2011، نشرة رقم 609، www.ons.dz
25. الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962 - 2011، فصل الصحة.
26. الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2011 فصل المحاسبة الوطنية.

27. الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2011، فصل الديمغرافيا.
28. الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية، 1962-2011، فصل التعليم.
29. رئاسة الحكومة المغربية، تقرير 50 سنة من التنمية البشرية وآفاق سنة 2025 الفصل الرابع تعبئة الإمكان البشري: النمو السياسات الاقتصادية والتشغيل، 2006.
30. الربيعي فلاح خلف علي، التنمية الاقتصادية بين الدولة والقطاع الخاص،
<http://www.jerashun.edu.jo>
31. شحادة كمال، "عبر من الخصوصية"، ترجمة غسان غصن، برنامج الأمم المتحدة للتنمية، يناير 2002.
32. الشيبني باسمة محمد صادق، "دور التعليم والتدريب في تطوير الموارد البشرية مع إشارة إلى تجربة كوريا الجنوبية"، وزارة التخطيط والتعاون الإنساني، دائرة التنمية البشرية، بغداد.
www.mop.gov.iq/mop/resources/Wep%20Group/edu_train.pdf
33. صندوق النقد الدولي، نشرة معلومات معممة رقم 13/10، 25 جانفي 2013 www.info.org
34. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2012 (الفصل الثالث القطاع الزراعي):
www.amf.org.ae
35. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، لسنتي 2013 و2015:
<http://www.amf.org.ae>
36. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبوظبي، سنوات 2006، 2009، 2015:
www.afm.org
37. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل العاشر: تفعيل برامج التشغيل في الدول العربية، 2007.
38. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ملاحق إحصائية، أبو ظبي، 2015.
39. صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد 2015، الفصل العاشر، تطوير العلاقة بين المنظومة التعليمية وأسواق العمل في الدول العربية، 2015.
40. عبد الرازق عمر ومكحول باسم، "دور القطاعين العام والخاص والعلاقة بينهما في فلسطين"، مركز دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، 2001.
41. عبد الشافي صلاح، "السياسات الاقتصادية الكلية والتنمية البشرية في فلسطين"، مركز دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، 2001.

42. العبودي يوسف، السياسات القطاعية بالمغرب من الاستقلال إلى اليوم:
<http://www.maghress.com/alalam/26494>
43. العرجاوي كريم، مغرية الأراضي الزراعية، الدواعي والنتائج، 2014: www.anfasse.org
44. فايز فرحات محمد، الطريق إلى كوريا الجنوبية... كيف فعلها الجنرال بارك، فبراير 2016:
<http://www.ahram.org/eg/NewsPrint/482044.aspx>
45. قطاع الشؤون الاقتصادية مركز المعلومات والدراسات، دراسة حول آفاق تطبيق التجمعات الصناعية وتأثيره على التوطين الصناعي في المملكة العربية السعودية،
[www.chamber.org.sa/Arabic/information center/studies/documents](http://www.chamber.org.sa/Arabic/information%20center/studies/documents)
46. الكسوري فاتن، الفلاحة البيولوجية في العالم وفي تونس،
[https://www.fichier.pdf.fr/2012/11/24/fichier-sans-nom-8/ fichier-sans-nom.pdf](https://www.fichier.pdf.fr/2012/11/24/fichier-sans-nom-8/fichier-sans-nom.pdf)
47. الكواز احمد، "لماذا لم تتحول أغلب البلدان النامية إلى بلدان متقدمة تنمويا؟"، سلسلة الخبراء، العدد 44، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2011 .
48. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا -الاسكوا-، "تجارب عالمية في التحول إلى اقتصاد المعرفة"، الأمم المتحدة، [Css. Escwa.org/lb/ICTD/1433/22a.pdf](http://www.Css.Escwa.org/lb/ICTD/1433/22a.pdf)
49. لطفي وفاء، السياسات التنموية في ماليزيا، جامعة القاهرة،
<http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/d01072012.pdf>
50. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي 2013، "عرض عام سلاسل القيمة العالمية"، الاستثمار والتجارة من اجل التنمية، نيويورك وجنيف، 2013.
51. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية"، الكويت، 2002.
52. المجلس الاقتصادي والاجتماعي، "مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001"، الدورة العامة العشرون، جوان 2002.
53. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، "لجنة التقويم، التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي"، الدورة العادية الثانية عشرة، نوفمبر 1998.
54. مشروع قانون المالية لسنة 2013، التقرير الاقتصادي والمالي، وزارة الاقتصاد والمالية، المملكة المغربية، 2013.

55. المعهد العربي للتخطيط، "التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي التنموي"، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية، الكويت، العدد 76، أكتوبر 2008.
56. المعهد العربي للتخطيط، التجربة الكورية في تنمية الصادرات،
<http://168.187.58.22/images/training/programs/1/2013/219-P14011-5.pdf>
57. المعهد العربي للتخطيط، خصائص ومعوقات القطاع الزراعي والأمن الغذائي على المستوى العربي، الموارد والاستثمار والتمويل، الكويت، www.arab-api.org
58. معهد اليونيسكو للإحصاء، بيانات البحث والتطوير التجريبي الاستثمار في مستقبل أفضل، اليونيسكو، كندا، 2014.
59. معهد اليونيسكو للإحصاء، استقصاء 2012 جمع البيانات عن إحصاءات البحث والتطوير التجريبي، اليونيسكو، <http://unesdoc.unesco.org/images/0021/002171/217121a.pdf>.
60. المملكة المغربية، الوزارة المنتدبة لدى وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، "الامتيازات التي توفرها اتفاقيات التبادل الحر التي وقعها المغرب"، 2015.
61. المنصوري عبد الرحمان، "تجربة كوريا الجنوبية: عوامل النجاح وتحديات المستقبل"، مركز الجزيرة للدراسات، 24 جوان 2013.
62. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي 2015، الكويت، 2015.
63. منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO، تقرير التنمية الصناعية لعام 2013، النمو المستدام للتشغيل، دور الصناعة التحويلية والتغير الهيكلي، 2013.
64. منظمة الصحة العالمية، "الرعاية الصحية الأولية، الآن أكثر من أي وقت مضى"، التقرير الخاص بالصحة في العالم، القاهرة، 2008.
65. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية المجلد رقم 34، الخرطوم، 2014.
66. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، آلية عربية لتمويل التنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي، 2012.
67. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية - خلال العقد الأول من الألفية الثالثة -، الخرطوم، ديسمبر 2009.

68. المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ، التقرير الصناعي العربي، 2009-2010.
69. منظمة العمل الدولية، "خيارات نحو تنمية بديلة ونمو تشاركي وتضميني: مقارنة عمالية"، بيروت، 2014.
70. منظمة العمل الدولية، "نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي: نحو مجتمعات عربية منتجة وشاملة"، بيروت، 2013.
71. منظمة العمل العربية، التقرير العربي الرابع حول التشغيل والبطالة في الدول العربية: آفاق جديدة للتشغيل في المنطقة العربية، القاهرة، 2014.
72. المنوفي كمال وعوض جابر سعيد، "النموذج الماليزي للتنمية"، مركز الدراسات الآسيوية، برنامج الدراسات الماليزية، جامعة القاهرة، 2005.
73. الموارد والنمو والتنمية المستدامة، [www.olc.bu.edu.eg/olc/images/7th-3%20\(3\).pdf](http://www.olc.bu.edu.eg/olc/images/7th-3%20(3).pdf)
74. نافر أيوب محمد، الأهمية التنموية لرأس المال البشري في الوطن العربي ودور التربية والتعليم فيه. http://www.qou.edu/arabic/researchprogram/researchspages/nafzAyoub/r1_drNafzAyoub.pdf.
75. النشاشيبي كريم وآخرون، "الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق"، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998.
76. همال علي، "المجرة الدائرية ودعم القدرات التنافسية في الدول العربية"، موجز التقرير العربي الخامس لمنظمة العمل العربية حول التشغيل والبطالة في الدول العربية، منظمة العمل العربية، القاهرة، 2016.
77. وديع محمد عدنان، مسح التطورات في مؤشرات التنمية ونظرياتها من GNP إلى HDI، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1997.
78. وزارة الاقتصاد والمالية المغربية، التقرير الاقتصادي والمالي، مشروع قانون المالية لسنة 2015. www.finances.gov.ma
79. وزارة الاقتصاد والمالية للمملكة المغربية، مشروع قانون المالية لسنة 2013، التقرير الاقتصادي والمالي، www.finances.gov.ma
80. وزارة الاقتصاد والمالية للمملكة المغربية، مشروع قانون المالية لسنة 2016، التقرير الاقتصادي والمالي، www.finances.gov.ma
81. الوكالة الكورية للتعاون الدولي، المعجزة الاقتصادية على نهر "الهان"، الدورة التدريبية حول التنمية الاقتصادية واقتصاد السوق لدول الشرق الأوسط وإفريقيا، سيول، كوريا، 2005.

III. المؤتمرات والملتقيات

1. بن ناصر عيسى، "اثر برنامج التكييف والتعديل الهيكلي على المؤسسة الاقتصادية في الجزائر: حالة المؤسسة الفلاحية"، مداخلة في الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 29-30 أكتوبر، 2001.
2. بوجلال محمد، "السياسة الاقتصادية الكلية ودورها في الاندماج العقلاي في حركة الاقتصاد العالمي: التجربة الماليزية"، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 29 و30 أكتوبر 2001.
3. حمدوش بشير، "التجربة المغربية في إدارة سعر الصرف"، في ندوة نظم وسياسة أسعار الصرف، صندوق النقد العربي، ابوظبي، 2002.
4. شرعة عماد الدين، "دور الحاضنات التكنولوجية في التأسيس لاقتصاد المعرفة"، الملتقى الدولي حول استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 18 و19 افريل 2012.
<http://manifest.univ-ouargla.dz/document/Archive/.../28.pdf>
5. شريف شكيب أنور و بوزيان عثمان، "الخصوصية في الجزائر: دراسة وتقييم"، في الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادي: واقع وافاق، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان، يومي 29 و30 نوفمبر 2004.
6. صادق على توفيق، "تطور دور الدولة في التنمية: قبل وأثناء وبعد الأزمة المالية العالمية"، المؤتمر العلمي العاشر حول الاقتصاديات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، بيروت، 19-20 ديسمبر 2009.
7. صبار حسن، "محاولة فهم أزمة مديونية العالم الثالث (حالة المغرب)"، ندوة المديونية في الوطن العربي، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 1992.
8. عدمان مريزق و بوصافي كمال، "اهمية القطاع الصناعي في الجزائر - إشارة إلى مجمع سيفيتال"، مداخلة في الملتقى الوطني حول الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر، جامعة مستغانم، يومي 23 و24 افريل 2012.

9. عروب رتيبة وبوسبعين تسعديت، "أهمية تأهيل وتنمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر"، حقائق وآفاق، مداخلة في الملتقى الوطني حول الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر، جامعة مستغانم، يومي 23 و24 أبريل 2012 .
10. العشعاشي عبد الحق وحوحو مصطفى، "دور اقتصاد المعرفة في الحد من البطالة: حالة الجزائر"، ورقة بحثية في المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي: النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، اسطنبول، 9-10 سبتمبر 2013.
11. عماري عمار وقطاف ليلي، "الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على القطاع الصناعي في الجزائر"، مداخلة في الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية، جامعة سطيف، يومي 29 و30 أكتوبر 2001.
12. عية عبد الرحمان وبلقيوس عبد القادر، "تقييم مدة نجاعة الاتجاهات الحديثة في تنمية قطاع الصناعة الجزائري بعد الاندماج في نظام اقتصاد السوق"، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر، جامعة مستغانم، يومي 23 و24 أبريل 2012.
13. العيسوي إبراهيم، "نموذج التنمية المستقلة، البديل لتوافق واشنطن وإمكانية تطبيقه في زمن العولمة"، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي الذي عقده المعهد العربي للتخطيط حول مقاربات جديدة لصياغة السياسات التنموية، بيروت، يومي 20 و21 مارس 2006.
14. كبداني محمد، "التصنيع في البلدان النامية بين مطالب التنمية والمنافسة العالمية"، مداخلة في ملتقى وطني حول الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر، جامعة مستغانم، يومي 23 و24 أبريل 2012.
15. لخلف عثمان وآخرون، "واقع ومساهمات القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي، دراسة تحليلية مقارنة لحالة الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة 2005-2012"، مداخلة في الملتقى الدولي حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء التغيرات والتحديات الدولية الاقتصادية، الشلف، يومي 23 و24 نوفمبر 2014.
16. المصباح عماد الدين أحمد، "دور التعليم والتربية وتطور المعرفة التكنولوجية في تحقيق التنمية البشرية"، ورقة مقدمة إلى ورشة العمل حول تحديات التنمية البشرية في الوطن العربي ودور النقابات في مواجهتها وتوفير فرص عمل للشباب، دمشق، خلال الفترة 22-27/4/2006.

17. المعرفي ناصر ميلاد، "التجربة الصينية في التنمية البشرية، إمكانية المقارنة وفرص الاستفادة"، المؤتمر العربي الأول في إدارة وتنمية الموارد البشرية في القطاع العام، الواقع والتطلعات والتحديات، يومي 21 و22 ديسمبر 2010 بالقاهرة، <http://www.hradiscussion.com/hr104718.html>
18. هاشمي الطيب، "القطاع الزراعي في الجزائر في ظل الوفرة المالية للفترة 2006-2013 بين الانجازات والعقبات"، مداخلة في الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، جامعة الشلف، يومي 23-24 نوفمبر 2014.
19. همال علي، "دور الدولة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية تاريخيا (دراسة حالة الجزائر)"، الملتقى الدولي حول إحياء دور الدولة بالبلدان العربية المتوسطة في المراحل الانتقالية، جمعية البحوث للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، صفاقس، 25 و 26 فيفري 2015.

IV. المجالات والدوريات

1. ابوزنط ماجدة، "قياس التنمية المستدامة ومعاييرها"، الزيتونة للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 3، العدد 1، 2005.
2. الانباري أحمد عبد الأمير، "دراسة في التجربة الاقتصادية الصينية للفترة 1978 - 2005"، شبكة النبا المعلوماتية، 8 كانون الأول 2007.
3. بطاهر علي، "سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، جامعة الشلف، www.univ-chlef.dz/renaf/articles-renaf-N-01/article-07pdf
4. بقة شريف والعايب عبد الرحمن، "العمل والبطالة كمؤشرين لقياس التنمية المستدامة - حالة الجزائر- مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية"، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الرابع، ديسمبر 2008.
5. بن سانية عبد الرحمان، "قراءة في بعض تجارب الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 11، 2011.
6. بوفليح نبيل، "دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية العدد 9، 2013.
7. حاكمي بوحفص، "البطالة بين التحدي والاحتواء، دراسة حالة الجزائر"، مجلة الاقتصاد والمجتمع، جامعة السانية، وهران، العدد 2010/6.

8. خليل محمد خليل، "الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية بحث في النظرية"، المجلة العلمية بكلية التجارة، جامعة أسيوط، العدد 21، ديسمبر 1994.
9. داودي الطيب وماني عبد الحق، "تقييم إعادة هيكلة المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية"، مجلة المفكر، العدد الثالث، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013.
10. درج علي أحمد، "التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربيا"، مجلة جامعة بابل للعلوم المصرفية والتطبيقية، العدد 3، المجلد 23، 2015.
11. ديفيد بلوم، "مشكل الصحة العالمية: المعركة من أجل الصحة العالمية"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 51، ديسمبر 2014.
12. ريس فضيل، "تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000 - 2011)"، بحوث اقتصادية عربية، العددان 61-62/شتاء - ربيع 2013.
13. زايري بلقاسم، البعد الاقتصادي لعلاقة التعليم العالي بالتنمية، مجلة الحقيقة، العدد السادس، ماي 2005.
14. زرقين عبود، "قراءات في التجربة التنموية الصينية وإمكانية الاستفادة منها"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 48، 2014.
15. زرمان كريم، "التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 - 2009"، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد السابع، جوان 2010.
16. زوزي محمد، "إستراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية"، مجلة الباحث، عدد 2010/08.
17. الشريف محمد شريف بشير، "أضواء على التجربة الماليزية"، جامعة العلوم الإسلامية الماليزية. www.woody.mu/P.aspx?id=111
18. شريف إبراهيم، "دور رأس المال البشري في النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية في الفترة 1964 - 2010"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 8، 2012.
19. صالح صالح، "دور الدولة في الحياة الاقتصادية"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 4، 2005.

20. صالح صالحي، "ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي"، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 1، السداسي الأول، دار الخلدونية، الجزائر، 1999.
21. الصاوي عبد الحافظ، "قراءة في تجربة ماليزيا التنموية"، مجلة الوعي الإسلامي، العدد 451، السنة 3، الشهر 5، الكويت، www.site.iugaza.edu.ps
22. الصديقي سعيد، "الجامعات العربية وتحدي التصنيف العالمي: الطريق نحو التميز"، مجلة رؤى إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 6، المجلد الثاني، أفريل 2014.
23. طالب عيد صالح، "التجربة الصينية في الإصلاح والتنمية بحث في خصوصية المنهج والدروس المستخلصة"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، العدد 50/14، 2008.
24. عايشي كمال، "دور نظرية الأوز الطائر الآسيوية في السياسة الصناعية الجديدة في الجزائر للتحويل إلى الهيكل التصديري"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة باتنة، العدد السادس، ديسمبر 2009.
25. عبد النبي سعيد رشيد، "التجربة الكورية الجنوبية في التنمية"، دراسات دولية، جامعة بغداد، عدد 38، 2008.
26. كربالي بغداد، "نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثامن، جامعة محمد خيضر بسكرة، جانفي 2005.
27. الكفري مصطفى العبد الله، "التنمية الشاملة والتنمية البشرية"، الحوار المتمدن، العدد 816، 2004.
28. مسعي محمد، "سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو"، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 2012/10.
29. المهداوي وفاء وأحمد جاسم محمد، "الاقتصاد الصيني ومنهج التدرج في التحول نحو اقتصاد السوق ... سياسات ومؤشرات"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة، العدد 33، 2012.
30. مولاي لخضر عبد الرزاق، "تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر 2000 - 2011"، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، عدد 2012/10.
31. وزارة الاقتصاد والمالية المغربية، مجلة المالية، العدد 15، يونيو 2011، www.finances.gov.ma

V. الرسائل الجامعية

1. بن سانية عبد الرحمان، "الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2013/2012.
2. حسب الله محمد أميرة، "حوافز الاستثمار الخاص المباشر وغير المباشر في مصر: دراسة مقارنة"، أطروحة دكتوراه جامعة عين شمس القاهرة، 2002.
3. زبيري رابع، "الإصلاحات في القطاع الزراعي في الجزائر وآثارها على تطوره"، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1996.
4. سايح بوزيد، "دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية"، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2013/2012.
5. سلمان إبراهيم نصار، "دراسة مقارنة لمحددات التنمية الاقتصادية في جمهورية مصر العربية وتركيا وكوريا من الستينات حتى الثمانينات"، أطروحة دكتوراه، جامعة عين شمس، 1995.
6. عطية إبراهيم ياسر يحيى، "قدرة الاقتصاد المصري على استيعاب الاستثمارات المحلية والأجنبية"، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2001.
7. عطية محمد وريحان محمد، "التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية"، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2012.
8. غربي فوزية، "الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية"، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2008/2007.
9. غردي محمد، "القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012 / 2011.
10. فرحي كريمة، "أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين، تركيا، مصر والجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2013/2012.
11. مولاي لخضر عبد الرزاق، "متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية"، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2010/2009.

I. الكتب

1. Abdelmadjid Bouzidi, Économie Algérienne: Eclairages, ENAG Editions, Alger,2011.
2. Abdelouhab Rezig, Algérie, Brésil, Corée du Sud Trois Expériences de Développement, OPU, Alger, 2006.
3. Agnès Bénassy et autre, Politique Économique, 2^e édition, de Boek, Bruxelles, 2009.
4. Ahmed ben Bitour, L'Algerie au Troisième Miliare, Défis et Potentialités, édition Marinoor, Alger,1998.
5. Benaouda Hamel, Système Productif Algérien et Indépendance Nationale, Tome 1, OPU Algérie, 1983.
6. Bruno Gendron et Abderrahmane Saker, Économie : Manuel Complet Applications et Corrigés, Lextenso Editions, Paris, 2008 .
7. Dwight H. Perkins, Steven Radelet et David I. lindauer, Économie du Développement, 3^e Edition, de Boeck, Bruxelles, 2008.
8. Gregory C. Chow, Economic Reform and Growth in China, Annals of Economics and Finances, Princeton University, 2004.
9. Lahcen Achy et Khaled Sekkat, L'Économie Marocaine en Questions 1956-2006, L'harmattan, Paris , 2007.
10. Mahathir Mohamed ,The Malaysian Currency Crisis: How and Why It Happened, Pelanduk Publications, Kuala Lumpur, 2001.
11. Michel Bialès, Rémi Leurion et Jean-Louis Rivaud, l'Essentiel sur l'Économie, 4^{ème} Edition, Berti Editions, Alger, 2007.
12. Peter Hewitt et Philippe Aghion, Endogenous Growth Theory, Massachusetts, Institute of Technology, Third Printing ,1999.

II. الدراسات والتقارير

1. Abdel Aziz Belal et Abdel Jalil Agourram, L'Économie Marocaine de l'Indépendance, aan.mmsh.univ-aix.fr/pdf/AAN-1969-08_28.pdf
2. Agence Marocaine de Développement des Investissement, <http://data.worldbank.org>

3. B.P, Statistical Review of World Energy, June 2002, www.amoco.com
4. Banque d'Algérie, Rapport 2014, Évolution Économique et Monétaire en Algérie, Juillet 2015.
5. Banque d'Algérie, Statistiques de la Banque d'Algerie, www.bank-of-algeria.dz
Books.openedition.org/iremam/125?Lang=fr#tocfrom1n1
6. Clem Tisdell, Economic Reform and Openness in China, China's Development Policies in The Last 30 years, Economic Theory, Application and Issues, Working Paper n°55, The University of queen sland, june 2009.
7. Fodil Hassam, Chronique de l'Économie Algérienne Vingt ans de Reformes libérales, l'Économiste d'Algérie, Algérie 2005.
8. Fond Monétaire International, Algérie: Rapport des Services du FMI pour les consultations de 2011 au titre de l'article IV, 22 décembre, (2011).
9. Fondation Hassan II pour les Marocains Résidant a l'Étranger, Marocains Résidant a l'Étranger: l'Utilisation des Transferts, 2008.
10. Global knowledge partnership on migration and development, migration and development brief: remittance inflows. www.knomad.org .
11. H. EL MALKI et A. Doumou, les Dilemmes de l'Ajustement Structure, Institut de Recherches et d'Études sur le Monde Arabe et Musulman, CNRS/ Aix Marseille université :books. Openedition.org/iremam/2433?Lang=fr.
12. Habib el Malki, Chronique Économique : Maroc,
aan.mmsh.univ-aix.fr/pdf/AAN-1973-12_11.pdf
13. Hassan Zaroual, Ombres et lumière sur l'Économie du Maroc, Trajectoire et perspectives, 2008, www.abhatoo.net.ma
14. Haut Commissariat au Plan, Note sur le Marché de Travail au Maroc entre 2000 et 2014, www.hcp.ma/attachment/631945/ .
<https://overdoc.files.wordpress.com/2009/la-planification-au-maroc.pdf>
15. IMF, IMF Country Report N°13/47, 2013, www.imf.org
16. Jbilon Mohammed, La Planification au Maroc,
17. Jérôme Lambert and Philippe Armand Martin, « les Investissements Extra Communication et le Contrôle des Intérêts Stratégiques Européen, Rapport d'Information, N° 1602, Commission des Affaires Européen, Paris, Janvier 2014.
18. La Fondation Abderrahim Bouabid, le Cercle d'Analyse Economique, "le Maroc a-t-il une Stratégie de Développement Économique? ", salé, Juin 2010.

19. Larabi Jaidi, l'Industrialisation de l'Économie Marocaine: A qui Réels et Modalités d'une Remise en Cause, le Maroc Actuel, Editions du CNRS, Paris, 1992.
20. Larbi Talha, l'Économie Maghrébine Depuis l'Indépendance.
21. Le Gouvernement Marocain, Croissance Économique et Développement Humain, 50 ans de Développement Humain et Perspectives 2025, Rapport Thématique, 2006.
22. le Plan Quinquennal Ouvre la Voie à la Véritable Indépendance Économique, le Monde Diplomatique : <http://www.monde-diplomatique.fr/1962/06/A/24771>
23. les Rapport de la Banque d'Algérie pour les années 2003, 2007, 2011, 2012.
24. M'hamed Sagou, les Politiques Macro Économique, les Politiques Budgétaires et Monétaires du Maroc Depuis Cinquante ans, Janvier 2006, <http://www.rdh50.ma/fr/pdf>
25. MADR, la Politique du Renouveau Agricole et Rural en Marche « Algérie », Novembre 2012. www.minagri.dz/pdf/presentat%20rur.pdf.
26. Martha Bouilla, L'Aboutissement de Reformes en Algérie, Croissance et Transition Économique du FMI 17/19/01/1998.
27. Ministère de l'Économie et de Fiances, Office des Changes Panorama des IDE au Maroc 2007-2011 Décembre 2012 www.oc.gov.ma
28. Ministère de l'Économie et des Finances, Bilan du Programme d'Ajustement Structurel, Document de Travail n°01, Maroc, Octobre 1995.
29. Ministère de l'Économie et des Finances, Direction des Études et des Prévisions Financières, Tableau de Bord des Indicateurs Macro-économiques, Mais 2015.
30. Ministère de l'Économie et des Finances, Office des Changes, Résultats des Échanges Extérieurs a fin Décembre 2015, Maroc, 31 mars 2016. www.oc.gov.ma/portal/fr/content/communiqué-au-Sujet-des-résultats-de-la-balance-des-paiement-et-de-la-position-exterieur-1.
31. Ministère de l'Industrie, du Commerce, de l'Investissement et de l'Economie Numérique, Royaume de Maroc, Étude pour le Développement du Secteur Privé au Royaume du Maroc (Collecte et Analyse d'Information), mars 2014.
32. Ministère de la Planification et de l'Aménagement du Territoire, Synthèse du Bilan Économique et Social de la Décennie, 1967-1978, ANEP Rouiba, Mai 1980.
33. Ministère des Finances et de la Privatisation, Dossier Informationnel N° 2, " la Privatisation au Maroc : 10 ans déjà", Juin 2003.
34. Ministère des Finances, "note de conjoncteur au second semestre", 2002, www.finance-algeria.org

35. Najib Akesbi, Évolution et Perspectives de l'Agriculture Marocaine, www.almounadila.info/wp-content/uploads/2015/01/akesbi.pdf
36. NATION UNIS, "Guide de l'Investissement au Maroc : Opportunités et Conditions", Juillet 2010.
37. Nezzar Barraka et Ahmed Benrida, la Croissance Économique et l'Emploi, Observatoire du Développement Humain, 2006, www.albacharia.ma/xmlui/handle/123456789/31444
38. Nora Mehdjoub, la Politique du Renouveau Agricole et Rural en Algérie, Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural, Algérie, 2012.
39. OCDE, "Stratégie de Développement du Climat des Affaires, Maroc , Dimension: Politique de Privatisations et Partenariats Public-Privé", 2011.
40. OCDE, Examen de l'OCDE des Politiques de l'Investissement, Maroc, 2010.
41. OCDE, La Chine dans l'Économie Mondiale, les Enjeux de Politique Économique Intérieur, Rapport de Synthèse, Paris, 2002
42. OCDE, Stratégies d'Incitation de l'Investissement et IDE dans Plusieurs Pays de l'ANASE, 2004.
43. ONS, Activité, Emploi et Chômage 2006-2014. www.ons.dz
44. Organisation Mondiale du Commerce, Statistiques du Commerce International 2015, Suisse, 2015.
45. Patent Applications by Patent Office and Origine, 2012 , <http://www.wipo.int/ipstats/en/wipi>.
46. Patrick Artus et autres, l'Émergence de la Chine: Impact Économique et Implications de Politique Économique, Rapport de la Direction de l'Information Légale et Administrative, Paris, 2011.
47. R and D Magazine, 2016, Global R and D Funding Forecast, Winter 2016, www.rdmag.com
48. R-Boudjema, Algérie : Chronique d'un Ajustement structurel, Revue d'Économie et Statistique Appliquées, n° 06, éditée par l'INPS, Alger, Mai 2006.
49. Royaume du Maroc, Haut Commissariat au Plan, les Sources de la Croissance, Septembre 2005.
50. Royaume du Maroc, Haut Commissariat au Plan, les sources de la croissance économique au Maroc, Septembre 2005, www.hcp.ma/file/111438
51. Royaume du Maroc, Ministère de l'Économie et des Finances, L'Économie Marocaine Face au Défi de Libre Échange, Document de Travail n 18, Avril 1997.

52. Royaume du Maroc, Ministère Délégué auprès du Ministère de l'Industrie, du Commerce, de l'Investissement et de l'Économie Numérique, Analyse Chiffrée du Commerce Extérieur Marocain 2000-2013, avril 2014, www.mce.gov.ma
53. The World Bank, World Development Indicators 2009, Green Press, USA, April 2009.
54. The World Bank, World Development Indicators : Structure of Output, 2015, wdi.worldbank.org/table/4.2
55. Transparency International : www.transparency.org/index.
56. Trésor, Direction Générale, Publication des Services Économiques, le Commerce Extérieur Algérien en 2014, juin 2015, www.tresor.economie.gouv.fr/file/413996.
57. UNCTAD, World Investment Report 2009 and 2015, Country Fact Sheet : china, <http://unctad.org/fdistatics>
58. UNCTAD, World Investment Report 2010 and 2015 , Country Fact Sheet , Republic of Korea , <http://unctad.org/fdistatics>
59. UNCTAD, World Investment Report 2014: <http://unctad.org/fdistatics>
60. UNCTAD, World Investment Report 2015, Country Fact Sheet: Algeria. <http://unctad.org/fdistatics>
61. UNCTAD, World Investment Report 2015, Country Fact Sheet: Morocco. <http://unctad.org/fdistatics>
62. UNDP, Human Development Report, 2013, "the Rise of the South: Human Progress in a Diverse World ", 2013.
63. UNDP, Rapport sur le Développement Humain, 2011.
64. UNESCO, Unesco Expenditure on Education as % GDP(from government sources): Data.uis.unesco.org/index.aspx?queryid=181&lang=en
65. World Bank Group, Doing Business, 2015, Going Beyond Efficiency, 12th Edition, <http://français.doingbusiness.org/.....report.pdf>
66. World bank, wdi 2015: <http://www.worldbank.org/wdi>.
67. World Bank, World Development Indicators 2014: <http://data.worldbank.org/wdi>
68. World Bank, World Development Indicators 2015 : Science and Technology, 2015, <http://data.worldbank.org/table/5.13>
69. World Bank, World Development Indicators, 2015, <http://data.worldbank.org/wdi>
70. world bank, World development indicators, 2015. <http://data.worldbank.org>.
World bank, World development indicators, 2015:

<http://data.worldbank.org/wdi/table/4.2>

71. World Bank, World Development Indicators: Science and Technology 2012 :<http://wdi.worldbank.org/table/s.13>.
72. World Economic Forum, the Global Competitiveness Report, 2012-2013.

III. المؤتمرات والملتقيات

1. Abdlbaki Roubah et Ali Hamel, Première Évaluation du Contenu et des Résultats du PAS en Algérie, in Colloque la mondialisation, L'ajustement structurel et le développement , Sétif, 15- 16 mai 1999.

IV. مواقع على الانترنت

1. http://hdr.undp.org/en/media/UDR_2012_AR_TechNotes.pdf
2. <http://arabic.douingbusiness.org/data/exploreconomies/malaysia#enforcing-contracts>.
3. <http://data.albankaldawli.org/indicator>
4. <http://data.albankaldawli.org/indicator.gnp.mktp.cd?page=6>
5. <http://data.albankaldawli.org/indicator/tx.QTY.MRCH-WD/countries?page=5>
6. <http://data.albankaldawli.org/indicator/tx.VAL.MRCH-XD.XD?page=2>
7. <http://data.albankaldawli.org/indicator/tx.val.tech.mf.zs/countries?=3>
8. <http://unesdoc.unesco.org/0018/001899/189958E.pdf>
9. <http://www.Dree.org/algerie>
10. http://www.moe.gov.en/porsite/A05/s3040/201510/t20151013_2213129.html
11. <http://www.oecd.org/els/mig/dioc.com>
12. <https://fr.wikipedia.org>
13. Unstats.un.org/unsd/publications/statistical-yearbook/files/syb58/table-09.pdf
14. www.databank.worldbank.org/indicator/NE.GDI.TOTL.ZS
15. www.databank.worldbank.org/indicator/Tg.val.totl.gd.zs?page=5
16. www.maghress.com/attajdid/12944
17. www.mida.gov.my
18. www.unctad.org/en/pages/diae/world%20investment%20report/annex-tables.aspx
19. www.unctad.org/en/Pages/DIAE/world%20Investment%20Reprt/Annex-Tables.aspx